الرّائد الرّسميّ للجمهوريّة التونسيّة

مداولات مجلس نواب الشّعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة الخامسة | 5 | الجمعة 7 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 754

2- الإعلان عن تغيير في الكتل النيابية..... 754

3- الإعلان عن جدول أعمال الحلسة العامة..... 754

4- عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026..... 754

5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب... 772

6- بيانات وأجوبة السيد مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام..... 773

7- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026..... 773

8- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد مساعد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المكلف بالتصرف العام..... 790

9- رفع الجلسة..... 791

. التغيير في الكتل نيابية..... 791

. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 792

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة الثانية وعشر دقائق من مساء يوم الجمعة 7 نوفمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانيات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب والمهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب،

الزملاء المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة المتواصلة ونشرع في مناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ونخصص هذه الجلسة لمناقشة المهمة الخاصة لمجلس النواب الشعب.

الإعلان عن تغيير في الكتل النيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي البداية وعملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي نعلن عن تغييرات في الكتل تتعلق بالعضوية في مكاتبها وذلك على النحو التالي:

1- كتلة الأحرار:

السيد صابر المصمودي يحافظ على خطة رئيس الكتلة.

السيد باديس بلحاج علي في خطة نائب رئيس الكتلة.

2- كتلة الخط الوطني السيادي:

السيد عبد الرزاق عويدات، رئيس الكتلة،

السيد يوسف طرشون في خطة نائب رئيس الكتلة،

ونأذن بنشر هذه التغييرات بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذا وفيما يتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة، فإن الترتيبات ستكون على النحو التالي:

تتم مناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، في إطار الجلسة العامة المشتركة، باعتبارها جلسة متواصلة، يفتح باب طلب التدخل الذي سيكون في صيغة مكتوبة لمدة ساعة كاملة وقبل 15 دقيقة من بداية الحصة المخصصة لمناقشة المهمة المعينة.

إعطاء كل نائب حيزا زمنيا للتدخل في النقاش العام حول المهمة المعينة بحساب دقيقتين ويمكن لكل نائب التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر.

يتم في مستهل الجلسة، تلاوة التقرير الذي أعدته اللجان المعنية في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة، تتم مناقشة المهمات والمهمات الخاصة دون التصويت على اعتماداتها، يتم ذلك بمناسبة الشروع في التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

يتولى بعد ختم النقاش العام عضو الحكومة المعني أو رئيس المهمة المعني الرد على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين في حيز زمني لا يتجاوز 45 دقيقة.

نشرع إذا في أعمالنا المتعلقة بمناقشة المهمة الخاصة بمجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنتي المالية والميزانية بالمجلسين، لكي تستعرض التقرير الذي تم إعداده من طرفهما حول مشروع ميزانية المهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبيهما وكافة أعضائهما وكامل الطاقم الإداري المرافق لهما، بالشكر على المجهود المبذول وعلى العمل المنجز.

والآن أدعو اللجنتين الموقرتين إلى تلاوة التقرير المذكور، إذن المصدح للجنتين.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026

السيد محمد بن حسين، مقرر لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنتي المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة لدراسة ومناقشة مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. التقديم:

1 ـ تقديم عام للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب:

تتنزل ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2026 في إطار القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة فصوله 19 و43 و46 منه وذلك وفق منهجية ترتكز على تعزيز النجاعة والفاعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة التشريعية وتهيئة الظروف المثلى لممارسة العمل النيابي في كنف الجودة والحوكمة والشفافية، مع الحرص على ترشيد الموارد المتاحة.

وقد تمّ ضبط ميزانية مجلس نواب الشعب على أساس الحاجيات من التمويل التي يتطلبها العمل البرلماني مع دعمه وتطويره حتى يتسنى للمجلس القيام بوظيفته التشريعية والرقابية بالكيفية المنشودة، ويرتكز مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2026 على المحاور التالية:

ـ مواصلة تطوير وترميم مباني مقر المجلس مع المحافظة على قيمتها المعمارية والتراثية من خلال رصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز مشاريع استثمارية نوعية تشمل ترميم الواجهات وتهيئة فضاءات عمل حديثة وفعالة تستوعب أنشطة المجلس المختلفة،

ـ تهيئة فضاءات جديدة وعصرية متعددة الوظائف موجهة لخدمة العمل النيابي توفر للنائب بيئة عمل مريحة ومتكاملة، وخدمات مرافقة تواكب المعايير الحديثة،

ـ مواصلة برامج التطوير التكنولوجي بالمنظومات والشبكات المختلفة للمجلس والتسريع في نسق التحول الرقمي وتعزيز السلامة السيبرنية،

ـ مواصلة تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والعمل على دعم الدبلوماسية البرلمانية وحوكمة مساهمة مجلس نواب الشعب في الاتحادات والمنظمات الدولية،

ـ مواصلة تطوير منظومة الاعلام والاتصال المؤسسي من أجل مزيد التعريف بنشاط المجلس وتوفير المعلومة الحينية والموثوقة عبر وسائط متعددة ومختلفة،

ـ مواصلة برامج التكوين والتطوير البرلماني من خلال نشاط الاكاديمية البرلمانية، عبر برمجة دوارات تدريبية وندوات علمية وأيام دراسية متخصصة، بما ينعكس إيجابيا على جودة النصوص التشريعية المقترحة والمعروضة على أنظار الجلسات العامة، ويساهم في دعم قدرات الإطارات والموظفين.

2 ـ إطار النفقات متوسط المدى (2026 ـ 2028) :

1.2 .برمجة نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل:

بحساب أ.د

	مصادر التمويل	إنجازات 2024	ق.م.ت 2025	التقديرات		
				2026	2027	2028
مجلس نواب الشعب	الموارد العامة للميزانية	35851	43193	48876	50000	52000
المجموع		35851	43193	48876	50000	52000

2 . 2 . برمجة نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل :

ضبطت نفقات مجلس نواب الشعب لسنة 2026 في حدود 48876 أ.د مقابل 43193 أ.د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 5683 ألف دينار تمثل نسبة تطور بـ 13,15 %.

وتتوزع اعتمادات مجلس نواب الشعب لسنة 2026 حسب الأقسام كما يلي:

بحساب أ.د

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2024	ق.م.ت 2025	التقديرات		
				2026	2027	2028
نفقات التأجير	الموارد العامة للميزانية	25615	31355	(*)31318	31600	32000
	مجموع القسم	**25615**	**31355**	**31318**	**31600**	**32000**
نفقات التسيير	الموارد العامة للميزانية	5935	6557	(**) 6057	6200	7300
	مجموع القسم	**5935**	**6557**	**6057**	**6200**	**7300**
نفقات التدخلات	الموارد العامة للميزانية	1770	2181	2481	2600	2700
	مجموع القسم	**1770**	**2181**	**2481**	**2600**	**2700**
نفقات الاستثمار	الموارد العامة للميزانية	2531	3100	9020	9600	10000
	مجموع القسم	**2531**	**3100**	**9020**	**9600**	**10000**
المجموع	الموارد العامة للميزانية	35851	43193	48876	50000	52000
	مجموع الأقسام	**35851**	**43193**	**48876**	**50000**	**52000**

(*) 955 + : تسوية وضعية عمل المداولة

(**) 500 ـ: حذف النفقات المتعلقة بعقود عمال المداولة.

3 . توزيع نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026:

1 . 3 . توزيع نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب حسب البرامج والأقسام ومصادر التمويل :

تتوزع اعتمادات الدفع لمجلس نواب الشعب لسنة 2026 حسب طبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

البرنامج	الأقسام / التمويل	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
البرنامج 1: مجلس نواب الشعب	الموارد العامة للميزانية	31318	6057	2481	9020	48876

وتتوزع اعتمادات التعهد لمجلس نواب الشعب لسنة 2026 حسب طبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

البرنامج	الأقسام / التمويل	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
البرنامج 1: مجلس نواب الشعب	الموارد العامة للميزانية	31318	6057	2481	12325	52181

3 . 2 . النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026 :

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2026 ما قدره 12325 أ.د تعهدا و9020 أ.د دفعا مقابل 2025 أ.د تعهّدا و3100 دفعا سنة 2025، وتوزع كما يلي:

النفقات	ق.م 2025		تقديرات 2026		التطور		%	
	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع
نفقات الاستثمار	2025	3100	12325	9020	+ 10300	+ 5920	+ 508,6	+190,9

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم يوم الاثنين 03 نوفمبر 2025 خصصتها لمناقشة مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026، واستمعت خلالها إلى مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام ورئيس الهيئة العامة للمصالح المشتركة بمجلس نواب الشعب.

وفي مستهل الجلسة، أكّد رئيس اللجنة أن دراسة مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب تندرج في إطار دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة وتنطبق عليها الإجراءات المضمنة في القانون الأساسي للميزانية. وذكّر في هذا الإطار أن اللجنة نظرت في مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب في جلستها المنعقدة بتاريخ الخميس 19 جوان 2025 وكان ذلك بحضور ممثلين عن وزيرة المالية طبقا لمقتضيات أحكام الفقرة السادسة من الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والتي تنص على أنه: "يعرض ويناقش مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب أمام اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب وبحضور ممثل عن الوزير المكلّف بالمالية في أجل أقصاه موفى شهر جوان من كل سنة". وقرّرت اللجنة خلال هذه الجلسة المحافظة على الاعتمادات المقترحة في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2026 بمبلغ 51.726 م.د تعهدا و48.421 م.د دفعا مع التوصية بالعمل على ترفيع الاعتمادات المرصودة لاحقا بهدف تطوير المؤسسة البرلمانية لضمان نجاعة الوظيفة التشريعية. وتم إحالة تقرير اللجنة إلى مكتب المجلس.

كما أكّد مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام أنّ مشروع ميزانية المجلس تمّت المصادقة عليه في اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 23 أفريل 2025، طبقًا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية، وتمت إحالته إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية بتاريخ 25 أفريل 2025 في الآجال القانونية المحددة، كما تمّت مناقشة مشروع هذه المهمة الخاصة في لجنة المالية والميزانية في جلسة أولى. واطّلعت لجنة المالية والميزانية على الملاحظات الكتابية الواردة من رئاسة الحكومة بتاريخ 30 جوان 2025 في جلسة ثانية بتاريخ 02 جويلية 2025، وأحالت تقريرها وكذلك وثيقة أخرى ملحقة تتضمن ما يفيد موافقتها على الاعتمادات المقترحة في مشروع ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب لسنة وكذلك 2026 واطلاعها على الملاحظات الكتابية الواردة من رئاسة الحكومة. هذا، واطلع مكتب المجلس خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 03 جويلية 2025 على تقرير اللجنة وملحقه وصادق على قرارها المتعلق بالموافقة على الاعتمادات.

تم تولى مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام تقديم عرض تفصيلي حول مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026، وأوضح في هذا الإطار أنه تم إعداد مشروع هذه المهمة الخاصة وفقا لمعايير تتماشى وتتلاءم مع برامج عمل الهياكل الإدارية ومتطلبات العمل النيابي وحاجيات أعضاء المجلس التي تمكّنهم من القيام بمهامهم الدستورية وذلك وفق رؤية إصلاحية تهدف إلى تحسين مردودية العمل البرلماني والإداري مع الحرص على ترشيد الموارد المتاحة.

وبيّن في هذا الخصوص أنه تم ضبط الميزانية المقترحة لمشروع مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2026 بمبلغ قدره 48,876 م.د مقابل مبلغ 43,193 م.د لسنة 2025 أي بزيادة قدرها 5,683 م.د تمثل نسبة 13,16 %.

وأوضح في هذا الإطار، أنه تم ضبط الاعتمادات المقترحة بعنوان مشروع ميزانية المجلس لسنة 2026 في النسخة المعروضة على لجنة

المالية والميزانية في 19 جوان 2025 بمبلغ 48,421 م.د. ولكن في إطار حرص رئاسة المجلس على تطبيق أحكام الأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025 المتعلّق بمنع المناولة في القطاع العام وحلّ شركة الاتصالية للخدمات، تم إدماج 31 عاملا قارا بالإدارة البرلمانية ما تطلب رصد اعتمادات إضافية بمشروع ميزانيته لتغطية نفقات تأجير العملة المدمجين ليصبح المبلغ النهائي المقترح بعنوان مهمة مجلس نواب الشعب 48,876 م.د.

كما قدّم معطيات حول النفقات المبوبة حسب الأقسام، وبيّن أن الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير تم ضبطها في حدود 31,318 م.د وتمثل نسبة 64,08 % من مشروع الميزانية. أما فيما يتعلق بنفقات التسيير، فقد بلغت تقديراتها 6,057 م.د مقابل 6,557 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2025 أي بتخفيض في حجم الاعتمادات بما قدره 500 أ.د، موضحا أن هذا التخفيض ناتج عن التخلي عن عقد إسداء الخدمات المبرم مع شركة "الاتصالية للخدمات"، إضافة إلى اعتماد مزيد من النجاعة والحوكمة في توزيع الاعتمادات بين الفقرات استنادا إلى ما تم استهلاكه خلال سنة 2024. مؤكدا أنه تم برمجة الاعتمادات الضرورية لتغطية النفقات الخصوصية للسّلط العمومية بمبلغ 2,040 م.د والاعتمادات الضرورية لنفقات تسيير المصالح العمومية بمبلغ 4,017 م.د.

أما بالنسبة لنفقات التدخلات، بيّن أنها ضبطت في حدود 2,481 م.د من خلال إعادة برمجة نفس الاعتمادات بالنسبة للمساهمات في المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية بما قدره 1,2 م.د. وبرمجة الاعتمادات لدعم نشاط تعاونية ووداية أعوان مجلس نواب الشعب والجمعية الرياضية.

وبخصوص نفقات الاستثمار، أفاد أن اعتمادات الدفع المقترحة لسنة 2026 تم ضبطها في حدود 9,020 م.د مقابل 3,100 م.د مرسمة في قانون المالية لسنة 2025 أي بزيادة 5,920 م.د.

وأوضح في هذا الإطار، أن نسبة تطور هذه النفقات ناتجة أساسا عن ترسيم اعتمادات تعهد قدرها 12,325 م.د بهدف التسريع في مواصلة الدراسات الفنية والهندسية المرتبطة بمشروع ترميم الواجهات وإعادة توظيف وتهيئة بعض الفضاءات الداخلية والدراسات الفنية المتعلقة بتشييد بناية جديدة مستدامة وإيكولوجية للكتل النيابية إضافة إلى مواصلة خلاص الدراسات الجارية ومتابعة الأشغال المتعلقة بتجديد الجزء الأخير من شبكة التكييف بمقر توسعة المجلس وأشغال التهيئة والإصلاحات المختلفة بالفضاءات الخارجية للمجلس من خلال رصد مبلغ 530 أ.د لإنجاز الدراسات، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع التي تمت برمجتها بالميزانيات السابقة على غرار تجديد الجزء الأخير من شبكات التكييف بمقر توسعة المجلس ومختلف الهيئات والإصلاحات بالفضاءات الخارجية.

وفي نفس السياق، بيّن مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام أن تطور نفقات الاستثمار سيوجه نحو مواصلة تعزيز مقومات الإدارة الالكترونية وتنفيذ مشروع تركيز منظومة تخاطب وتصويت وعرض رقمية بقاعة الجلسة العامة بكلفة جملية محينة تقدر بمبلغ 8 م.د ورصد جزء من اعتمادات الدفع قدرها 5,450 م.د بمشروع ميزانية 2026. كما سيتم رصد مبلغ 1,330 م.د لمواصلة تدعيم النظام المعلوماتي للمجلس تتضمن مبلغ 930 أ.د لخلاص الصفقات الجارية بعنوان سنة 2025 والمتعلقة بأشغال تحديث وتطوير الشبكة الإعلامية بالمجلس واقتناء التجهيزات الإعلامية المكتبية في إطار تسديد حاجيات الهياكل الإدارية والسادة النواب ومبلغ 400 أ.د للبرنامج الجديد لسنة 2026 المتمثل في اقتناء تجهيزات مكتبية وإنجاز جزء من برنامج السلامة السيبرنية وتطوير مجموعة من التطبيقات لفائدة المصالح الإدارية بالمجلس، إضافة إلى رصد مبلغ 400 أ.د لاقتناء سيارات إدارية خاصة وأن أسطول السيارات الإدارية متقادم ممّا ينتج عنه أعباء مالية إضافية ناتجة عن مصاريف الصيانة الدورية.

كما بيّن أنه سيتم تخصيص 500 أ.د من جملة الاعتمادات المرسمة بنفقات الاستثمار لاقتناء التجهيزات الإدارية والتقنية وتحسين وتدعيم منظومة الصوتيات بقاعات اللجان وتركيز منظومة تسجيل وتصوير رقمي مع البث المباشر.

وخلال النقاش، بيّن النواب أن الإدارة البرلمانية هي أداة أساسية فاعلة في معاضدة العمل النيابي باعتبار أن الاسناد المادي واللوجستي للوظيفة التشريعية يمثل إحدى أهم الوظائف التي تؤمنها الإدارة البرلمانية وهي أعمال تضمن حسن سير المؤسسة التشريعية بتسخير الوسائل المتاحة قصد ضمان نجاح قيامها بوظيفتها. وفي هذا الإطار وتثمينا لدور الإدارة البرلمانية، استفسر النواب عن مبررات عدم صرف قيمة الترفيع في منحة العمل البرلماني للموظفين، وعن وضعيتهم الإدارية فيما يتعلق بالترقيات في الرتب والتسميات في الخطط الوظيفية، واستفسروا حول أسباب الترفيع في الاعتمادات المرصودة لتعاونية موظفي مجلس نواب الشعب.

كما أفاد النواب أن المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم نص على النظر المشترك بين المجلسين عند دراسة مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية سواء على مستوى اللجان القارة والجلسة العامة. شدد النواب على ضرورة توفير الإمكانيات الضرورية وتهيئة الفضاءات وتحسين البنية التحتية واللوجستية من خلال توفير ممرات ومصاعد لتهيئة ظروف ملائمة لتنقل ذوي الاحتياجات الخصوصية، بما يمكنهم من سهولة التنقل والولوج لكل الفضاءات بمجلس نواب الشعب.

وأثار عدد من النواب مسألة أسطول وسائل التنقل المخصّصة للقيام بالزيارات الميدانية، ملاحظين أن الوسائل المتوفّرة والتي تم اقتناءها لا تتلاءم مع عدد المشاركين في هذه الزيارات، وهو ما يحدّ من نجاعة العمل الميداني. ودعا النواب إلى تجديد الأسطول باقتناء حافلات صغيرة حديثة تضمن مرونة أكبر في الاستعمال وتغطية أوسع لحاجيات التنقل خاصة عند القيام بزيارات ميدانية وتستجيب للحاجيات الفعلية للوفود البرلمانية.

وتمت إثارة ملاحظات تتعلّق بكيفية إبرام الصفقات المتعلقة باقتناء الأثاث والتجهيزات الإعلامية، واستفسروا في هذا الخصوص عن أسباب عدم تشريك أعضاء مكتب المجلس الممثلين للنواب في هذه العمليات، على غرار صفقة تجهيز قاعات اللجان واقتناء الحواسيب. ضمانًا للشفافية وحسن التصرّف.

وفي سياق آخر، استفسر النواب عن التقدم في تركيز منظومة التخاطب والتصويت داخل قاعة الجلسة العامة لضمان نجاعة سير الجلسة. وطلبوا مدّهم ببيانات مفصّلة حول مشروع تجديد منظومة التخاطب والتصويت بقاعة الجلسة العامة، مؤكدين على ضرورة مراعات النجاعة والجدوى المطلوبة عند تبويب النفقات لتحقيق الأهداف والمتمثلة في تطوير العمل النيابي والمؤسسة النيابية ككل.

كما تساءل النواب عن سير عملية التدقيق الطاقي بالمجلس والإجراءات المعتمدة لترشيد استهلاك الطاقة ومستوى إنجاز مشروع تجديد شبكة الإنارة بقاعة الجلسة العامة. وفي هذا السياق دعوا إلى التسريع في استعمال الطاقة البديلة بالمجلس للتقليص في النفقات المخصصة للكهرباء لتحقيق التناغم مع توجهات الدولة وكذلك التوجه العالمي في هذا الإطار.

من ناحية أخرى، لاحظ النواب ضعف الاعتمادات المرصودة للنشاط الخارجي ممّا يُعيق التمثيلية البرلمانية في الأوساط الخارجية. وأكدوا ضرورة مراجعة المنح المتعلقة بالتنقل والأسفار مع الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف الدينار والمنحة المخصّصة للبعثات البرلمانية من خلال السعي إلى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لها. وطلبوا مدهم بتوضيح المعايير المعتمدة في اختيار النواب لتأدية المهمات والسفرات الرسمية، كما تساءلوا حول مآل فواضل الاعتمادات المرصودة في هذا الخصوص، ومن جهة أخرى تمّ التطرّق إلى الأسباب التي حالت دون التمكّن من دفع بعض مساهمات المجلس في المنظمات البرلمانية.

كما تناول النواب مسألة إمكانية إخضاع منحة استرجاع المصاريف الخاصة بأعضاء المجلس إلى الحجز بعنوان المساهمات في الصناديق الاجتماعية

وطلب نواب أخرون مدّهم بتوضيحات حول الاعتمادات المخصصة للقيام بالدراسات وكذلك عن أوجه استعمال الاعتمادات المرصودة بالفقرة المخصصة لنفقات الإشهار والإعلانات بوسائل الإعلام السمعية والبصرية والبالغة 45 أ.د واستفسر نواب آخرون عن كيفية صرف النفقات المرصودة للاستقبالات.

وفي تفاعله مع ملاحظات واستفسارات النواب، وفيما يتعلق بالاستفسار عن الوضعية الإدارية لموظفي مجلس نواب الشعب، أكّد رئيس الهيئة العامة للمصالح المشتركة أنه تم تمتيع 156 عونا بالترقية في الرتبة من مجموع 199 مترشحا مقبولا للمشاركة في المناظرات، وقدّم في هذا الخصوص إحصائيات تتعلق بالترقيات المنجزة خلال سنة 2024. موضحا أنه تم خلال سنة 2025 فتح مناظرات التي من المنتظر أن تمكّن من نسب ترقية في حدود 40 % من بين الأعوان الذين تتوفر فيهم شروط المشاركة فيها.

أما بخصوص عدم تفعيل الترفيع في منحة العمل البرلماني الخاصة أعوان وموظفي المجلس، أوضح أن رئيس مجلس نواب الشعب قد أصدر قرارا في الغرض طبقا لأحكام الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية وتم توجيهه إلى رئاسة الحكومة لإعطاء الإذن للمركز الوطني للإعلامية بتفعيله. مشيرا إلى أنه تم برمجة الاعتمادات الضرورية لذلك بكتلة الأجور بمشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026. ومن المنتظر أن يتم التفعيل في أقرب الآجال.

وبالنسبة للترفيع في الاعتمادات المرصودة لفائدة تعاونية موظفي وأعوان مجلس نواب الشعب، بين أنّها ستخصص لتغطية عقد التأمين على المرض موضحا أنّ هذا الترفيع تمّ بعد تفاوض الهيئة المديرة للتعاونية مع عدد من شركات التامين. وهو ترفيع ناتج عن التعديل في القيمة المالية للعقد.

وفيما يتعلق بضرورة تهيئة الممرّات المعدّة لذوي الاحتياجات الخصوصية، أوضح أنه سيتم القيام بدراسة بالنسبة للطابق الأول والمدارج المؤدية إليه باعتبار صعوبة تركيز مصاعد آلية. مؤكدا أن هذه الدراسة ستمكن من ضبط الإجراءات الكفيلة بمطابقة بنايات المجلس للمعايير المعتمدة في مجال تسهيل نفاذ الأشخاص أصحاب الاحتياجات الخصوصية إلى مختلف الفضاءات.

وبالنسبة لمسألة اختيار اقتناء حافلة كبيرة الحجم، مع اعتبار أنّه كان من الأجدر اقتناء حافلتين صغيرتي الحجم، أفاد بأن المجلس يمتلك حافلة كبيرة الحجم جديدة ذات 54 مقعدا وحافلة صغيرة ذات 25 مقعدا متقادمة وأنه يمكن التفكير مستقبلا في استبدال الحافلة الصغيرة بوسائل نقل جماعي أخرى تسمح بتوفير مرونة أكبر في الاستعمال وتغطية أوسع للحاجيات.

وبخصوص التساؤل المتعلق بالتقدم في إنجاز مشروع تركيز منظومة التخاطب والتصويت والعرض الرقمية بقاعة الجلسة العامة، أفاد رئيس الهيئة بأنه تم الانتهاء من تحيين الدراسة الفنية الخاصة بالمشروع، كما تم الإعلان رسمياً عن طلب العروض، مبينا أنه سيتم فتح العروض خلال الأيام القليلة القادمة. كما أفاد أن المشروع يتكوّن من ثلاثة أقساط رئيسية، قسط يتعلق بالشبكة الإعلامية وقسط الخاص بالصوتيات والعرض على الشاشات وقسط يتعلق بالكهرباء. مؤكدا أن هذا المشروع يعد من بين المشاريع الهيكلية الهادفة إلى تحديث البنية التحتية الرقمية للمجلس وتعزيز وسائل العمل العصرية الموضوعة على ذمة السادة النواب. موضحا أنه سيتم الانطلاق في إنجاز المشروع فور استكمال إجراءات تقييم العروض وإسناد أقساط الصفقة، وذلك شريطة أن يكون طلب العروض مثمراً ومستجيباً للشروط الفنية والمالية المحددة بملف طلب العروض. مشيرا إلى انه من المنتظر أن تُستكمل أشغال الإنجاز في أجل أقصاه ثمانية أشهر من تاريخ انطلاقها.

وحول شبكة الإنارة بقاعة الجلسة العامة، بيّن أنه تم الانتهاء من أشغال تجديد شبكة الإنارة بالقاعة وأصبحت تعتمد على تجهيزات إنارة عصرية ومقتصدة للطاقة. موضحا أن هذا المشروع يندرج في إطار التوجّه العام نحو ترشيد استهلاك الطاقة بالمجلس وتوفير أحسن الظروف للتصوير التلفزي داخل قاعة الجلسات العامة.

وبخصوص التدقيق الطاقي وتوظيف الطاقات البديلة بمباني مجلس نواب الشعب، أفاد أنه يتم حاليًا إخضاع مباني المجلس إلى عملية تدقيق طاقي، وذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، التي قامت بدراسة التقرير الأولي للتدقيق المُعدّ من قبل مكتب تدقيق مختص، وقد أبدت الوكالة ملاحظاتها بشأنه. ومن المنتظر أن يتم إصدار التقرير النهائي في أقرب الآجال، متضمّنًا جملة من التوصيات والإجراءات الضرورية لتحسين مردودية استهلاك الطاقة داخل المجلس.

وفيما يتعلق بأوجه استعمال الاعتمادات المرصودة بالفقرة المخصصة للإشهار والإعلانات بوسائل الإعلام السمعية والبصرية والبالغة 45 أ.د، بيّن أنها تتعلق بإنتاج ومضات سمعية بصرية لفائدة مصالح الإعلام والاتصال بالمجلس.

وبخصوص ضعف الاعتمادات المرصودة للتمثيل والأسفار، بيّن أنه تم الترفيع في هذه الاعتمادات من 240 أد سنة 2024 إلى 900 أ.د في 2025 مع المحافظة على نفس المبلغ بمشروع ميزانية المجلس لسنة 2026 مشيرا إلى ضرورة مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة بضبط المنحة اليومية للمهمات بالخارج.

وبالنسبة للمقترح المتعلق بإخضاع منحة استرجاع المصاريف الخاصة بأعضاء المجلس إلى الحجز بعنوان المساهمات في الصناديق الاجتماعية، أوضح أنه يتعين رصد الاعتمادات الضرورية بميزانية

المجلس لتغطية الانعكاس المالي لذلك علاوة على ضرورة اصدار النصوص الترتيبية اللازمة.

وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة للدراسات، بين أنه تم إدراج اعتمادات التعهد وجزء من اعتمادات الدفع الخاصة بتعيين المصممين لإنجاز الدراسات الفنية والهندسية المرتبطة بعدد من مشاريع الهيئات بمقر المجلس، على غرار مشروع تشييد بناية جديدة مستدامة وإيكولوجية للكتل النيابية، ومشروع مواصلة ترميم الواجهات وإعادة توظيف وتهيئة بعض الفضاءات الداخلية بالمجلس. وقد تم التأكيد على أن تحديد هذه الاعتمادات يتم وفق النسب المنصوص عليها في النصوص الترتيبية ذات الصلة واستناداً إلى الكلفة التقديرية للأشغال.

كما تولى مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام تقديم توضيحات حول العلاقات الخارجية وبيّن في هذا الإطار أن المشاركة في المهام والأنشطة الخارجية تتم بناءً على قرارات صادرة عن مكتب المجلس ووفق مبدأ التناوب بين الأعضاء، بما يضمن تكافؤ الفرص وحسن تمثيل المجلس في مختلف التظاهرات والفعاليات البرلمانية الإقليمية والدولية.

كما أكّد أن جميع المقترحات التي تم طرحها خلال هذه الجلسة سيتم تضمينها في تقرير ورفعها إلى مكتب المجلس لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها.

III. قرار اللجنتين :

قررت اللجنتان إنهاء النظر في مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد رئيس اللجنة، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد المقرر على هذه التلاوة.

مرحبا بالسادة الزملاء الأفاضل،

مرحبا بالطواقم الإدارية المرافقة،

أريد أن أقدم ملاحظة بشأن بعض الأخطاء الواردة في كتيب الميزانية لسنة 2026، تعلمون أن هذا الكتيب توجه من شهر جويلية أو حتى في شهر جوان لوزارة المالية، لإعداده ووسط هذا العمل وقع سن قانون المناولة وتم احداث بعض التغييرات على الخطط بخصوص العمال أو المنتدبين الجدد وكذلك بعض العبارات التي وردت بأخطاء في الكتابة، سأسردها على جنابكم:

الصفحة عدد 10 في الكتيب، النص الحالي تضمن الأعوان القارين 303 والأعوان غير القارين 40، التصحيح يجب أن يكون الأعوان القارين 334 والأعوان غير القارين 09 مع العلم أن 31% من أعوان المناولة قد تم إدماجهم كأعوان قارين بمقتضى تطبيق أحكام الأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025 المتعلق بمنع المناولة في القطاع العام وحل الشركة الاتصالية للخدمات.

ثانيا الصفحة 11 النص الحالي: تأجير أعضاء الديوان. 14.380 مليون دينار، التصحيح يجب أن يكون النص المنح المخولة للسلطات العمومية 14.380 مليون دينار.

ثالثا الصفحة 31، النص الحالي تقديرات 2026 بالنسبة إلى سلك العملة، عامل صنف 1 صفر وعامل صنف 2 ثلاثة، التصحيح يجب أن يكون نص تقديرات 2026 بالنسبة إلى سلك العملة عامل صنف1- 26 وعامل صنف 2 ثمانية، ليصبح إجمالي سلك العملة القارين 71 وليس 40.

رابعا الصفحة عدد 33 النص الحالي: جملة الأعوان القارين 303، التصحيح يجب أن يكون النص جملة الأعوان القارين 334.

خامسا، الصفحة عدد 34، النص الحالي سلك الضباط والبحارة بجيش البحر: التصحيح، لا يوجد لدى مجلس نواب الشعب سلك الضباط والبحارة بجيش البحر، لذا يجب حذف هذه العبارة.

سادسا الصفحة 34، النص الحالي أسلاك مختلفة 35، التصحيح يجب أن يكون النص أسلاك مختلفة 04.

وسابعا وأخيرا الصفحة عدد 34 النص الحالي جملة الأعوان غير القارين 40، التصحيح يجب أن يكون النص، جملة الأعوان غير القارين 09.

وهنا أتوجه بنداء إلى السادة في وزارة المالية بإدخال هذه التصحيحات على الكتيب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين الموقرتين على هذا العمل الهام والجاد والآن ننتقل إلى النقاش العام، تفضل.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تحية صباحية للجميع.

نرحب بكافة السادة الحضور ممثلي لجنة المالية عن مجلس نواب الشعب وكذلك لجنة المالية عن مجلس الجهات والأقاليم وكافة الوفد الإداري المرافق لأعمال هذه اللجنة، كذلك إلى السادة الزملاء ممثلي مكتب المجلس، مساعدي الرئيس، مرحبا بالجميع.

قائمة أولية: السيد الزميل المحترم هشام حسني، السيد الزميل المحترم نبيل الحامدي، السيدة الزميلة فاطمة المسدي، السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب، السيد الزميل المحترم أحمد السعيداني، السيد الزميل المحترم النوري جريدي، السيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط، السيد الزميل المحترم عماد الدين السديري، السيد الزميل المحترم محمود شلغاف، ثم السيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني البرهومي.

الكلمة الأولى إذا للسيد الزميل المحترم هشام حسني غير منتمي له ست دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالزملاء في المجلسين،

مرحبا إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب، جنود الخفاء المهضومي الحق، هؤلاء ينطبق عليهم المثل " عسكر زوارة مقدمين في الحرب وموخرين في الراتب " وسنعود لذلك لاحقا.

ملاحظة أولية موجهة إلى اللجنة، السيد عبد الجليل أقدم الملاحظة للجنة:

شكلا، عرضتم علينا المصادقة على المكتوب (أظهر السيد النائب مكتوبا) وعندما تكون هناك العديد من الأخطاء كان من المفروض أن

يتم تصويبها حتى ولو تم إرجاء النظر في المهمة ويتم مدنا بالكتيب يتضمن تصويبا لهذه الأخطاء لأن تصحيح المعطيات سيغير كل شيء وستتغير الأرقام، هذه مجرد ملاحظة أسوقها وأمر.

أعود الآن إلى الميزانية، نجد في الميزانية أن نفقات التأجير تقدر بـ 31355 ألف دينار في سنة 2025، في سنة 2026 كان من المفروض أن يكون هناك 500 ألف دينار التي قد تحولت من نفقات التسيير إلى نفقات التأجير بحكم إدماج عمال المناولة أي أنه كان من المفروض أن ترتفع نفقات التأجير. ما لاحظناه أن نفقات التأجير انخفضت إلى 31318 ألف دينار، ماذا يعني هذا؟ هذا يدل إما أنه قد تم حذف مراكز مالية أو أن ما سمعناه منكم الآن من ترقيات ومن زيادات في المنح اعتماداتها غير موجودة، نريد توضيح هذه الاعتمادات الموجودة، عندما ذكرت في البداية بأن هؤلاء جنود الخفاء، منذ 2014 لم يتمتعوا بزيادة في منحهم وكأنهم غير موظفين تونسيين. نحن نعلم أن كل الموظفين التونسيين يتمتعون سنويا بالزيادات في الأجور وهذه الزيادات تكون ثلاثية كل ثلاث سنوات، لكن أعوان مجلس نواب الشعب لا يتم تمتعهم بهذه الزيادة إما لأن ظروفهم المادية جيدة أو أنهم خارج إطار الموظفين التونسيين بالإضافة إلى ذلك أنه بفعل آمر الصرف يتم تعطيل الترقيات فحتى ولو تمت الموافقة على عشر ترقيات إلا أننا لا نجد سوى شخصين تمتعا بالترقية بقرار أحادي الجانب وهنا أسأل زملائي أعضاء اللجنة في إعداد الميزانية أين أنتم من هذا؟ ألا تحضرون معهم؟ ألا تشاركون في اتخاذ القرارات؟ من المفروض أن يكون هذا دوركم.

أعود إلى الشراءات، نرجو نشر قائمة الشراءات والمزودين للشفافية لأن هناك الكثير من القيل والقال بخصوص هذه الشراءات "les pin's" والحواسيب نريد أن يتم نشر هذا على موقع المجلس حتى تكون هناك شفافية، لابد من أن يتم نشرها حتى للعموم، لا يوجد داع للخوف من نشرها وعندما يقولون لي أنه تم شراء الـ "pin's" بـ 15 د أود التأكد من المصدر المعني ولا أبقى أستمع إلى القيل والقال لأعرف من أين تم شراؤها وكيف تم شراؤها.

أعود الآن إلى الميزانية المرصودة للعمل الدبلوماسي، للدبلوماسية البرلمانية 900 ألف دينار تم إرجاعها تقريبا كلها، أقل من 150 ألف دينار تم صرفها لماذا؟ لأن هناك قتل للدبلوماسية البرلمانية، بالطبع يمكن لبرلمانات الأخرى أن تتجرأ علينا فعندما يشتم الأمريكيون نظامنا ويقومون بتشويهه كان من المفروض على البرلمان التونسي أن يرسل وفدا للكونغرس الأمريكي لتوضيح الصورة وكان عليه أن يتوجه إلى جميع البرلمانات، لماذا تم بعث جمعيات الصداقة؟ قبرت هذه الجمعيات، لا توجد دبلوماسية برلمانية والدليل على ذلك أن الاعتمادات المرصودة رغم ضعفها عادت إلى ميزانية الدولة.

أعود إلى نقطة أخيرة، ما سميت بالأكاديمية البرلمانية ربما تجهلون في أي ظروف أنشأت هذه الأكاديمية البرلمانية وما هي أهدافها، لكن " le mal est fait" وهي موجودة، هدفها الأساسي هو تكوين النواب، أين هو هذا التكوين؟ أعتبرها إهدارا للمال العام، بالأمس أو قبل أمس تم توزيع كتب ومنشورات لن يقرأها أحد، إهدار للمال العام، 50 ألف دينار خصصت للنشريات، هذه المبالغ كان من الأولى صرفها في أشياء أخرى، كالتكوين من قبل الأكاديميين مع أنني لا أشكك في قدرات الأكاديميين الموجودين لدينا لكن هذه الأكاديمية البرلمانية جعلت لتعطيل مقترحات القوانين، كل مقترح قانون يمر وتصادق عليه اللجنة تمرر إلى الأكاديمية البرلمانية وكأنها أصبحت لجنة رقابة على القوانين وتقبر لهذا السبب لم تمر مقترحات القوانين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نبيل حامدي عن صوت الجمهورية له خمس دقائق، تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكل الزملاء،

اليوم مناقشة مهمة مجلس نواب الشعب، في كل تدخلاتنا مع الحكومة نتحدث عن الرقمنة وعن رقمنة الإدارة لنشرع في رقمنة الإدارة داخل مجلس النواب، ثم نطالب كل الوزارات بالرقمنة، نرصد اليوم ميزانيات للتطور التكنولوجي داخل مجلس نواب الشعب، متى سنتمتع بهذا التطور، سنتمتع به إن ترشحنا لدورة أخرى وإن لم تكن هناك دورة أخرى مبارك على النواب القادمون.

أريد الحديث أيضا عن مهمة من مهمات فشل الإدارة في التمويلات، 930 ألف دينار للنواب لتعزيز العلاقات الخارجية، تعلمون أن كل إدارة فاشلة هي الإدارة التي تحافظ على الأموال المرصودة وهذا معروف في الإدارة التونسية وفي المشاريع فإذا وجدت داخل ادارة ما أموال لم يتم صرفها فهذا دليل على أن هناك خللا داخل هذه الإدارة والخلل معروف داخل مجلس النواب أين يكون ولذلك لا بد من تغيير سبل نجاح هذا المجلس.

ثانيا، هل من المعقول أن المصدح يعمل أحيانا وأحيانا لا يعمل، الكراسي إن بقي عليها الشخص 24 ساعة لن يقدر على الوقوف وهذه حقيقة، داخل اللجان كما ترون عدد مقرات اللجان غير كافية، اليوم هناك أربع لجان منعقدة لم نجد أين نعقد اللجنة وهذا دليل على أنه يجب أن يكون هناك تصور كبير لمجلس نواب الشعب.

أريد الحديث أيضا عن الشراءات، الشراءات التي تم القيام بها داخل مجلس النواب ومنها الحواسيب التي وصلت إلينا ولدينا زملاء يفهمون الأمور التقنية يقولون بأن هذه الشراءات هي شراءات يشوبها الفساد فأنا مثلا عندما عدت الى البيت وجدت الحاسوب لا يعمل، هل أعيد هذا الحاسوب أم أقوم بإصلاحه؟ لذلك يجب علينا التأكد قبل كل شيء.

أيضا اليوم هناك فضيحة داخل مجلس النواب، زملائنا النواب يدخلون بسياراتهم فيقال لهم هذا المأوى لا يخصكم، إذن المأوى يتبع من؟ نريد أن نفهم ما الذي يحصل اليوم؟ علينا أن نقوم بتحليل ما يحصل ليمكننا أن نتقدم، فالمشكل الحقيقي إن لم نكن صرحاء بين بعضنا البعض ولا نكون صرحاء في مهمة هذا المجلس وفي ميزانيته ونكون شركاء فعليين فإننا سنبقى على نفس المنوال كل سنة.

كذلك أنا مع الموظفين داخل المجلس ليتحصلوا على حقوقهم، حقهم الذي أقره القانون، حقهم في المنح، حقهم أيضا في سهر الليالي، هناك موظفين يعملون ليلا أو يعود لمنزله ليلا يجب أن تسند له منحة، فمن دورنا اليوم حماية هؤلاء الناس لأنهم شركاء في عملنا من الصباح إلى المساء، مثلما عدنا بالأمس إلى بيوتنا على الساعة الرابعة صباحا، هؤلاء الموظفين أيضا عادوا إلى بيوتهم على الساعة الرابعة صباحا لذلك يجب أن يكون هناك تصور حقيقي لهذا المجلس من أجل إنجاح كل ما سيأتي فيما بعد.

في الأخير، أريد أن أقول أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، الاختلاف جيد بين كل الأطراف، بين كل الموجودين داخل تونس وإن اختلفنا فإننا لا نختلف من أجل شيء يفرقنا بالعكس نحن نختلف لنتقدم ولنتطور ولنصل بتونس إلى بر الأمان ودائما كنواب نحن متماسكين بإمكاننا إنقاذ بعضنا وبإمكاننا إنقاذ ما يدور حولنا من أجل إنجاح مسار 25 جويلية وهذا ما نتفق فيه جميعا، نحن نتفق بأن تونس واحدة وأن ترابها واحد وأن الدفاع عن الراية الوطنية هي من مشمولات كل الشعب التونسي الموجود وشكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة لي السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها أربع دقائق، تفضلي

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

حضرات الزملاء النواب،

أريد أن أتدخل اليوم في إطار تحكيم العقل والذود على ديمومة المؤسسات، مؤسسات الدولة.

اليوم بعيدا عن الشخصنة، نحن اليوم في منعطف كبير يهم الدولة التونسية وهناك أشخاص متربصة بهذه الدولة وتريد الإطاحة بمؤسسات الدولة من أجل حل البرلمان، من أجل إسقاط هذا النظام وأنا أعلم أن هذه المسألة لا تهم أشخاصا، بل تهم أطرافا لها علاقات أجنبية.

اليوم سادتي النواب، استمعت أن هناك عديد من الاستقالات من مكتب المجلس وسمعت بأن هناك عريضة لسحب الثقة من رئيس مجلس النواب مع احترامي للغضب الحاصل داخل مجلس النواب بخصوص تعطيل بعض المقترحات أو تعطيل بعض السفرات الخارجية إلى غير ذلك، لكن أريد أن أذكركم أنه لم يحصل ولو لمرة سحب ثقة من رئيس مجلس نواب حتى عندما كان راشد الغنوشي رئيسا لمجلس النواب أي أن أكبر إرهابي كان رئيس مجلس نواب الشعب ولم يتم سحب الثقة منه واليوم تريدون سحب الثقة من رئيس مجلس في مسار 25 جويلية والمسألة ليست مسألة شخصنة، نتحدث عن مؤسسات...

(تدخلت السيدة سيرين مرابط دون استعمال المصدح)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الزميلة تنهي المداخلة ثم لك الكلمة.

السيدة فاطمة المسدي

سيدتي أعيدي لي التوقيت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إرجاع الوقت للسيدة الزميلة.

السيدة فاطمة المسدي

أعيدي لي التوقيت السيدة الرئيسة ليس من حق أي أحد أن يقاطعني. لدي حرية التعبير في المجلس كأي نائب آخر ومن حقي أن أعبر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة سيرين، من فضلك. إرجاع الوقت للسيدة الزميلة، دقيقة ونصف.

السيدة فاطمة المسدي

بالنسبة إلى هذه المسألة، في وقت ما عندما أرادوا سحب الثقة من الغنوشي كان هناك بيع وشراء في قوانين البلاد وهناك اتفاقيات كانت تحاك في الظلام، اليوم بالرغم من أنه لدي العديد والعديد من التشكيات بخصوص تعطيل القوانين لكن اليوم يراد سحب الثقة لماذا؟ لأن هناك من سافر وهناك أشخاص لم تسافر، لكن لا توجد قوانين لبيع البلاد، اليوم أريد أن أفهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أرجو الالتزام بنقاش المهمة ولا يمكنك توجيه تهم للسادة الزملاء، اكتفي بنقاش المهمة وقدمي ملاحظاتك بشكل مختصر في الوقت المتبقي، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

لدي الوقت لأتكلم، اليوم لو يتم إسقاط مؤسسات الدولة سنجد أنفسنا كالجولاني، اليوم يريدون من رئيس الجمهورية حل مجلس النواب وهذا المخطط الذي كانوا ينتظره العديد من المتربصين الذين يريدون إسقاط النظام، لم يقدروا على ذلك في الشوارع، لم يقدروا على ذلك في الانتخابات لذلك يسعون اليوم لهذا، أنا أحترم كل زميل في حرية التعبير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

هناك أشخاصا نحن نعرفهم ونعرف توجهاتهم ونعرف اللوبيات الموجودة وراءهم وإلى غير ذلك، تتحدث عن مجلس نواب الشعب سابقا في زمن الغنوشي وغيره، نحن هنا في مسار 25 جويلية والتطبيل وغيره لا يلزمنا، نحن أحرار في تصرفاتنا واليوم عندما يريد النواب سحب الثقة من رئيس المجلس، فرئيس المجلس ليس حكرا على أحد وهذه حرية وكل شخص وتصرفه، لا يوجد أي نائب وصي ونحن نعرف توجهاتها وكيف تريد بث البلبلة في كامل البلاد.

أريد بهذه المناسبة أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على تفاعله وعلى وقوفه إلى جانب صغار الفلاحين وعلى استجابته الفورية ورأينا هذا بالأمس وقد أثلج صدور جميع فلاحي الوطن القبلي وجميع فلاحي توزر وقبلي وفلاحي القصرين وكل الفلاحين في كامل الجمهورية التونسية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه لا يتم إعلام السيد رئيس الجمهورية بشيء وأن هناك مغالطات وبالأمس عندما استمع إلى مجلس نواب الشعب اتخذ قرارات فورية.

ثانيا السيد الرئيس، بالنسبة إلى هؤلاء الموظفين الموجودين معنا اليوم والذين نعمل معهم قرابة الثلاث سنوات بقطع النظر عن حسن الأخلاق وعن تفانيهم في العمل وعن تضحياتهم معنا على حساب عائلاتهم، كانت هناك أموالا مرصودة في ميزانية 2025 لهؤلاء الموظفين، فهل سيمن عليهم؟ من يعمل بالضيعات يتمتعون بزيادات بمقتضى القانون، لماذا لا يريد أن يعطي للموظفين حقوقهم؟ هو يعيش في رفاهية وتحصل على كل ما يلزمه وبقية الناس، هل يذهبون للجحيم؟ لماذا لا يعطيهم حقوقهم؟ هناك ترقيات لماذا لا يتم إسنادها لهؤلاء الموظفين؟ ما كل هذه الديكتاتورية ألأنهم لا يمكنهم المطالبة بحقوقهم؟ هذه ليست ضيعة محروس، هنا يوجد موظفين يعملون

لدى الدولة التونسية ولا يحق لأي شخص أن يهضم حقوق هؤلاء الناس، لماذا عندما بقيت أموال في الميزانية لم يتم صرفها على هؤلاء الموظفين؟ هل هم مترفهين؟ والله العظيم هناك أشخاص يعملون هنا على مدى سنتين يرتدون نفس الفستان ونفس السروال ونفس السترة، هم أشخاص بسطاء الحال ويقطنون في منازل على وجه الكراء ويعلم الله بحالهم، هذا عيب، عليك منح الناس حقوقهم حتى يتقدم هؤلاء الناس في عملهم.

بالنسبة إلى مطعم المجلس، الكل يظن أننا نأكل في مطعم المجلس في "crevettes"وفي السمك وإلى غير ذلك مجانا، أقول هذا على المباشر إن الغداء في مطعم المجلس يتمثل في حساء ودجاج وندفع 16 دينار، نحن نتناول غداءنا بأموالنا الخاصة، أيها الشعب التونسي إن ما ترونه من غذاء للنواب من " crevettes" إلى غير ذلك غير صحيح، ففي كثير من الأحيان أغلب النواب نتوجه إلى المطاعم خارج المجلس لنأكل "عجة" أو وجبة سريعة ونحن لا ندري كيف تم عقد صفقة المطعم، أي من لديه أقارب إلى غير يدخل للمطعم، كان من المفروض أن موظفي المجلس يتناولون غداؤهم في مطعم المجلس على حساب المجلس، لما لا؟ نحن كنواب مهما كان أجورنا أفضل، ولكن الموظفين هم بسطاء الحال أقل شيء كان من المفروض أن يتناولوا وجبة الغداء في مطعم المجلس وموضوع المطعم هذا سنقوم بمتابعته وسيتم فتح بحث بخصوصه.

بخصوص الدبلوماسية البرلمانية التي قبرت كما ذكر الزميل ورأينا أموالا مرصودة تم إرجاعها وقد تنقلنا إلى الجزائر ورأينا مدى حظوة النائب لدى النظام الجزائري ورأينا كيف أن النائب لديه حظوة ولديه قيمة ونحن نريد تمثيل بلادنا أفضل تمثيل بالخارج وكما ذكر الزميل تم التطاول علينا من النواب من الخارج لأننا غائبين والسيدة التي كانت تتكلم أقول لها اليوم أنا شخصيا استقلت من مكتب المجلس احتجاجا على...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد زميل محترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا، أمام فوضى الدولة والدمار الشامل والمستقبل الغامض الذي تعيشه البلاد، على مجلس نواب الشعب أن يتحمل مسؤوليته التاريخية وأن يمسك بزمام المبادرة السياسية في البلاد ونحن نشهد أن مؤسسة رئاسة الجمهورية في حالة شلل تام مطبق ومطلق.

وهنا أريد أن أذكر الزملاء المحترمين من كلا الغرفتين، أن مجلس نواب الشعب هو مجلس نواب التونسيين والتونسيات وليس مجلس نواب العائلات وأن مجلس نواب الشعب هو مجلس التونسيين والتونسيات وليس مجلس قيس سعيد، نعم لولا قيس سعيد ولولا 25 جويلية ما كنت أنا وأمثالي لنصل إلى مجلس نواب الشعب، لا نمتلك لا المال ولا العلاقات ولا "الماكينات" الحزبية، ولكن نحن قمنا بقسم لخدمة الوطن على القرآن نحاسب به أمام الله، نحاسب به أمام التاريخ ونحاسب به أمام تونس وشعبها.

حولتنا السلطة إلى مجموعة من النواب التابعين، حولتنا السلطة إلى برلمان "الطرشي"، حولتنا السلطة إلى برلمان القروض وأقولها هنا بفخر بأنني منذ اليوم الذي أديت فيه القسم لم أصوت على أي قرض يرهن التونسيين والتونسيات، لم أصوت على أي قرض يرهن الأرض والعرض ولم أصوت على ارتهان السيادة التونسية.

الزملاء المحترمون،

لا تخافوا الذباب الأخضر في عهد بورقيبة كان هناك من يطبل، انتقل إلى التطبيل في عهد بن علي، في عهد حركة النهضة الإرهابية كان هناك من يطبل وانتقل إلى التطبيل للعهد الجديد والسعيد ولدينا اليوم من المطبلين والمزمرين والمصفقين الكثير، ولكن الذباب يبقى ذبابا ولكل عصر ذبابه ولكل نظام ذبابه ولكل ذباب لونه.

حلمنا مع الرئيس قيس سعيد وخذلنا، آمنا به وصدقناه وخيب أملنا، اعتقدنا بأنه هو المنقذ، ولكن نجده اليوم يسطر المرحلة الثانية من العشرينية السوداء.

الزملاء المحترمون،

لا تخافوا سحب الوكالة، لا تخافوا هذه التهديدات، أكبر خوف يواجه مجلس نواب الشعب اليوم هو أن تسحب منا تونس، أكبر خوف نواجهه أن يسحب منا الحق في الحلم في تونس أخرى عظيمة مرة أخرى، الرجال في النهاية هم مواقف والرجال ليست مواقع وتعلمنا في السياسة بأن الموقف قبل الموقع وأن الصدق والصراحة مع شعبنا والجرأة قبل كل شيء.

أريد أن أطلق تحديا بسيطا وأتحدى السيد رئيس الجمهورية، أن يخرج إلى الشعب التونسي وأن يكاشفنا كم كانت الديون السيادية للدولة التونسية يوم 25 جويلية 2021 وكم قيمة الديون السيادية اليوم؟ أتحدى أيضا السيد رئيس الجمهورية في حربه على الفساد أن يصارح الشعب التونسي لما توقفت هذه العملية ولما لم ينجح في مقاومة الفساد؟

أمام التهديدات التي طالتني وعائلتي بالأمس، أقول "قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم.

وفي الختام، إنما المرء أثر بعده.

السيد رئيس الجمهورية استفق، أنت تذهب بنا الى الهاوية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق، تفضل. غير موجود.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل. غير موجود.

الكلمة إذن للسيد الزميل محترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الريسة،

مرحبا بزملائي الكرام،

اليوم أمام مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2026 حول مجلس نواب الشعب في الحقيقة لدي بعض المطالب التي سأرفعها وستكون موجهة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول هذه المهمة.

سأبدأ بأعوان وبموظفي مجلس نواب الشعب وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة البرلمانية وخاصة في مثل هذه المناسبات ذات النسق المرتفع والماراطوني، نتوجه بالشكر إلى العاملين بالمجلس على ما تحلوا به من استعداد وجاهزية متواصلة لتأمين نجاح عمل مختلف هياكل المجلس وفي هذا الإطار، ندعو كافة الساهرين على تسيير المجلس وعلى رأسهم السيد رئيس المجلس، إلى توفير كافة

الآليات والوسائل لتحفيزهم وتشجيعهم على مزيد البذل والعطاء. لماذا سيدي الرئيس، لم يتم صرف الزيادة في منحة العمل البرلماني التي وعدتم بها أعوان المجلس منذ مدة؟ لماذا تم النزول بعدد الخطط المفتوحة للتناظر بخصوص المناظرات الداخلية للترقية أمام العدد المرتفع لمن تتوفر فيهم شروط الترقية؟

سيدي الرئيس، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية يصدر مرتين أسبوعيا وما يلاحظ ويجلب الانتباه هو غياب إسناد الخطط الوظيفية لمستحقيها من إداريي مجلس نواب الشعب، على عكس باقي الوزارات التي نراها باستمرار وبصفة دورية، فما هو برنامجكم في هذا الموضوع بعد أن طال انتظار إطارات المجلس؟ هذه النقطة الأولى السيدة الرئيسة.

النقطة الثانية التي سأتطرق إليها أن هناك أشياء نفتقدها في هذا المجلس وهي من الغرائب:

أولا، تحدث الآن بعض الزملاء عن الغداء وعن مطعم المجلس أريد أن أشير إلى أمر باعتباري رئيس لجنة، فوجئنا هذه السنة أن السادة الوزراء ومرافقيهم يخول لهم تناول وجبة الغداء على حساب المجلس في حين جرت العادة أن اللجنة ومرافقيها من المستشارين يتناولون الغداء معهم في مطعم المجلس ولن أدخل في تفاصيل الأكلة ومكوناتها والتي لا ترتقي إلى مستوى نائب شعب لأن الأكلة يجب أن يتوفر فيها شروط وهنا إن قمنا بفتح القوس بخصوص الأكلة فإنه سيتم فتح حوار طويل جدا.

اليوم السيد رئيس مجلس نواب الشعب، يحرمنا نحن كرؤساء لجان وكأعضاء لجان وكمستشارين نبقى مدة عشر أو 12ساعة في مناقشة ميزانية يحرمنا من تناول الوجبة، أغلب النواب يخرجون لتناول الغداء على حسابهم الخاص ولكنني أتحدث اليوم عن المبدأ، تخيل أنك اليوم في جلسة لمناقشة ميزانية مهمة تدوم عشر ساعات، السيد الوزير وأعضاده يذهبون إلى مطعم المجلس لتناول الغداء ويقع اقصاء النواب الذين يذهبون لتناول الغداء خارج المجلس وهذا تعسف وتعدي على حقوق النائب خاصة وأن هذا البوليس وأنا لا أعتبره بوليس، هذا كان ضمن مكتسباتنا لذلك أريد أن أفهم اليوم ميزانية المجلس الضخمة فيم تم صرفها.

ثانيا، الدبلوماسية البرلمانية مئات الآلاف من الدنانير التي بقيت في الميزانية ولا يمكن للنواب تمثيل تونس في أي بلد من العالم وفي أي هيئة خارج تونس وحتى إن سافرنا فإننا نسافر من أموالنا الخاصة ونقوم بتمثيل تونس بأموالنا الخاصة وما دمت أنا نائب شعب فإنني أمثل تونس تحت ذلك العلم في أي مكان في العالم، المهم رائدي الأسمى هو ذلك العلم والنشيد الوطني وهذه رسالة نريد أن يفهمها الجميع وخصوصا كل من يشكك من مصداقية أي نائب من زملائي في هذا المجلس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمسة عشر دقيقة، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة لو كنت أعلم أن هناك مداخلة مثل مداخلة الزميلة لأخذت كامل توقيت الكتلة لأن هناك ردا على مداخلتها.

الزميلة التي اتهمتنا بالتطبيع وبالعمالة، هذه الزميلة في كل قانون تقوم بـ"show" وأتحداها أن تكون مشاركة في التصويت على أي قانون مهم يمس سيادة الدولة التونسية ، تلك الزميلة اتهمت مكتب المجلس الفارط بالفساد أو التورط في الفساد أو التستر على الفساد، تلك الزميلة اتهمت نائبة الرئيس بالتعامل مع جهات أخرى، الزميلة التي قامت بحركة لا أخلاقية بفمها لمكتب المجلس، الزميلة التي لم تتضامن قط مع أي زميل، الزميلة التي تقدمت لوزارة العدل بمطلب نفاذ للمعلومة في قضايا تخص النواب وكأن النواب لديهم ملفات فساد وحتى لو كان لدى النواب ملفات فساد، القضاء هو الفيصل وهي ليست بوليس سياسي تحت قبة البرلمان.

الزميلة المكلفة بمهمة، الزميلة التي أكلت من كل "القصاع" الحزبية، الزميلة خائفة من حل البرلمان من قبل الرئيس وهي محقة لأنها معتادة بامتيازات البرلمان السابق وكانت في بطالة سابقة، إذن لا ملجأ لها سوى البرلمان، أما الآن في هذا المجلس فيوجد دكاترة وباحثين ومحامين وقضاة وأساتذة ومعلمين يلقنوها الدرس في السيادة الوطنية.

أن تسحب الثقة من عدمها من رئيس البرلمان هذا تقزيم له، هي تختزله كله في صفته كرئيس البرلمان، رئيس البرلمان عميد المحامين، رئيس البرلمان رجل قانون، هذا ما نناقشه، لكن في طريقة تسييره هناك ما يناقش وهناك ما يقال وهناك طريقة للتقييم. سحب الثقة من عدمها التي تتبجح بها وتقول أنه لم يسبق لها أن صارت في البلاد التونسية طريقة صحية وديمقراطية، أن أكون مع أو ضد مسألة أخرى، ولكن أتحدث عن زميلة تستغل دقيقتين للحديث عن مهمة مجلس نواب الشعب ولم تنصف فيها لا الإدارة ولا الأمن الذي يحرص على سلامتنا، لم تنصف الإعلام ولا الصحفيين، تتحدث فقط عن الأشياء التي ستدخل بلبلة لأن تلك الزميلة تعمل فقط من أجل "buzz" وظاهرة "buzz" عندما يتراجع صيتها وسهمها في السوق السياسية لأنها تعمل فقط في الأسواق السياسية، لا تعرف الخط السياسي ولا تعرف التعبير عن الشعب واذهب إلى صفاقس واسأل على الزميلة، قوس وأمر.

نمر الآن إلى المهمة الخاصة بمجلس نواب الشعب، هناك حديث يقول "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، الآن لن نتحدث عن البرلمان، بل سنتحدث عن رئيس مجلس الإدارة، هل هو على علم بهذا أم لا؟ أردت القول أننا في شهر مارس سنغلق ثلاث سنوات يعني أصبحنا عائلة نعرف بعضنا جيدا، نعرف المديرين العامين والأعوان ونعرف الأمن وبالمناسبة أوجه إليهم تحية لأنهم بقوا معنا إلى غاية الساعة الخامسة صباحا وودعونا بالابتسامة، قلت لهم نعتذر على تعبكم معنا فقالوا لنا هذا واجبنا، وهذا عملنا، تحية للأمن التونسي من خلال أمن البرلمان وتحية للأمن الرئاسي وهو من الأسلاك التي تعمل جيدا.

نعود إلى الإدارة البرلمانية، لا يسعني إلا أن أقول عنها جنود الخفاء لأن المواطن يرى في الأخير صورة سرين مرابط والمصدح الذي تتكلم فيه سيرين مرابط والأوراق التي أمام سيرين مرابط، لكن لا يرون الموظفين وراء المديرين العامين، لا يرون كيف ستخرج تلك الصورة وذلك الصوت بكل جودة واتقان، لا يرون الضغط المسلط عليهم مثلا في قانون الميزانية الموظفون لا يعودون إلى منازلهم، تنعقد خمسة وست لجان يوميا ولابد أن تنزل على الصفحة الرسمية لأنه من الغد لدينا مواكبة لأحداث الجلسة العامة.

المديرون العامون أبسط شيء يقدم لهم هو تمتيعهم بتسمياتهم، ما معنى مديرة عامة تعمل منذ عشر سنوات وصبرت عند اغلاق البرلمان وتجميد البرلمان السابق وإلى يومنا هذا تنتظر تسميتها كمديرة عامة؟

بخصوص الترقيات، أريد أن أتوجه إلى المدير العام للمصالح المشتركة، أنا كنائب شعب اليوم إذا لم أمكن الموظفين الذين أنتمي إليهم من حقوقهم لأن العمل البرلماني مثلما قلنا "trois corps": الأمن والإدارة والنواب، إن لم أمكنهم من حقوقهم فلن أمكن أي مواطن من حقه في المستقبل، إن لم تستمع لي إدارة ضيقة لدي فيها سلطة وانتخبني الشعب لكي أمثله داخلها لن أتمكن من تمكين أي شخص من حقه.

ومن هنا أحيي الـ 31 عونا وعاملة الذين تم ترسيمهم بقانون منع المناولة، لو رأيت الفرحة والزغاريد السيدة الرئيسة عند ترسيمهم، أعوان بسطاء الحال جلبوا لنا الحلويات من صنع أيديهم للتعبير لنا عن شكرهم وامتنانهم على قانون منع المناولة.

اليوم المديرون في المجلس ترقياتهم تتم وفقا للموالاة والمحاباة مثل كل وزارة، الفساد ينخر الإدارة مثل كل وزارة، إذا لم أقف الى جانب الموظف في مجلس نواب الشعب كيف سأحارب من أجل المواطنين؟ أعتذر أنا لست متسلسلة في الأفكار لأنه لدي الكثير لأقوله.

بهو قاعة الاستقبال المجانبة لآلة "scanner" عند باب الدخول، تعرفونها أليس كذلك؟ كانت فيها قاعة جلوس " Louis XV" المطلية باللون الذهبي يتم تغييرها بأخرى عصرية مقيتة، لا روح فيها، أريكة "Semi cuir noir" لماذا؟ من اشتكى منها؟ تم اقتناء الأثاث بـ 81 ألف دينار، هل مبلغ 81 ألف دينار لسنا بحاجة إليه؟ لما اخترنا ذلك المزود بالذات؟ ألا نتبع سياسة التقشف؟ ألا يمكن لهذا المبلغ أن يحقق إنجازات للموظفين؟

سأتحدث قليلا عن المنح، دقيقة فقط، لديهم منحة منذ سنوات وهي في التفاوض، مرة يقال أنها في وزارة المالية، وزارة المالية ترسلها إلى رئاسة الحكومة، ثم ترجع إلى المجلس ثم تخرج مرة أخرى والإدارة في كل هذا ماذا تفعل السيدة الرئيسة تنتظر وتتمنى. هناك أعوان هنا لا أريد أن أذكرهم بالأسماء ولا أريد أن أذكر إدارتهم ولا مكان عملهم لأنه مثلما ذكرت زميلتي ماجدة الورغي المبلغ عن الفساد هو أكثر شخص يهرسل في إدارته ورأيناه في قانون منع المناولة، عاملات النظافة عندما يتحدثون معنا تتصل بهم الاتصالية، نفس الشيء هنا هل معقول نحن في برلمان نسن القوانين ونشرع القوانين ونطالب بحقوق الناس لدينا موظفات تتكبدن عناء القدوم للعمل بعد أن تجهز " Lunch box" أطفالها وزوجها تجد نفسها تتقاسم المكتب مع شخص آخر، المشكلة ليست هنا فالمقر ليس حكرا على أحد فهذا مقر سيادة ومقر الدولة التونسية، كل موظف يقوم بالعمل المكلف به لكن هناك كرامة للموظف لا بأس أن نناديه ونتحدث معه ونقول له أن الضرورة تقتضي مقاسمة المكتب مع زميلك وحينها سيشعر أنه تم تشريكه في القرار وسيشعر بالغبطة والسرور، ما هذه الممارسات وإلى متى ستتواصل ؟

اليوم بخصوص موضوع سحب الثقة، ماذا يقال في الأروقة، يقال أن الزملاء الذين أمضوا على سحب الثقة من رئيس البرلمان لديهم ملفات فساد وقيل أنه سيقدم استقالته وسيخرج ملفات الفساد، هذا فساد بعينه، لما لم تقوموا بإحالة ملفات الفساد على القضاء؟ أحلتهم على لجنة النظام الداخلي أم لأنهم أرادوا سحب الثقة؟

هل الممارسات الديمقراطية أصبحت دليلا على فساد النائب؟ بالأمس اضطررت للخروج من المجلس لطباعة صورة بالألوان لماذا لأن آلة الطباعة بدون حبر والمستشارات لديهن آلة طباعة قديمة دون ألوان، هل أنتم على علم بهذا أم لا؟ أكيد زملائنا في المكتب تقاسموا معنا نفس المشاكل ثم نشتري أثاثا بـ 81 ألف دينار.

جميعنا أخذنا بـ "les pin's" واحدة عليها علم تونس والأخرى عليها شعار الجمهورية، صحيح أم لا؟ هل تعلمون كم تكلفت على مجلس نواب الشعب؟ كم كلفتها السيد المدير العام؟ 17 دينار.

مسألة أخرى، السيد المدير العام عندما سألته في اللجنة عن المطعم، أنا لا أتحدث في مسألة الأكلة والطعام لأنه بغض النظر عن الظروف نحن هنا لخدمة بلادنا، لا يهمني كل هذا، عندما سألناه عن المطعم والصفقة لأنني لم أجد شيئا في التقرير عن المطعم قال لي أن المطعم يتبع الودادية وهذا غير صحيح، إذا أردتم أن تستعملوا اليوم الودادية كجسر لتغطية ملف الفساد على صفقة المطعم، أنا أقول لك هذا عيب وعيب كبير لأننا نعرف أعوان الودادية ونعرف أعوان التعاونية وهو نفس الموظف الذي يعمل إلى غاية الرابعة والخامسة صباحا.

الوقت لن يكفيني، أردت في المداخلة أن أشكر وأثمن أعمال الإدارة البرلمانية وأشكر وأثمن أعمال الإدارة العامة للإعلام لأنه يبقى لدي دائما حنين لها، لأني كنت عضو مكتب مكلف بالإعلام والاتصال وعملت معهم وأعرف أنه من الصعب إرضاء كل نائب، المصورين والقائمين على الصفحة والقائمين على الموقع.

في سياق الحديث عن الموقع وعن عملية سحب الثقة وهذا "scoop" وأريده أن يتصدر الاعلام التونسي، صوتتم في قرار المكتب على منح خمس دقائق لكل نائب مع إمكانية التنازل من نائب لفائدة نائب آخر، صحيح أم السيدة الرئيسة، كنت حاضرة في ذلك المكتب ووجهت مراسلة رسمية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم بنفس قرار المكتب، وأنا حقيقة أحمل المسؤولية للسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم في تصديقي من عدمه.

في المساء قرأت على صفحة النواب أن رئيس المجلس قرر تغيير التوقيت كيف هذا؟ هذا قرار مكتب، قلت يجب أن أعود إلى موقع المجلس ربما يوجد خطأ وعندما دخلت الموقع وجدت القرار قد تغير السيدة الرئيسة ومن هنا جاءت مسألة سحب الثقة، أنا لم يعد لدي ثقة في القرارات التي تصدر، أن تغير وثيقة صادق عليها مكتب مجلس نواب الشعب هنا يكمن الخطر الحقيقي.

اليوم، يرى الناس في الإعلام امتيازات ومنح وسيارات فاخرة، بينما في الواقع لا يوجد شيء ونحن لا نطالب ولا نرغب في شيء، نأمل أن يستعيد المواطن التونسي ثقته في هذا البرلمان، هذا ما نطمح إليه، نحن جئنا للعمل مع رئيس نزيه لنواصل معه المسار وليس لنخضع لما يرغبون فيه، ما هذا المستوى وما هذا الأسلوب؟ الكلام يعجز عن وصف الواقع الذي نعيشه ونحسّه.

الإدارة البرلمانية، أبسط حقوقها أن يكون لديها نظام أساسي وقانون أساسي يحميها، نشرع النظام الأساسي للإطارات المسجدية و و و.... الأولى أن تشرع للإدارة البرلمانية وتطلع على مشاكلهم، مؤسسة التلفزة التونسية، ألا يمكن لرئيس البرلمان التواصل مباشرة مع رئاسة الحكومة؟

نحن نلتمس الأعذار للوزراء عندما لا يحضرون صلب اللجنة لحالة مرض أو غيره، بالأمس سهروا معنا وحتى الدستور ينص على أن الحكومة تسهر على التنفيذ، ما هذا؟

آخر كلمة في الثلاثون ثانية المتبقية، جميع القطاعات التي استقبلها السيد رئيس المجلس وآخرها المجلس الجهوي بن عروس الرجاء حل مشاكلهم وكل الزيارات التي قام بها لجميع المهرجانات في فصل الصيف، أبسط شيء تفعيل قانون الفنان وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، غير موجود.

إذا الكلمة للسيد محمود شلغاف عن الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيدة الرئيسة،

يرتكز مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2026 على عدة محاور أهمها مواصلة تطوير وترميم مباني مقر المجلس، تشمل ترميم الواجهات وتهيئة فضاءات عمل حديثة مع المحافظة على القيمة المعمارية والتراثية، مواصلة التحول الرقمي وتعزيز السلامة السيبرانية، مواصلة تعزيز العلاقات الخارجية ودعم الدبلوماسية البرلمانية، مواصلة برامج التكوين والتطوير البرلماني عبر الدورات التدريبية والندوات العلمية والأيام الدراسية.

وهنا أود الإشارة إلى ضرورة اختيار الأكاديميين من مدارس علمية متنوعة، لأن في الاختلاف إثراء للنقاش وتعميق للفهم وهذا كله بطبيعة الحال إيجابي وانجاحه يتطلب عملا كبيرا من طرف الجميع وخاصة موظفي وعملة مجلس نواب الشعب الذين يقومون بمجهودات كبيرة تذكر فتشكر ويهيؤون الظروف المثلى لنواب الشعب لممارسة عملهم النيابي بكل أريحية.

سيدتي الرئيسة، تجميد عمل مجلس نواب الشعب بداية من 25جويلية 2021 ثم حله وهذه الفترة بأكملها دامت سنة وثمانية أشهر، وانعكست سلبا على موظفي وعملة المجلس من حيث الترقيات والحوافز المادية. إذا من باب العدل أن يقع التدارك وإنصاف هؤلاء خاصة أن لا ناقة لهم ولا جمل في إيقاف عمل المجلس.

فالمنحة البرلمانية لموظفي وعملة مجلس النواب أقرت في ميزانية 2025 لكنها لم تصرف حتى الآن، رغم أن سنة 2025 ستغلق أبوابها، وبالنسبة إلى الترقيات المهنية صادقت وزارة المالية على تمتيع الموظفين والعملة بالترقيات بنسبة 100%، لكن رئاسة المجلس لم توافق إلا على 20% منها.

سيدتي الرئيسة، قيمة الإنسانية تكمن في أن الإنسان هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت، إذا من واجب رئاسة المجلس أن تنصف هؤلاء الموظفين والعملة وتتدارك وتقوم بترقية 80% المتبقين وتسند المنحة البرلمانية لهؤلاء الموظفين والعملة التي أقرت سنة 2025 في أقرب وقت ممكن، مع المفعول الرجع. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير منتمية، لها أربع دقائق بعد أن تنازل لها السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن دقيقتين، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

مساء الخير للجميع،

في البداية تحية وتقدير إلى كل زملائي وزميلاتي من أعضاء المجلسين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأصدقائي وصديقاتي موظفي مجلس نواب الشعب الذين أضاءوا اليوم قبة البرلمان والذين تنطبق عليهم كلمة جنود الخفاء.

في الحقيقة أريد أن أثمن العمل الذي تقوم به جميع هياكل مجلس نواب الشعب، فتحية شكر وإجلال وتقدير وعرفان لكل موظف وإطارات وعملة مجلس نواب الشعب وأعوان الأمن الرئاسي الخلوقين والأكفاء والجديين وأيضا بدون شك التقنيين في مجلس نواب الشعب والمصورين وكذلك سائق الحافلة وكذلك تقني ومصوري التلفزة التونسية وكل ذلك بهدف تجويد العمل النيابي ومن أجل تحقيق الفائدة وانتظارات المواطن من الوظيفة تشريعية.

أولا، نرجو من إدارة المجلس منح الموظفين والإطارات مستحقاتهم وترقياتهم ومنحهم، هذه ليست امتيازات، بل حقوقهم ويجب تسوية وضعيتهم خاصة فيما يتعلق بالتسميات والترفيع في المنح البرلمانية بما يتلاءم مع طبيعة عملهم الذي يتطلب تواجدهم طوال أيام الأسبوع وحتى في العطل وحتى في الليل وقد رأيناهم يوم أمس حيث بقوا معنا لفترات طويلة إلى الصباح، كذلك أعوان وإطارات الأمن الرئاسي بمجلس نواب الشعب.

أمر إلى السادة النواب وسأبدأ الآن بالأكاديمية البرلمانية، الأكاديمية البرلمانية حقيقة تقوم بمجهودات كبيرة ومفيدة جدا وأنا أود لو ننوع أكثر في التكوين ونكثف من الدورات التكوينية وياحبذا لو تكون هناك ورشات عمل هذا مهم جدا لأن الأكاديمية " elle est un peu archaïque" ياحبذا لو يكون هناك "un travail interactif" نحن هنا لكي نتعلم، نحن لسنا مختصين في القانون، لا بأس أن نتناقش معا لكي تعم الفائدة فنتمنى لو تكون هناك ورشات عمل للسادة النواب.

النائب في مجلس نواب الشعب التونسي يعمل في ظروف صعبة للغاية فمن غير المعقول أن يعمل نائب دون أن يتوفر له مكتب، على الأقل نوفر له مكتب صغير يضع فيه أغراضه الخاصة، لابد أن تكون هناك "une certaine intimité" للنائب، فالنائب مشرّع والعمل الذي يقوم به ليس سهلا على الاطلاق.

بالنسبة إلى المطعم، لا أحب التطرق إلى هذا الموضوع كثيرا لكن من غير المعقول أن يغادر النائب المجلس ليتناول فطور الغداء، ثم يعود إلى الجلسات مسرعا فلا بد من تحسين الظروف لراحة النواب في مجلس نواب الشعب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن كتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بموظفي مجلس نواب الشعب وبأعضاء مكتب المجلس الحاضرين معنا اليوم لمناقشة مهمة مجلس نواب الشعب،

لا يمكننا الانطلاق في مناقشة دون الإشارة إلى أن الصورة التي تمرر اليوم على شاشات التلفزة ورائها كواليس أخرى، ورائها موظفون مجتهدون يشتغلون صباحا مساء والبارحة إلى غاية الساعة الرابعة صباحا يعملون مع أعضاء مجلس نواب الشعب في مناقشة الميزانية.

الأمن رئاسي والأمن عمومي مرابط أمام المجلس وهو متواجد مع السادة النواب طوال اليوم، التلفزة التونسية تنقل الصورة مباشرة وتقوم بعمل كبير، هذه هي كواليس المجلس لكي نتمكن نحن كنواب من القيام بعملنا على أتم وجه.

اليوم يهمني الحديث عن منحة العمل البرلماني المخصصة لموظفي هذا المجلس، هذه المنحة لم تأت من فراغ، تم رصد اعتماداتها في ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2025، لكن ما ألومه اليوم والسادة أعضاء مكتب المجلس موجودين وأكيد السيد الرئيس يتابع الجلسة على شاشة التلفزة وأقول له إذا وقع أي خطأ، فهو لم يصدر عن نواب الشعب، لأن نواب الشعب قاموا بواجبهم على أتم وجه وتم رصد هذه الاعتمادات في ميزانية المجلس وتم التصويت عليها وتم ختمها من طرف رئيس الجمهورية وتم نشرها بالرائد الرسمي، ما تبقى هو تنفيذ هذه الوعود وصرف هذه الاعتمادات.

السادة أعضاء مكتب مجلس نواب الشعب لم تقوموا بواجبكم تجاه موظفي هذا المجلس، للأسف اليوم لم تمرروا القرار الذي ستسندون فيه منحة العمل البرلماني لموظفي هذا المجلس، أنتم المقصرين هنا وأنتم متواجدين هنا لنواجهكم بالحقيقة ولا نغالط المواطنين، هؤلاء الموظفين يسهرون معنا ويعملون معنا ولا يمكننا العمل لولا مساندتهم، اليوم تقصيركم غير مقبول ومن الأولى والأصلح اصدار قرار منحة العمل البرلماني في أقرب وقت للسادة الموظفين.

ترقياتهم أيضا ترقيات شحيحة جدا وأظن أن وزارة المالية لم تكن شحيحة أكثر من شح رئاسة المجلس على موظفيه، إن كان رئيس المجلس قادر على العمل بدون موظفين فليعلمنا بهذا لكن اليوم لا يمكننا العمل بدون هؤلاء الموظفين.

في نقطة ثانية رأينا عديد الصفقات في هذا المجلس، شراءات، تجهيزات إعلامية، كلها تصب لصالح العمل البرلماني، للأسف لا يحق لأي نائب أن يختار التجهيزات التي يرغب في استعمالها في هذا المجلس، حتى أنا شخصيا قابلت السيد رئيس المجلس وقلت له أن التجهيزات لا تصلح لاستعمالات السادة النواب فواصل السيد رئيس المجلس التعنت وقام بشراء تجهيزات لا تفيد النواب في عملهم.

هل هناك من يقرر مكان النواب نوعية الحواسيب التي هم بحاجة إليها أو نوعية الكراسي التي يجلسون عليها؟ هل تجلس مكاني عشر ساعات متواصلة مثلما جلسنا يوم أمس؟ هل رأيت الوضعية التي أنا عليها بالأمس؟ الحاسوب الذي قمت بشرائه هل يتماشى مع عملي البرلماني؟ ولذلك أحمل المسؤولية لأعضاء مكتب المجلس المقصرين والذين لم يقوموا بواجبهم في إحداث لجنة شراءات يختار فيها المجلس ما يحتاجه من تجهيزات، فاليوم من غير المقبول لا لرئيس هذا المجلس ولا للإدارة اختيار التجهيزات التي يستحقها النائب في عمله البرلماني، حتى لو كان مجرد كرسي، كل شيء لابد أن يمرر على لجنة شراءات ويصادق عليها النائب.

في نقطة أخرى نفقات الاستقبال، تقريبا منذ سنتين ونصف في هذا المجلس لم أر استقبالا، أين تذهب نفقات الاستقبال كل سنة؟ أتمنى لو يقدم لنا أعضاء مكتب المجلس الموجودين والذين أنجزوا هذه الميزانية أين ستصرف نفقات الاستقبال هذه في حين أننا لم نحتفل بعيد الاستقلال أو عيد الجمهورية في هذا المجلس. أين هي نفقات الاستقبال؟ لا نعلم.

مطعم المجلس، صفقة وهمية، كل شيء يتم بالصفقات إلا مطعم المجلس يعطى لذي الجاه للأصحاب والأحباب، نتمنى منكم توضيحا من يقوم بإدارة هذا المجلس ومن يدفع فاتورة الماء والكهرباء والغاز؟ كيف يستغل المقر في مجلس نواب الشعب؟ هذا كله فساد.

نقطة أخيرة، النشاط الخارجي والنشاط الدبلوماسي لهذا البرلمان، كيف تتم عملية اختيار النواب للبعثات؟ سمعت أخيرا أن هناك سفرة لقمة المناخ، عوض أن نعين شخصا من وزارة البيئة أو شخص مهتم بالمناخ أو نعين من كان يحضر ويناقش هذا الملف مع وزارة البيئة نرسله إلى قمة المناخ، من نرسل؟ نرسل نوابا من لجنة الأمن ومن لجنة التربية إلى قمة المناخ، هل هذا معقول؟ النواب اليوم نواب ملفات ونواب عمل، وليسوا نواب سفرات يا سيدي الرئيس؟ ترسلهم إلى السياحة، إلى حد اليوم لم نفهم ما معنى ديبلوماسية خارجية في هذا المجلس؟ نواب اليوم من برلمانات أخرى تطاولوا على هذا المجلس وعلى تونس في وجودنا نحن ولم نقدر على الدفاع عن أنفسنا.

تفعيل اللجنة الأوروبية، ماذا ننتظر لتفعيل اللجنة الأوروبية؟ اليوم البرلمان الأوروبي يقترح أن يدمج تونس في مجموعة "Erasmus" والنواب اليوم ضد هذا، لا يحق لنا أن ندافع على حظوظ تونس لكي تدخل في هذه المجموعة بينما كان النواب حاضرين معنا هنا وقدم نواب من الاتحاد الأوروبي، كنت من بين المدافعين كون تونس تدخل لمجموعة "Erasmus"، اليوم عندما يعرض هذا القانون في المجلس الأوروبي للأسف يكون النواب التونسيون مغيبون للدفاع عن حظوظ الدولة التونسية لأن السيد الرئيس اليوم يرفض تفعيل لجنة العمل مع الاتحاد الأوروبي.

النائب التونسي عندما يسافر له الحق في منحة قدرها 60 أورو، لكن للأسف اليوم هذا المبلغ لا يكفيه للسكن، اليوم النائب التونسي عندما يسافر إلى الخارج فهو يمثل الدولة التونسية ويحمل على أكتافه علم الدولة التونسية، تحقيره اليوم ينطلق من هذا المجلس، من هذا المكان ومن رئيس هذا المجلس.

أتمنى أن يصل كلامي إلى السادة أعضاء مكتب مجلس نواب الشعب وللأسف تمر هذه السنة دون أن تقوموا بواجبكم.

نحن هنا لمناقشة الميزانية، هل هذا واجبكم اليوم كأعضاء مكتب المجلس؟ للأسف، لا نرى إنجازات في هذا المكتب ونتمنى مناقشة النقاط كل على حدة ويجب أن يحصل كل شخص على حقه في هذا المجلس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الحضور جميعا في رحاب مجلس نواب الشعب،

هذه السنة الثالثة لي في هذا المجلس وأول مرة سأناقش ميزانية مجلس نواب الشعب، هذه المؤسسة السيادية التي تمثل صرحا عظيما في تاريخ تونس وحاضرها ومستقبلها، هي ترجمة حقيقية لسياسة الدولة التونسية خصوصا ونحن بعد دستور 25 جويلية 2022 والمنحى السياسي الجديد الاقتصادي والاجتماعي وغيره، كان من

المفروض أن يكون هذا المجلس ترجمة حقيقة لهذه السياسة الجديدة لكن للأسف، لا نجده يترجم الخيارات السياسية للدولة التونسية، دستور 25 جويلية، بل بالعكس بعد الالتفاف على ثورة 17 ديسمبر 2010، حتى في مجلس نواب الشعب بعد دستور 25 جويلية 2022، نفس الشيء تم الالتفاف في مجلس نواب الشعب على الاقتراع على الأفراد ونؤمن أن كنه الوظيفة التشريعية هي ترجمة للإرادة الشعبية واستحقاقات الشعب إلى مشاريع قوانين تخدم الصالح العام. فنجد أنفسنا قد دخلنا في متاهة تكوين كتلة من عدمه ومن يكون كتلة يكون مقربا من السيد رئيس مجلس النواب وله حظوة ومكانة، أما من ليس في كتلة يكون ضمن مجموعة غير المنتمين وقد دفعنا ضريبة خياراتنا المستقلة وترجمتنا حقيقة لما نؤمن به في الخيارات السياسية للبلاد التونسية.

لا يوجد عدالة وتوزيع عادل، نحن نؤمن بالتوزيع العادل لثروات البلاد وحتى الأمور الدنيا في هذا المجلس لا توزع بشكل عادل والظروف العامة لمجلس نواب الشعب وللنواب ليست بالمأمولة وليست في المستوى المطلوب. لا يمكنني تصور أن تكون هذه الظروف هي نفسها التي كانت على ذمة النواب في المجالس السابقة من النهضة وما قبلها وما بعدها، لا أتصور ذلك. سأتجاوز.

صفقة شراء الحواسيب، فأنا عن نفسي لدي حاسوب أحسن بعشر مرات مقارنة بالحاسوب الذي تم شراؤه، كان من الممكن أن يتم التشاور مع كل نائب على حدة، أنا عن نفسي أريد "tablette" ولا أرغب في حاسوب لدي حاسوبين، لماذا لا يتم التشاور مع النواب قبل إجراء الصفقة؟

في علاقة بالإدارة، الإدارة هي الثابتة في المجلس ونحن كنواب شعب ومن سبقنا، جميعنا نقضي مرحلة معينة وسنمر، الثابت هو الإدارة، لهذا من موقعي هذا أوصي بأن تمنح الترقيات حسب الكفاءة وليس بحسب العلاقات أو المصالح الشخصية، من فضلكم فالكفاءة هي الأساس وهذا ما نراهن عليه من أجل البناء الحقيقي للدولة التونسية، لأن هناك الكثير ممن أسندت لهم مهام لا يستحقونها وكانت أكبر منهم بكثير والتقارير تترجم كل هذا.

ترسيم عمال الاتصالية والتنظيف والحراسة مبارك عليهم الترسيم، فهم يستحقون كل الخير لكن علمت أن عاملات التنظيف يقمن بتنظيف منازل أشخاص في هذا المجلس، فما يحصل عيب كبير، على كل شخص أن يحترم نفسه ولا تمرر مثل هذه الأشياء على حساب هذه الفئة.

القلم التحريري للمجلس، مثلما ذكرت خيارات سياسية جديدة ومنطق جديد وعمل جديد للنواب نتمنى أن يترجم هذا في كتابات المجلس في المجلة الشهرية التي تكتب وأنا رافضة أصلا إصدارها لأنها تعد شكلا من أشكال إهدار المال العام وكان من الأفضل توظيف هذا في أمور أخرى، لا شكلا ولا مضمونا تليق بنا وأنا شخصيا لا تليق بي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيدة الرئيسة،

نناقش اليوم مهمة مجلس نواب الشعب، لابد في البداية أن نؤكد أن هذه المؤسسة هي مؤسسة تعمل في تناغم مع بقية مؤسسات الدولة، ولكنها مؤسسة لا بد أن تكون مستقلة في قرارها وليست في تبعية لأي أحد.

اليوم يجب أن تكون القرارات نابعة من أعضاء مجلس نواب الشعب المنتخبين من الشعب وتحسم الجلسة العامة الفصل في أي قرار، أريد أن أستغل هذه الجلسة لأقول أنه مع الأسف حسب الدستور دور أعضاء مجلس نواب الشعب هو دور تشريعي ورقابي ولكن وجدنا أنفسنا ممنوعين من أن نمارس دورنا التشريعي، مبادرات تشريعية يتقدم بها النواب تستجيب للشروط الدستورية وللنظام الداخلي وممضاة من عشرة نواب يتم النظر فيها في اللجان وتتم الاستماعات في شأنها.

لدينا ضغط كبير من الشارع ومن الناس حول المنجز وحول المشاكل اليومية للمواطن الذي وعدناه بتسهيلات في حياته اليومية في مختلف القطاعات، في الاستثمار، في الفلاحة، في الصحة، في كل المرافق، مجلس نواب الشعب والنواب تقدموا بالعديد من المبادرات التشريعية إلى اليوم لم يتم الحسم فيها ولا أريد أن أقول من مكتب المجلس لأن مكتب المجلس حين يحضر الاجتماعات يجد جدول الأعمال جاهزا مسبقا فهناك نية مبيتة ممن يقرر جدول الأعمال وتوجهات عمل المجلس ألا يعطي الأولوية للمبادرات التشريعية للنواب ولا تحضر الحكومة لمناقشة المبادرات التشريعية ثم نتحدث عن تناغم وتكامل بين العمل التشريعي والعمل الحكومي.

تبين كل الوقائع والمؤشرات أن هذا التكامل الذي يتحدثون عنه ليس موجودا إلا في "البروباقندا" السياسية والتسويق ولا وجود له على أرض الواقع، يعمل أعضاء مجلس النواب اليوم وقد حملهم الناس مسؤولية كبيرة خاصة في ظل غياب المجالس البلدية وفي ظل غياب بعض المؤسسات المنبثقة على الدستور فيجد عضو مجلس النواب نفسه كما نقول بالعامية "حوكي وحرايري"، الى جانب عدم توفر أبسط الإمكانيات ليقوم بوظيفته على أحسن وجه.

اليوم، لا بد من التفكير مستقبلا في توفير أكثر إمكانيات للنواب حتى يتمكنوا من أداء دورهم على أحسن وجه، اليوم نحن في منتصف الدورة البرلمانية ولا بد من تقييم هذه التجربة بكل موضوعية وتقييم المنجز، هذه المؤسسة المنبثقة على هذا الدستور، تقييم هذه التجربة في علاقتها مع الحكومة وفي علاقتها بما أنجز وما يمكن أن تقدم للتونسيين والعراقيل التي تعرضت لها وإذا لزم الأمر لإضفاء مزيد من النجاعة أن نمضي في إعادة النظر في النظام الداخلي أو إعادة النظر في جوانب من الدستور ويكون هذا صلب المصلحة العامة للبلاد، فلما لا تكون في البرنامج المستقبلي للنواب.

أريد أن أقول للسيد رئيس المجلس، تم تقديم مبادرة تشريعية تتعلق بإحداث المحكمة الدستورية، ما الذي يمنع اليوم هذه المبادرة من أن تعرض حتى على مكتب المجلس للنظر والتداول في شأنها وإحالتها للجنة؟ لا يحق لأي أحد أن يصادر حق النواب.

الفصل والكلمة الفصل في مقترحات نواب الشعب لا تكون إلا بالتصويت داخل مجلس النواب وفي الجلسة العامة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم سامي الرايس عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أردت أن أقول لكافة المشاهدين لحصة اليوم أن النظر في مهمة مجلس نواب الشعب لا يجب أن تمر دون الشكر الكبير لكافة أعوان مجلس نواب الشعب من إطارات وأصحاب خطط وظيفية وعملة وللسلك الأمني الساهر على تأمين كافة حصص مجلس نواب الشعب واللجان والزيارات وغيره وكذلك التلفزة التونسية المواكبة لجميع جلسات مجلس نواب الشعب.

الدور الدستوري الذي نص عليه الدستور، بالنسبة إلى أعضاء مجلس نواب الشعب يتمثل في الدور التشريعي والدور الرقابي، بالنسبة إلى الدور التشريعي وأذكر أنه من منذ بداية هذه النيابة تم تمرير مقترحي قوانين حول المسؤولية الطبية والفصل 96 من المجلة الجزائية لكن لنا في الرفوف ما يفوق 80 مقترحا لم يتم النظر فيها من طرف اللجان ولم يتم تمريرها إلى الجلسة العامة والكتلة الوطنية المستقلة في السابق قدمت مقترحات قوانين بما فيها مجلة الاستثمار والقانون المتعلق بالخدمة الوطنية وفي كل الحالات في كل مرة يتم إعادة طلب النظر في الموضوع إلا وتردنا مراسلات من طرف الوزارات المعنية تقول نحن سنعد قوانين أخرى وترد علينا مشاريع القوانين.

ونحن نتحدث عن الفصل ما بين الوظائف، صحيح هناك تكامل لكن من حق النائب أن يقترح مشاريع قوانين وما على الوظيفة التنفيذية إلا الحضور كما كان الحال في ما يخص المسؤولية الطبية الذي كان فيه من البداية نوعا من التململ من طرف وزير الصحة السابق، لكن في الأخير استجاب وجلسنا على الطاولة وناقشنا القانون المتعلق بالمسؤولية الطبية وتم تمريره على الجلسة العامة وتمت المصادقة عليه، هنا دور رئيس مجلس نواب الشعب أن ينظر في هذه المقترحات ويتم إحالتها في أقرب الأوقات والنظر فيها لأن هذه مجهودات أعضاء مجلس نواب الشعب وهذا دورهم.

نعود إلى المهمة، في ميزانية 2025 تمت المصادقة على نفقات التدخلات المتعلقة بمساهمات في المنظمات الدولية بما قيمته 1200 مليون دينار منها 900 مليون دينار متعلقة بمنحة السفر والتي صادقت عليها وزارة المالية وقبلت بها قبل أن تمرر على الجلسة العامة وصادق عليها رئيس الجمهورية في خصوص قانون المالية 2025 وينقص فقط إعداد القرار من طرف رئيس مجلس نواب الشعب وهذا دوره لأنه إن كان يعيش وضعية النائب حين يسافر في إطار المهمة الدبلوماسية التي يقوم بها سيعرف معنى 60 أورو وما يمكن أن توفرها له 60 أورو، في السكنى والتنقل وغيره ونحن لا نستجدي لأننا الحمد لله رب العالمين خرجنا في السابق ونعرف المهمات ولكنه يمثل الدولة التونسية والدبلوماسية التونسية وعليه أن يستجيب لما صادق عليه مجلس نواب الشعب في إعداد القرار اللازم.

موضوع الأعوان، أقول لك السيد رئيس مجلس النواب أنت لا تعرف أعوانك ولا العاملين معك لأننا نحن من نعيش معهم والسلطة التقديرية التي منحها لك القانون لا يمكنك أن تقدرها وهؤلاء الموظفين يستحقون الخطط الوظيفية فنحن نعيش معهم ونعرف من يستحق خطة رئيس مصلح وخطة مدير، وخطة مدير عام والتأخير الحاصل لن يزيد إلا تعطيلا للعمل التشريعي.

شكرا لكم وشكرا لجميع الأعوان وبقلب صاف أعرف أن جميع أعوان مجلس نواب الشعب بما فيهم موظفين وعملة يقومون بمهماتهم، لكن يجب على السيد رئيس مجلس النواب أن يراجع هذه المسألة الخاصة بالسلطة التقديرية التي يخولها له القانون فيجب أن ينحاز ويعرف ما معنى موظف يعمل إلى الثالثة صباحا مثل البارحة في الأخير العملة الذين يأخذون منحة العمل الليلي إلى حد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أكمل فكرتك.

السيد سامي الرايس

أمضينا عاما كاملا في انتظار تقرير التدقيق الطاقي ونتحدث على الضغط على النفقات حتى نصل إلى انجاز هذا المشروع يعني لا يمكن أن نمرر التأخير في إنجاز المشاريع فالتدقيق الطاقي فيه كراس شروط وآجال وفي 2024 تحدثنا عن التدقيق الطاقي حتى نمر في الضغط على النفقات المتعلقة بالكهرباء وإلى حد الآن ليست لنا أي فكرة ولا نتائج كما هو موجود في التقرير حيث تم التنصيص على أنه "سنتحصل على التقرير في أقرب الآجال" وهذا لا يقبل.

في خصوص الزيارات الميدانية وهي في صلب العمل الرقابي فحين نطلب زيارات ميدانية على السيد رئيس مجلس النواب مع الإدارة المعنية أن يتابع معنا المسألة حتى نتحصل على الإجابات فنحن لا نذهب في سياحة، بل في زيارات ميدانية لمتابعة أعمال الوظيفة التنفيذية.

السيد رئيس مجلس النواب المطلوب منك، مثلما تسعى أن يكون لديك مستشارين، فنحن أيضا كنواب في حاجة أن يكون لدينا مستشارين قانونيين يمكنهم أن يفيدوا الكتل في إعداد مقترحات القوانين والسهر على إنجاح الوظيفة التشريعية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة في إطار مناقشة مهمة مجلس نواب الشعب سأنطلق من جملة من الوثائق الأولى عنونتها بالفشل المبرر والثانية عنونتها بالفشل غير المبرر والثالثة عنونتها بالثورة التشريعية المغدورة.

بالنسبة إلى الفشل المبرر اسمحوا لي بقراءة مراسلة رسمية وردتنا من رئاسة الحكومة تتحدث عن جدول تأليفي يتعلق بمتابعة مشاريع القوانين موضوع العريضة الموجهة من قبل نواب بمجلس نواب الشعب إلى السيدة رئيسة الحكومة.

هناك جدولان، عنوان مشروع النص ومآله: مشروع مجلة الصرف، "مشروع المجلة معروض حاليا على جميع الوزارات والهياكل المتدخلة لضبط الصيغة النهائية منها واستكمال بقية الإجراءات القانونية المستوجبة في شأنها وذلك بمتابعة وتنسيق من رئاسة الحكومة..." "عيش بالمنى يا كمون".

مشروع مجلة البيئة، "أرجع مشروع المجلة إلى وزارة البيئة بتاريخ 20 أكتوبر 2023 لإعادة النظر في أحكامها وذلك في ضوء ملاحظات الوزارات والهياكل المعنية." "عيش بالمنى كمون".

مشروع مجلة المياه، "تبعا للتوصيات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق المؤرخ في 25 فيفري 2025 تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة..." أنا الفتى النظيف مهذب لطيف، أقوم في الصباح أسعى إلى الفلاح فأغسل كذا وكذا وكذا...".

مشروع مجلة المحروقات، "يتم حاليا العمل على بلورة الصيغة النهائية لمشروع المجلة بالتنسيق بين وزارات الصناعة والمناجم "عاد أبي للدار من تعب النهار" ومصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة، تبعا للتوصيات للمجلس الوزاري المضيق المنعقد في سنة..."

ستصيبوننا بالجنون وكما نقول بالعامية "بش تخرجونا من الملة"، ما كل هذا الفشل المبرر للحكومة الموقرة؟ من حقها أن تفشل لأنها فاشلة وعاجزة وعاطلة.

الفشل غير المبرر، جدول تأليفي من إنتاج مجلس نواب الشعب يتحدث عن 122 مقترح قانون في مختلف المجالات الصحية والطبية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، 122 مقترح قدمه نواب مجلس الشعب.

الثورة التشريعية المغدورة، في فيفري 2025 قبل عشرة أشهر، تقدمت بمبادرة أمضيت من 97 نائبا سميتها من أجل ثورة تشريعية حقيقية وبينت فيها أن لعبة القط والفأر بين الحكومة الفاشلة العاجزة المحنطة لا يمكن لمثلها أن تقترح مقترحات أو مشاريع قوانين ثورية بإمكانها إنقاذ البلاد لا مجلة صرف ولا مجلة مياه ولا محروقات، لأنهم يسرقون مقدرات الدولة، لأنهم يسرقون مقدرات هذا الشعب، لأنهم يبيعون له الأوهام، لأنهم يريدون باعتبارهم وكلاء للاستعمار أن يتواصل النهب وأن تتواصل المهزلة.

قلنا أكثر من مرة بصريح العبارة أن حكومة لا يمكن لها أن تنجز جدول أعمال لا يمكن لها بأي حال أن تصرف حال بلاد وقلنا لرئيس الدولة هذا في أكثر من مقترح واقترحنا عليه جملة من الحلول، مجلس نواب الشعب بنوابه غير عاجز على اقتراح القوانين، مجلس نواب الشعب فيه من الكفاءات ما يمكنها أن تصنع المعجزات بصفر إمكانيات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له سبع دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية حقيقة لا يمكن أن أتكلم عن ميزانية مجلس نواب الشعب دون أن أشكر طاقم الموظفين والإداريين القائمين والساهرين على أن نجد مجلس نواب الشعب اليوم بالحلة التي هو عليها لأن هؤلاء الناس يعملون من الصباح إلى الليل لتجهيز التقارير وتدوين مداولات مجلس نواب الشعب وهي مداولات بالآلاف، أناس يمضون ثماني وتسع ساعات أمام حواسيبهم دون انقطاع وأناس يسجلون يدويا الكلام الذي يقوله أعضاء مجلس نواب الشعب داخل اللجان ومن أبسط الأشياء أن ندافع عن حقوقهم لأن هؤلاء الناس ليس لهم من يدافع عنهم وليس لهم نقابات ولم يقوموا بمظاهرات مثل أغلب الأسلاك الذين نراهم تقريبا كل يوم يأتون أمام مجلس نواب الشعب وما ينقصنا هو أن يخرج موظفو نواب الشعب أمام الحاجز الحديدي ليطالبوا بحقوقهم لأنه من البديهي أن يتحصلوا على حقوقهم داخل المجلس دون أن يتم التعاطي مع هذا الأمر أمام التلفزة لأن الأموال مرسمة في الميزانية.

وهنا نطالب السيد رئيس مجلس نواب الشعب أن ينشر قرار منحة العمل البرلماني لموظفي مجلس نواب الشعب، نفس الشيء نطالبه أيضا أن ينشر قائمة الترقيات التي رسمت لها الاعتمادات، اليوم لماذا تشمل الترقية شخصان وليس عشرة؟ هذا أبسط ما يمكن أن نقدمه اليوم للأعوان الذين يمضون معنا ساعات وساعات، البارحة نحن موجودون هنا في مجلس نواب الشعب إلى الساعة الرابعة والموظفون تركوا أبناءهم ومسؤولياتهم وبقوا يعملون معنا هنا حتى يوفروا لنا الخدمات التي ترونها جميعا من الإعلام للتقارير، للطباعة أيضا مصالح البروتوكول وكل الناس مرابطون هنا معنا من الصباح إلى الليل.

أمر الآن إلى العمل التشريعي في مجلس نواب الشعب، في الحقيقة تعطيل غير مبرر هنا ألوم أيضا السادة الزملاء ورؤساء اللجان لأنه ليس لأي زميل الحق في أن يصادر حق زميله في أن يقدم مبادرة تشريعية ويتم التداول فيها داخل اللجنة، نعطي الأولوية لمشاريع الحكومة نتفهم ذلك لكن حين لا تكون للجنة أعمال المفروض أن تنظر في مقترحات الزملاء.

نفس الشي، مقترحات القوانين التي تصل إلى مكتب المجلس ويتم إعداد صياغة التقارير فيها على أساس أنها ستعرض على الجلسة العامة، اليوم ما الذي يمنع أن تتم برمجة جلسة عامة خاصة بقانون الفنان؟ فهل يجب تخصيصه بيوم أكاديمي واتخاذ منحى التعطيل غير المبرر؟

نمر إلى العمل الرقابي حيث أصبحت أعمالنا الرقابية تقريبا مجرد أعمال شكلية، جلسات حوار، أسئلة كتابية ولن أتحدث عن الأسئلة الشفاهية وتقريبا هذه السنة لم يبرمج أي سؤال شفاهي حسب علمي ولم أر جلسات لطرح أسئلة شفاهية وهنا أيضا السيد رئيس المجلس مطالب أن يرجع هيبة العمل الرقابي لمجلس نواب الشعب فلنبرمج جلسات رقابة جدية يكون فيها الوزراء هنا ويُساءلون مساءلة في كنف الاحترام فنحن لا نريد النقد الجارح، بل نعطي النقد البناء ونطرح حلولا ونطرح مشاكل جهاتنا ولم نأت إلى هنا من أجل أن ندخل في شجارات مع زيد أو عمر.

بخصوص الدبلوماسية البرلمانية، كل برلمانات العالم تتحرك بالدبلوماسية البرلمانية وقد تطاول الكل تقريبا على تونس فأين نوابنا؟ غير موجودين، غائبين في أغلب المحطات التي يجب أن نكون موجودين فيها وذهبنا إلى الجزائر وغيرها يعني نذهب إلى أماكن لن تضيف لنا شيئا فعوض أن ندافع اليوم عن مصالح تونس لأن كل برلمانات العالم تحكم وهؤلاء الناس يتعاملون مع نواب لا مع رؤساء حكومة ولا مع وزراء يريدون أن يتعاملوا مع إنسان منتخب مثلهم، فاليوم إذا كانت هناك ميزانية مرصودة في مجلس نواب الشعب لم لا يتم صرفها؟ فسروا لنا ذلك.

لجان الصداقة موجودة، فقد قلتم نحدث لجان تعاون وأدمجناها مع بعضها بعد مشاورات مع ندوة الرؤساء ومكتب المجلس وقلتم أن الميزانيات مرصودة، لماذا لم يتم صرفها؟ فقط، فسروا لنا اليوم لماذا مجلس نواب الشعب وكأن نوابه مغيبين بقرار.

نقطة أخرى، لا يمكن أن أمر دون أن أثمن حقيقة عمل إدارة الإعلام في مجلس نواب الشعب التي تقوم بعمل كبير وكبير جدا، رغم نقص الإمكانيات وأطالب في الحقيقة هنا السيد رئيس المجلس والقائمين على الميزانية في مجلس نواب الشعب أن يقوموا بتحديث تجهيزات مصالح الإعلام اذ نرى اليوم المنشورات والكتب وآلات تصوير قديمة لابد أن نواكب التطور.

اليوم لدينا إدارة من أفضل إدارات الإعلام الموجودة تقريبا على مستوى الإدارات التونسية ككل فلم أفهم لم لا يتم تحفيز هذه الإدارة عن طريق تجديد التجهيزات الموجودة فيها وكذلك الإذاعة البرلمانية لم لا يتم الانطلاق في إعادة بث الإذاعة البرلمانية لعملها وهذا يعتبر إنجازا، هناك من قدم منشورات وكتب والرسالة الإخبارية، الإذاعة البرلمانية وإلى اليوم لا نرى شكرا لهذه الإدارة.

في الأخير أشكر السادة والسيدات موظفي إدارة مجلس الشعب كما أشكر القائمين على أمن مجلس نواب الشعب من سلك الأمن الرئاسي أو الأسلاك الأمنية المختلفة، نشكركم على المجهودات التي تقومون بها معنا وعلى الاحترام المتبادل الذي نتعامل به مع بعضنا البعض وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتمي، ست دقائق. تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

في حقيقة الأمر خلال مناقشة ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لا يمكن أن أمر دون توجيه تحية حارة وصادقة إلى كل أعوان وإطارات الأمن الرئاسي لجاهزيتهم الكبيرة ولمهنيتهم العالية وتعاونهم مع النواب وتسهيل عملهم في كل ما يتصل بعملهم النيابي مرة أخرى، شكرا خاصة لأخلاقهم العالية وطريقة تعاطيهم مع العمل النيابي.

في نفس الشيء أوجه التحية إلى كل إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب لتفانيهم في مساعدة النائب على أداء عمله مرة أخرى لا يمكن أن ننسى أعوان الإذاعة والتلفزة التونسية لمجهوداتهم الكبيرة لنقل كل صغيرة وكبيرة خلال مداولات الجلسة لشعبنا.

تدخلي في ثلاث نقاط في علاقة بميزانية مهمة مجلس نواب الشعب:

النقطة الأولى هي المجهود الكبير الذي يقوم به الأعوان والإطارات الإدارية الموجودة ونحن نعيش معهم يوميا ونعرف من يقدم مجهودا كبيرا، ولكنه بعيدا على الأضواء، هناك من توفرت فيه شروط الترقية والخطط الوظيفية، نحس أنهم مهضومي الحقوق ومن حقهم أن يتمتعوا بترقية مدير، رئيس مصلحة أو مدير عام، كذلك بالنسبة إلى الخطط الوظيفية رصدت لها اعتمادات وهناك أناس من حقهم أن يتمتعوا بهذه الخطط على قدم المساواة وتكافؤ الفرص مثل بقية زملائهم.

الجانب الثاني هي المنحة البرلمانية وقد تحدث زملائي كلهم عن هذه المسألة والمجهود الكبير الذي يقدمونه وأذكر بجلسة البارحة حيث غادر الموظفون في الرابعة صباحا ولم يتمتعوا بالمنحة البرلمانية منذ 2015 ولذلك أطالب أن تقع مراجعة هذه المسائل، تكافؤ الفرص في إسناد الخطط الوظيفية وتمكين الأعوان والإطارات من حقوقهم المشروعة المادية والمعنوية.

النقطة الثانية، من أهم مهام مجلس نواب الشعب هي المهمة الرقابية، فلنمارسها على أنفسنا، في حقيقة الأمر عند مناقشة مهمة مجلس نواب الشعب داخل اللجان، تفاجأت أن يقدم لك مساعد الرئيس المكلف بالتصرف ورقة، يقول لك أنا سأقرأها كما وردتني دون أن يفهم شيئا وعذرا زميلي، قدموا له الموجود فقرأه.

الميزانية هي ميزانية تشاركية داخل مكتب المجلس وفي علاقة بالنواب وفي علاقة بإطارات الإدارية في المجلس يجب أن يكون هناك تشاور وليست نسخة على ميزانيات المجالس السابقة وانطلاقا من الدور الرقابي سأتحدث عن مسألة أولى طرحها جميع النواب وحتى أغلبية الأعوان الإداريين في المجلس وهي مطعم المجلس الذي يمثل موارد مالية للمجلس وهي موارد ذاتية، ارتأى المجلس ألا يقوم باستشارة ولا صفقة وأن يسلمها بطريقة قانونية لودادية الأعوان مقابل أن تجود الخدمات وتحسنها وتقدم خدمات في المستوى المطلوب في مجلس النواب، سواء للنواب أو للإداريين أو لأعوان الأمن وما إلى ذلك ولكن في جانب آخر نجد أن مسدي الخدمات وكأنه مفروض والكل متفق بأن الخدمات ليست في مستوى المجلس وليست منتظمة وجانب آخر نتحدث عنه هو الجانب الأخلاقي، حتى مستوى الأخلاق في تعاملهم مع النواب ومع الإداريين ليس كما يجب أن يكون وكان بإمكان ودادية الأعوان أن تختار علامة مميزة هنا في باردو وتحاول أن تجد اثنين أو ثلاثة من مسدي الخدمات حتى يقدم خدماته في مستوى مؤسسة كبيرة في الدولة وأغلبية النواب يغادرون الجلسة لتناول الغداء خارج المجلس وهذا لا يليق وحين اخترنا أن نمنح ذلك لودادية الأعوان فذلك على أساس أن توفر لنا خدمات حسنة وراقية ومتطورة، هذه نقطة.

نقطة أخيرة، سأختم بها أشكر الإدارة العامة للاتصال، ولكن المسألة التي لا أفهمها في مستوى الخط التحريري، إدارة عامة تابعة للمجلس نشرياتها أو البرنامج الإذاعي المقدم نحس كأنه زبوني. في البرنامج لنا 20 أو 21 حلقة، نفس الوجوه النيابية التي يقع دوما استدعاؤها، النشريات على طريقة الخط النوفمبري والتقارير التي تقع ليست في علاقة بالنواب، عديد المرات يكون حديث النواب في واد والتقرير الموجود في واد آخر.

نفس الشيء حول مسألة الدبلوماسية البرلمانية سأضيف مسألة وحيدة لما قاله زملائي ما هي مهمة الدبلوماسية البرلمانية؟ نجد اعتمادات مرسمة ولم يقع صرفها، نحن غائبين على كل المجموعات البرلمانية والتظاهرات الكبيرة التي يجب أن نكون موجودين فيها حتى كأنها أصبحت نوعا من مقابل، زبونية، يعني تجد من لا ينتمي إلى المجموعة البرلمانية، يخرج في بعثة معينة ليس له بها أي علاقة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلة برقية ومهمة جدا، من المؤلم ومن العيب أن مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية ليس فيه مصعد خاص بالمعاقين، مع احترامي لأصحاب الإعاقة ولا كرسي يصعد مع السلم ولا كرسي متحرك خاص بأصحاب الهمم فهذه صورة سيئة في العالم، يعني غدا إذا أتاك وفد، فأن ترفع رجلا أو امرأة من أصحاب الهمة فهذا مهين وغير معقول ويمكن أن تركز مصعدا من أي مكان ولدينا الآن كراسي يمكن أن تصعد مع "rampe"، كراسي جاهزة لصعود الحامل والضعيف وأصحاب الهمة والمريض.

المرحوم السيد سامي أتذكره في أيامه الأخيرة، كان يعجز أن يصعد الدرج ولا نجد له الحل وطلبت عديد المرات السيد الكاتب العام بأنه لا

بد من إنشاء مصعد أو كرسي كهربائي يصعد مع "rampe" لفائدة أصحاب الهمم أولا، احتراما لهؤلاء الناس واحتراما للمستضعفين، ثم هذه صورة بلاد فلا نتناساها أو نعتبرها من الثانويات.

أمر، النقطة الثانية يقال إنه في هذا المجلس يوجد من الإطارات من المكفول لهم تكويننا أو مصاحبتنا في سن القوانين خاصة أن أغلبيتنا لسنا مختصين ولا من دارسي الحقوق، من هم هؤلاء حتى نتمكن من الالتجاء إليهم لمساعدتنا على سن مشروع قانون، فلم لا يكون لهذا الفريق مكتب وقاعة خاصة بهم؟ لماذا حين يكون لدي مشروع قانون أتنقل من مكان إلى آخر وأكلم المحامي في المقهى وأكلم صديقي للحصول على المعلومة لأنه ليس لنا مساعدون كما في المجالس الأخرى، نحن نريد إدارة خاصة بمكتب واضح وقاعة واضحة نقصدهم لعرض المشروع عليهم.

النقطة الأخيرة، لولا هذا الفريق لما نجحنا لا في أسلتنا الكتابية ولا في أسئلتنا الشفاهية ولا في أي شيء، منح موظفي مجلس النواب حق، أعطوهم حقهم، فحين تعطيه حقه يبدع أكثر وحين يبدع هو أبدع أنا وتنجح الدولة التونسية وشكرا لكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رياض جعيدان غير منتمي، له ثمان دقائق، تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا السيدة الرئيسة،

لا يمكن أن أبدأ مداخلتي قبل أن أحيي الإدارة البرلمانية الموجودة والأمن الرئاسي أيضا كما قال كل الزملاء والساهرون حقا على راحتنا وخاصة أنه يوجد في الإدارة البرلمانية أناس من خيرة ما يوجد في الإدارة التونسية ويمكن أن يكونوا حكومة تونسية من أفضل ما يوجد.

من المحاور التي يرتكز عليها مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب سنة 2026 مواصلة تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والعمل على دعم الدبلوماسية البرلمانية وحوكمة مساهمة مجلس نواب الشعب في الاتحادات والمنظمات الدولية.

يا له من دعم ويا لها من لغة خشبية بامتياز، أواصل قراءة التقرير أجد فيه في الأخير أن النواب لاحظوا ضعف الاعتمادات المرصودة للنشاط الخارجي مما يعيق التمثيلية البرلمانية في الأوساط الخارجية، عن أي ضعف؟ وعن أي اعتمادات؟ الاعتمادات باقية لم تصرف على 900 ألف دينار لم تصرف إلا 140 ألف دينار، ما الذي يعيق التمثيلية البرلمانية؟ ما الذي يعيق الدبلوماسية البرلمانية؟ ليس ضعف الاعتمادات، الاعتمادات موجودة وليست بمسألة مادية، بل هي مسألة متعلقة بسوء حوكمة ملف الدبلوماسية البرلمانية، بل قل حتى شبهات فساد، وسأوضح، لماذا أقول هذا؟ حتى الأموال التي صرفت أغلبها تصرف لا للدبلوماسية البرلمانية، ولكن للسياحة البرلمانية وأصبح مجلس النواب وكالة أسفار لترضية زيد أو عمرو بدون أي نفس إستراتيجي وبمخالفات جوهرية لنظامنا الداخلي.

كان الأجدر أن تقولوا لنا أن الفصلين 138 و139 لم يعودا موجودين والذين ينصان على المجموعات الإقليمية وعلى الوفود البرلمانية وعلى مجموعات الصداقة الثنائية فكيف أصبحت مسألة الدبلوماسية البرلمانية؟ أصبحت مسألة ترضيات شخصية وتقاسم خبزة المرطبات بين بعض الكتل البرلمانية، بل قل من نال رضى رئاسة المجلس والمقربين.

وأصبحت جهود فرق العمل والتفكير المتعلقة بحوكمة الملف تفكر بكل جدية في كيفية غلق الباب أمام بعض النواب أكثر من التفكير في استراتيجية فعالة تصبح من خلالها الدبلوماسية البرلمانية مكملة للدبلوماسية الرسمية وليست فقط مجرد فضاء للحوار السياسي بل تكون أداة فاعلة لخلق الفرص الاقتصادية وتعزيز التعاون بين الشعوب من أجل نصرة مصالح بلادنا وتقديم صورة إيجابية عن مناخ الاستثمار في تونس والمساهمة في بناء جسور الثقة مع الشركاء الدوليين خارج إكراهات الخطاب الرسمي وبدون قيود والتزامات الدبلوماسية الرسمية وهذا الفرق بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية ويمكن أن نقول ما لا يمكن أن يقال في الدبلوماسية الرسمية.

ولكن خيرت رئاسة المجلس وبصراحة بمساندة نفهم أن الإدارة محايدة وتتبع رئاسة المجلس لكن في بعض الأحيان المساندة غريبة وعجيبة من. إدارة العلاقات الدولية رغم أن فيها أناس من خيرة ما لدينا لكن لديهم من الخبرة حتى يفسروا الأمور ويمنعونا من فضائح ارتكبت في مجلسنا على مستوى الدبلوماسية البرلمانية لا تشرف تونس ولا تشرف الإمكانيات الكبيرة والمتميزة لعديد النواب الموجودين هنا في جميع المجالات الإيكولوجية، الثقافية، الاقتصادية والقادرون أن يقدموا الإضافة لبلادنا ولوطننا خاصة أن الدبلوماسية البرلمانية في السنوات الأخيرة لم تعد الدبلوماسية البرلمانية الكلاسيكية بل أصبحت أيضا الدبلوماسية البرلمانية الإيكولوجية، الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية، الدبلوماسية البرلمانية الثقافية، الدبلوماسية البرلمانية حتى الرياضية، وتجد برلمانات دول مجاورة لنا نقوم بمتابعتها في بعض الأحيان بحسرة يقدون خدمة كبيرة وإنجازات كبيرة لبلادهم ونحن نرسل أشخاصا ووفودا بدون أي استراتيجية وخاصة بدون أي منطق كما قال عديد الزملاء وبدون تشاور.

النظام الداخلي يتحدث عن مجموعات إقليمية ودولية ونحن لنا البرلمان العربي والإفريقي، ولكن اليوم أود أن أفهم ولو أن زملائي غير موجودين نريد أن نعرف مثلا ماذا فعلنا من مشاركتنا في البرلمان العربي والإفريقي؟ أو كما قال زميلي المجموعة البرلمانية التونسية الأوروبية الموجودة في نصوص رسمية، موجودة في اتفاقية الشراكة تونس، الاتحاد الأوروبي، ورئيس المجلس قرر أن تجمد لأن بعض الأشخاص لا يجب أن يكونوا في هذه المجموعة إذن منذ ثلاث سنوات تجتمع الدول المجاورة مع البرلمان الأوروبي، ومجموعتنا تنام إلى يومنا هذا.

مجموعات الصداقة الثنائية التي تعتبر في جميع دول العالم العمود الفقري للدبلوماسية البرلمانية لأنه فيها تطبخ ليست الصداقات، بل فرص الاستثمار والتبادل الاقتصادي والسياسي وأحيانا حتى تعديل بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية، نحن مجموعات الصداقة الثنائية بعدما تم انتخاب أغلب مجموعاتها ودونت فيها محاضر جلسات ممضاة وإدارة العلاقات الدولية تعرف هذا، قرر رئيس المجلس أن يجمد هذه المجموعات ولم يقل يجمد مباشرة بل قال لا يعترف بها ولن يشرك مجموعات الصداقة الثنائية ثم فاجأنا فيما بعد بخلطة غريبة وعجيبة قال سأحدث مجموعات إقليمية أو قارية وهي موجودة فقط في تونس.

سألنا كل برلمانات العالم ولم نجد هذا إلا في بلادنا فقط، هذه المسألة الغريبة التي اقترحوها ومنهج فريد من نوعه في العالم كله يفتقد لأدنى مقومات المنطق الدبلوماسية البرلمانية.

أضعنا حقا فرصا تاريخية لمساندة بلادنا، لمساندة وطننا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ومناخيا عن طريق دبلوماسيتنا البرلمانية، وخيرنا سياحة برلمانية انتقائية على مقاس واختيار رئاسة المجلس وبعض رؤساء الكتل.

مرت تقريبا ثلاث سنين على بداية أعمالنا وللأسف فشلنا نتيجة الحوكمة الخاطئة من رئاسة المجلس ودعوة لزملائي بما فيهم رئيس المجلس باستكمال تكوين مجموعات الصداقة الثنائية التي ليس فيها محاضر جلسات وإغلاق هذا القوس الغريب والعجيب المسمى بالمجموعات الإقليمية الذي يعتبر بالنسبة لي ملف فساد بامتياز والتصالح سريعا مع أعراف الدبلوماسية البرلمانية العالمية وخاصة مع نظامنا الداخلي اطلعوا على الفصلين 138 و 139 وستفهمون كل شي وأكيد سنتصالح مع مصالح وطننا ونتناغم خاصة مع دبلوماسيتنا الرسمية يزورنا أحيانا وفد من وزارة الخارجية ونتحدث في الكواليس فيتهكمون على هذه الخيارات فما نقوم به هو عيب لنوقف هذه المهزلة ونمر للنظام الداخلي الذي فيه فصول...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لكافة السادة المتدخلين، إذن نأذن برفع الجلسة مؤقتا لمدة ربع ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لاستقبال الردود. مع الشكر. تفضلوا.

(كانت الساعة الرابعة وخمس وأربعون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيدة مساعد

رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب

(كانت الساعة الخامسة وخمسة عشر دقيقة مساء)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نستأنف أشغال جلستنا ونمر الآن إلى الاستماع تباعا إلى أجوبة كل من السيد رمزي الشتوي النائب المساعد للرئيس المكلف بالتصرف العام والسيدة نورة شبراك، النائبة المساعدة للرئيس المكلفة بشؤون النواب.

الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم رمزي الشتوي، النائب المساعد للرئيس المكلف بالتصرف العام، فليتفضل.

السيد رمزي الشتوي، النائب المساعد للرئيس المكلف بالتصرف العام،

شكرا السيدة الرئيسة،

أحيل الكلمة إلى السيدة نورة الشبراك للتقديم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح إذن للسيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك، مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب

شكرا زميلي السيد رمزي الشتوي،

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بالسادة الحاضرين،

أود باسم كافة أعضاء مكتب مجلس نواب الشع، أنا أتقدم بعبارات الشكر والتقدير لكافة العاملين بإدارة مجلس نواب الشعب وعلى رأسهم السيد رئيس المجلس من موظفين وإطارات وعملة بمختلف رتبهم وأصنافهم.

الشكر أيضا للإطار الأمني الساهر على حسن سير المجلس، إدارة ومجلسا.

لقد تحلى الجميع بروح التعاون والبذل والعطاء خلال التوقيت الإداري وخارجه واتسم عملهم، ليس فقط بالقيام بالواجب، بل وأيضا بطابعه الطوعي وبالتضحية التي لمسناها منهم.

أتقدم بالشكر إلى زملائنا أعضاء مجلس نواب الشعب على ثقتهم لعضوية المكتب ولا يفوتني أن أشكر عميق الشكر كافة أعضاء لجنتي المالية بمكتبها، بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، على ما بذلوه من جهود في سبيل إعداد التقارير الخاصة بمناقشة جميع مهمات الوزارات ومنها مهمة مجلس نواب الشعب، عندما يكون عضو مجلس النواب عضو في المكتب تتاح له فرصة الاطلاع عن كثب عن ظروف العمل بالإدارة وهنا لابد أن نثمن مجهوداتهم لأن هناك العديد من النصوص الترتيبية التي تحكم الإدارة كأي إدارة تونسية والتي يجب مراجعتها وهنا أريد أن ألفت الانتباه للبطء الكبير والشديد الذي تعرفه إجراءات الصفقات العمومية وهذاما يدعونا إلى مراجعة الأمر الترتيبي المتعلق بالصفقات العمومية وأريد أن أجيب على أول سؤال يتعلق بالشراءات.

طبقا للأمر المنظم الصفقات والذي فيه جانب مشرق في الحقيقة، نحن لا ننكر أن هناك شفافية ولدينا منظومة "TUNEPS"، منظومة الشراءات على الخط، إدارة مجلس نواب الشعب تنشر باستمرار جميع طلبات العروض على هذا الموقع وهذا في إطار الشفافية وهو من مبادئ الحوكمة.

تم ملاحظة التخفيض في نسبة الأجور هذه النقطة تفسر أن عدد هاما من الأعوان والإطارات أحيل على التقاعد وأيضا بالإضافة إلى التغيير الحاصل في وضعيات بعض الأعوان سواء عن طريق الإلحاق أو النقل أو الإحالة على عدم المباشرة أو العطل من أجل بعث مؤسسة وكل هذا يتم بطبيعة الحال وفق التراتيب والقوانين الجاري بها العمل.

بالنسبة إلى الفضاءات المخصصة للسادة النواب، صحيح لا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك صعوبة وهناك نقصا وهذا ملحوظ وهذا يظهر للعيان وقمنا نحن كنواب بمعاينته وبخصوص الفضاءات المخصصة للسادة النواب فإن الإدارة تسعى بصفة مرحلية من خلال الاعتمادات المبرمجة من ميزانية الاستثمار إلى إعادة توظيف بعض الفضاءات الداخلية بالإضافة إلى إعداد الدراسات الفنية المتعلقة بإنجاز أو تشييد بناية جديدة لفائدة الكتل النيابية ما من شأنه أن يوفر ظروف أحسن وأنسب للعمل البرلماني.

هناك توضيح في خصوص الكلفة: السيدة النائبة عرجت على الكلفة الباهظة للشارات المعدنية التي تلصق بالثياب، هذه الكلفة تتراوح بين 1250 مليم لل "pin's" وتصل إلى حدود 5 دنانير وهناك نوعية أكثر جودة وهي من النوعية الفاخرة تقدم للضيوف وللوفود الأجانب ويتم اختيارها طبقا أيضا للإجراءات القانونية.

توضيح أيضا بالنسبة إلى كل الكتل، هناك طابعات بالألوان متعددة الوظائف، مع توفر الحبر بالمغازة وأظن أن كل كتلة لديها طابعة ولا يختلف اثنان في هذا الموضوع.

أود أن أجيب زميلي على المشاركة في قمة المناخ، المشاركة ليست من المهمات التي تستوجب عضوية قارة، بل هي مفتوحة لجميع السادة أعضاء مجلس نواب الشعب، ممن لهم الاهتمام بمواضيع البيئة وهو موضوع شأن عام يهم كافة اللجان ولا سيما التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى أن المشارك يواكب قبل تعيينه اجتماعات تحضيرية حول الموضوع وتم تمكينه بملف مفصل حول المواضيع المدرجة بجدول أعمال التظاهرة.

كما أريد أن أتحدث أيضا عن الترقيات، تم سنة 2024 تمتيع 156 عونا بالترقية في الرتبة من مجموع 199 مترشحا وبعنوان سنة 2025 تم فتح مناظرات ومن المنتظر أن تمكن من نسبة ترقية في حدود 40% من بين الأعوان الذين تتوفر فيهم شروط المشاركة.

بخصوص تفعيل الترفيع في منحة العمل البرلماني وهذا مطلب تقدم به أكثر من زميل وزميلة وطبقا لأحكام الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية، تم إصدار قرار في الغرض وتم توجيهه إلى رئاسة الحكومة لإعطاء الإذن للمركز الوطني للإعلامية بتفعيله وإن شاء الله هذا محل متابعة ونحن ننتظر تفعيله وأن يتم إدراجه ضمن الأجور بمشروع المهمة الخاصة بمجلس نواب الشعب، شكرا على حسن الإصغاء.

بيانات وأجوبة السيد مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة نورة الشبراك النائبة المساعدة للرئيس المكلفة بشؤون النواب على كل هذه الإفادات، شكرا للجنتي المالية والميزانية بالمجلسين والشكر موصول لجميع السيدات والسادة النواب وكافة إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب.

السيد الزميل المحترم يطلب الكلمة، إذن تفضل.

السيد مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام

شكرا السيدة الرئيسة،

هناك جزء ثاني من الأجوبة، أريد أن أجيب عنها السادة النواب الزملاء،

بالنسبة إلى الدبلوماسية البرلمانية يشارك مجلس نواب الشعب بانتظام في اجتماعات ودورات الاتحادات الأول البرلمانية كالبرلمان العربي والاتحاد البرلماني الإفريقي والمجلس البرلماني الفرنكفوني وغيرها والندوات التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة والهياكل المتخصصة التابعة لها، إلى جانب المشاركة في الندوات المتفرقة الأخرى، هذا إلى جانب المشاركة في الأنشطة الدولية الثنائية واستقبال مختلف الوفود البرلمانية.

بالنسبة إلى مشاركة أعضاء مجلس نواب الشعب في المجموعات بالخارج، طبقا لقرار صادر على مكتب المجلس وفقا لجملة من المعايير أو تعيين من طرف السيد رئيس المجلس الذي فوض له المكتب السابق تعيين المشاركين للمشاركة بمقتضى قرار من المكتب ويتكفل المجلس بمصاريفها والمشاركات التي تتم استجابة لدعوات شخصية أو اسمية لا يتحمل المجلس تكاليفها.

وبالنسبة إلى مجموعات الصداقة، بناء على مخرجات لجنة تقييم النشاط الدبلوماسي، تم تكوين ست مجموعات للتعاون البرلماني، ستنبثق عنها مجموعات صداقة لتعزيز العلاقات مع البرلمانات الشقيقة والصديقة، علما وأن إيقاف العمل بنظام مجموعات الصداقة بالصيغة التقليدية كان بناء على طلب السادة رؤساء الكتل.

مجموعات التعاون البرلماني، تم تفعيل مجموعات التعاون البرلماني وتم إحالة القائمات من البرلمانات الشقيقة والصديقة، كما تمت مراسلة العديد من البرلمانات العربية والإفريقية والأوروبية والأسيوية والأمريكية لتبادل الزيارات ودعم العلاقات بين المجلسين في إطار التنسيق معهم للاتفاق على مواعيد إنجاز هذه الزيارات.

في الأخير السيدة الرئيسة، السادة الزملاء، إن ميزانية سنة 2026 تعبر عن إرادة مجلس نواب الشعب في المضي قدما في إصلاح المنظومة البرلمانية من خلال تحديث مرافق الانتقال نحو إدارة إلكترونية عصرية، قوامها الشفافية والحوكمة الرشيدة ولذلك فإننا ندعو اليوم إلى دعم هذا المشروع بما يمكن المجلس من مواصلة الاطلاع بمهامه الدستورية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إذن شكرا، نقطة النظام تكون مكتوبة حسب النظام الداخلي، لذا فلنلتزم باحترام الإجراءات، تفضلت السيد الزميل المحترم وأخذت الوقت الكافي من أجل إثراء مداخلتك.

شكرا لكافة السادة الزملاء المتدخلين، كذلك نكرر الشكر لكافة إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب، نوجه تحية أيضا إلى كل الإعلاميين المرافقين لأعمال كل اللجان وأيضا الجلسات العامة والشكر أيضا للأمن الذي يسهر على سلامة أداء مجلس نواب الشعب.

نرفع الجلسة خمس دقائق لمواصلة الجلسة مع مجلس الجهات والأقاليم، شكرا.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وعشرون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026

(كانت الساعة السادسة وأربعون دقيقة مساء)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

أجدد الترحيب بالسادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة إطارات وأعوان المجلس الوطني للجهات والأقاليم، كما أتوجه أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى قوات الأمن الداخلي وقوات الأمن الرئاسي ولأعوان مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية على ما يبذلونه من عمل مخلص في سبيل إرساء دعائم هذه المؤسسة الدستورية الحديثة.

ناقشنا اليوم مهمة مجلس نواب الشعب ومهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم في مناسبة نؤكد فيها على ضرورة استمرار روح التعاون والتكامل بين المؤسستين الدستوريتين في انسجام تام مع أحكام دستور الجمهورية التونسية 2022 الذي أرسى نظاما سياسيا جديدا يقوم على مبدأ التكامل بين الوظائف، بهدف تحقيق نجاعة القرار الوطني وعدالته.

وإن تعزيز هذا التعاون بين المؤسستين هو ركيزة جوهرية لإنجاح مسار التحرر الوطني وتكريس مشروع الانعتاق من كل أشكال التهميش والانتصار لقضايا شعبنا العادلة في المدن والقرى والأرياف، ذلك الشعب العظيم الذي منحنا ثقة وعلق علينا آماله في بناء دولة عادلة ترفع من مستوى عيشه وتحفظ كرامته وتضمن المساواة بين جميع أبنائه.

نحن جميعا وبهذه الروح الوطنية الصادقة التي عهدناها فيكم، ماضون بعزم لا يلين نحو رفع معاناة شعبنا وتحقيق آماله، مؤمنون بأن المسؤولية جسيمة، لكن الإرادة الصادقة قادرة على تجاوز كل التحديات.

السيدات والسادة نواب البرلمان المحترمون،

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم باعتباره مؤسسة دستورية نابعة من روح دستور 2022، هو ثمرة لمسار إصلاحي عميق يهدف إلى القطع مع المركزية المفرطة التي همشت لسنوات مصالح الجهات وحرمت فئات واسعة من حقها في التنمية العادلة وقد جاءت هذه المؤسسة إرادة الشعب التونسي التي تبناها فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، في بناء نموذج جديد لصناعة القرار التنموي، ينطلق من القاعدة نحو القمة ويضع المواطن في قلب الفعل التنموي.

وإيمانا منا بهذا الخيار الوطني الصادق، فإن المجلس الوطني للجهات والأقاليم سيظل دعامة أساسية لترسيخ العدالة التنموية والانتصار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل أبناء تونس، خصوصا في إطار تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 الذي يمثل أول ترجمة فعلية لهذه الرؤية الجديدة في إدارة الشأن العام، فدعم هذه المؤسسة وتطوير أدائها هو في جوهره استثمار في نجاح الدولة الجديدة وضمان لاستمرار مسار البناء والارتقاء بإرادة راسخة وإيمان ثابت، عازمون على المضي بتونس نحو الازدهار والعدالة، صامدون في وجه كل من يعبث بمصالح الوطن، مخلصون للعهد، منتصرون أبدا للسيادة تونس ولتطلعات شعبها العظيم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

إذن في البداية أحيل الكلمة إلى السادة أعضاء لجنة المالية من المجلسين ممثلة في مكتبها والكلمة للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد سليم سالم، رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لنائبيك،

مرحبا بكل الزملاء،

مرحبا بالسادة الإداريين وإطارات المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

في إطار الأعمال المشتركة للجنة المالية والميزانية المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، قامت لجنة المالية والميزانية بالمجلسين بعقد جلسة يوم الإثنين 3 نوفمبر للنظر في ميزانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحيل الكلمة للسيدة المقررة لتلاوة تقرير هذه الجلسة، فلتتفضل.

تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026

السيدة نورس الهيشري، مقررة لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنتي المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة لدراسة ومناقشة مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. التقديم :

1 ـ تقديم مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم:

أُحدث المجلس الوطني للجهات والأقاليم بمقتضى الفصل 56 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، في إطار تكريس مبدأ اللامركزية وتوسيع المشاركة في صنع القرار الوطني. ويُعدّ هذا المجلس الغرفة الثانية للسلطة التشريعية إلى جانب مجلس نواب الشعب، حيث أُسندت إليه الوظيفة التشريعية بصفته هيئة نيابية تمثّل الجهات والأقاليم وتسهم في بلورة السياسات العامة بما يراعي خصوصيات التنمية الجهوية والتوازن بين مختلف المناطق.

وتتمثل مهام المجلس الوطني للجهات والأقاليم فيما يلي:

- ممارسة صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية،
- المصادقة على قوانين المالية ومخططات التنمية،
- المصادقة على عقود الاستثمار في الثروات الطبيعية.

وباعتبار أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يُعدّ مجلسًا نيابيًا ثانيًا إلى جانب مجلس نواب الشعب في ممارسة الوظيفة التشريعية، فقد تم استثناؤه من إعداد مشروع القدرة على الأداء، وذلك عملاً بأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، والذي يضبط إجراءات إعداد وتنفيذ وتقييم ميزانية الهياكل العمومية.

وتم ضبط ميزانية المجلس على أساس الحاجيات من التمويل التي يتطلبها العمل البرلماني مع دعمه وتطويره حتى يتسنى للمجلس القيام بوظائفه بالكيفية والنجاعة المرجوة ومواصلة تركيز هياكله وتعزيز وتطوير الإدارة البرلمانية.

2 ـ إطار النفقات متوسط المدى 2026 ـ 2028:

2 ـ 1 برمجة نفقات المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل كما يلي:

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2024	ق.م 2025	التقديرات		
				2026	2027	2028
المجلس الوطني للجهات والاقاليم	الموارد العامة للميزانية	3911	15610	24088	25000	26000
المجموع		**3911**	**15610**	**24088**	**25000**	**26000**

2 ـ 2 برمجة نفقات المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل:

ضبطت نفقات المجلس الوطني للجهات والاقاليم لسنة 2026 في حدود 24088 أ.د.

وتتوزع اعتمادات المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026 حسب الأقسام كما يلي:

البيان	مصادر التمويل	ق.م 2025	التقديرات		
			2026	2027	2028
نفقات التأجير	الموارد العامة للميزانية	10694	13574	14000	14800
	مجموع القسم	**10694**	**13574**	**14000**	**14800**
نفقات التسيير	الموارد العامة للميزانية	2110	3018	3200	3350
	مجموع القسم	**2110**	**3018**	**3200**	**3350**
نفقات التدخلات	الموارد العامة للميزانية	1300	1426	1600	1800
	مجموع القسم	**1300**	**1426**	**1600**	**1800**
نفقات الاستثمار	الموارد العامة للميزانية	1506	6070	6200	6050
	مجموع القسم	**1506**	**6070**	**6200**	**6050**
المجموع	**الموارد العامة للميزانية**	15610	24088	25000	26000
	مجموع الأقسام	**15610**	**24088**	**25000**	**26000**

3 ـ توزيع نفقات مهمة المجلس الوطني للجهات والاقاليم لسنة 2026:

تقدَّر نفقات المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026 في إطار البرنامج الوحيد للمجلس والمموّل كليًا من الموارد العامة للميزانية بـ 24088ألف دينار بعنوان اعتمادات الدفع، تتوزع بين نفقات التأجير (13574 ألف دينار)، ونفقات التسيير (3018 ألف دينار)، ونفقات التدخلات (1426 ألف دينار)، ونفقات الاستثمار (6070 ألف دينار) .أمّا اعتمادات التعهّد فقد بلغت 19694ألف دينار، منها 13574ألف دينار للتأجير، و 3018ألف دينار للتسيير، و 1426ألف دينار للتدخلات، و 1676ألف دينار للاستثمار.

وتُقدَّر النفقات ذات الصبغة التنموية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026 بـ 1676ألف دينار بعنوان التعهّد و 6070ألف دينار بعنوان الدفع، مقابل 7500ألف دينار تعهّدًا و 1506ألف دينار دفعًا سنة 2025، أي بتراجع في اعتمادات التعهّد بحوالي 5824ألف دينار بنسبة –77,65%، مقابل ارتفاع ملحوظ في اعتمادات الدفع بحوالي 4564ألف دينار بنسبة 303,05%، مما يعكس توجّهًا نحو تسوية الالتزامات السابقة وتسريع نسق تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة.

وستخصص الاعتمادات المقترح رصدها أساسا لـ:

- مواصلة أشغال تهيئة المبنى الرئيسي للمجلس وفرعيه 1و2،
- مواصلة تركيز منظومة مندمجة للتخاطب والتصويت والعرض والتسجيل والنشر بقاعة الجلسة العامة،
- استكمال تركيز هياكل المجلس وتوفير التجهيزات اللازمة،
- مواصلة إدخال الإعلامية لمصالح المجلس،
- تدعيم أسطول النقل.

II. أعمال اللجنتين :

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع نظيرتها بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم 3نوفمبر 2025، خُصّصت لمناقشة مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وتولّى السيد مساعد رئيس المجلس المكلّف بالتصرّف العام تقديم عرض مفصّل حول تقدّم تنفيذ ميزانية المجلس لسنة 2025 إلى موفّى شهر أكتوبر، مبيّنًا أن نفقات التأجير سجّلت نسبة إنجاز بلغت 70%، في حين بلغت نفقات التسيير 60%، ونفقات الاستثمار 67%، لتستقرّ بذلك النسبة الجملية لإنجاز النفقات عند حدود 62%، وهو ما يعكس تقدّمًا هامًا في تنفيذ الاعتمادات المرصودة وتحسّنًا في نسق صرفها مقارنة بالسنوات السابقة.

وتضمّن العرض جملة من الملاحظات المتعلّقة بالتصرف في ميزانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم إلى حدود شهر أكتوبر 2025، حيث لوحظ أنّ المجلس لم يتمكّن من استغلال الاعتمادات المخصّصة للتدخلات، باستثناء مبلغ قدره 42 ألف دينار خُصّص في شكل منحة لفائدة ودادية أعوان وإطارات المجلس .كما أُشير إلى أنّ إطارات وأعوان المجلس الوطني للجهات والأقاليم لم يتمتّعوا بعدُ بنفس المبالغ والامتيازات المسندة لنظرائهم في مجلس نواب الشعب، نتيجة تطبيق تراتيب مختلفة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، أفاد أنه لم يتم صرف المبلغ المتبقي وقدره 1258 ألف دينار، وذلك بسبب غياب تمثيل المجلس في البرلمانات والغرف النيابية الدولية ومجموعات الصداقة البرلمانية، إلى جانب عدم إحداث تعاونية لفائدة أعوانه وإطاراته إلى حدّ الآن.

وأوضح أنه تمّ الإعلان عن 13 طلب عروض تغطي مختلف مشاريع الاستثمار بالمجلس، وقد سُجّل خلاص مبلغ قدره 1012 ألف دينار من أصل 1506ألف دينار مرصودة للدفع، أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ67%.

وباعتبار أنّ اعتمادات الاستثمار قابلة للنقل من سنة إلى أخرى، فسيتم تحويل المبلغ المتبقي للتعهّد والمقدّر بـ6488 ألف دينار إلى ميزانية سنة 2026 لخلاص المزوّدين في إطار تلك المشاريع. من جهة أخرى، تمّ الإعلان عن مناظرات لانتداب 20 إطارًا وموظفًا بعنوان سنة 2025، وهي بصدد المراحل النهائية من الإعداد، حيث تمّ إعداد قائمات الناجحين لبعضها وتقييم المترشحين في اللجان المختصة للبعض الآخر.

وبيّن السيد مساعد رئيس المجلس أنّ ميزانية المجلس لسنة 2025 تُستهلك بصفة عادية ووفقًا للتراتيب الجاري بها العمل، بما في ذلك الأمر المنظم للصفقات العمومية الذي يفرض التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية، وهو ما يُفسّر الآجال الطويلة لتنفيذ البرنامج الاستثماري، خاصّة وأنّ المجلس مازال يخضع في تسييره العام للتراتيب الخاصة بالمهام العادية، دون أن تُطبّق عليه بعدُ تراتيب المهمة الخاصة التي من شأنها تسريع وتيرة الإنجاز وتحسين الأداء المالي والإداري.

وفيما يتعلّق بـ نفقات التأجير، أفاد أنّه تمّ رصد اعتمادات قدرها 13574 ألف دينار بعنوان التأجير لسنة 2026، منها 4571ألف دينار مخصّصة لفائدة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وهو نفس المبلغ المرصود خلال سنة 2025.

وأوضح أن عدد المباشرين للعمل حاليًا بالمجلس يبلغ 75عونًا، من بينهم 38عاملًا و 12عونًا وقتيًا تمّ انتدابهم في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر، وهو ما يجعل نسبة التأطير في حدود 33 .%كما سُجّل ارتفاع في الاعتمادات المرسّمة بعنوان تأجير أعضاء الديوان والأعوان القارين وغير القارين بقيمة 2880ألف دينار مقارنة بسنة 2025، وذلك نتيجة:

- تنفيذ برنامج انتداب 20 عونًا بعنوان سنة 2026،
- وسدّ الشغورات المسجّلة بالمجلس عبر بورصة الحراك الوظيفي التي تشرف عليها رئاسة الحكومة، والتي مكّنت من انتداب 28 عونًا وإطارًا ساميًا.

وأشار إلى أنّ المجلس، رغم عمليات الانتداب التي تمّ إنجازها، مازال في حاجة إلى تعزيز موارده البشرية من خلال تعزيز إدارة المجلس بكفاءات وطنية قادرة على دعم العمل النيابي وتطوير الأداء الإداري والفني للمؤسسة. وبيّن أنّه يمكن توفير هذه الكفاءات في إطار آلية الحراك الوظيفي بين مختلف هياكل الدولة، بما يتيح تعبئة الخبرات وتبادل المهارات دعماً لنجاعة المجلس المؤسسية وتمكينه من الاضطلاع بمهامه الدستورية على الوجه الأمثل وبما يعزّز دوره في دعم اللامركزية وتحقيق التنمية المتوازنة.

وخلال النقاش، أكّد النواب الحاضرون أنّ عدم تصنيف المجلس الوطني للجهات والأقاليم إلى حدّ هذا التاريخ كمهمّة خاصّة تسبّب في تعطّل إنجاز عدد من مشاريع التهيئة والتجهيز الضرورية لضمان حسن سير أعماله واستكمال تركيز هياكله الإدارية والفنية، مشيرين إلى أنّ الاقتصار على ذكر المجلس كمهمّة خاصّة بالقياس ضمن وثيقة مشروع الميزانية لا ينسجم مع القواعد المعمول بها في إعداد الميزانية ولا يعكس وضعيته القانونية والوظيفية الفعلية.

وبيّنوا أنّ المجلس يعمل في ظلّ إمكانيات محدودة حالت دون إنجاز أشغال إعادة التهيئة واقتناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتأمين نشاطه على الوجه الأمثل، مؤكدين على ضرورة الإسراع بتنقيح القانون الأساسي للميزانية لإدراج المجلس ضمن المهام الخاصة بما يتيح له مرونة أكبر في التصرّف المالي والإداري وتمكينه من تنفيذ برامجه ومشاريعه في أفضل الظروف.

وشدّدوا في هذا الإطار على أهمية التسريع في تنقيح القانون الأساسي للميزانية قصد تمكين المجلس من إطار تصرّف مالي مستقلّ وواضح يضمن له ممارسة مهامه الدستورية في ظروف ملائمة وفعّالة. كما لاحظوا أنّ مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية يتضمّن عدداً من المسائل الجوهرية الأخرى، وهو ما قد يُفضي إلى بطء إضافي في مسار المصادقة عليه، داعين في هذا السياق إلى النظر في إمكانية اعتماد إجراء استثنائي أو تنقيح جزئي يُمكّن من إدراج المجلس بصفة عاجلة في انتظار استكمال بقية الإصلاحات الهيكلية.

واعتبر نوّاب اللجنتين أنّ نجاح مجلس نواب الشعب في الاضطلاع بدوره التشريعي والرقابي على أكمل وجه مرتبط كذلك بتوفّر الإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، باعتباره شريكاً أساسياً في رسم توجهات التنمية ومكوّناً محورياً في المنظومة البرلمانية الجديدة وشدّدوا على أهمية النهوض بالبنية التحتية وتحسين ظروف العمل داخل المجلس من خلال تطوير التجهيزات وتحديث الوسائل التقنية والإدارية وإرساء نظم عمل متطورة تمكّن الأعضاء من أداء مهامهم في أفضل الظروف وتيسّر التنسيق بين مختلف الهياكل.

كما دعوا إلى أن يتمّ ذلك ضمن مقاربة تشاركية شاملة تراعي التكامل بين الغرفتين وتعمل على تطوير الوظيفة التشريعية في بعدها المؤسسي والوظيفي، بما يعزّز النجاعة وجودة العمل البرلماني ويكرّس مبدأ التعاون والتكامل بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في خدمة المصلحة الوطنية.

ومن جانب آخر، استفسر عدد من النواب عن نسب تنفيذ ميزانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم التي تراوحت بين 60و70 بالمائة، مطالبين بتقديم توضيحات دقيقة حول أسباب هذا المستوى من الإنجاز.

وأشاروا إلى أنّ مشروع ميزانية المجلس لسنة 2026 يبقى محدوداً من حيث الحجم والإمكانيات المتاحة، بما لا يتيح له الاضطلاع بدوره على النحو المطلوب، خصوصاً عند مقارنته بميزانيات بعض الوزارات والهياكل الأخرى.

وبيّن النواب أنّ مشروعي ميزانيتي الغرفتين التشريعيتين يظلان دون التطلعات، لاسيما وأنّ لكلٍّ منهما طبيعة مختلفة من حيث المهام والتمثيلية على المستويين الوطني والدولي، مبرزين أنّ التجارب البرلمانية المقارنة تُظهر أهمية التكامل والتنسيق الفعلي بين الغرفتين لتحقيق نجاعة العمل التشريعي وتوحيد المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.

وشدّدوا على ضرورة تعزيز التنسيق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من أجل تطوير الوظيفة التشريعية ورفع مردوديتها بما يتماشى مع متطلبات المرحلة التنموية القادمة.

وتعقيبا على استفسارات النواب، أوضح النائب المساعد لرئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المكلّف بالتصرف العام أنّ نسبة نفقات التأجير بلغت حوالي 70 بالمائة، ويُعزى ذلك بالأساس إلى انتداب عدد من الأعوان في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر.

وأشار النائب المساعد للرئيس إلى أنّه تمّ اقتراح اعتمادات بعنوان الترفيع في المنحة البرلمانية المخصّصة للنواب، غير أنّ وزارة المالية رفضت هذا المقترح باعتبار أنّ المجلس الوطني للجهات والأقاليم لم يُدرج بعد ضمن المهام الخاصة، وهو ما يحدّ من مرونته في التصرف المالي.

وأضاف أنّ المجلس يعمل بنسق حثيث على استكمال الإجراءات الرامية إلى تدعيم إدارته بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، إلى جانب تهيئة فضاءاته وتجهيزها بما يضمن ظروف عمل ملائمة لهياكله وأعضائه، مؤكّداً أنّ الهدف من هذه الجهود هو الارتقاء بالأداء المؤسسي للمجلس وتمكينه من الاضطلاع بمهامه الدستورية على النحو الأمثل.

وشدّد على أهمية الإسراع في تنقيح القانون الأساسي للميزانية بما يضمن ملاءمته مع أحكام الدستور، وذلك من خلال إدراج المجلس الوطني للجهات والأقاليم ضمن المهام الخاصة، بما يتيح له مرونة أكبر في التصرّف المالي والإداري ويُسهم في الارتقاء بجودة الأداء البرلماني وتطوير نجاعة الوظيفة التشريعية. وأكّد أنّ هذا التمشي من شأنه أن يُعزّز مكانة المجلس كشريك فاعل وأساسي في المنظومة الوطنية للتنمية، ويساعد على تحقيق التنمية العادلة والشاملة بين مختلف الجهات وفقاً لمبادئ الدستور وتوجّهات الدولة في ترسيخ اللامركزية والتوازن الجهوي.

III. قرار اللجنتين :

قررت اللجنتان إنهاء النظر في مشروع المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026.

انتهت تلاوة التقرير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

كل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنتين، لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ولجنة المالية والميزانية بمجلس النواب الشعب على ما قدموه من ملاحظات وتوضيحات في تقريرهم المشترك. إذا نفتح باب النقاش في مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم الفتحي معالي، له ست دقائق.

السيد الفتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لنائبيك،

زميلاتي الفضليات،

زملائي الأفاضل،

اداريي المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

عملة المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

الأعوان الأمنيين بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

تحية طيبة تليق بمجهوداتكم المبذولة،

تحية إلى مجالسنا المحلية والجهوية والإقليمية للمجهود الذي بذلوه في إعداد مخطط التنمية 2026-2030.

اليوم أتحدث عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، هذه المؤسسة الدستورية التي بعثت لتجسد اللامركزية واقعا معيشا وتعزز العدالة المنشودة بين الجهات والأقاليم، هو صوت الجهات المهمشة ومنبر التنمية المتوازنة.

أحدث المجلس الوطني للجهات والأقاليم ليكون حلقة الوصل بين الدولة والمناطق وبين المواطن المحلي والقرار الوطني وليؤسس منهجا جديدا في تصريف الشأن العام، يرتكز على الإنصات والتشاور والإنصاف.

عملنا مع بعضنا في كنف الاحترام المتبادل، متجاوزين الاختلافات، مؤمنين بقداسة الرسالة المنوطة بعهدتنا عن وعي وإيمان بالوطن، واقعا ومستقبلا، مجتهدين في تقديم الإضافة لجهاتنا، رغم الصعوبات والتحديات.

نحن نؤمن أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالإضافة إلى وظيفته التي بعث من أجلها، يظل رافعة حقيقية للديمقراطية المحلية والتنمية المتوازنة وسنثبت لأبناء وطننا أننا صوتهم وأننا أس من أسس مرحلة البناء والتشييد، لنرى تونسنا شامخة بين الأمم وقد أقسمنا على ذلك، سنساهم في بناء تونس المنيعة، تونس المستقلة في قرارها، المحتضنة لجميع أبنائها، المتصالحة مع أطرافها، تونس التي تنمو وتتطور وتزدهر من الأسفل إلى الأعلى، ولئن كانت التجربة في بدايتها، فإن أثرها في جهاتنا أصبح واضحا وأول الغيث قطرة.

السيد الرئيس،

زميلاتي زملائي،

لمزيد تفعيل دورنا، أقترح ما يلي:

أولا، اعتماد سياسة تواصل وإعلام فعالة تعرف بعمل المجلس للرأي العام من خلال تقارير دورية وبرامج إعلامية تواكب أنشطة المجلس وتفتح الحوار مع المواطنين.

ثانيا، تعزيز قدرات اللجان داخل المجلس عبر الاستعانة بخبراء في الاقتصاد والبيئة والفلاحة والبنية التحتية، لتكون المقترحات مؤسسة على دراسات موضوعية وواقعية.

ثالثا، مزيد تفعيل التنسيق بين المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، لأن التكامل بين الغرفتين هو الضمان الحقيقي لتحويل التوصيات إلى مبادرات تشريعية وقرارات تنفيذية تلمسها الجهات فعلا.

إن مجلسنا سيكون قاطرة حقيقية للتنمية العادلة بشرط أن يعطى ما يستحق من إمكانيات وصلاحيات ونحن عازمون على أن تكون العدالة بين الجهات خيارا وطنيا لا رجعة فيه، نحن الأداة الدستورية لترجمة هذا الخيار إلى واقع ملموس.

لكل ما تقدم حان الوقت ليكتسب مجلسنا صفة المهمة الخاصة وهذا مطلب نرفعه لسيادة الرئيس الأستاذ قيس سعيد.

وفي الختام، أدعو زميلاتي وزملائي وكل مؤسسات الدولة إلى دعم هذا المجلس ليكون أكثر فاعلية وأكثر إشعاعا، حتى يكون بحق منبر الجهات وصوت التنمية المتوازنة وحتى تكون قبلي وكل الجهات جزءا فاعلا ومنبرا في مسيرة البناء والتشييد.

باسم كافة أبناء جهة قبلي خاصة من الفلاحين، أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس الأستاذ قيس سعيد على تفاعله الحيني والمباشر وبالسرعة القصوى مع صوت الجهة وهذا تأكيد على أن سيادته لن يكون إلا في صف الشعب ونحن سنظل جميعا في صف الشعب رغم كل الأراجيف والدعاوي الباطلة لجيوب الردة التي تريد إعادة إنتاج نفسها والعودة الى خدمة مصالحها على حساب الشعب ومعاناته.

عاشت تونس منيعة، أبية، حرة وسيدة نفسها وقرارها.

شكرا لكم سيدي الرئيس وللجميع على حسن الإنصات.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محسن بن سالم، له دقيقتان.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا لك السيد الرئيس ولنائبيك،

مرحبا بكل زملائي الأعزاء،

في البداية كل شخص منا مسؤول عن مواقفه، لهذا كل نائب يعبر عن مواقفه فقط فقبل أن أنضوي في هذا المسار كنت أكره السياسة وخاصة بعدما عاصرنا عهدا مظلما ليس بالبعيد، لكن عندما تم انتخابي أقسمت أني سأدافع عن بلادي، وسوف أسعى إلى ازدهار بلادي رغم كل العراقيل.

إن حرية الرأي موقف يكفله القانون، لكن حريتي تتوقف عند حرية الآخر، لقد ربياني والدي أن أحترم الجميع وأحترم نفسي أينما كنت.

كل الشكر إلى جميع العاملين في المجلس الوطني للجهات والأقاليم من عملة ومن إداريين ومن أمنيين وإطارات ومن كتبة وشكرا أيضا إلى الإذاعة والتلفزة التي كانت دائما متواجدة معنا في كل المحافل.

اللغز الذي لم أفهمه إلى حد هذه اللحظة، المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم، أيعقل أن نناقش ميزانية هذا المجلس دون أن نكون مهمة خاصة؟ فنحن مهمة خاصة على الورق فقط، الجميع ينتظر الأمر الذي سيصدر عن رئيس الجمهورية منذ 2024 وذلك من خلال التسوية بين المجلسين، أدعو الله أن يوفق بلادي إلى مزيد الازدهار والرقي.

عاشت تونس حرة مستقلة وأختم كلامي أنني كنائب للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أقسمت أن أحب تونس كما لم يحبها أحد. تحيا تونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له ست دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا، نتقدم بتحية إلى لجنة المالية على التقرير بارك الله في مجهوداتهم،

ثانيا سيدي الرئيس، أنا فخور بكوني نائب عن ولاية قبلي لأني استطعت أن أترك بصمة والإنسان أثر من بعده، قمنا بواجبنا ودافعنا على قبلي واستجاب السيد الرئيس ووصلت الرسالة، الحمد لله، وقع الاعتراف بموسم التمور وبين أهميته في الدورة الاقتصادية والقادم خير بحول الله.

سيدي الرئيس، المجلس الوطني للجهات والأقاليم هو مؤسسة سيادية، من غير المعقول أن يكون على هذه الشاكلة، لا تجهيزات ولا ظروف ملائمة للعمل، لا مطعم ولا شاشات عرض، فحتى المشرب بدون كراسي للجلوس، الموظفون والإداريون مشكورون على العمل الدؤوب بتجهيزات بسيطة ودون تحفيزات، لذلك وجب تسوية وضعياتهم والنظر فيها حالة بحالة.

توضيح سيدي الرئيس للرأي العام: النائب بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يأكل على نفقته الخاصة، يتنقل على نفقته، يقطن على نفقته الخاصة وخصوصا نواب المناطق الداخلية فلا رفاهية تذكر وليس لهم أي امتيازات خاصة.

أين البعثات البرلمانية سيدي الرئيس، أين الوفود البرلمانية للجهات؟ أين وسائل تنقل الوفود؟

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

نحن مجلس بناء قاعدي انبثق من رحم الشعب، أحدثه السيد رئيس الجمهورية وأصبح مجلس اختصاص تنموي، نحن نطلب عدم التداخل بين الأدوار بين الاختصاص التشريعي والتنموي، كذلك وجب التسوية بين الغرفتين، لذلك لا بد من المهمة الخاصة ليكون للمجلس الاستقلالية التامة وليكون فاعلا ومشاركا في بناء الوطن وممثلا حقيقيا لصوت الشعب.

سيدي الرئيس، لابد من إعادة الاعتبار لأهمية دور النائب ولقوة مقترحاته، فالعمل هو عمل تشاركي.

أخيرا سيدي الرئيس، أدعو زملائي إلى المقاطعة وإلى عدم التصويت على قانون الميزانية لسنة 2026 إذا لم تكن هناك المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة سعيدة شقير، لها ست دقائق. غير موجودة.

إذن الكلمة للسيدة النائبة نورس الهيشري، ست دقائق، تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

لدي عشر دقائق السيد الرئيس.

مرحبا بكل الزملاء ومرحبا بالسادة الإداريين،

تحية وطنية من قبة مجلس نواب الشعب،

تحية وطنية وحرة ومستقلة إلى السيد رئيس الجمهورية،

باسمي وباسم كل فلاحي تونس وباسم كافة تجار تونس أشكر السيد رئيس الجمهورية على تفاعله الإيجابي مع نواب الغرفتين وخاصة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، هذا هو التناغم الذي نتحدث عنه وهذا ما نريده وهذا صوتنا الذي نريده أن يصل وخاصة للدفاع عن المواطن البسيط وعن المواطنين الفقراء ومن أجل الفلاحين البسطاء، شكرا السيد الرئيس وهذا ما نريده ونحن نعلم أنك رجل وطني وأنك رجل دولة بامتياز وقد منحناك ثقتنا في 2019 و2024 شكرا ونتمنى أن بقية أعضاء الحكومة يسلكون نفس التمشي الذي يسلكه السيد رئيس الجمهورية.

مهمة المجلس الوطني للجهات وللأقاليم -أتمنى أن تكفيني العشر دقائق- من أين سأبدأ في الحقيقة وماذا سأترك، أصلا وجود هذا الكتاب في حد ذاته، وتعرفون هذا السادة الزملاء، هذه مغالطة للشعب التونسي وهذه مغالطة لنا جمعيا، لنقرأ بتأن مع بعضنا ما ورد فيه.

"المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم"، زملائي هل نحن مهمة؟ والله السيد الرئيس الآن سمعت بأننا مهمة، لنقرأ أكثر هناك فقرة أريد قراءتها لأنها تعجبني كثيرا فعندما فتحت الكتاب وقرأت الفقرة الأولى أغلقته مباشرة ولم أواصل قراءته، تنص الفقرة "باعتبار أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم مجلس نيابي ثاني إلى جانب مجلس نواب الشعب في ممارسة الوظيفة التشريعية"، إلى هنا كلام معتبر وكلام معقول، نمر للجملة المبهرة "فقد تم بالقياس تصنيفه كمهمة خاصة، وبالتالي يستثنى من إعداد مشروع القدرة على الأداء، طبقا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019، المؤرخ في 13 في فيفري 2019 "عندما قرأت هذه الفقرة أغلقت الكتاب وقلت لنتحدث في هذا صلب الجلسة المشتركة: السيد الرئيس هل نحن مهمة خاصة ونحن لا نعلم بهذا؟ المجلس الوطني للجهات وللأقاليم، الغرفة التشريعية الثانية، جئنا بدستور 25 جويلية 2022 والقانون الأساسي للميزانية موجود من 2019، اليوم تم تركيز المجلس بهياكله من المجالس المحلية ومن المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية، ولكن إلى حد اليوم لم يتم تنقيح القانون الأساسي.

كلامي اليوم السيد الرئيس غير موجه لك لأنه لو كنا مهمة خاصة سأتوجه لك بكلامي وسأحاسبك على ما تم تنفيذه وعلى ما لم يتم تنفيذه، ولكن اليوم الكلام غير موجه لك السيد الرئيس ولا يمكنني اليوم محاسبتك لأنه ليس لديك القدرة للتحكم في الميزانية ولتنفق لأننا لسنا مهمة خاصة.

أنا اليوم أطالب السيدة رئيسة الحكومة:

السيدة رئيسة الحكومة، ماذا تنتظرين؟ المجلس موجود منذ سنة ونصف كاملة، سنة ونصف ونحن في عطالة كاملة، سنة ونصف والنواب يعملون ضعف مجهودهم، الإدارة تعمل بجهد، اليوم لسنا بحاجة أن ترسلوا لنا مثل هذا الكتاب وتصفوننا على الورق بأننا مهمة خاصة، السيدة رئيسة الحكومة نقحي لنا القانون لنصبح مهمة خاصة، لا نريد أن تضعينا كمهمة خاصة على الورق، هذا المجلس يجب أن يحظى بالمكانة التي يجب أن يكون فيها لأنه بهذا الشكل لا يمكننا أن نعمل.

أريد أن أعرف من يقف وراء كل هذا التعطيل لأنه عندما جاءنا الزملاء ثلاث مرات من وزارة المالية قالوا لنا لقد قمنا بكل التنقيحات وأرسلناها للسيدة رئيسة الحكومة وفي كل مرة يتم وضعه صلب "l'ordre du jour" للمجلس الوزاري ويتم حذفه، لماذا يتم حذفه؟ ألسنا مؤسسة دستورية؟ ألسنا مهمين إلى هذه الدرجة؟ نريد تفسيرا لما يحدث اليوم.

نرجو أن تحضر معنا السيدة رئيسة الحكومة وتجيبنا، غدا سيأتي ممثلون عن رئاسة الحكومة نرجو منهم تقديم إجابة، لماذا يتم التنكيل بهذا المجلس ويتم الرجوع به إلى الوراء؟ نحن مؤسسة دستورية وقد كتب أن مجلسنا كمجلس نواب الشعب لكن في الحقيقة لسنا كمجلس نواب الشعب على جميع المستويات اليوم فمن حيث المنح مجلس نواب الشعب يتقاضى منحا أكثر منا، نفس الاستحقاقات لا تنسحب على المجلسين، اليوم مجلس نواب الشعب لديهم كراسي يجلسون عليها ولديهم قاعات ولديهم كل ما يلزم، نحن لا توجد لدينا ظروف ملائمة للعمل ولا يوجد لدينا مستشاري لجان والإدارة مشكورة، حقيقة أريد أن أتقدم لهم بالشكر لجنود الإدارة وكذلك ديوان الرئيس هؤلاء الناس يعملون باللجان أيضا حقيقة وعذرا في هذه الكلمة لا ينقصهم سوى أن يقوموا بتنظيف المجلس عوض عن عاملات النظافة، هذا ما لم يقم به أعوان إدارة المجلس فهم يعملون بالرغم من أن عددهم قليل بالإضافة إلى كل هذا يعملون كمستشاري لجان أيضا، اليوم مدير عام متابعة اللجان هو مستشار لجنة المالية، كذلك رئيس مصلحة الإعلامية هو أيضا مستشار لجنة القطاعات الإنتاجية وكل مستشاري اللجان هم إداريون، أليس من حقنا أن يكون لدينا مستشارين وأن يحضر معنا خبراء في اللجان ليساعدونا على العمل لنتقدم بهذا المجلس؟

السيد الرئيس في الحقيقة، إن وضعية المجلس هي وضعية كارثية، السيدة رئيسة الحكومة ربما أنك لا ترين هذه الوضعية لكن كل هؤلاء النواب وهذه حقيقة وأنا أحييهم زملائي، زملائي شرفاء ويعملون في مثل هذه الأوضاع لو كانوا نواب آخرين في مكانهم لن يعمل أحد لأن أبسط الإمكانيات غير متوفرة في المجلس، أبسط الإمكانيات، عندما نريد القيام بزيارات ميدانية، نخرج على حسابنا الخاص، نخرج بسياراتنا بينما توفر الظروف المناسبة للزيارات في بقية المؤسسات الأخرى وليس مجلس نواب الشعب فقط، فنحن كمؤسسة بين كل مؤسسات الدولة لا نتحصل على حقنا، هذه المؤسسة الوحيدة في العالم التي لا تتمتع بحقها، هذا المجلس خاص بالتنمية ونحن نعلم بأن التنمية أهم شيء في البلاد كالتشريع أيضا، إلى متى سيتواصل هذا الحال السيد الرئيس وكلامي أقوله وهو غير موجه لك فقط وإنما موجه للسيدة رئيسة الحكومة، نحن بانتظار تنقيح القانون الأساسي لسنة 2019.

السيد الرئيس، الصداقات البرلمانية وأطلب منك أنت أن تقوم بطرح المسألة على السيد رئيس الجمهورية فهذه من بين مهامك أنت مثلا، السيد الرئيس نحن نعلم بأن الزملاء في مجلس نواب الشعب مثلا في فرنسا البرلمان يمثل بخمس مقاعد وقد أخذوا الخمس مقاعد القارين ولا يعترفون سوى بالأشخاص الذين تحصلوا على تلك المقاعد، لذلك لم يعد لنا الحق لنمثل فيه إذن ما الحل السيد الرئيس، هل نذهب نحن ضحية لأننا جئنا بعدهم بسنة هل يوجد برلمان لا يذهب للخارج ولا يمثل في برلمانات أخرى ولا ينفتح على البرلمانات وعلى الصداقات البرلمانية أم ماذا؟ أم أنه علينا أن نصبر ويجب أن نمرر الخمس سنوات ومن سيأتي بعدنا نفس الشيء إن كنا نحن كتجربة أولى وكأسس أولى لا نقوم بإنجاحها فمن سيأتي بعدنا لا يمكنه أن ينجح ولا أن يتقدم.

السيد الرئيس، سأتوجه اليوم إلى السيدة رئيسة الحكومة لدينا في المجلس وضعية مؤسفة، وضعية موظف يعمل معنا وتؤسفني جدا عندما أتحدث عنها وقد ذكرت أنني أتحدث على كل الفئات وأنني أتحدث عن كل شخص مظلوم ونحن لدينا شخص مظلوم في المجلس وهو أكثر شخص يعمل، كامل فريق الإدارة موجود أمامي هو أكثر شخص يعمل وهو مصور المجلس مع احترامي لكم جميعا، أكثر شخص يقدم تضحيات، الإدارة تتقاضى أجر والديوان أيضا لكن اليوم مصور المجلس لا يتقاضى أجرا ولديه طفل رضيع ولديه عائلة وقد تحدثت عنه بالرغم من أنها أمور شخصية، ولكنني سأتحدث عن هذه الوضعية.

السيدة رئيسة الحكومة هذا الشخص نريده أن يبقى في المجلس وهو يعمل معنا منذ البداية، ويأخذ لنا صورا ويخرج معنا في الزيارات وهو يعمل مجانا إلى حد اليوم، أنا أطالبك بتسوية هذه الوضعية مع العلم أننا نعمل بأدواته الخاصة، نحن في المجلس لسنا مهمة خاصة لا توجد لدينا حتى كاميرا بالمجلس، كل المعدات تابعة له وهو يعمل بها ونصف معداته أتلفت، لذلك نطالب بتسوية وضعية ابن المجلس، أنا أعتبره ابن المجلس من فضلك السيدة رئيسة الحكومة نريد حلا فوريا ومؤقت لوضعية المصور لأن وضعه لا ينتظر وهذا الشخص خدم الدولة التونسية وعمل من أجل الرقي بهذا المجلس وهو لا يتقاضى أجرا منذ سنة ونصف فلا يصعب على الدولة التونسية أن تعين مصورا محترفا بالمجلس، نحن نرى تعيينات بالولاءات ابن فلان وغيره ، هذا الشخص ضحى مع المجلس، أعطى للمجلس من وقته ومن كل شيء، نحن 77 نائبا نريد ذلك الشخص ونريده أن يبقى وأن يعمل معنا كما نطالب بتوفير تجهيزات للمجلس لماذا يعمل هذا الشخص بتجهيزاته الخاصة لماذا نحن كمؤسسة لا توجد لدينا حتى أبسط الإمكانيات عندما أرى الزملاء في مجلس نواب الشعب 400 عامل وإداري إلى غير ذلك ونحن لدينا 12 أو 13 موظفا والله بارك الله فينا أننا موجودين وبارك الله فيكم زملائي أنكم أتيتم من قاع الولايات وتعملون بالإمكانيات الهزيلة وبأقل...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد، لها ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة ريم بن الحاج محمد

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

بعد أن تكلمت زميلتي نورس الهيشري، لم يعد لدي ما أضيفه أعتقد أنها نفس المسائل، ولكن سأذكر ما كتبته:

المجلس الوطني للجهات والأقاليم هو فكر رئاسي ومؤسسة أحدثها دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 ويعد جزءا من السلطة التشريعية في البلاد إلى جانب مجلس نواب الشعب وهما معا يشكلان البرلمان التونسي، المجلس الوطني للجهات والأقاليم هو مجلس يهدف إلى ضمان مشاركة الجهات في وضع السياسات العامة للدولة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف مناطق البلاد وذكر ذلك في الفصل 56 من الدستور التونسي.

وينص الفصل 84 من القسم الثاني للدستور المتعلق بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم "تعرض وجوبا على المجلس الوطني للجهات والأقاليم المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات".

تتمثل مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم في إعداد القوانين المتعلقة بالتنمية المحلية والجهوية والوطنية ومتابعة تنفيذ السياسات التنموية في الجهات والأقاليم، تعزيز اللامركزية وتشريك ممثلي الجهات في اتخاذ القرار الوطني والفصل 85 من الدستور التونسي يمنح مجلس الجهات والأقاليم صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية بينما لم ذكر المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بقانون الميزانية ولم ينقح وما زال مجلس نواب الشعب هو البرلمان الوحيد فمتى ستصبح لدينا مهمة خاصة؟ زد إلى ذلك التعاسة في مهمة المالية وللمرة الثانية لا يعتبر المجلس الوطني للجهات والأقاليم من المؤسسات السيادية.

هنا نتساءل لماذا يحدث كل ذلك في المشروع السيادي؟ ودائما نسمع في القريب العاجل .متى سيتم تنقيح القانون الأساسي ليتلاءم مع الدستور التونسي؟ متى هذا القريب العاجل؟ ومتى ينقح هذا القانون البالي الهاضم لحقوقنا؟ متى يصبح لنا قانونا يضمن البناء والتشييد ونحقق ما يريده الأستاذ قيس سعيد بهذا المشروع الحقيقي؟

أيها السادة الكرام، هذه الميزانية الثانية التي نناقشها ونعتبرها مهمة خاصة وفي التقديم العام ذكرنا كمهمة خاصة، وسأواصل قراءة ما ذكرته الزميلة: تصنيفه كمهمة خاصة وبالتالي يستثنى من إعداد مشروع القدرة على الأداء طبقا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي والذي ينص على ما يلي: "تعتبر مهمات خاصة كل من مجلس نواب الشعب، المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة الدستورية، الهياكل القضائية العدلية والإدارية والمالية التي تنص قوانينها الأساسية..." والمجلس الوطني للجهات والأقاليم غائب وقد ضبطت لنا ميزانية مخجلة لا تلبي الحاجيات الموكولة لنا ومع ذلك ولا زلنا مكبلين عمليا، الدستور يعطينا صلاحيات ومع ذلك لا نستطيع التقدم لأننا مهمة دون مهمة متى نصبح مهمة خاصة؟

الفصل 19 من القانون الأساسي يجب أن ينقح ويجب أن يدرج باب مخصص للمجلس الوطني للجهات والأقاليم يمتعنا بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة وأن يكون رئيس مجلسنا هو ممثله القانوني ورئيس إدارته وآمر صرف الميزانية والمفروض أن يكون التنقيح قد تم قبل انتخابات المجالس لسنة 2023.

اليوم نقف عاجزين أمام نظامنا القاعدي المحلي والجهوي والإقليمي ونقف صامتين أمام صلاحيات منقوصة ونقف مترقبين قرارات مدروسة. مجلس سيادي متروك ينفض غباره.

لدينا مصور وحيد في المجلس وأضم صوتي إلى صوت الزميلة المحترمة نورس الهيشري، منذ سنة ونصف وهو يعمل معنا في توثيق كل الجلسات واللجان والزيارات الميدانية والزيارات الرسمية بدون حقوق ولم يحصل على راتبه منذ أشهر بالرغم من أن لديه التزامات عائلية وهو صابر ونحن صابرون متى نصبح مهمة خاصة؟ في القريب العاجل.

لدينا عملة محرومون من امتيازات المهمة الخاصة، لدينا عاملات محرومات من المنح والضروريات كمهمة خاصة كذلك لدينا موظفين ملحقين مظلومين ولم يحصلوا على امتيازاتهم وحقوقهم كما أن لدينا ودادية مخجلة أموالها مرصودة، ولكن ليس بإمكانهم صرفها وليس هناك حق لتسوية الوضعيات ولا نستطيع إجراء انتدابات، إدارة ينقصها الموظفين، متى نصبح مهمة خاصة؟

ومن المضحكات المبكيات أن لدينا حق الرقابة على الوظيفة التنفيذية ولا نتحرك إلا بموافقتها، كذلك لديها رقابة علينا ولا زلنا نسمع كلمة "في القريب العاجل."

التجهيزات لا تليق بمجلس سيادي، الأثاث مكسور وبالي، الستائر بالية والمصعد معطب ولدينا نائب من ذوي الإعاقة لا يتمكن من الصعود على الدرج، لا توجد لدينا مكاتب ولا امتيازات ولا يوجد لدينا مطعم أما أن نجلب الطعام معنا وأن تأكل في أي مكان أو نذهب لتناول الطعام في الخارج، لا توجد مقهى يليق بالنواب ولا بالإدارة.

بهو تعيس، سيادة بدون سيادة، امتيازات غائبة، مجلس درجة عليا في القاع، متى تصبح لدينا مهمة خاصة؟ متى هذا القريب العاجل؟

اليوم أيها السادة الكرام، نقف متأملين الأوضاع البائسة وننتظر، متى نصبح مهمة خاصة؟

كنائب للمجلس الوطني للجهات والأقاليم عن ولاية تونس أتساءل متى يصبح المجلس الوطني الموقر للجهات والأقاليم مهمة خاصة؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم عمر جعيدي له ست دقائق، تفضل.

السيد عمر جعيدي

شكرا سيدي الرئيس.

في الحقيقة، لا نعرف من أين نبدأ ولا أين ننتهي؟ في البداية، لا نستطيع إلا أن نشكر إدارة المجلس، من رئيسها إلى كل عضو فيها باسمه وصفته، البارحة سيدي الرئيس، انتهينا من أشغال الجلسة الساعة الخامسة صباحا ونحن نعرف أننا لسنا مهمة خاصة، في الدستور نحن نمثل البرلمان وفي الحقيقة الله أعلم ما هو موقعنا ومع ذلك، نشكرهم على التضحيات الجسيمة التي تعتبر في الحقيقة مدعاة للفخر.

العدد ضعيف ولا يمكن أن يكون عدد مؤسسة سيادية إذا اعتبرت سيادية أصلا، لا اعترافا من رئيسة الحكومة ولا من وزيرة المالية، لا أود أن أقول أن هناك من يريد إفشال هذا المشروع لسيادة رئيس الجمهورية في المجلس الوطني للجهات والأقاليم بداية من المجلس المحلي إلى الجهوي إلى الإقليمي ثم صعودا إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم: جهات، أقاليم، مجلس وطني، لنراقب السلطة التنفيذية نأخذ منها الإذن وبالتالي نحن نعمل لديها ولا نستطيع مراقبتها.

ناهيك عن الظروف الموجودة في المجلس: لا قاعة استقبال، لا أثاث، لا معدات، لا من يرقن حتى خطابا ولا مستشارا، لا يوجد مستشارين، هناك نقصا في الإداريين، في الحقيقة كل اداري يقوم بعمل أكثر من عشرة أ فراد مع تحملهم مخاطر كبيرة وأحييهم على ذلك، من يتحمل هذا؟ لا أحد، الكل يتملص من المسؤولية والوعد الذي وعدت به وزيرة المالية في الميزانية السابقة مثلما وعدت كل الزملاء بخصوص مجلة الصرف وغيرها، كما يقال بالعامية" اكتب على الحوت وسيب في البحر"، لا أحملكم شيئا سيدي الرئيس، فنحن جميعا على متن نفس السفينة.

أمامنا لحظة تاريخية فارقة في تاريخ تونس وهي مشروع المخطط التنموي، لمن سيصعد المخطط التنموي؟ هل سيصعد إلى الوظيفة التنفيذية أم إلى وظيفة التشريعية، نحن في الدستور وظيفة تشريعية وفي الحقيقة لسنا كذلك ولا نتمتع بنفس الامتيازات، نحن لدينا مخطط تنمية، ولكن ليست لدينا الوسائل للتنقل إلى الجهات، الجهات تعاني اليوم ولا نملك كيفية التواصل مع المواطنين الذين انتخبونا والذين وضعوا فينا آمالهم وأصواتهم لنبلغ عن جهاتهم وأقاليمهم ومشاكلهم ورؤيتهم الاستشرافية والربط والتنمية والعدالة الاجتماعية.

ناهيك سيدي رئيس المجلس، عن ظروف العمل داخل المجلس، ظروف يمكن وأن نقول بأنها فوق الكارثية: جدران متشققة، أعمدة متهالكة وقابلة للسقوط، أين نحن من ذلك؟

وأضم صوتي إلى أصوات الزملاء في رفع هذه المظلمة، المصور في المجلس الوطني للجهات والأقاليم يعمل بمعداته الخاصة في مؤسسة يفترض أن تكون سيادية كل شيء من عنده مجانا يعمل معنا صباحا ومساء ويوم الأحد ونحييه على العمل الذي يقوم به. حتى أعمال التنظيف، النساء، حرائر تونس، يقمن بكل شيء داخل المجلس، نحن لا نملك لا مكتبا ولا أداة تواصلية ولا مراقبة جذرية ولا حقا دستوريا ولا أي شيء، ناهيك السيد الرئيس، حتى في المهمة قلنا "سننتدب" ونقولها للإدارة: هل سيطبق قانون 2% كمؤسسة تابعة للدولة للأشخاص ذوي الإعاقة؟ إن شاء الله...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك الحصول على ثلاثين ثانية تفضل.

السيد عمر جعيدي

الظروف التيسيرية، السيد الرئيس، للأشخاص ذوي الإعاقة والتمثيلية السياسية التي وكلنا إياها السيد رئيس الجمهورية قصد الاطلاع على مصالح الدولة، أين هي؟ لا توجد أي ورقة لأي مؤسسة في الجمهورية التونسية تنص بصريح العبارة بضرورة احترام الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجلس الموقر، لا توجد ظروف تيسيرية، أين نحن من ذلك؟ لا نعرف إلى أين نذهب؟ الخمس سنوات ستمر والمشاريع التي ستعرض بداية من المجلس المحلي، أين ستمرر؟ الله أعلم ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له أربع دقائق. تفضل.

السيد نور الدين العكروت

شكرا السيد الرئيس.

لن أضيف كثيرا على ما قاله الزملاء، فقد تطرقوا إلى كل ما يجب التطرق إليه في مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيدات والسادة النواب،

أولا لابد من التذكير بأن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يمثل ثمرة مسار 25 جويلية والمؤسسة التي انبثقت من رحم المجالس المحلية، هذه المؤسسة انطلقت في أشغالها منذ 19 أفريل 2024 بعدد محدود من الإطارات والموظفين والعملة وفي هذا السياق، أتوجه إليهم جميعا بتحية تقدير واحترام لمجهوداتهم المضنية في سبيل تأمين وإنجاح عمل كل هياكل المجلس، قلة في العدد وكبار في تفانيهم ومجهوداتهم ونأمل أن يسامحوننا وأن يديم الله عليهم الصحة والعافية وكذلك تحية للأمن الرئاسي على تعامله معنا.

مؤسسة المجلس الوطني للجهات والأقاليم مؤسسة دستورية ولها الوظيفة التشريعية طبقا للفصل 56 من الدستور، إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يمثل الغرفة الثانية بمقتضى الدستور وله صلاحيات الرقابة والمساءلة والنظر والمصادقة على المخططات التنموية وعقود الاستثمار المتعلقة بالثروات الوطنية وبناء عليه، فمن الضروري والمؤكد أن يتم إدراج المجلس الوطني للجهات والأقاليم كمهمة خاصة بهدف تيسير مختلف أوجه التصرف فيه لتيسير إعادة تهيئة فضاءات المجلس واقتناء التجهيزات الضرورية لعمل النواب وموظفي المجلس وهذا يقتضي أساسا تنقيح القانون الأساسي للميزانية والتسريع بالمصادقة عليه في أقرب وقت خاصة وأن المجلس يتأهب لمناقشة مشروع مخطط التنمية 2026-2030 فعلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية التحرك لتنقيح القانون الأساسي للميزانية لملاءمته مع نص الدستور ولضمان عمل مؤسسة المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالنجاعة والفاعلية المطلوبة.

أريد تقديم توضيح فيما يخص مصور المجلس حتى لا نحمل اللوم على رئاسة الحكومة فقد بلغ مسامعي أنه عندما راسلتم رئاسة الحكومة، السيد الرئيس، على أساس انتداب جديد، وهو في الحقيقة معنا منذ البداية أي منذ 19 أفريل، أجابتكم رئاسة الحكومة أن الانتداب يكون بالمناظرة، لكن لم نقل لهم أن الرجل يعمل معنا منذ عام ونصف هذا لتسوية وضعيته ولتوضيح الأمور فقط لرئاسة الحكومة لقد ورد المطلب على أساس انتداب، ولكنه في الحقيقة تسوية وضعية. يمكنكم إصلاح هذا وأن تراجعوا معهم المسألة وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

هناك نقطة نظام تفضل.

السيد الجمعي الزوايدي

السيد الرئيس،

أولا، إذا كان هناك تنازلا عن الوقت فاحتراما للنظام الداخلي واحتراما لسير الجلسة، نذكر أسماء المتنازلين لكل نائب أو يسند للنائب وقته فقط الدقيقتان.

المسألة الثانية، سمعت كلمة تقول أن هذا المجلس ليس له سيادة، نحن لنا سيادة كاملة ونحن لا نتغذى على رأي الآخرين حتى نشعر بوجودنا. نحن مؤسسة سيادية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إذا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة، لها عشر دقائق تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم تحت قبة البرلمان.

إن المجلس الوطني للجهات هو مشروع سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، أدامه الله وحفظه، نحو البناء والتشييد، إن مشروع البناء القاعدي من محلي وجهوي وإقليمي ووطني يضمن مقترحات دقيقة لضمان احتياجات كل جهة وكل إقليم، تكون منتظمة في بناء مخططات تنموية وتبقى قراراتهم معبرة بصدق لتطلعات القاعدة التنموية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم والحل الأنسب في قطع المركزية لضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين كل الاعتمادات والولايات والتعويل على الذات والتصرف وفق خصوصية كل جهة وكل إقليم مع التقسيم الترابي الجديد وهو فكر واضح نحو خمسة أقطاب تتكامل لكنها تختلف.

سؤال يطرح نفسه: جلسة اليوم في خصوص أي موضوع؟ حسب علمي الموضوع هو المهمة الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أين هي المهمة الخاصة؟ في نظري هي حبر على ورق.

المهمة الخاصة بالمجلس الوطني في مناقشة ميزانية 2026، إلا أن هذا المجلس على أرض الواقع ليست لديه مهمة خاصة، كيف يمكنني كنائبة أن أناقش شيئا غير موجود؟ صحيح أن المجلس الوطني موجود في الدستور، هذا معلوم وصحيح موجود في الهيئة العليا للانتخابات لأنه بناء قاعدي ومشروع سيادة رئيس الجمهورية، لكنه غير موجود في القانون الأساسي مع الأسف.

بالله عليكم متى سنصبح موجودين؟ لدينا قرابة سنة ونصف ونحن على نفس الحال فهل يعقل هذا؟ نريد توضيحا لذلك حتى نفهم لأننا لم نعد نفهم شيئا، حتى أن المجالس المحلية والجهوية والإقليمية يحسدوننا على ما نحن عليه ويقولون بأن لدينا الأريحية الكاملة وبأن لدينا مستشارون وإداريون. أقول لهم مع الأسف، أنتم ترون صورة، لكن الواقع شيء آخر ورغم أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم مجلس نيابي يمارس صلاحياته الرقابية والتنموية والمساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بمقتضى الفصل 56 من دستور الجمهورية التونسية.

كل التحية والشكر والتقدير لعاملات النظافة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، اللاتي يجلبن مواد التنظيف من منازلهن الخاصة ويعلم الله بظروف عيشهن وعذرا عن الكلمة فحتى "papier toilette" لا نملك وشطافات المياه بالمراحيض لا تعمل هذه هي الحقيقة كما هي.

حتى المصور، باركه الله وأعانه وألف مبروك عليه قدوم مولوده، فقد أسس عائلة جديدة فمتى ستقع تسوية وضعيته يا سيدة رئيسة الحكومة؟ رئاسة الحكومة تقول المسألة لدى وزارة المالية، والمالية تقول المسألة لدى رئاسة الحكومة، وكل شخص يرمي بالكرة للآخر لا نعرف أين المشكل وإلى متى سيستمر هذا الوضع؟

نحن نطالب بحقوق الإنسان في حين أن حقوقنا على أرض الواقع غير موجودة ومع ذلك من موقعي كنائبة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأمثل الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم كما ندافع عن حقوق الشعب التونسي إلا أن حقوقنا داخل المجلس ليست موجودة، هل تعلمون أن هناك أربع أشخاص من ذوي الإعاقة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم؟ أبسط حقوقنا غير موجودة بينما نحن نتحدث دائما تحت قبة البرلمان بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وحتى بمجلس نواب الشعب عن "l'accessibilité"، أبسط حقوقنا ليست

موجودة، تيسير الوصول لذوي الإعاقة وهو حق يضمنه الدستور، لا زال إلى اليوم في حاجز التنفيذ من يتحمل المسؤولية في ذلك؟

كيف نتحدث عن مهمة خاصة وهناك تقصير؟ هل تعلمون أن سيادة رئيس الجمهورية في كل مرة يكرر أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يطلبون فضلا ولا منة، بل نحن متساوون كبقية المواطنين. من المسؤول عن حقوق ذوي الإعاقة؟ هل يتم الأخذ بعين الاعتبار للمقعدين فقط؟ أليس من المفروض أن يكون من بين المنتدبين شخص مكفوف يتابع الأوراق بلغة البرايل خاصة وأن لدينا نائبين مكفوفين؟ عندما أعطي زميلي هذه الورقة لا يفهمها لأنها ليست مكتوبة بلغة البرايل. من المفروض أن تكون لدينا آلة طباعة وأن يكون لدينا منتدب مكفوف متخصص في كتابة البرايل. نحن نتحدث اليوم عن الدمج والتعويل على الذات خاصة أن لدينا زملاء نواب من ذوي الإعاقة ومكفوفون، ودون الحديث عن مسألة أنه لا توجد لا أقلام ولا أوراق حتى أن الكراسي ممزقة ومكسرة.

جلسة يوم 19 أفريل 2024 بالنسبة لي كانت جلسة تاريخية خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصبحوا يمثلون اليوم في تونس، ذلك اليوم لن أنساه أبدا فمنذ أن بدأت الجلسة إلى حين انتهائها بقيت واقفة لأن الكرسي غير ملائم ولا أستطيع الجلوس ولا أعرف لمن أتوجه ولا لمن أشتكي وكبداية كانت فضيحة والله فضيحة، اليوم لا أعرف على من سألقي باللوم؟ المجلس لم يوفر لي شيئا إلى حد اليوم، سيرين قزارة، نائبة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أتحمل مسؤولية كل ما سأقوله، هناك نواب في الغرفة الأولى التشريعية والغرفة الثانية الرقابية التنموية كنت أعتقد أن لدينا نفس الامتيازات لكن مع كامل احتراماتي، أصبحت للغرفة الأولى "ريشتان" وللغرفة الثانية "ريشة واحدة فقط". متى ستساوون بيننا؟ نحن برلمان واحد، كغرفة أولى وكغرفة ثانية، فنحن في خدمة الشعب التونسي تعبت من سماع عبارة "في القريب العاجل". بالله عليكم متى هذا "القريب العاجل" السيد الرئيس والسيدة رئيسة الحكومة والسيدة وزيرة المالية؟ هذا السؤال يطرح اليوم وسأطرحه مرة أخرى وأتمنى أن أجد جوابا رسميا من أحدكم. عندما نصبح مهمة خاصة إن شاء الله عن قريب عندها سأصوت على هذا القانون.

مع ذلك سيدتي رئيسة الحكومة، متى سيتم تنقيح القانون الأساسي؟ اليوم الإدارة تعمل "double rôle" أشكر جميع الإداريين بدون استثناء، لأنهم يقومون بعمل مضاعف يعملون في الادارة وفي نفس الوقت يعملون كمستشاري لجان، لا أفهم، لو كان لديهم مرتبان لكان ذلك مبررا لهذا المجهود.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، كل سفارة تزورنا نرحب بها ونقدم لها الهدايا والورود أما نحن فلم نمثل لا في تونس ولا في الخارج ومع ذلك سأعيد القول السيد الرئيس، نحن ذوي الإعاقة من أولوياتنا أن تكون لنا تمثيلية خارج تونس وهذا أمر تعرفونه.

الزيارات الميدانية نصرف عليها من أموالنا الخاصة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة ثلاثين ثانية لإتمام فكرتك. تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

نصرف من أموالنا الخاصة على الزيارات الميدانية والمعدات أيضا وهذا عيب، عيب كبير وبصرف النظر عن المنحة، نحن لا نعمل من أجل المنحة، نحن هنا لخدمة الشعب التونسي اليوم لكن عندما تقولون أننا نتمتع بنفس امتيازات الغرفة الأولى يجب أن نرى ذلك على أرض الواقع، أعتقد أن لدينا الحق في ذلك وإذا لم يكن لدينا الحق أبلغونا بذلك.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له دقيقتان تفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

في الواقع صمت الكلام وأعتذر عن الكلام سيدي الرئيس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم، هيثم الطرابلسي له أربع دقائق، تفضل.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،

في الحقيقة، أردت التحدث عن بعض الإشكاليات التي يعاني منها مجلسنا بنقد بناء والإشكاليات التي سأطرحها هدفها الارتقاء بعمل المجلس.

هناك نقاط عديدة تقلقني مثل انغلاق المجلس على نفسه، قضينا قرابة سنة ونصف ونحن منغلقين على أنفسنا، نستقبل الوفود من الوزارات التي تستعرض مهاما، نناقشها وتنتهي الجلسة، ثم لا شيء بعد ذلك لكن مطالب المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات، في الحقيقة رفضت.

أود أن أتوجه بسؤال إلى السيد رئيس المجلس بخصوص مطالب جلسات الاستماع التي وردت على مكتب المجلس، ما مآلها لمدة عام ونصف، أنا كرئيس لجنة تواصل معي العديد من الأطراف منها عمادة الصيادلة، "les sages femmes" الجمعيات التنموية، العديد والعديد منهم اتصلوا بي وأودعوا مطالب لدى مكتب الضبط، لكن لم يحول أي مطلب لجلسة استماع على اللجنة.

ليس فقط المطلب، بل إنه لم يتم حتى الاتصال برئيس اللجنة لإبلاغي بأن هناك جهة ترغب في عقد جلسة استماع معك، بل صرت أعلم ذلك من خارج المجلس، من الأطراف نفسها، لكن مكتب المجلس، لم يتواصل معي مطلقا ليعلمني بورود طلب استماع، فحتى لو يتم رفضه يجب إعلامي بذلك. كيف سأعلم بذلك؟ هل أعتمد على ما يصلني من خارج المجلس؟ أو أتواصل مع مكتب الضبط لأحيطهم علما بإبلاغي بكل ما يصل وله علاقة بلجنتي. لا أدري إلى متى سيستمر هذا الانغلاق والخوف والتكبيل؟

نحن عندما نعقد جلسة استماع لا نتبنى موقفهم ولا نصدر أحكاما سواء كانت إيجابية أو سلبية، بل سنقوم بجلسة استماع وإذا كانت هناك إشكاليات حقيقية مطروحة وتتطلب استدعاء وزارة معنيّة نتناقش معها أما إذا كانت الإشكاليات أو المواقف المعروضة علينا لا تدخل ضمن اختصاصنا ولا تستدعي مناقشتها مع الوزارة لا نناقشها، إلى متى سنبقى نستمع إلى الوزارات ونناقش ما تقدمه لنا من عروض، في حين أن الإشكاليات الحقيقية لا نعرفها.

بالنسبة إلى التشغيل الهش، نحن لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية ومن واجبنا الدفاع عن التشغيل الهش، لكن للأسف التشغيل الهش موجود داخل مجلسنا، لدينا السيد المصور الذي يعمل منذ أكثر من سنة ونصف دون أجر.

قبل أمس فقط هنا كانت توجد حكومة كاملة، من رئيس الحكومة وكل الوزراء ويوجد نواب من الغرفة الأولى ونواب من الغرفة الثانية وأمن رئاسي والناس في الخارج في باردو، كل الفئات موجودة والسيد المصور لم نجد له آلية قانونية للانتداب وإطار وظيفي واضح يخول له الحصول على أجره، أي حكومة كاملة موجودة هنا وبمجلسيها، سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية ولم نتمكن من إيجاد صيغة قانونية لانتدابه إلى متى سيبقى يعمل بدون مقابل وله رضيع حديث الولادة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

دقيقة، تفضل.

السيد هيثم الطرابلسي

أخذت دقيقتين مع عند السيد ماجول ودقيقتين من عند أومينة الحرباوي.

بالنسبة إلى القانون الأساسي للميزانية، كيف نناقش الميزانية ونحن أصلا غير مذكورين في القانون الأساسي لسنة 2019 للميزانية، كيف ندرج في الكتاب كمهمة خاصة بينما لا نملك صلاحية التصرف في ميزانيتنا حتى يؤشر عليها مراقب المصاريف؟ عامل يعمل معنا لا نستطيع صرف مستحقاته وأيضا السادة الإداريين وهم مشكورون على مجهوداتهم وكل موظف يعمل في وظيفتين أو ثلاث وهناك من كان يتقاضى منحا خاصة بإدارته الأصلية ولما التحق بهذا المجلس حذفت تلك المنح. هناك من كان يتمتع بوسيلة نقل منحتها إياه إدارته وعندما التحق بالمجلس حرم منها. لهذا لابد أن يتم تنقيح القانون الأساسي بصفة عاجلة، قبل مناقشة المهمة وقبل التصويت عليها.

أمر أخر السيد رئيس المجلس، بكل ود أريد منك أن تدافع على النواب، هناك العديد من النواب تعرضوا لمضايقات من السلطة المحلية أو الجهوية. عندما تحدث مضايقة من هذا النوع، يجب على رئيس المجلس أو نائبيه ولكم جزيل الشكر لم تقصروا في ذلك، ولكن أردنا أكثر من هذا بالتدخل لدى الوزارة المعنية وتبين أن النائب قد تعرض إلى مشكل وأنه تم التقليل من احترامه، فنحن عندما نستضيف أي وزارة نحترمها ونتناقش معها في اللجان أو في الجلسات العامة ونناقشها في إطار الاحترام. وعندما نذهب نحن إلى مؤسساتهم، نأمل أن نجد نفس الاحترام وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له ست دقائق بعد أن تنازل له النائبان المحترمان سالم الماكني وبلقاسم نفيس.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات النواب المحترمون،

مرحبا بالسادة الإداريين،

إن حضورنا اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب، لمناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ليس مجرد استكمال للبناء المؤسسي، بل هو لحظة مفصلية في مسيرة البناء التنموي لتونس الجديدة.

نحن هنا قادمون من عمق الشعب من الجهات الداخلية، ليس فقط لنسرد معاناة المواطن ومشاكله اليومية، بل لنتحول إلى قوة دفع لتحسين معيشته وتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي طال انتظاره. إن مهمتنا تتجاوز توصيل الصوت إلى صناعة القرار.

إن الوضع التشريعي الحالي في تونس والذي يقوم على غرفتين نيابيتين، يوفر إطارا دستوريا فريدا، يجب أن نستثمره بذكاء، فبدلا من الاكتفاء بالازدواجية يجب أن نعمل على تحقيق التكامل المنشود بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية.

إن دور مجلسنا، كما نص عليه الدستور، يتجاوز كونه غرفة نيابية ثانية، إلى كونه الرافد الحقيقي للتوازن الجهوي في التشريع والميزانية. إننا نملك تفويضا شعبيا ودستوريا لضمان أن تكون كل كلمة في قانون وكل دينار في ميزانية موجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة وتدارك الفوارق التاريخية.

أدعو إلى ابتكار آليات عمل جديدة تخرج عن السائد والمألوف لتحويل هذا المجلس إلى رافد أساسي من روافد التنمية، مركزا على دورنا التنموي في كل المجالات.

نحن منخرطون بكل إرادة في حرب التحرير التي ينادي بها سيادة رئيس الجمهورية، ضد التبعية واقتصاد الريع. هذا الاقتصاد الذي عانت منه تونس لأكثر من ستة عقود، هو العائق الأكبر أمام تحقيق العدالة التنموية، إن الإرادة في التغيير متوفرة، ولكن الشعارات وحدها لا تكفي، يجب الانطلاق الفوري في الإنجاز والتفعيل ولن يتحقق هذا التحول النوعي إلا بتوفير الإمكانيات اللازمة والضرورية التي تليق بمقام هذه المؤسسة ورسالتها الوطنية.

إننا نطالب بأن يتمتع السادة والسيدات النواب ببيئة عمل تمكنهم من أداء مهامهم على أعلى مستوى من الكفاءة والتخصص لتحقيق هذه النقلة النوعية، أتقدم بالمطالب والإجراءات التالية التي ترتقي بعمل المجلس وتجوده:

أولا الاستقلالية الإدارية والمالية وذلك بمنح الشخصية المعنوية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لم يعد من المقبول الاستمرار بالنص الحالي المنظم للميزانية والذي نبع من سياق دستور 2014 والذي كان مصمما على مقاس توزيع المكاسب ومقدرات الشعب التونسي وليس لخدمته. أطالب بتلقيح القانون الأساسي للميزانية فورا، لمنح المجلس الوطني للجهات الأقاليم، الشخصية المعنوية الكاملة، ليتسنى له التمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة، لتسهيل عمله وتوفير إمكانياته اللوجستية والتكنولوجية بكفاءة ومرونة.

ثانيا، لضمان سيادة المجلس على المعلومة، أقترح إطلاق منصة قرطاج الرقمية لذكاء الأعمال الجهوية. سيدي الرئيس، هذه المنصة السحابية يجب أن تربط مباشرة بقواعد بيانات الوزارات وتستخدم الذكاء الاصطناعي لإنتاج تحليلات تنبئية لنجاح المشاريع وتحديد المخاطر والفرص، نحن نقترح مثالا، فبدل من مناقشة ميزانية متأخرة، يمكن للمنصة التنبؤ بناء على مؤشرات الإنتاج الجهوية مثلا في قطاع الزيتون بضرورة تخصيص استثمارات محددة في البنية التحتية اللوجستية في جهة القيروان، على سبيل المثال لضمان أفضل مردود اقتصادي وبالتالي تحويل قرارات النواب من رد فعل إلى تخطيط استباقي محكم.

ثالثا، يجب تأسيس وحدة دعم فني دائمة وتعيين المرشد تنموي إستراتيجي متفرغ لكل إقليم. مهمة هذا المرشد هي مرافقة النواب في التفاوض على الميزانيات وصياغة التشريعات المعقدة ذات البعد الاقتصادي. الهدف الأسمى هو تحويل النواب إلى خبراء اقتصاديين وصناع قرار ذوي كفاءة عالية ومتخصصة وليس مجرد ناقلين للمطالب.

رابعا، أدعو إلى ربط المجلس بمراكز القوة الاقتصادية والفكرية لفرض توصياته كمعايير إلزامية للتنمية يتجسد ذلك في:

أولا، شراكة مع البنك المركزي التونسي للمشاركة المباشرة في السياسة النقدية التنموية وتوجيه التمويل نحو الجهات الأقل حظا وتحرير السيولة لدعم التنمية الجهوية.

ثانيا، شراكة مع المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية "ITES" لإنتاج سيناريوهات تنمية إقليمية بديلة للعشرية القادمة، مما يجعل المجلس صانعا للرؤى المستقبلية والخزان الفكري الوطني للقرار الاقتصادي الذي يجب الرجوع إليه.

شراكة مع الاتحاد التونسي للتجارة "UTICA" لإنشاء وحدات تيسير استثمارية إقليمية لتحديد المشاريع ذات الأولوية المطلقة والتسويق لها دوليا، لربط قرارات المجلس بحركة الاستثمار الحقيقي وضمان التنفيذ الميداني.

خامسا، لضمان سرعة وجود الإصلاح نقترح إطلاق منصة الابتكار التشريعي المتطابق لربط اللجان المتخصصة بالمجلس بنظيراتها العالمية، لعقد جلسات تبادل تشريعي تهدف إلى تكييف ودمج القوانين الدولية الناجحة مباشرة في المقترحات المحلية، هذا سيمكننا من تسريع وتيرة الإصلاح التشريعي ورفع جودته بمقاربات عالمية مجربة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم هو مؤسسة الأمل، إننا أمام فرصة تاريخية لنتجاوز...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة سعيدة شقير، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

شكر السيد الرئيس،

أتينا من جهاتنا ومن ولاياتنا وكلنا عزم وحزم على تطوير البلاد ودفعها إلى الأمام، كلنا يد واحدة وفي صف واحد، إدارة ومجلس وقيادة، ليس لدينا أي خلافات لكي نتباعد، بالعكس نعمل دائما اليد في اليد لكن في المجلس لدينا العديد من الصعوبات خاصة في الأمور المالية وفي كيفية صرف الاعتمادات ونحن مثلما قال زملائي نفتقر إلى العديد من الحاجيات، قد توجد هناك مشاكل في كيفية صرف الميزانية، لذا نأمل أن يتدخل السيد الرئيس لحلحلة هذه الأمور. السنة الفارطة في ميزانية 2025 وعدتنا السيدة وزيرة المالية أن كل هذه الأمور ستحل، لكن إلى يومنا هذا لم يتحقق شيء.

أريد أن أشير إلى نقطة أخرى، نحن كمجلس وطني ومجلس للتنمية أساسا وللنهوض بالمسائل الاقتصادية، يجب علينا أن نقوم بزيارات ميدانية، الحافلة كانت موجودة في السنوات الفارطة، لكن اليوم مثلها مثل الأثاث والتجهيزات الصوتية وأثاث المكاتب والمصادح الصوتية وغيرها كلهم مفقودين ولا نعلم أين ذهبوا، نحن اليوم كمجلس وطني نريد لهذا المجلس أن يقوم بدوره على أكمل وجه، لابد من إعادة تأثيثه وإعادة تجهيزه لكي يسهل العمل للسادة النواب.

شيء آخر أريد أن أتطرق إليه، الموظفين الذين ألحقوا بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم سواء من الإطارات العليا أو الموظفين أو العملة، يوجد الكثير من المشاكل، أريد أن يكون لكل من يلتحق بهذا المجلس تحفيزات هامة تعكس أهمية هذه المؤسسة وأن يواصل التمتع بامتيازاته وكذلك لماذا لا تكون له منحة أخرى فالذين كانوا يتمتعون بمنحة الأطفال من المستشارين والموظفين تراجعت إلى النصف أو أكثر.

نحن نريد لمن يلتحق بهذا المجلس أن يشعر بالفخر بوجوده بيننا، فنحن لا نشك في إخلاصهم لهذا المجلس، بل بالعكس إنما يحز في نفسي كثيرا أن تتراجع وضعيته الاجتماعية والاقتصادية والمالية، لهذا أطمح أن يكون التحفيز أكثر.

الرقمنة ضعيفة في المجلس، منصة أعمال المجلس ليست محينة، لابد من تحيينها وهذا أدنى شيء ولا نتحدث عن الذكاء الاصطناعي أو غير ذلك.

الترقيات كذلك نأمل أن يكون الجميع سواسية في الترقيات، لا يجوز أن يحصل البعض على ترقيات متتالية بينما يبقى آخرون في نفس الوضعية.

مجلس التنمية، يحز في نفسي أن أرى الباب فيه صدأ، ينقصه رافعات وبه علم صغير. هذا مجلس سيادي، يجب أن تكون له قيمته وهيبته في المنطقة التي يوجد فيها وعلى مستوى كامل الجمهورية سواء على مستوى المظهر الخارجي أو الداخلي.

كذلك أضم صوتي إلى صوت النائب السيد هيثم الطرابلسي بضرورة انفتاح المجلس على مشاكل المواطنين وعلى الصعوبات التي يعيشونها، هذا المجلس تنموي ليس من الضروري أن نقتصر على مخططات التنموية من سنة إلى سنة من 2026 -2030، يجب أن نكون في تواصل مع المجتمع الخارجي سواء المجتمع المدني أو بقية المواطنين.

هناك العديد من الكفاءات العليا نستطيع الاستعانة بهم يقدمون آراءهم ونستمع إليهم ولما لا أن يكونوا في شراكة حقيقية معنا.

وأخيرا أختم حديثي بالتأكيد على ضرورة أن يتمتع هذا المجلس بمهمة خاصة وأوجه تحية إلى كل الفاعلين داخل هذا المجلس، من نواب وموظفين وقيادات وكذلك موظفو الإذاعة والتلفزة وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أحمد قارة علي، تفضل.

السيد أحمد قارة علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الحضور دون استثناء،

سيدي الرئيس، تقريبا المعضلة والمشكلة الكبيرة اليوم والتي ذكرها جميع الزملاء، بخصوص القانون الأساسي للميزانية سنة 2019.

هذا القانون سيدي الرئيس، بصراحة لا نعلم أين وصل، مرة يقال أنه في المجلس الوزاري ومرة يقال أنه لدى السيد رئيس الجمهورية، من غير الممكن العمل بقانون أساسي ولدينا دستور سنة 2022 والذي هو في أعلى الهرم القانوني.

قانون سنة 2019 لا ينسجم مع دستور 2022، قد آن الأوان لتنقيح هذا القانون في عدة نقاط من بينها الفصل 19 المتعلق بالمهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

اليوم نحن نناقش ميزانية المجلس ونحن لسنا مهمة خاصة، بصراحة هذا عبث كبير ولا أفهم إلى أين نسير بهذا.

قانون 2019 يجب تنقيحه، المجلس الوطني للجهات والأقاليم مذكور في نصين قانونين: هما الدستور والمرسوم المنظم للعلاقة بينه وبين مجلس النواب، هذين النصين فقط ينظمان المؤسسة الدستورية. مادام الدستور قد نظم مؤسسة دستورية مثل المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فلابد من منحه أبسط حقوقه. لابد من تنقيح قانون 2019، لقد مرت عليه ست سنوات ونحن نعمل منذ عام ونصف، إلى متى هذا العبث وإلى متى هذا التخاذل؟

اسمح لي أن أعود إلى ظروف المجلس، نحن جئنا كنواب عن جهاتنا بكثير من الحماس وكثير من التشجيع، لكن وجدنا ظروفا كارثية في المجلس. الإداريون يعملون في ثلاث وظائف مجتمعة ولا يوجد مستشارين داخل اللجان فالإداريين أنفسهم يقومون بدور المستشارين، إلى متى هذا العبث؟ بالنسبة إلى زملائنا من ذوي الاحتياجات الخصوصية، ليس لدينا مصعد داخل المجلس لكي يتمكنوا من الصعود والنزول. تضطر لحمل زميلك فوق كرسي لتصعد به السلالم، ليصل إلى قاعة الاجتماعات، هذه ليست ظروف عمل بالمجلس.

شيء آخر نلاحظ أن المجلس مغيب تماما على المستوى الخارجي، غياب للتمثيلية البرلمانية وغياب للدبلوماسية البرلمانية للمجلس في الخارج، إلى متى؟

السيدة الزميلة ذكرت الزيارات، ليس لدينا حافلة للتنقل، كيف تريدون أن نقوم بالتنمية، كيف تريدوننا أن ندافع على حقوق المواطنين ونحن أبسط الحقوق لم تتوفر لنا.

المساواة بين أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم في المنح والامتيازات، لا يوجد شيء من هذا الحديث.

منذ قليل زميلي في مجلس النواب تحدث عن الصداقات البرلمانية، نحن لم نصل بتاتا الى هذه الصداقات برلمانية، نحن لا نملك حتى مصدح الصوت وهذا كله مرتبط بالمهمة الخاصة، إذا لم تكن أنت السيد رئيس المجلس آمر الصرف ولا زلنا في الميزانية نخضع لمراقب المصاريف العمومية والدليل أن نصف الميزانية عادت ولم ننفق منها شيئا. هذه السنة نصيبنا 24 مليون دينار، يجب أن نصبح مهمة خاصة لكي نستطيع إنفاقها، نجد 1400 مليون دينار مخصصة للصداقات البرلمانية، لا نستطيع أن نفعل شيئا إذا لم نكن مهمة خاصة إذا لم يكن رئيس المجلس، هو آمر الصرف، هذا كله يعيق عمل المجلس ولا يستطيع أن ينهض بالعمل البرلماني ولا يستطيع أن ينهض بعمل النائب الذي من المفروض أن يكون له مستشارين صلب اللجنة. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له ست دقائق تفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكل السادة النواب،

السادة الإداريون والإعلاميون الأفاضل،

في الحقيقة منذ 19 أفريل 2024 وكلما دخلت هذا المجلس أو المجلس الوطني للجهات والأقاليم لا يسعني إلا أن أستحضر صورة المناضل الوطني علي البلهوان الذي قاد حركة 9 أفريل والتي بدأت يوم 8 أفريل وسقط على إثرها العديد من الشهداء تحت شعار وحد كل التونسيين في ذلك الوقت، لابد من برلمان وطني، ولابد من برلمان تونسي.

والحقيقة أن التجربة البرلمانية في تونس، ليست بتجربة غريبة عن شعبنا فشعبنا معتاد على التجارب البرلمانية ولديه ثقة في العمل البرلماني، كما أن العمل البرلماني كان مطلبا للتونسيين وقد سالت من أجله الدماء وسيلان هذا الدم أمانة من سبقونا وأمانة رجال الحركة الوطنية، أمانة اليوم ملقاة على عاتقنا، فقد دخل لهذا المجلس عدد من النواب، ذكرهم التاريخ بصورة إيجابية كما دخله أيضا الكثير من الأشخاص الذين نتمنى أن لا نراهم مجددا وتحت هذه القبة نفسها كانت هناك تضحيات وكانت هناك أيضا خيانات، يوجد عطاء ويوجد غدر وكل اختار موقعه.

نحن اليوم في حرب تحرير حقيقية، في مرحلة جديدة. علي البلهوان رحمه الله قاد مرحلة ومن جاء بعده قاد مرحلة، نحن اليوم نقود مرحلة. هذه المرحلة رفعنا فيها شعار السيادة الوطنية والاعتماد على الذات، التضحية، البذل، العطاء والتقشف، مصارحة الشعب بالحقيقة، الإيثار والإيثار له قيمة عظيمة، أن تؤثر على نفسك وأن تعطي لشعبك ووطنك أكثر مما تعطي لنفسك.

نعمل في ظروف صعبة ولا ننكر ذلك، لكن لك شرف أن تكون ممثل الشعب وأن تكون تحت هذه القبة كفيل بأن ينسينا أي صعوبات.

في الحقيقة، مطلبي الأول والأساسي هو منح حقوق السادة الإداريين والعملة لأنني أعرف جيدا معاناة هؤلاء الناس وأعرف جيدا أنهم جنود الخفاء. المنحة البرلمانية هزيلة جدا ويجب ترفيعها لأن لو لا هؤلاء لما كنا موجودين هنا ولا استطعنا أن نعمل أو ننجز أو نضيف شيئا فلهؤلاء فضل علينا ونرفع لهم القبعة وأحيّيهم وأحيي نضالهم وان شاء الله يكون عملهم مجازا.

النقطة الثانية، الشعب التونسي عندما يرى الترفيع في ميزانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم، قد يتساءل وهذا من حقه ونحن هنا لنجيب الجميع. قد يقال إنّه في إطار سياسة التقشف وغيرها، لماذا رفعتم في الميزانية؟ الحقيقة أن الزيادة كانت في ميزانية الاستثمار، نرغب في أن تعود تلك البناية التابعة لمجلس المستشارين سابقا والتي كانت مكسبا للتونسيين في الألفينات، أن تعود إلى سالف عهدها وسالف إشعاعها، لدينا أكاديمية برلمانية وإطارات البلاد موجودين وشاهدين، يعرفون أنها كانت مضرب المثل وإن شاء الله نعيدها كما كانت.

تلك القبة أخرجت العديد من الخبرات وأخرجت رجالا ونساء ونريدها أن تستعيد سالف نشاطها.

ونحن كنواب، الامتيازات التي نتحصل عليها منصوص عليها في القانون وهذا من حقنا، لأننا نضحي ونعمل فنحن نشتغل أربع عشرة ساعة، يوم أمس أنهينا عملنا عند الرابعة صباحا ومستعدون للعمل أكثر وأكثر وأعيد وأكرر أن تكون موجودا تحت هذه القبة هو شرف عظيم، أن تدخل لنفس هذه القبة التي أخرجت أجيالا رجالا ونساء، هذا سيظل محفورا في تاريخ كل واحد منا وفي تاريخ المجموعة الوطنية بأكملها نحن جميعا وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية، يجب أن نكون

أبناء هذه اللحظة وأن نكون عقلاء وأن تذكرنا الأجيال القادمة بكل خير.

هناك تقصير وهناك إخلالات، هذا كله يمكننا أن نتجاوزه، ولكن متى؟ عندما نرفع المصلحة الوطنية عاليا وعندما نجعلها فوق كل اعتبار.

ونحن كنواب يجب أن نؤكد على ضرورة انفتاح الوظيفة التنفيذية على الوظيفة التشريعية بمزيد من التشاور والتنسيق. الميزانية ليست عمل شهر يناقش ثم ينتهي الأمر، بل ميزانية عمل سنة كاملة، يجب أن تعقد لها الاستماعات على مدار السنة وأن تعمل اللجان طوال العام لأن تحمل ضريبة الميزانية سواء فشلها أو نجاحها أو أن تكون ميزانية في خدمة الشعب أو ضده، هي مسؤولية مشتركة. الشعب لن يقول هذه ميزانية الحكومة أو ميزانية المجلس، المجلس أو الحكومة هذا لا يفرق في شيء.

عندما تتحسن الأوضاع، النجاح سيكون مشترك وعندما تتعكر الأوضاع لا قدّر الله سيكون أيضا مشتركا. في هذا نحن رجال ونساء دولة، أبناء هذا الوطن ونسأل الله أن نصل جميعا إلى بر الأمان وشكرا.

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة للسيد النائب المحترم ناجي بن الكيلاني، له من التوقيت ست دقائق تفضل.

السيد ناجي بن الكيلاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء من الغرفتين،

مرحبا بكل الحضور،

في الحقيقة كل ما يمكن أن يقال قيل، لكن لمزيد التأكيد فلنذكر، أول شيء لا يمكن أن أبدأ قبل أن أشكر كل إطارات وأعوان المجلس الوطني للجهات والأقاليم من مختلف الأسلاك وللأمانة رغم كل الصعوبات ورغم كل النقائص إلا أنهم كانوا في المستوى منذ لحظة وصولنا يوم 19 أفريل 2024.

اليوم نتحدث عن المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لكن قبل ذلك سأتحدث عن المهمة أو الدور أو المسؤولية الملقاة على عاتقنا والتي اخترنا نحن أن نكون شركاء فيها وفاعلين في حرب التحرير، اليوم نحن رجال دولة و تقريبا في أعلى مستوى ونعلم جيدا الوضع المالي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس، لذلك أريد أن أؤكد باسمي وباسم كل الزملاء على أنه عندما ترشحنا في انتخابات المجالس المحلية كان قناعة منا بأن تونس تعيش فترة تاريخية جديدة وأننا بإمكاننا أن نكون صناع وجنود في هذه الفترة بالذات، لأن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، دائما أقولها وأؤكد عليها ليست غرفة نيابية فحسب وإنما هو أداة ووسيلة لإصلاح أو تعديل مسار التاريخ التنموي في تونس، لأنه عندما نتحدث اليوم على الجهات المهمشة، ونحن في الأصل نواب عمادات وأتشرف أني من عمادة ومن معتمدية تتذيل الترتيب التنموي في ولاية صفاقس، اليوم المسار الجديد والنظام السياسي الجديد كسر حاجزا ظل لسنوات يوهمنا بأن النخبة يجب أن تكون فئة معينة.

اليوم أبناء الشعب وهذا الاندماج الحقيقي، أوجه تحية إلى زملائي من ذوي الإعاقة وهذه رسالة قوية ورسالة واضحة وصريحة أن الشعب التونسي من بنزرت إلى برج الخضراء على نفس الدرجة وعلى نفس الأهمية وكلنا متساوون في الحقوق والواجبات.

سأتحدث عن الممكن في ظل الصعوبات وهذه الصعوبات أتساءل لمصلحة من؟ اليوم التعطيل الحاصل في الوضعية القانونية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم لمصلحة من؟ اليوم سيدي الرئيس أريد أن أوجه تحية كباقي الزملاء إلى مصور المجلس وليس مصور المجلس فقط، بل لكل العاملين في وحدة الإعلام ونحن لا نملك وحدة إعلام، لهذا لتطوير عمل المجلس على الأقل وفي إطار الممكن نطالب بإحداث وحدة إعلام للمجلس وانتداب مستشارين إعلاميين لأن العمل الذي يقوم به السادة النواب واللجان والمجلس ككل إذا لم يثمن ولم تصل الصورة الحقيقية، ومن حق شعبنا أن يتابع نشاطاتنا، فهذه تبقى نقطة من نقاط الضعف وهذه ممكنة حتى عن طريق الإلحاق، بإمكاننا وبإمكانياتنا البسيطة أن نحدث وحدة إعلام.

مسألة أخرى أطالب في إطار صلاحياتنا الممنوحة بالدستور بتطوير عملنا وتكثيف من الأيام البرلمانية في القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالتنمية، بطبيعة الحال وأنا اليوم أريد أن أوضح مسألة هي واضحة بنص الدستور، اليوم نتحدث عن البرلمان التونسي بغرفتين، البرلمان التونسي بغرفتين، غرفة أولى مجلس نواب الشعب دوره وصلاحيته واضحة، غرفة ثانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم دوره وصلاحياته واضحة، نتكامل نعم، نعمل سويا نعم، ولكن لكل منا خصوصياته وهذا في إطار الانسجام والتكامل بين مؤسسات الدولة.

أطالب أيضا كنائب اليوم بتوفير مستشارين ذو خبرة وكفاءة في الشأن الاقتصادي والسياسي، اليوم نحن تقريبا أغلبنا في بداية التجربة السياسية وهدفنا اليوم هو تكريس العدالة التنموية بين الجهات وبين الأقاليم، رسالتنا اليوم ليست فقط مخطط، بل بالعكس أن نحدث اليوم سياسة جديدة في الاقتصاد التونسي وفي المنوال التونسي وفي التشريع التونسي، اليوم تقريبا ورائنا مجالس محلية، مجالس جهوية، مجالس إقليمية، هيكل كامل، الهدف الأساسي منه مثلما قلت هو تكريس الديمقراطية الحقيقية المباشرة والتمثيلية الكاملة لكل الفئات وكل العمادات.

أهم شيء أطالبكم به كرئاسة المجلس وكإدارة المجلس أن يحظى اليوم السادة النواب بالتكوين اللازم خاصة في النظام الجديد لأن المخططات التي سنصادق عليه الهدف منها والعنوان الأساسي هو أن ننجح في إحداث التوازن وفي خلق ديناميكية بين الجهات وبين الأقاليم.

مسألة أخرى أطالب بتدعيم العمل مع كل الهياكل، عندما أتحدث عن الهياكل فأنا هنا أتحدث عن الهياكل المنبثق منها المجلس الوطني للجهات والأقاليم، اليوم المجالس المحلية والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية هم شركاء معنا في صنع القرار واليوم المخطط الوطني وهو الآن بصدد التأليف أو الصياغة قبل النهائية لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط ولدي ما أقوله فيه، اليوم شركاء معنا والعمل ليس فقط في المخطط، بل حتى الرقابة اليوم لابد من إيصال صوت الجهات، لابد من توطيد العلاقة وتوفير الآليات خاصة توفير الآليات للسادة النواب لحسن التواصل مع بقية الهياكل.

مسألة أخرى، تفعيل تمثيلية السادة النواب في البرلمانات الخارجية ولنقم بالفعل بتسويق الصورة الحقيقية للديمقراطية التونسية أولا وتمثيل تونس في المجالس خاصة وأن التجربة التونسية ليست جديدة وإنما معتمدة...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد نائب المحترم على هذا التدخل، نحيل الكلمة إلى السيد النائب والمحترم محمد معز الشريف، له من التوقيت ثماني دقائق تفضل.

السيد محمد معز الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

السادة الزملاء وكافة الحضور،

نحن اليوم نناقش مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 خلال هذه الفترة واليوم بالذات نناقش مشروع المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026.

قبل كل شيء أريد أن أرحب بإدارتنا، تحية خاصة إلى إدارة المجلس الوطني للجهات والأقاليم على المجهودات الكبيرة من أجل توفير جميع الظروف الملائمة لنواب مجلسنا رغم قلة عددهم وقلة الإمكانيات وأنا أصنفهم جنود الخفاء في نجاح مجلسنا الموقر، هذا ليس رمي ورود، بل هي كلمة حق ونحن عائلة واحدة.

وتحية لكافة العاملين بالمجلس من أمن وموظفين وعمال، بمختلف خططهم هذا المجلس الوطني للجهات والأقاليم يعتبر هدفنا جميعا ونحن نتحمل المسؤولية جميعا، هذا المجلس فكرة سيادة رئيس الجمهورية أحدث بمقتضى الفصل 56 من دستور الجمهورية تونسية لسنة 2022 في إطار تكريس مبدأ اللامركزية وتوسيع المشاركة في صنع القرار الوطني.

ويعد هذا المجلس الغرفة الثانية للسلطة التشريعية إلى جانب مجلس نواب الشعب، حيث أسندت إليه الوظيفة التشريعية بصفته هيئة نيابية تمثل الجهات والأقاليم وتسهم في بلورة السياسات العامة بما يراعي خصوصيات التنمية الجهوية والتوازن بين مختلف المناطق وهنا أردت أن أوجه الكلام لسيادته لأننا ماضون معه في طريق الإصلاح والبناء والتشييد وحتى نقدنا للحكومة خلال هذه الأيام في إطار مناقشة الميزانية، يأتي من باب مهامنا ومن باب تحميل المسؤولية للجميع من أجل الرقي نحو الأفضل، نختلف، ولكن الهدف واضح ومصلحة تونس فوق كل اعتبار.

نأتي إلى تفاصيل المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وهنا سأتحدث بكل وضوح حتى يعلم الشعب التونسي الظروف التي نعيشها لأنه يجهل الواقع، ولكن الحقيقة بكل صراحة مغايرة لما يفكر فيه وليس لدينا ما نخفيه، نعاني من قلة الموظفين والعملة، قلة التجهيزات، في فصل الصيف حصل عطب في " Centrale de climatisation" يعني عملنا في درجة حرارة بين 35 و40 في جلسات عامة بحضور عدة وزراء وهذا واجبنا.

وضعية المصور الصحفي وتحدث عنها الزملاء ويجب أن أتحدث عنها أيضا، أخونا حبيب يعمل معنا منذ ما يقارب أكثر من سنة بدون مدخول ويعمل معنا صباحا مساء وليلا ورب عائلة وقد رزق بمولود جديد نتمنى تسوية وضعيته اليوم ونحمل المسؤولية لرئاسة الحكومة في هذا وأيضا وضعية الموظفين والعملة يجب أن تسوى وضعية الجميع بصفة عامة وإن كان لديهم منح أو حق يجب أن يتمتعوا به.

سأمرر رسالة أخرى، البارحة المجلسين بكافة نوابهم سهروا إلى حدود الساعة الرابعة صباحا في إطار مناقشة ميزانية الدولة وأكرر القول هذا واجبنا، واجبنا من أجل تونس العزيزة الغالية.

المهمة الخاصة التي أصبحت موضوع الساعة بالنسبة لنا كمجلس وطني للجهات والأقاليم، وهي أساس النجاح يجب تفعيلها وأهم النقاط التي يجب أن تتوفر تعزيز الموارد البشرية والهدف تعزيز إدارة المجلس بكفاءات وطنية قادرة على دعم العمل النيابي وتطوير الأداء الإداري والفني للمؤسسة، التجهيزات اللازمة يجب أن تتوفر وتركيز الهياكل الإدارية والفنية وأهم ما يجب أن يحدث هو التسريع في تنقيح القانون الأساسي للميزانية قصد تمكين المجلس من إطار تصرف مالي مستقل وواضح يضمن له ممارسة مهامه الدستورية في ظروف ملائمة وفعالة.

وباختصار إدراج المجلس الوطني للجهات والأقاليم كمهمة خاصة وبصفة عاجلة لأن الموضوع أصبح ضروري وضروري للغاية وباختصار، أدعو إلى أن يتم ذلك ضمن مقاربة تشاركية شاملة تراعي التكامل بين الغرفتين وتعمل على تطوير الوظيفة التشريعية في بعدها المؤسسي والوظيفي.

مع العلم أن المهمة الخاصة يجب أن تدخل ضمن شعار سيادة رئيس الجمهورية البناء والتشييد من أجل بناء مجلس وطني وهو فكرته من أجل مستقبل تونس، قادر على الرقي بجميع الجهات والأقاليم، لأننا اليوم نمثل كامل ربوع الوطن من أبعد مكان من الشرق إلى الغرب إلى الشمال للجنوب في كامل تراب الجمهورية التونسية وبما أننا الهيكل الأساسي للمجالس المحلية وهذا المجلس منبثق يعني من رحم المجالس المحلية.

وبالمرة أردت أن أنبه لدور أعضاء المجالس المحلية والذي أصبح كبير في جميع الجهات، وهنا يجب التنبيه إليهم بعدم نسيانهم وتهميشهم.

في النهاية أتوجه بكلامي للسيدة رئيسة الحكومة التي لم تحضر مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وأقول لها أن تسهيل وتوفير جميع ظروف العمل في هذا المجلس ليس فضلا منك أو منة لأن المجلس في حد ذاته فكرة سيادة رئيس الجمهورية ولابد أن يصبح مهمة خاصة ونفس الكلام أيضا موجه لوزيرة المالية.

شكرا سيادة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومني لك كامل الاحترام والتقدير لأنني أعلم أنك لست مقصرا في حقنا وأعلم أنك بلغت صوتنا لسيادة رئيس الجمهورية ونحن كمجلس وطني ندعمه دعما خالصا من أجل بناء تونس الجديدة وأقول له سيدي الرئيس، مثلما كان المجلس الوطني للجهات والأقاليم فكرتك، وجب عليك التدخل شخصيا من أجل تفعيل المهمة الخاصة، هدفنا خدمة تونس بكامل ولاياتها ومعتمدياتها وخدمة المواطن في كامل ربوع الوطن ودورنا لن يقتصر على التنمية والمخطط التنموي 2026-2030 ولا دورنا الرقابي وإنما نطمح جميعا للارتقاء بالدولة التونسية في جميع المجالات وإرجاع تونس لمكانتها الطبيعية بتطوير خاصة القطاع السياحي والفلاحي والطاقي أساس اقتصاد الدولة التونسية.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر والمجد لشهداء الوطن وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم محمد العايش الجامعي، له من التوقيت دقيقتان مقعد عدد 46، تفضل.

السيد محمد العايش الجامعي

شكرا سيدي الرئيس،

لن أضيف أشياء أخرى لأن السادة النواب أتوا على ذكر كل شيء وأطنبوا في ذكره. ويلزمني كل ما ذكروه.

فقط أنا أريد أن أعرج على لوم شديد على مجلسي، نحن نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، نواب ولاية القصرين كنا مع المجالس المحلية ومع المجلس الجهوي عقدنا جلسة عامة ورفعنا بيانا للسيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الداخلية والسيد رئيس الحكومة، طالبنا فيه بإقالة السيد الوالي، لكن مجلسنا لم يكلف نفسه حتى لكي يسألنا عن السبب، لم يكلف نفسه حتى أن يطلب من مكتب المجلس استعجال النظر ويعقد جلسة خاصة. لم أفهم لماذا لم يعرها مكتب المجلس الأهمية اللازمة؟

المجالس المحلية هي العمود الأول مع المجلس الجهوي، فإذا تعرضوا للهرسلة ضاعت هيبتنا وضاع المجلس بأكمله، لذلك أطالب بأن يقوم المجلس بفتح بحث واعداد تقرير فيما طالبنا به فليس من السهل أن يطالب مجلس محلي ومجلس جهوي بإقالة السيد الولي، نحن مررنا إلى مرحلة أفضل عندما طالبنا بإقالة السيد الوالي.

لذلك نحن نتمسك بهذا وفي البيان الذي أصدرناه ونريد أن ينظر مجلسنا في هذه المسألة وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم مروان زيان، له من التوقيت دقيقتان فليتفضل.

السيد مروان زيان

شكرا السيد الرئيس،

الزميلات والزملاء النواب،

وقفتنا اليوم وقفة محاسبة ووضوح بخصوص المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يعتبر ركن أساسي في البناء القاعدي والدستوري لبلادنا، فبما أن هذا المجلس هو الغرفة الثانية التي تعطي التوازن فيجب أن نثمن مهامه وهي مهام مفصلية وليست شكلية، بالتحديد هو شريك أساسي وفاعل في المصادقة على أهم القوانين وعلى رأسها قانون المالية ومخططات التنمية وهو ما يعطيه ثقل رقابي وتشريعي مهم ومهم جدا لضمان عدالة التوزيع بين الجهات.

لكن لكي نكون صريحين، الميزانية التي خصصت لهذا المجلس لا توازي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه ونتيجة لهذا الأمر الإمكانيات اللوجستية ضعيفة والجهاز الإداري قليل جدا وكل هذا يعرقل أداءه في الرقابة والمساءلة على المشاريع التنموية في مختلف الأقاليم، لذا نطالب الحكومة بضرورة إعادة النظر العاجل في الميزانية وتوفير كل ما يلزم لتمكين المجلس من لعب دوره الكامل في تحقيق التنمية المتوازنة لأن نجاح هذا المجلس هو نجاح لمشروع التنمية واللامركزية في تونس وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيدة النائب المحترم هدى الجلاصي، لها من التوقيت دقيقتان، تفضلي.

السيدة هدى الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس وشكرا لنائبيك،

شكرا لزملائي وزميلاتي النواب وشكرا للطاقم الإداري على المجهودات الإضافية التي يقومون بها فوق طاقتهم وعلى حساب صحتهم ووقتهم وعائلاتهم.

نحن اليوم نتدخل بخصوص ميزانية المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهي ميزانية لا تعكس للأسف المكانة الدستورية والدور المنتظر من هذه المؤسسة في قيادة مسار اللامركزية والتنمية المتوازنة.

لقد أنشأ السيد رئيس الجمهورية هذا المجلس ليكون صدى الجهات، صوت المناطق الداخلية، وآلية فعلية لتقريب القرار من المواطن. لكن حين نطلع على الأرقام الواردة في مشروع الميزانية، نكتشف أن المجلس لا يعامل كمؤسسة وطنية دستورية، بل كهيكل ثانوي محدود الموارد والفاعلية وهذا التناقض يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى جدية الحكومة في تفعيل اللامركزية التي ينص عليها الدستور.

كيف يمكن لمجلس يفترض أن يواكب السياسات الجهوية وأن ينجز تقارير تنموية، وأن يراقب تنفيذ المشاريع أن يقوم بكل ذلك بإمكانيات مالية وبشرية شبه رمزية؟

كيف نطلب من الجهات أن تبدع وأن تقترح وأن تشارك في القرار ونحن لا نوفر للمؤسسة التي تمثلها الحد الأدنى من التمويل والدعم الفني؟

سيدي الرئيس، الميزانية المخصصة للمجلس ما زالت دون الحد الأدنى المطلوب، لا تسمح بتطوير القدرات ولا بتعزيز اللجان الجهوية ولا حتى بضمان التنسيق الفعلي مع الإدارات المركزية، لقد تحول العجز في الموارد إلى عائق حقيقي أمام المجلس لدوره وهو ما يفرغ التجربة اللامركزية من مضمونها.

لذا نطالب الحكومة بـ:

-مراجعة عاجلة وشجاعة للاعتمادات المرصودة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم ضمن ميزانية الدولة لسنة 2026،

- التخصيص من موارد قارة ودائمة لتمويل نشاطات المجلس حتى لا يبقى رهين التحويلات الظرفية أو القرارات الإدارية،

-تدعيم قدرات اللجان الجهوية والمصالح الفنية وتمكينها من أدوات العمل الميداني والتقييم الرقمي،

-تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة المشتركة بين الحكومة والمجلس فيما يخص متابعة المشاريع الجهوية.

اللامركزية لا تفعل بالشعارات، بل بالقرارات الشجاعة...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له من التوقيت دقيقتان تفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس،

بإيجاز، تقريبا الزملاء تحدثوا في كل شيء.

تحية لكافة الزملاء، تحية كذلك لكافة الإداريين المشكورين على المجهودات التي يقومون بها رغم الظروف غير الملائمة، يقومون بمجهودات جبارة بارك الله فيهم، كذلك يجب تدعيم المجلس بعديد التجهيزات التي تسهل العمل البرلماني.

تفعيل المهمة الخاصة أصبح واجبا حتى يتسنى لنا العمل في أفضل الظروف، نحن كنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم متجندون لخدمة هذا الوطن العزيز وإن شاء الله نتقدم به نحو الأفضل. وعاشت تونس حرة أبية وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، نختم بآخر تدخل للسيد النائب المحترم بلال السعيدي، له من التوقيت أربع دقائق تفضل.

السيد بلال السعيدي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بكافة الزملاء وكافة الإداريين،

أيها الحضور الكريم،

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم ليس مجرد مؤسسة جديدة أضيفت إلى هياكل الدولة، بل هو تجربة سياسية نوعية تترجم بعمق إرادة التونسيين في بناء دولة تشاركية لا مركزية، دولة تستمد قرارها من الجهات لا من المكاتب المغلقة في المركز.

لقد وجد هذا المجلس ليقطع نهائيا مع المركزية التي كبلت لسنوات طويلة طاقات البلاد وليؤسس مرحلة جديدة تبنى فيها السياسات من القاعدة نحو القمة.

لقد مضى عام ونصف على انطلاق تجربة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومع ذلك لا تزال أمامنا رهانات كبرى من أجل تثبيت أركانها، لكن نجاح هذه التجربة لن يتحقق إلا بتوفر جملة من الشروط والعوامل الأساسية، أولها تفعيل المهمة الخاصة لما لها من دور من أجل ضمان استقلالية المجلس وثانيها توفير الدعم اللوجيستي والإداري والموارد البشرية اللازمة حتى تؤدي اللجان عملها في ظروف تليق بمؤسسة دستورية بهذا الحجم.

زملائي الكرام،

ما يثير الانشغال أيضا هو ضعف التواصل والتفاعل بين المجلس والسلطة التنفيذية وهو ما ينعكس سلبا على فعالية العمل البرلماني في جانبه التنموي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال لجنة الاستثمار والتعاون الدولي التي لي شرف ترأسها، لم تتلق لليوم أي دعوة رسمية للمشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية، هل يعقل أن تناقش الدولة مستقبل الاستثمار دون حضور فعلي لممثلي الجهات؟ هل يعقل أن تصاغ الإستراتيجيات التنموية في مكاتب مغلقة دون أن يسمع صوت المجلس الوطني للجهات والأقاليم؟

ما نطلبه ليس ميزانية أكبر، بل رؤية شاملة لتفعيل دور المجلس في قيادة مسار التنمية من القاعدة للقمة، لأن التنمية مشروع وطني جماعي والمجلس شريك في صياغته.

زملائي الكرام، لابد من التوقف عند دور لجان الصداقات البرلمانية فلجان الصداقة ليست هياكل رمزية أو بروتوكولية كما يخيل للبعض، بل هي أداة من أدوات الدبلوماسية البرلمانية التي تمكن المجلس من الانفتاح على العالم وتفتح لتونس نوافذ جديدة للتعاون والاستثمار، لجان الصداقة هي قوة ناعمة حقيقية تمكننا للدفاع عن مصالح وطننا في المحافل الدولية ومن تقديم صورة مشرقة عن تونس، تونس الجهات، وتونس العدالة.

الدبلوماسية البرلمانية أصبحت اليوم ضرورة في عالم تتشابك فيه المصالح وهي الجسر الذي يربط بين المؤسسات المنتخبة في الداخل ونظيراتها في الخارج.

لقد لاحظنا مؤخرا بكل أسف زملائي الكرام توقف الزيارات الميدانية البرلمانية دون توضيح للأسباب وهذا أمر يثير الاستغراب خاصة وأن كل الزيارات التي قمنا بها سابقا كانت ناجحة بكل المقاييس، لقد مكنتنا من الوقوف على الواقع في عديد الجهات. من معاينة النقائص، من الاستماع للمواطنين ومن المساهمة في حل مشاكل حقيقية على الأرض، تلك الزيارات لم تكن مجرد نشاط روتيني، بل كانت ترجمة فعلية للدور الرقابي البرلماني وتأكيدا على أننا لا نمارس السياسة من وراء المكاتب، بل ننزل إلى الميدان لنلامس الواقع ونحمل صوت الجهات المهمشة.

اليوم، حين يتم تعطيل هذه الزيارات دون مبرر فإننا لا نحرم النواب من حقهم فحسب، بل نحرم المواطن من رقابة حقيقية وفاعلة على مسار التنمية وعلى أداء السلطة التنفيذية.

إن تعطيل هذا الدور الرقابي هو رسالة سلبية ورسالة ضعف للمؤسسة البرلمانية ونحن نرفض أن نكون شهود صمت على هذا التراجع، لذلك نطالب بإعادة تفعيل هذه الزيارات بصفة عاجلة حتى يظل المجلس الوطني للجهات والأقاليم قريبا من المواطن، لصيقا من مشاغله، فاعلا في حل مشاكله.

أيضا لا يفوتني أن أوجه تحية تقدير وإجلال لكل الساهرين على تسيير دواليب المجلس من إداريين ومستشارين وعملة الذين يواصلون عملهم بكل تفان وإخلاص رغم ضعف الإمكانيات وضيق الوسائل لهؤلاء جميعا أقول أنتم الركيزة الصلبة وبجهودكم الصامتة يستمر العمل وتحقق الأهداف، فلكم منا كل الشكر والعرفان والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، في ختام هذه الجلسة أتوجه بشكري الخاص إلى كل الإداريين كل باسمه وصفته، وإلى كل السيدات والسادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مداخلاتكم القيمة، ونرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة.

(كانت الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد مساعد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المكلف بالتصرف العام

(كانت الساعة الثامنة وخمسة عشر دقيقة مساء)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أجدد شكري للسادة النواب على ما تقدموا به من مقترحات وتساؤلات وأحيل الكلمة للسيد كمال الأحمر، مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام، تفضل.

السيد كمال الأحمر، مساعد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المكلف بالتصرف العام

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لجميع الحضور،

بداية، السادة النواب تعلمون جميعا أن الإطارات والأعوان الجالسين خلفي يمثلون فريق الإدارة البرلمانية وهي مناسبة لكي نشكركم لأنهم يضحون معنا، كما تم الإشارة إليه في تقرير اللجنة يوجد عدد 20 انتداب بصدد الإنجاز، وإن شاء الله يتم الانتهاء من العملية قبل موفى سنة 2025.

في الإجابة على تساؤل ثاني، يتم حاليا العمل على دراسة منظومة معلوماتية لنظم المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وذلك لدعم التنسيق والتواصل في إطار البناء القاعدي بين كل مكونات مشروع البناء القاعدي.

تم الإعلان عن ثلاثة عشرة طلب عروض منها خاصة مشروع تهيئة مبنى المجلس الوطني للجهات والأقاليم، حيث تم الانتهاء من الدراسات الفنية وإعداد كراس الشروط الفنية لأقساط الكهرباء والهندسة المدنية والتكييف وهو حاليا قيد النشر وطلب عروض ثاني لتأثيث فضاءات ومكاتب المجلس وهو الآن في مرحلة في مرحلة التقييم الفني.

كذلك طلب العروض لتجهيز القاعة الخاصة باللجان بمنظومة التخاطب والتسجيل، المجلس الوطني للجهات والأقاليم في حاجة ملحة إلى تطوير الإمكانيات التقنية لمصالح الإعلام والاتصال، فمصالح الإعلام والاتصال تعمل دون أي إمكانيات حيث أن إدارة الإعلام والاتصال بالمجلس تقتصر على مكلف بمأمورية ومصور صحفي، في حين أنه في مختلف المجالس والمؤسسات المشابهة إدارة الإعلام تتكون من خلايا وعشرات الصحفيين والتقنيين والمصورين.

ومع ذلك فإن هناك عملا متواصلا وتخطيطا لتطوير إدارة الإعلام والاتصال لاقتناء التجهيزات الضرورية والقيام بالانتدابات اللازمة وتعزيز الفريق وهو أمر بصدد التنفيذ، إضافة إلى أن هناك خططا اتصالية موضوعية لمزيد إشعاع المجلس والتعريف بمهامه وأعماله.

إجابة على تساؤلات الزميلة المحترمة نورس الهيشري، تم برمجة انتداب 20 إطار موزعين كالآتي: أربعة مهندسين، سبعة متصرفين، أربعة في اختصاص حقوق وثلاثة في اختصاص اقتصاد، أربعة تقنيين، ثلاثة عملة سياقة وسيتم الانتهاء من إجراءات المناظرة قبل موفى السنة الجارية.

بالنسبة إلى وضعية المصور، تم اقتراح انتدابه كمتعاقد بالمجلس إلا أن رئاسة الحكومة رفضت المقترح واشترطت إجراء مناظرة للانتداب وقد تم اقتراح صيغة أخرى للانتداب وننتظر إجابة في الغرض.

بالنسبة إلى التدابير التسييرية قام المجلس بتخصيص مرافقين لنائبين والثالث بصدد التسوية، كما تم تجهيز ممر خاص بقاعة الجلسات العامة لذوي الاحتياجات الخصوصية.

بالنسبة إلى التجهيزات تم الإعلان عن عدد 13 طلب عروض أنجز منهم أربعة وخمسة بصدد التقييم الفني وأربعة في طور النشر ويبقى أهم طلب عروض لإعادة تهيئة المجلس في ثلاث أقساط الكهرباء والهندسة المدنية والتكييف بقيمة تقديرية بـ 8 مليون دينار، تم الانتهاء من الدراسات الفنية وإعداد كراسات الشروط بالتعاون مع الإدارة العامة للبناءات المدنية.

فيما يتعلق بالملف الإعلامي تم إجراء عديد الاجتماعات مع الإذاعة الوطنية قصد المساعدة الفنية لإحداث إذاعة برلمانية، تم إعداد النسخة الأولى من الدراسة الفنية وتم إبداء الملاحظات اللازمة قصد تسريع الإعلان عن طلب العروض خلال سنة 2025 علما وأن الاعتمادات متوفرة.

بالنسبة إلى ظروف العمل في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، كلنا نعلمها وهذا رأيي الشخصي وأنا متأكد أنه يمثل رأي جميع الزملاء والسيد الرئيس ونحن الآن متواجدون في هذا المكان كلنا قادمين من مختلف عمادات الجمهورية التونسية النائية، أنا جئت من برج الخضراء من آخر عمادة في الجمهورية التونسية على الحدود.

في الظروف السابقة التي تقام فيها الانتخابات في بلادنا وتواجد الأحزاب والماكينات الانتخابية من الصعب جدا أن نجد فرصة للوصول إلى هنا ونمثل أعماق المناطق الداخلية، نحن أبناء الدولة التونسية، مشروع البناء القاعدي الذي أتى به سيادة الرئيس الأستاذ قيس سعيد، هو الذي مكننا من تبليغ أصوات شعبنا والدفاع عن جهاتنا وأقاليمنا، نحن نمثل مواطنين لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب ويعانون من العديد من الظروف التي نعلمها كلنا ولا أحد يزايد على الآخر.

دخلنا الانتخابات متطوعين ومؤمنين بهذا المشروع إيمانا كليا، مسألة المنح والأمور المالية هي آخر اهتماماتنا وأعلم جيدا أنها آخر اهتمامات الجميع، هذا مشروع سيادة رئيس الجمهورية ونحن نعي جيدا أنه الساهر الأول على نجاح هذه التجربة الرائدة وبحول الله سيدرج المجلس الوطني للجهات والأقاليم كمهمة خاصة في القريب العاجل وهذا لثقتنا المطلقة في سيادة رئيس الجمهورية وبالتالي نحن دائما سنصطف إلى جانب خيارات رئيس الدولة وسنساند عمل الحكومة وسنصوت لقانون المالية 2026 وما أعلمه أن أغلب زملائي يسيرون في هذا التمشي ولدينا جميع الوسائل الدستورية لمراقبة تنفيذ هذه الميزانية وهو من صميم دورنا وكلنا وعي أن القادم أفضل لتونس ولجميع هياكلها الدستورية والسيادية ولشعبها العظيم وشكرا لكم جميعا، شكرا السيد الرئيس.

رفع الجلسة

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسادة النواب،

شكر خاص للسادة الإداريين على المجهود الذي قاموا به والذي يقومون به والذي سيقومون به وسيواصلون القيام به بالعدد غير الكافي كما أشار إلى ذلك السيد النائب المساعد لرئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المكلف بالتصرف العام.

أشكر كل الحاضرين على اهتمامهم وقبل أن نرفع الجلسة، أذكر فقط أننا سنستأنف هذه الجلسة المفتوحة والمشتركة غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحا بمناقشة مهمة رئاسة الجمهورية وستنطلق المناقشة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

نرفع هذه الجلسة، شكرا.

(كانت الساعة الثامنة وخمس وعشرون دقيقة مساء)

.التغيير في كتلة النيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغييرات التي طرأت على الكتل النيابية تتعلق بالعضوية في مكاتبها وذلك على النحو التالي:

1- كتلة الأحرار:

السيد صابر المصمودي يحافظ على خطة رئيس الكتلة.

السيد باديس بلحاج علي في خطة نائب رئيس الكتلة.

2- كتلة الخط الوطني السيادي:

السيد عبد الرزاق عويدات، رئيس الكتلة،

السيد يوسف طرشون في خطة نائب رئيس الكتلة،

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهري أكتوبر ونوفمبر 2025:

فتحي المشرقي بتاريخ 23 جويلية 2025، صابر المصمودي بتاريخ 24 أكتوبر 2025، شكري بن البحري بتاريخ 20 جانفي 2025، رياض بلال بتاريخ 13 ماي 2025، محمود شلغاف بتاريخ 3 أكتوبر 2025، محمود العامري بتاريخ 27 ديسمبر 2024، محمد أمين مباركي بتاريخ 06 ماي 2025، فيصل الصغير بتاريخ 16 أكتوبر 2025، ريم الصغير بتاريخ 12 ماي 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها أشهر ماي وأكتوبر ونوفمبر 2025:

حسن جربوعي بتاريخ 25 سبتمبر 2025، النوري جريدي بتاريخ 31 جويلية 2025، مجموعة من النواب بتاريخ 14 جويلية 2025، فيصل الصغير بتاريخ 23 سبتمبر 2025، غسان يامون بتاريخ 25 سبتمبر 2025، عواطف الشنيتي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 سبتمبر 2025، عماد أولاد جبريل بتاريخ 14 جويلية 2025، نجلاء اللحياني (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 15و17 و22 سبتمبر 2025، أسماء الدرويش بتاريخ 24 جويلية 2025، محمود العامري بتاريخ 16 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتى ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها في شهري أكتوبر ونوفمبر 2025:

حاتم لباوي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 7 و15 و21 جويلية 2025 ، أيمن المرعوي بتاريخ 22 جويلية 2025، الطيب الطالبي بتاريخ 22 جويلية 2025، عادل ضياف بتاريخ 10 جويلية 2025، طارق مهدي بتاريخ 14 جويلية 2025، صالح الصيادي بتاريخ 1 جويلية 2025، وليد حاجي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، مسعود قريرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025، محمد زياد الماهر بتاريخ 3 جويلية 2025، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 20 جوان 2025، بسمة الهمامي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 جويلية 2025 و 5 أوت 2025، آمال المؤدب (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 جويلية 2025، مريم الشريف بتاريخ 14 جويلية 202، ضحى السالمي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 2 و24 و29 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر أكتوبر 2025:

عبد السلام الدحماني بتاريخ 7 أكتوبر 2025، غسان بامون بتاريخ 3 أكتوبر 2025، يوسف التومي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، آمال المؤدب بتاريخ 5 مارس 2025، سنياء بن المبروك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 15 سبتمبر 2025.

وتقدم السيد النائب عدنان العلوش بتاريخ 20 أكتوبر 2025 بسؤال كتابي الي السيد وزير الشؤون الدينية وتلقى الإجابة عنه في شهر نوفمبر 2025.

كما تقدمت السيدة النائب فاطمة المسدي بتاريخ 15 أفريل 2025 بسؤال كتابي الي السيد وزير الشباب والرياضة وتلقت الإجابة عنه في شهر نوفمبر 2025.

وتقدم السيد النائب محمد زياد الماهر بتاريخ 10 جويلية 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقى الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

وتقدما السيدين النائبين عصام البحري جابري وعبد السلام الدحماني بتاريخ 23 سبتمبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقيا الإجابة عنه في شهر نوفمبر 2025

كما تقدما السيدين النائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 3 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير السياحة وتلقيا الإجابة عنه في شهر أكتوبر 2025.

السؤال الكتابي

للنائب فتحي المشرقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية المحطات الفرعية للتطهير (محطات الضخ) والمصب الجهوي المراقب ببني نعيم ببنزرت الجنوبية

المصاحيب: صور على الجرائم البيئية خاصة المصب الجهوي ببني نعيم.

في إطار دورنا الرقابي وأثر التشكيات اليومية الواردة علينا بل ومعاينتي شخصيا على ارض الواقع بما اني أحد متساكني منطقة برج شلوف فاني شاهد عيان فمحطات الضخ ببرج شلوف ومنزل إسماعيل والمصيدة وغيرها كلها تشكوا كثرة الاعطاب مما يؤثر سلبا على المحيط ويبرز ذلك خاصة من انبعاث الروائح الكريهة نهارا وليلا بصفة متواصلة وكل ذلك راجع إلى نقص اعمال الصيانة والرقابة المتواصلة.

اما المصب الجهوي ببني نعيم عمادة فرحات حشاد المنشئ منذ 2007 وهو الوحيد على مستوى الولاية وتتم فيه معالجة الفضلات ورشح المياه ومعالجة الفضلات 17 بلدية ويشكوا نقص و غياب اعمال التفقد والصيانة والمراقبة وبحيث يتم تسرب المياه الراكدة والمستعملة في أراضي الفلاحية المجاورة مما تسبب في تشكي وتذمر الفلاحين والمتساكنين بالأراضي المجاورة وهي جريمة بيئية بمعني الكلمة.

- متى يتم اجراء رقابة معمقة فنية وإدارية للمحطات الفرعية ببنزرت الجنوبية وخاصة المصب المراقب ببني نعيم لما له من انعكاسات خطيرة على الانسان والبيئة؟

والسلام

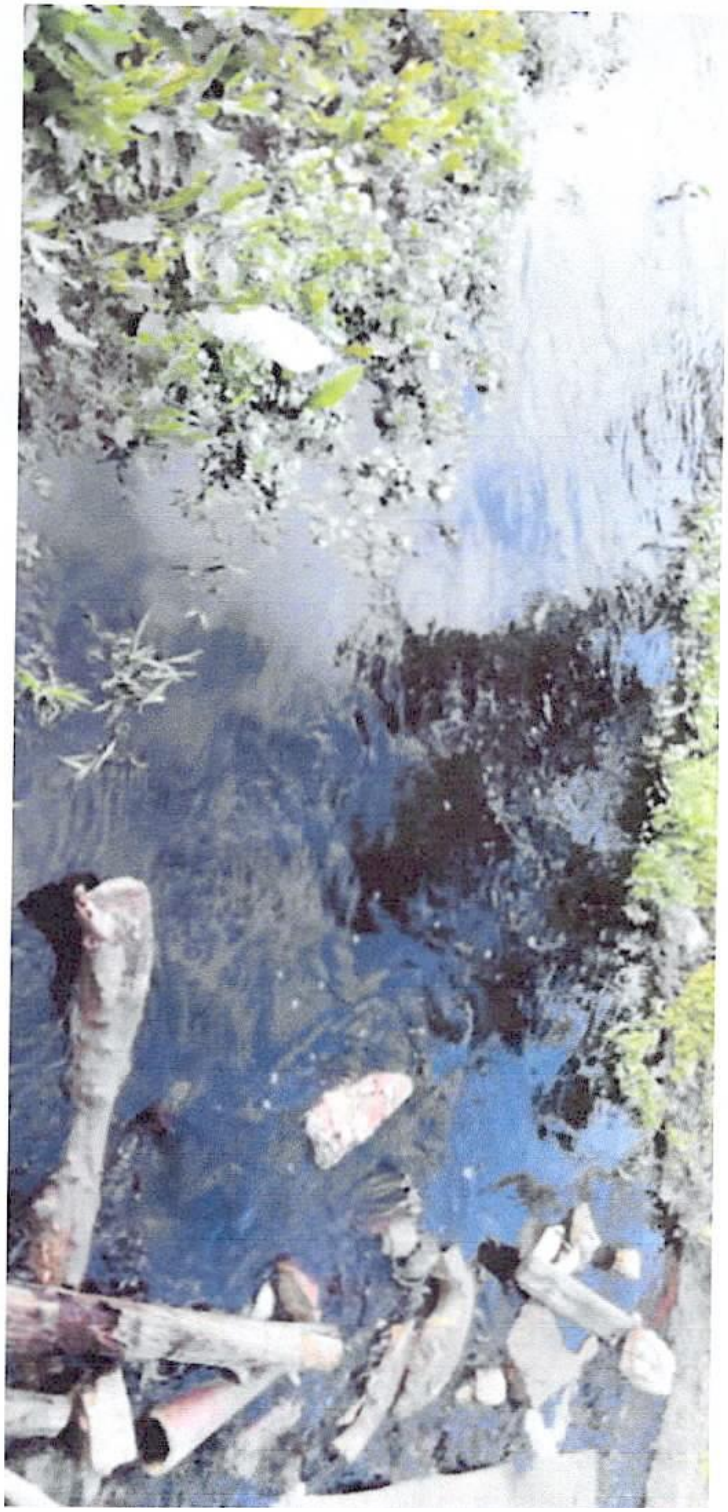

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي لعضو مجلس النواب السيد فتحي المشرقي.

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب الوارد في 18 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا للسؤال الكتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيد فتحي المشرقي بخصوص وضعية المصب المراقب ببنزرت وذلك من حيث "تسرب المياه الراكدة والمستعملة في الأراضي الفلاحية المجاورة مما تسبب في تشكي وتذمر الفلاحين والمتساكنين بالأراضي المجاورة" .

أتشرف بإحاطتكم علما أنه في إطار أشغال التهيئة بالمصب المراقب ببنزرت، والتي تتمثل في إحداث خانة ردم فني متكونة من عدد 3 أجزاء مركبة (alvéole) ، وحيث أن الأشغال شهدت خلال الفترة الممطرة تعطل بسبب تهاطل كميات هامة من الأمطار أدت إلى تجمع الكثير من المياه بخانة الردم الفني المزمع إنجازها والتي قدرت بـ 35000م^3 مثلما تبينه الصور المصاحبة.

وقصد التمكن من استئناف الأشغال كان من الضروري إفراغ الخانة من مياه الأمطار المجمعة وذلك بفتح مجرى للمياه لانسيابها وخروجها من الخانة حتى وصولها إلى وادي المرازيق، وبمفعول سرعة التدفق تسربت بعض من هذه مياه الأمطار من المسار الطبيعي، حيث تم التدخل الفوري من قبل الشركتين (الشركة المستغلة والشركة المشرفة على الأشغال)، وتم على إثر ذلك إعادتها إلى مجراها الطبيعي في الحين.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فريق المراقبة التابع للوكالة الوطنية لحماية المحيط تولى القيام بزيارة للمصب المراقب بتاريخ 20 أوت 2025 وقد أفضت نتائج الزيارة حسب ما ورد بالاستمارة الفنية ما يفيد أنه تمت معاينة سيلان مياه عين طبيعية على إمتداد مجرى مؤدي للوادي، وأنه لم تتم معاينة بتاريخ وساعة الزيارة تسرب مياه الرشح نحو الوادي أو الأراضي الفلاحية المجاورة للمصب.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص حماية شاطئ ساحل الشفار بولاية صفاقس.

تحية طيبة،

يعتبر ساحل الشفار من أشهر وأجمل المناطق الساحلية ويعتبر المركز الحيوي الوحيد في صفاقس طيلة فترة الصيف باستقطابه في اوقات الذروة لاكثر من 200000 مصطاف، إلا أنه يتميز بطوبوغرافيا ضعيفة ومحيط طبيعي هش ومهدد بالانجراف.

وإثر اطلاعنا على خارطة برنامج وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بمهمة وزارة البيئة لميزانية الدولة للسنوات 2024- 2025- 2026.

تبين أن الوكالة رصدت عدة برامج وتدخلت في عديد الولايات لحماية الشريط الساحلي.

- فلماذا تأخر التدخل لحماية شاطئ ساحل الشفار بولاية صفاقس؟
- متى سيتم الانطلاق في تنفيذ برنامج حماية الشاطئ؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

مـن وزير البيئة

الـــى

السيد النائب صابر المصمودي

تحت اشراف السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال السيد النائب بخصوص حماية شاطئ ساحل الشفار بولاية صفاقس.

المرجع: مراسلة رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 30 أكتوبر 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم بخصوص حماية شاطئ تقوم وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بمتابعة وتقييم ظاهرة الإنجراف البحري على كامل الشواطئ التونسية وذلك عبر منظومات إعلامية متطورة لتحليل تطور خطوط السواحل بكل منطقة بالإعتماد على صور الأقمار الصناعية والصور الجوية حيث تم ترتيب أولويات الدراسات والتدخل حسب سرعة الإنجراف البحري بكل منطقة، وقد تمت برمجة إعداد دراسة لحماية شاطئ الشفار من الإنجراف البحري ودراسة أخرى تهم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرملي بالشفار ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

ومن ثم سيتم البحث عن التمويلات للكلفة التي ستحددها الدراسات لإنجاز الحلول الهندسية التي سيقع إختيارها.

خارطة لمتابعة تطور السهم الرملي بالشفار بين سنوات 1963 و2024 ومساحات البنايات من 1997 إلى 2024

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم هذا السؤال كتابي.

الموضوع: حول إحداث فسحة شاطئية للشريط الساحلي لمعتمدية عقارب

تحية طيبة وبعد،

في إطار تعزيز مدينة عقارب كوجهة سياحية وبيئية وبعد تثمين محمية القنة من طرف وزارة الفلاحة وانتصاب مستثمرين في قطاع السياحة الإيكولوجية بمنطقة قرقور واستكمالا للمسلك السياحي بعقارب الذي يمتد من محمية القنة إلى الشريط الساحلي للبلدية.

برمجت بلدية عقارب احداث فسحة شاطئية للشريط الساحلي بمنطقة قرقور اين تتواجد محطة التحلية بصفاقس والتي لها عديد التأثيرات السلبية. وفي إطار المسؤولية البيئية للدولة وجب توفير جودة الحياة لمتساكني ومرتادي المنطقة وتثمين واجهتها البحرية خاصة بعد ما فقد سكان المنطقة (البحارة والنساء لاقطات المحار) موارد رزقهم. فالرجاء دعم برنامج البلدية في احداث هذا المشروع الحلم.

وفي انتظار تفاعلكم الايجابي، لكم فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: بخصوص الإجابة على سؤال كتابي

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب الصادر في 30 جانفي 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم شكري البحري بخصوص احداث فسحة شاطئية بعقارب من ولاية صفاقس،

أتشرف بإعلامكم ان وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي قد تولت الاتصال بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للنظر في إمكانية إنجاز هذا المشروع في إطار المسؤولية المجتمعية للشركة وخاصة أنها قامت بإنجاز محطة تحلية لمياه البحر قرب المنطقة المعنية. وستتم موافاتكم بما تقدم بخصوص هذا المشروع في الابان.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رياض بلال

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول وضعية نادي التنس بصيادة في علاقة بوكالة حماية وتهيئة الشريط

تحية طيبة،

نادي التنس بصيادة تأسس منذ أكتوبر 2010 بدأ بتأطير 30 طفلا إلى أن بلغ الآن 175 لاعبا ولاعبة عمل هذا النادي على انتشال عدد كبير من الأطفال من مخاطر الشارع وكان لزاما عليه التفكير في فضاء رحب ودائم لضمان الاستقرار ونظرا لموقع مدينة صيادة على الشريط الساحلي وقع التفكير في استغلال فضاء مطل على البحر وتحقق ذلك بعد موافقة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على منح النادي مساحة مكنت النادي من إنشاء عدد 04 ملاعب منهم ملعب (Mini tennis) مقابل مبلغ مالي يدفع سنويا لا يتجاوز الألف دينار.

نفاجئ اليوم بأن الوكالة تطالبنا بمبالغ خيالية مقابل هذا الفضاء تتجاوز المائة ألف دينار!!!

علما وأن نادي التنس بصيادة ليس جمعية ربحية أو تجارية أو اقتصادية بل جمعية رياضية تعيش على التبرعات وما يدفعه الاولياء من اشتراكات سنوية التي لا تكاد تفي بخلاص المدربين واقتناء التجهيزات الرياضية وصيانة البنية التحتية.

وعليه فإننا نتساءل:

- هل يمكن لوزارتكم الموقرة ان تكون حكما عادلا بين الوكالة والنادي حتى يستمر هذا الأخير في تأطير الناشئة رياضيا وتربويا؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي

المرجع: سؤال السيد النائب المؤرخ في 13 ماي 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم رياض بلال عن ولاية المنستير بخصوص وضعية نادي التنس بصيادة في علاقة بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي،

أتشرف بإعلامكم ان نادي التنس قد تولى احداث ثلاثة ملاعب تنس في إطار ترخيص في الإشغال الوقتي تم منحه بصفة سابقة وبانتهاء مدة الصلوحية لم يتم الموافقة على تجديد الترخيص باعتبار أن الوكيل القانوني لم يلتزم بإخلاء العقار وفق مقتضيات الفصل 23 من الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري, علما أن المعني بالأمر قام بالتوسع لاستغلال مساحة شاسعة تقارب 5 هكتارات مع إقامة احداثات بالصلب.

وقد تم تحرير محضر مخالفة بالتنسيق مع مصالح الحرس الوطني واقتراح قرار هدم في الغرض وعلى المستوى القضائي تم إحالة الملف للنيابة العمومية وهي متعهدة بالملف حاليا.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

الموضوع: سؤال كتابي حول حماية الشريط الساحلي لجزر قرقنة وخاصة منها شاطئ "البرانقة" والجهة القبلية لقرية الكلابين والجهة الشرقية لقرية القراطن.

المصاحيب: عريضة مواطنيّة مُمضاة من طرف 550 مواطن مصحوبة بصور في شكل كُتيّب.

عملا بمقتضيات الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي:

سيدي الوزير،

الكلّ يعلم أنّ التغييرات المناخية على الكرة الأرضية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة نتيجة الإحتباس الحراري أدّت إلى ذوبان الجليد في القُطبين وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى سطح البحر مما تسبب

في الإنجراف البحري أي تأكل السواحل وفقدان الأراضي المنخفضة أو قليلة الإرتفاع، وهذا ينطبق تماما على جزر قرقنة وهو ما يلاحظه الجميع في هذه الربوع منذ مدة بالعين المجرّدة وخاصة في شاط "البرانقة"، بل يذهب بعض الخبراء إلى الإقرار بأن قرقنة مهددة بفقدان 45 %من مساحتها سنة 2100 إذ لم يقع التدخل لحمايتها.

سيدي الوزير،

أكد دستور البلاد على اهمية المحافظة على البيئة حيث جاء في الفصل 47 منه " **تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي".**

وقد وعدتني أثناء إجابتكم عن سؤالي الشفاهي بتاريخ 05 مارس 2025 بأنّه في إطار التعاون مع هولندا، سيقع تعميم الأشغال التي تمت في البحيرة على جميع السواحل التونسية بما فيها قرقنة

سيدي الوزير،

إذا كان من الضروري حماية كل الشريط الساحلي في جزر قرقنة، فإنّ التدخل العاجل لحماية الشريط الساحلي لل "برانقة" والمناطق التي تصل فيها مياه البحر إلى المنازل أثناء الزوابع مثل الجهة القبلية للكلابين والجهة الشرقية لقراطن بقرقنة، أصبح ضرورة قصوى.

- فمتى سيقع حماية هذه المناطق من الإنجراف البحري؟

تقبلوا سيدي الوزير، فائق إحترامي وتقديري.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب الصادرة في 16 أكتوبر 2025.

تبعا للسؤال الكتابي الموجه من طرف السيد النائب المحترم محمود شلغاف بخصوص حماية شواطئ جزر قرقنة وخاصة شاطئ البرانقة والجهة القبلية لقرية الكلابين والجهة الشرقية لقرية القراطن.

أتشرف بإعلامكم ان وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تعمل على إيجاد الحلول الممكنة لغاية حماية شواطئ قرقنة من ذلك تعهدها بالقيام بمعاينة وتشخيص الحالات بالنسبة للمواقع المتضررة من ارتفاع مستوى البحر والمنجرفة وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان لبرمجة التدخلات الضرورية في الغرض.

ومن جهة أخرى، فقد سبق لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي التدخل من خلال تركيز منشآت حماية بعدد من الشواطئ بجزر قرقنة بكلفة 13 مليون دينار، على طول جملي يقدر بحوالي 11 كلم، وذلك بكل من العطايا وبونومة وسيدي فرج وأولاد يانق وأولاد قاسم وأولاد بوعلي والقراطن وأن الإجراءات الجاري بها العمل تتمثل في القيام بعمليات صيانة دورية لضمان ديمومة هذه المنشآت وذلك حسب مقتضيات الاتفاقيات المبرمة في الغرض بين وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وبلدية قرقنة.

وللإشارة فإن التراتيب المعمول بها تقتضي تعهد بلدية قرقنة بالقيام بعمليات الصيانة الدورية لمنشآت الحماية المقامة بناء على اتفاقية تمويل ترصد من خلالها الاعتمادات مع توفير متابعة تقنية من قبل الجهة الممولة للمشروع.

أما بخصوص مجابهة إرتفاع مستوى البحر وتداعياته على جزر قرقنة وخاصة المناطق المنخفضة نسبيا فقد بينت الدراسات المنجزة أنه من المحتمل إنغمار أراضي ساحلية منخفضة على مساحة جملية تقدر بحوالي 20 كم في غضون سنة 2050 و70 كم^2 في غضون سنة 2100 وفي هذا الإطار تقوم حاليا وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف وزارة البيئة بإعداد الضوابط المرجعية لإطلاق دراسة فنية تعنى بتحديد الحلول الهندسية المبنية على الطبيعة لحماية المناطق المعنية والمحافظة عليها من الانغمار والبحث عن التمويلات الضرورية في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير البيئة.

الموضوع: حول مآل مشروع ربط مناطق وأحياء معتمدية القلعة الصغرى بشبكة التطهير.

تحية وبعد،

تواجه العديد من الأحياء السكنية الكبرى بمعتمدية القلعة الصغرى مشكلة غياب شبكة التطهير، وهو ما أسفر عن تدهور الوضع البيئي بشكل ملحوظ وتهديد صحة وسلامة المتساكنين.

وفي هذا الاطار، ووفقا للإجابة الواردة علينا بتاريخ 27 جوان 2024 أفدتم بأن الوزارة قد قامت ببرمجة تطهير أحياء راس الواد ، حي الغشام، وادي الشامية، حي الرمانية 2 وحي الأمل ضمن المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية.

وبناء على ذلك، نرجو من سيادتكم مدنا بالإجابة حول السؤال التالي:

- ماهي آخر الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتنفيذ مشروع ربط أحياء راس الواد، حي الغشام، وادي الشامية حي الرمانية 2 وحي الأمل بشبكة التطهير؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 26 ديسمبر 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري بخصوص مآل مشروع ربط مناطق وأحياء معتمدية القلعة الصغرى بشبكة التطهير، نفيدكم أنه قد تم برمجة أشغال تطهير أحياء راس الوادي والغشام والرمانية 3 وأولاد بن عون ضمن المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية ومن المؤمل انطلاق الدراسات وإعداد ملفات طلب العروض مع نهاية سنة 2025 على أن تنطلق الأشغال خلال سنة 2027.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين مباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تعطيل إنجاز محطة التطهير سبيبة جدليان

تحية طيبة وبعد،

يُعد مشروع محطة التطهير سبيبة جدليان من المشاريع البيئية الكبرى ذات الأولوية لما لها من أثر مباشر على تحسين الوضع البيئي، وظروف العيش والحدّ من التلوث بمحيط الأودية والمناطق السكنية. ورغم إدراج المشروع ضمن البرامج الوطنية منذ سنوات، ورغم صدور أمر رئاسي ينص على الانتزاع من أجل المصلحة العامة قصد تجاوز الإشكالات العقارية التي كانت تعيق تقدمه، إلا أن الأشغال لم تنطلق إلى اليوم، أو بقيت تراوح مكانها دون تنفيذ فعلي.

هذا التعطيل يثير تساؤلات جدية حول الجهة المسؤولة عن عدم تفعيل التوجهات الوطنية في التنمية البيئية.

- فما هي الأسباب الحقيقية التي عطلت انطلاق المشروع؟
- وهل تم رصد الاعتمادات اللازمة؟
- وما هي الإجراءات التي اتخذت بعد صدور أمر رئيس الجمهورية المتعلق بالانتزاع؟
- ومتى سيتم الانطلاق الفعلي في الأشغال؟

مع فائق التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمد أمين المباركي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 06 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمد امين المباركي بخصوص تعطل إنجاز محطة التطهير سبيبة - جدليان، نفيدكم علما أن مشروع إنجاز محطة التطهير سبيبة جدليان كان مبرمجا ضمن المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية إلا أنه لم يتم إنجازه نظرا لعدم تسوية الوضعية العقارية لقطعة الأرض سابقا.

وتبعا لفض الإشكال العقاري عبر الانتزاع للمصلحة العامة، قام الديوان الوطني للتطهير بمكاتبة الإدارة العامة للاقتناء والتحديد بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لطلب التنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة للقيام بالإجراءات اللازمة لاستصدار إذن يقضي بتحويز الديوان الوطني للتطهير بالقطعة المنتزعة وعليه فإنّ الديوان الوطني للتطهير في سعي للحصول على هذا الإذن وبصدد البحث على التمويلات اللازمة لإنجاز المشروع خاصة وأن التمويلات ضمن المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية انتهت آجالها.

هذا ونذكركم بأنّ مشروع محطة التطهير سبيبة جدليان مرتبط بتركيز محطتي ضخ وقد تم مراسلة السلطة المحلية للتعرف على مالكي الأرض ودعوتهم لتمكيننا من وعد بالبيع ووثائق الملكية لإتمام باقي الإجراءات من اعداد الأمثلة واختبار القيمة الشرائية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

تحية وبعد،

في إطار متابعة الشأن العام وخاصة على مستوى معتمدية قلعة الاندلس وخاصة فيما يخص موضوع الانجراف البحري والذي اشرتم اليه في عدة تدخلات إذاعية والذي يفيد بأن منطقة قلعة الاندلس من أكثر المناطق المهددة بالانجراف البحري في المقابل ما لا حضناه في السنوات الأخيرة هو تراجع مستوى البحر من سنة إلى أخرى بمعدل 7-10 أمتار إضافة إلى عدم تدخل وزارتكم بالمنطقة إلى حد اليوم في المقابل تدخلكم في مناطق أخرى.

- ماهي الدراسات والمؤيدات التي تفيد بان قلعة الاندلس من أكثر المناطق المهددة بالانجراف البحري؟
- ما هو برنامج تدخلكم في خصوص هذا الموضوع؟
- لماذا لم يتم التدخل إلى حد اليوم؟
- في إطار التنسيق والتكامل بين الوزارات، ما هو تعليقكم على ما صرحتهم به وعلى مشروع مرفأ الصيد البحري بقلعة الاندلس والمتكلف على الدولة التونسية بأكثر من 32 مليار؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: الإجابة على سؤال السيد النائب فيصل الصغير بخصوص الوضعية البيئية لشاطئ قلعة الأندلس بولاية أريانة.

المرجع : مراسلة رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 30 أكتوبر 2025.

المصاحيب: خارطة

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم فيصل الصغير بخصوص الوضعية البيئية لشاطئ قلعة الاندلس، أتشرف باعلامكم انه قد تم تحديد المناطق المنخفضة والمرجح إنغمارها نسبيا بمياه البحر بمنطقة قلعة الأندلس وقد بينت الدراسات المنجزة أنه من المحتمل انغمار أراضي ساحلية منخفضة بين منطقتي غار الملح ورواد على مساحة جملية تقدر بحوالي 40 كم2 في غضون سنة 2050 و 160 كم2 في غضون سنة 2100 وفي هذا الإطار تقوم حاليا وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف وزارة البيئة بإعداد الضوابط المرجعية لإطلاق دراسة فنية تعنى بتحديد الحلول الهندسية المبنية على الطبيعة لحماية المناطق المعنية والمحافظة عليها من الانغمار والبحث عن التمويلات الضرورية في الغرض.

السلام

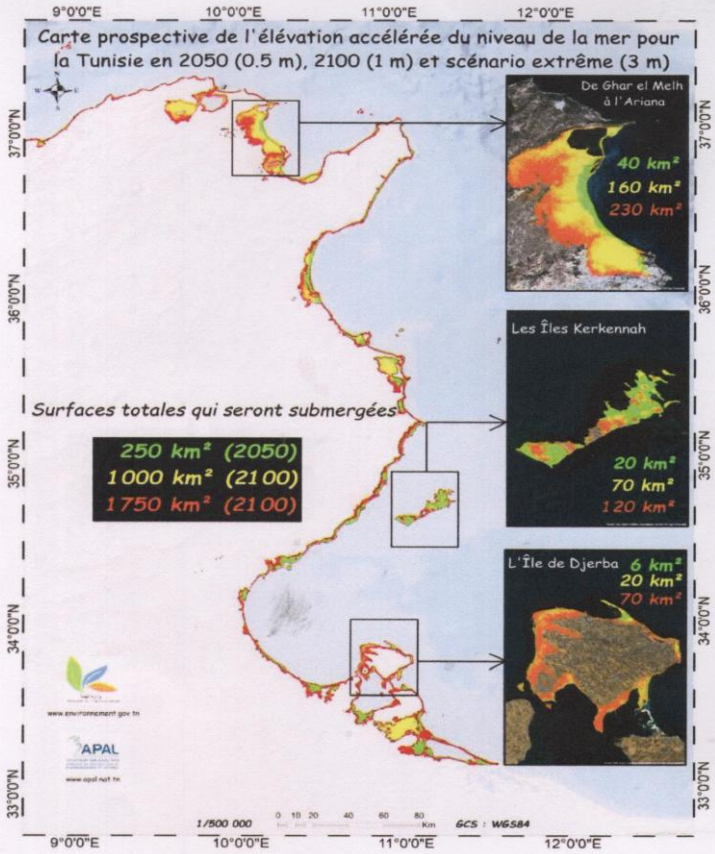

خارطة للسيناريوهات المحتملة في أفق 2050 و2100 لإنغمار الأراضي المنخفضة بالشريط الساحلي التونسي نتيجة إرتفاع مستوى سطح البحر

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول المسؤولية المجتمعية لمصب الرحمة بمعتمدية منزل بوزلفة.

تحية طيبة وبعد،

في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات خاصة في مجالات البنية التحتية وحيث أن معتمدية منزل تحتاج إلى عديد التدخلات لتحسين بنيتها التحتية والمرافق العامة والتي تتمثل في :

* طريق النخيلة عمادة الرحمة قرابة 1 كلم.

* تهيئة الحديقة العمومية الرحمة وسط البلاد على الطريق المرقمة MC43.

* طريق أولاد الغناي عمادة داموس الحاجة معتمدية منزل بوزلفة قرابة 1 كلم.

* طريق سيدي عمار طريق المقبرة عمادة الرحمة 500 متر.

* طريق أولاد مسعود مدخل رينس عمادة داموس الحاجة 1 كلم.

* تهيئة ملعب مدرسة رينش والسور

- فما هي جملة المساهمات التي يمكن أن يقدمها مصب الرحمة في إطار المسؤولية المجتمعية له كمؤسسة في معتمدية منزل بوزلفة لتحسين البنية التحتية والمرافق المذكورة؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مكتوب السيدة النائبة المؤرخ في 12 ماي 2025.

وبعد تبعا للسؤال الكتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيدة ريم الصغير بخصوص طلب جملة المساهمات التي يمكن إن يقدمها مصب الرحمة بنابل في إطار المسؤولية المجتمعية، أتشرف بإحاطتكم علما أن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وفي إطار تنفيذ الصفقة عدد 2019/32 المتعلقة باستغلال المصب المراقب بنابل ومراكز التحويل التابعة له تم بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية والشركة المكلفة بالاستغلال القيام بالتدخلات التالية:

- إزالة النقاط السوداء ببلديتي منزل بوزلفة وتاكلسة،

- تهيئة الطريق المؤدي إلى مركزي جمع ونقل النفايات ببني خلاد ونابل،

- تهيئة الطريق المؤدي إلى مركز جمع ونقل النفايات بالهوارية،

- القيام بأشغال تهيئة المدرسة الإعدادية بالرحمة التي تقع على بعد كيلومترين تقريبًا من المصب المراقب

حيث شملت هذه الأشغال تقليم الأشجار والتشجير تهيئة الحدائق (تسوية وتجهيز الأرض تركيب نظام ري آلي، فرش الحصى الأسود، توفير وزرع النباتات) القيام بتحسينات على مستوى السور الخارجي (لافتات مدرسية وجداريات فنية وتعليمية وبيئية) تركيز مقاعد راحة وأحواض نباتات مستطيلة وأسطوانية، تركيب كشافات شمسية للإضاءة، إحداث أرضية خرسانية مسلحة.

هذا وفي إطار تنفيذ الصفقة الحالية، يتم التنسيق مع الشركة المستغلة والسلط الجهوية والمحلية للنظر في المقترحات المتعلقة بالتدخلات التي سيتم إنجازها خلال السنة الجارية وذلك حسب الاعتمادات المخصصة للغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عدم إعطاء معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس الأهمية اللازمة من المعدات رغم المعاناة الصعبة التي يتعرض لها المواطنون عند التنقل.

المصاحيب: - صور للمسالك

- جواب السؤال سابق

تحية طيبة وبعد،

رغم تعدد المداخلات التي قمنا بها تحت قبة مجلس نواب الشعب وتوجيه العديد من الأسئلة الكتابية بخصوص المأساة والمعاناة التي يتعرض لها المواطن في معتمدية منزل شاكر من صعوبة التنقل نتيجة طول المسالك الفلاحية بهذه المنطقة. وبالرغم من مساحتها الجغرافية التي تمثل خمس ولاية صفاقس إلا أننا لم نر أي تفاعل من الوزارة المعنية بخصوص هذه المعاناة إلا أجوبة لا ترتقي إلى انتظارات المواطنين في المناطق الداخلية.

سيدي الوزير هل يعقل بعد الثورة وبعد مسار 25 جويلية وفي مرحلة البناء والتشييد ورفع شعار المساواة والعدالة بين الجميع فجواب وزارة التجهيز والإسكان لا يرتقي إلى انتظارات المواطن إذ اقتصر جوابها على توقيف العمل بفرع منزل شاكر وذلك نتيجة عدم توفير الإمكانيات البشرية اللازمة بهذا الفرع رغم صعوبة تنقل المواطنين وعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي لانسداد الطرقات بالرمل والانقطاع المبكر للتلاميذ عن الدراسة والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة (نزوح) بسبب سوء المسالك الرابطة بين المدرسة والتجمعات السكنية. علما أن هذا التشخيص كان نتيجة عديد الزيارات الميدانية وعديد التشكيات من الأهالي. وبالتالي نطلب من سيادتكم منح هذه المعتمدية حقها من موارد بشرية ولوجستية بعيدا عن حلول ترقيعية لا ترتقي إلى متطلبات المرحلة. ونتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى سيتم تمكين معتمدية منزل شاكر من سائق وآلة ماسحة لتسهيل تنقل المواطنين بعيدا عن الحلول الترقيعية؟

والسلام

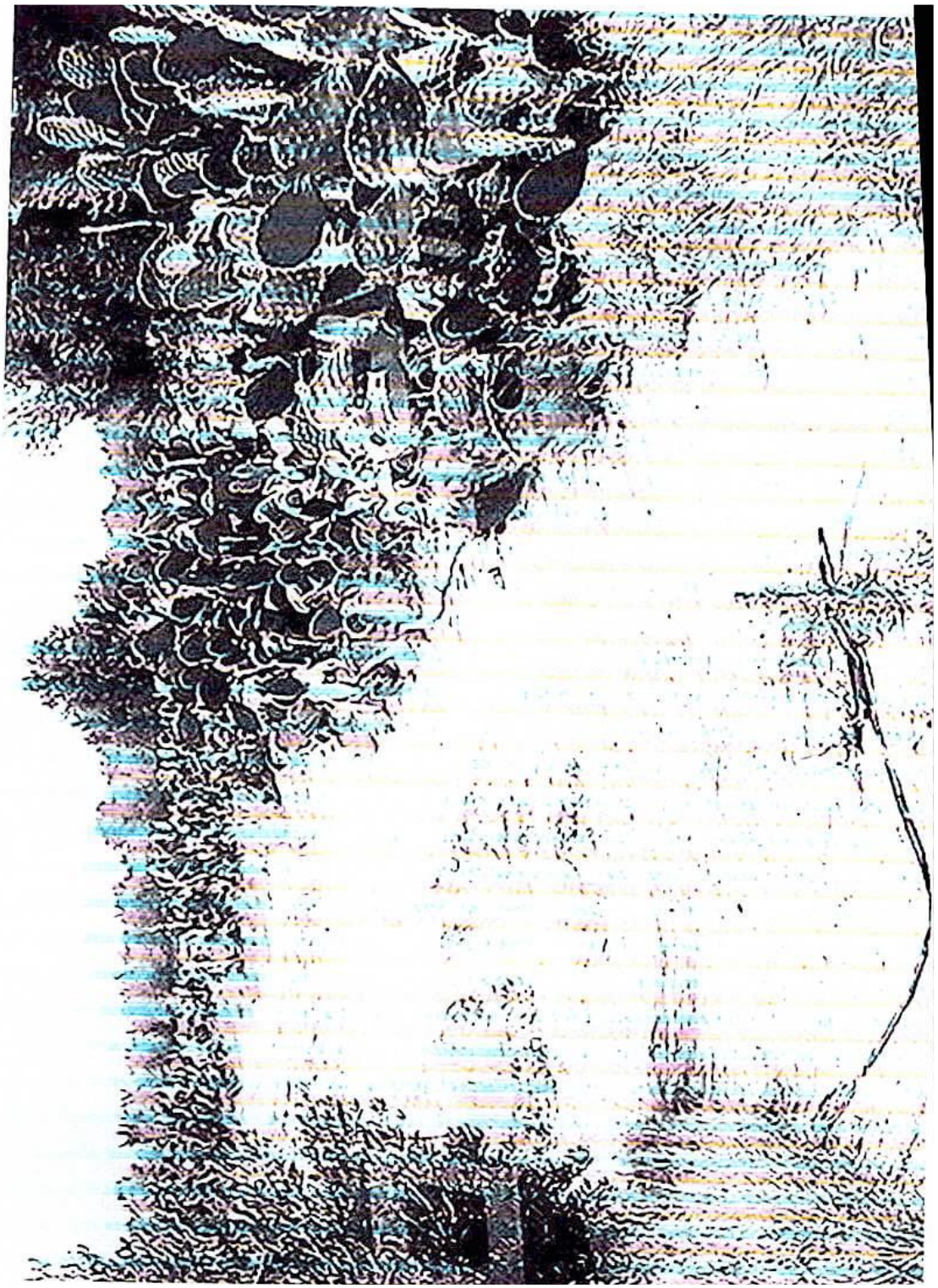

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الاجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي

المرجع: مكتوبكم عدد و2025-13-0001-1073 الموجه إلينا بتاريخ 14 أفريل 2025

وبعد .تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر-صفاقس .يطلب من خلاله النظر في وضعية فرع وزارة التجهيز والإسكان بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس يشرفني إعلامكم أنه تم توقيف العمل بفرع منزل شاكر وذلك نتيجة عدم توفر الإمكانات البشرية اللازمة بهذا الفرع بعد الإحالة على التقاعد .علما أن فرع صفاقس يقوم حاليا بتأمين جميع حاجيات ومتطلبات معتمدية منزل شاكر من مسح للمسالك وصيانة الطرقات ومعاينات ميدانية في الآجال المطلوبة. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2677-3000-26-2025 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر من ولاية صفاقس، يطلب من خلاله النظر في تمكين فرع وزارة التجهيز والاسكان بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس من سائق وآلة ماسحة لتسهيل تنقل المواطنين، يشرفني إعلامكم أنه تم توقيف العمل بفرع منزل شاكر وذلك نتيجة عدم توفر الإمكانات البشرية اللازمة بهذا الفرع بعد الإحالة على التقاعد، علما وأن الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس تقوم بتوفير جميع حاجيات ومتطلبات معتمدية منزل شاكر من مسح للمسالك وحواشي الطرقات وذلك عن طريق المقاولة (استشارة) حيث تم التدخل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2025 لمسح حوالي 250 كم من المسالك الترابية داخل معتمدية منزل شاكر أو عن طريق الآلة الماسحة المتوفرة بفرع صفاقس .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: جملة من المسائل المتعلقة بالتجهيز في معتمدية السند من ولاية قفصة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالي:

- متى يتم التسريع في إتمام مشاريع المسالك الريفية بكل من طفرطاست والنوامر الشرقية من عمادة السند الجنوبية مع العلم أن الأشغال انطلقت منذ سنة 2023؟
- متى تنطلق أشغال تركيز المنشآت المائية بالمسلك السياحي المؤدي لقرية سند الجبل علما وأنه تم إعطاء إشارة الانطلاق في المشروع منذ يوم 19 جوان 2025؟
- متى تنتهي أشغال المنطقة الحرفية ببياضة التي تعطل إنجازها منذ سنة 2013؟ متى يتم الانطلاق في مشروع حماية مدينة السند من الفيضانات والذي قدرت اعتماداته بـ 15 مليون دينار؟
- متى توفر الوزارة التجهيزات لمقر التجهيز بالسند مثل الآلة الماسحة لفتح وجهر المسالك الريفية والفلاحية والتأكيد على صيانة عديد المسالك المعبدة، والتي اتضح أنها تسير نحو الاهتراء على غرار طريق بياضة السند عبر عبد الصادق وطريق الفج والمسلك الفلاحي مرورا بالمسلخ البلدي من عمادة السند الشمالية؟
- متى يقع تسريع مشروع احداث المساكن الاجتماعية بالسند وهو مشروع تعهدت به مصالحكم بالإدارة العامة للإسكان بالوزارة ولم ينجز بعد؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد النوري الجريدي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2577 الموجه إلينا بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد النوري الجريدي، أشار من خلاله إلى جملة من المسائل المتعلقة بالتجهيز في معتمدية السند من ولاية قفصة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **بخصوص إتمام مشاريع المسالك الريفية بكل من طافرطاست والنوامر الشرقية في معتمدية السند**: هذا المسلك يندرج ضمن القسط عدد 28 من برنامج تهيئة وتعبيد 860كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية (قفصة 21.7 كلم الدفعة 2) حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال في المسلك المذكور 70% وقد تم توجيه مكاتيب لحث المقاولة للرفع من نسق الأشغال وتم توجيه عدد 2 قرارات تنبيه في الغرض.
- **بخصوص أشغال تركيز المنشآت المائية بالمسلك السياحي المؤدي لقرية سند الجبل**: تندرج هاته الأشغال ضمن القسط عدد 3 من البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022/2023 وتم إصدار إذن ببداية الأشغال بتاريخ 22 أكتوبر 2025 وحاليا المقاولة بصدد القيام بالرفع الطبوغرافي وإعداد ملف الإنجاز.
- ب**خصوص أشغال المنطقة الحرفية** البياضة: انطلقت أشغال بناء فضاء ترويج منتجات الصناعات التقليدية بالبياضة معتمدية السند في مرحلة أولى بتاريخ 17 سبتمبر 2018 وتم فسخ الصفقة بتاريخ 01 سبتمبر 2020 على حساب المقاولة وتحت مسؤوليتها ونظرا لعدم إيفائها بالتزاماتها مع نسبة تقدم أشغال لم تتجاوز 15%.

في مرحلة ثانية تم إبرام صفقة لإتمام المشروع حيث انطلقت الأشغال بتاريخ 25 سبتمبر 2024 وبلغت نسبة تقدم الأشغال 60% والمشروع يسير بنسق بطيء لأسباب تعود للوضعية المالية الصعبة للمقاولة المكلفة بالإنجاز، وقد تم توجيه قرار تنبيه عدد 01 للترفيع من نسق الإنجاز.

- **بخصوص مشروع حماية مدينة السند من الفيضانات**: تمّ إعداد دراسة حماية مدينة السند من الفيضانات وستعمل الوزارة على برمجة الأشغال المترتبة عن هذه الدراسة ضمن المشاريع المستقبلية.

➢ **بخصوص مشروع إحداث المساكن الاجتماعية بالسند :**
تم اقتراح أربع (04) عقارات بمعتمدية السند لإدراجها ضمن العنصر الثاني من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والتي تبين أن معظمها أراضي ذات صبغة فلاحية لا يمكن استغلالها في إطار البرنامج المذكور باستثناء عقار وحيد على ملك بلدية السند تابع للرسم العقاري عدد 270 قفصة يقع داخل مثال التهيئة العمرانية صبغته سكنية تبلغ مساحته 2902 متر مربع وهو موضوع اعتداءات من طرف بعض المتساكنين وجب تدخل السلط المعنية لإيجاد الحلول لرفع هذه الاعتداءات حتى يتسنى إدراج هذا العقار ضمن العنصر الثاني من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي .

والسلام

السؤال الكتابي

لمجموعة من النواب

الموضوع: سؤال كتابي حول تعطل أشغال تأهيل ملعب سوسة للعب المباريات القارية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

- على إثر ترشح فريق النجم الرياضي الساحلي للتنافس على كأس الكنفدرالية الإفريقية للموسم الرياضي 2025-2026 واستنادا على ملاحظات وفد الكاف الذي زار الملعب بتاريخ 23 ماي 2025 فإن النقاط الأبرز التي تم طرحها خصت بالأساس:

- منصة الصحفيين بملعب سوسة

- تركيز الكراسي لجمهور الملعب

وبما أن هذا الموضوع يشغل فئة هامة من الجمهور الرياضي وأحباء هذا الفريق العريق الذي يحتفل بمأويته، وكون الملعب الوحيد المؤهل هو ملعب حمادي العقربي برادس وهو مؤهل بصفة وقتية مما قد يعرض كل الفرق التونسية والمنتخب الوطني لخطر عدم وجود أي ملعب مؤهل في بلادنا وهو ما لا نتمناه من كل قلوبنا. لذا نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- متى ستنطلق أشغال تأهيل ملعب سوسة الذي انطلقت أشغاله منذ شهر مارس 2019؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به مجموعة من النواب.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2286 الموجه إلينا بتاريخ 17 جويلية 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به مجموعة من النواب حول تعطل أشغال تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان تقوم بإنجاز مشروع الملعب الأولمبي بسوسة كصاحب منشأ مفوض لفائدة وزارة الشباب والرياضة صاحب المنشأ وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

يعد مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة مشروعًا معقدًا بطبيعته نظرًا لتداخل العديد من العناصر الفنية والهندسية والوظيفية فيه. فهو لا يقتصر على مجرد مساحة للعب، بل يشمل بنية تحتية متكاملة من مدرجات وأنظمة إنارة وتصريف مياه وتجهيزات أمنية ومرافق متعدّدة تخدم اللاعبين والجمهور على حد السواء وخصوصا ضمان سلامتهم. ويزداد هذا التعقيد عندما يتعلق الأمر بمشروع قائم تم تنفيذه على مراحل متعددة وعلى امتداد سنوات مما يفرض تحدّيات إضافية في التنسيق والتنفيذ.

ومن بين أهم أسباب تعطل المشروع:

➢ تعدد الأطراف المتدخلة في إعداد وتنفيذ المشروع منذ البداية، أدى إلى تعقيد إجراءات التنسيق وتداخل المسؤوليات بين الجهات المعنية مما انجر عنه بطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

➢ عدم دقة بعض الطلبات الفنية والإدارية أدت إلى إرباك سير المشروع وتأخير مراحل الإنجاز، نتيجة الحاجة إلى مراجعات متكررة وتعديلات على الوثائق والمواصفات.

➢ غياب تقرير اختبار فني شامل ومحين يغطي كافة مكونات المشروع، إلى جانب غياب أمثلة تطابق محينة لكافة الأقساط المعمارية والفنية، ليتم اعتمادها بطريقة علمية وصحيحة، مما أدّى إلى ظهور مستجدات غير متوقعة أثناء التنفيذ، استوجبت تعديلات متكررة على الأمثلة والتفاصيل الهندسية انجرّت عنه إضافة أشغال وتخصيص اعتمادات مالية إضافية، تم إنجازها وفقا لملاحق أُعدّت خصيصا لهذا الغرض.

➢ إضافة أجزاء جديدة للمشروع من قبل صاحب المنشأ، مما أدى إلى تغيير نطاق الأشغال وبطء استكمالها في الآجال المحددة وكلفة مالية إضافية.

➢ عدم الحصول على رأي وتوصيات الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم CAF بشأن وحدة الصحافة حال دون استكمال ملف طلب العروض الخاص به.

➢ كما أن خضوع المشروع إلى بحث قضائي خلق جوا مشحونًا بين مختلف الأطراف المتدخلة، مما أثر سلبًا على مناخ العمل وسير التنسيق بينها.

تم الانتهاء من أشغال مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة حيث تم القيام بالاستلام الوقتي بتاريخ 14 جويلية 2022 ودخوله حيّز الاستغلال من قبل صاحب المنشأ وتم التصريح بالقبول النهائي بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

وفي مرحلة الإنتهاء من أشغال مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة تم إضافة مكونات موضوع طلبات تعهد جديدة مؤرخة في 06 ماي 2022 والتي تتمثل في:

تجديد إنارة ساحة الملعب وتركيز السبورة اللامعة وطلبات التلفزة

مكونات المشروع:

- تجديد إنارة ساحة الملعب.
- السبورة اللامعة.
- طلبات التلفزة التونسية

+ تم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 27 نوفمبر 2023

+ تم التصريح بالإستلام الوقتي بتاريخ 25 مارس 2025 وهي بصدد الاستعمال منذ ذلك التاريخ.

- **إقتناء وتركيز الكراسي بالملعب الأولمبي بسوسة (بصدد فرز العروض).**
- **بناء وحدة الصحافة المتكونة من المركز الاعلامي ومنصة الصحافة** (في انتظار مدنا برأي الاتحاد الإفريقي لكـرة القـدم" CAF "من قبل صاحب المنشأ لتحيين ملف طلب العروض إن استوجب الأمر والإعلان عن طلب العروض).

- أما بخصوص تركيز الكراسي المخصصة للجماهير:

- تم التعهد بالمشروع بتاريخ 06 ماي 2022،
- تم الإعلان عن طلب عروض بتاريخ 11 أكتوبر 2023 والذي كانت نتيجته غير مثمرة،
- تم إعادة الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 08 أوت 2025 مع تحديد تاريخ سحب ملفات طلب العروض من قبل المشاركين يوم 18 أوت 2025 وفتحها يوم 16 سبتمبر 2025،
- تم تأجيل فتح العروض مرتين بطلب من المقاولات المشاركة وتحديد فتح العروض يوم 21 أكتوبر 2025.
- تم فتح العروض بتاريخ 21 أكتوبر 2025 ويجري حاليا تقييم العرض الوحيد من قبل لجنة تقييم العروض.

- في ما يتعلق بتهيئة منصة الصحفيين والإعلاميين:

- تمت إحالة مشروع بناء وحدة الصحافة (المركز الاعلامي ومنصة الصحافة) إلى مصالح وزارة الشباب والرياضة وذلك قصد إحالة الدراسات إلى الجهات المختصة لإبداء الرأي حول مدى مطابقة المشروع التوصيات الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (CAF) بما يضمن احترام المعايير الفنية والتقنية المطلوبة.
- في انتظار الحصول على توصيات " CAF"، وهو ما يعدّ شرطا أساسيا لاستكمال إعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS).

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول متابعة مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة قلعة الأندلس بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية وبعد،

في إطار متابعة مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة ابن حزم بقلعة الأندلس والذي وصل إلى مرحلة الإعلان عن نتائج المناظرة المعمارية منذ تاريخ 29 افريل 2025 وفي إطار حرصنا على إتمام هذا المشروع الذي انتظره أهالي وشباب المنطقة لسنوات وبصفتكم صاحب مشروع مفوض أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- إلى أي مرحلة وصل لها هذا المشروع إلى حدود تاريخ اجابتكم؟
- ماهي الرزنامة الزمانية لهذا المشروع؟
- متى تنطلق الاشغال؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فيصل الصغير.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد فيصل الصغير يطلب من خلاله إفادته حول مآل مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة قلعة الأندلس، يشرفني إعلامكم بما يلي:

- قامت الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بأريانة بتنظيم مناظرة معمارية لاختيار أحسن مشروع وتمت المصادقة على تقرير لجنة التحكيم من طرف اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات بتاريخ 19 جوان 2025 وأسند المشروع إلى مجمع مهندسين معماريين.
- تم عقد جلسة تنسيقية مع المصممين وممثلين عن وزارة الشؤون الثقافية بتاريخ 1 جويلية 2025 لرفع بعض الاحترازات بخصوص المشروع وقد تمت المصادقة على الدراسة الأولية لقسط الهندسة المعمارية من طرف اللجنة الفنية للبنايات المدنية بتاريخ 23 سبتمبر 2025 بكلفة 3.7 م. د.
- تم الإعلان عن مناظرة بالملفات لاختيار مهندسين مستشارين للأقساط الخاصة وإعداد تقرير فرز الترشحات وعرضه مرتين على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات وحظي بالموافقة بتاريخ 9 أكتوبر 2025.
- سيتم عرض الدراسة التمهيدية لقسط الهندسة المعمارية على أنظار اللجنة الفنية للبنايات المدنية في القريب العاجل.
- من المتوقع القيام بنشر إعلان طلب العروض خلال شهر ديسمبر 2025.

السلام

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص وضعية بطاحات جزيرة جربة

أصبحت وضعية البطاحات بجزيرة جربة كارثية بالنسبة للمواطن على عديد المستويات حيث تراجع أسطول البطاحات المتهالك أصلا والذي كان في حدود بطاحات يومية في الخدمة والذي تراجع هذه السنة وتحديدا خلال موسم الذروة في فصل الصيف إلى بطاح وحيد في الخدمة. وهي وضعية غير مسبوقة منذ تأسيس مؤسسة البطاحات بجربة. وهذا ما ساهم في طول ساعات الانتظار للعبور ذهابا وايابا من أجيم والجرف خصوصا في فترات الذروة مما يؤثرا سلبا على الحركية الاقتصادية والسياحية بالجزيرة ويساهم في عزلة الجزيرة والحد من السياحة الداخلية.

كما نلاحظ غياب خطط واضحة من قبل وزارة التجهيز لتجديد الأسطول رغم تكرار الوعود حيث لم ترصد وزارة التجهيز منذ عشرات السنين أي اعتمادات لاقتناء بطاحات جديدة. وانما اقتصر دورها على اصلاح بطاحات متهالكة أصبحت بحكم الزمن خارجة عن الخدمة.

وأمام هذا التهميش غير المسبوق ومعاناة المواطن بجزيرة جربة نطرح عليكم الأسئلة التالية؟

1. الرجاء موافاتنا بعدد البطاحات الموجودة في الخدمة مع مدنا بتاريخ اقتنائها وسنة دخولها للخدمة واسم البطاح؟

2. متى ستقوم وزارة التجهيز في ميزانيتها برصد اعتمادات مالية لاقتناء بطاحات جديدة علما أنها غير مكلفة ولم تقتني وزارة التجهيز بطاحات جديدة منذ عشرات السنين؟

3. ما هو معدل الانتظار المسجل في وقت الذروة في الموسم الصيفي؟

4. ما هي الاجراءات العاجلة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لمعالجة اهتراء البطاحات وتراجع الأسطول وللتقليص من ساعات الانتظار؟

5. ما سبب تراجع أسطول البطاحات بعنوان سنة 2025 على السنوات الفارطة؟

6. ما سبب تراجع عدد السفرات اليومية المؤمنة من قبل ادارة البطاحات؟

7. الرجاء موافتنا بجدول فيه العدد الجملي للبطاحات مع تحديد أسمائها مع تحديد الأعطاب الموجودة بها مع تحديد البطاحات التي في الخدمة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد غسان يامون.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد غسان يامون. أشار من خلاله إلى وضعية بطاحات جربة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

➢ **بخصوص عدد البطاحات الموجودة في الخدمة وتاريخ اقتنائها وسنة دخولها للخدمة واسم البطاح**: تجدون الإجابة في الجدول التالي:

الاسم	حنبعل	خير الدين	أجيم
الرقم المنجمي	HS 962	HS 961	HS 862
سنة الصنع ووضعها حيز الاستغلال	2000	2001	2004

➢ **بخصوص متى ستقوم الوزارة في ميزانيتها برصد اعتمادات مالية لاقتناء بطاحات جديدة:**

- قامت الوزارة ببرمجة اقتناء بطاح جديد ذي سعة 80 سيارة خفيفة خلال سنة 2026.
- تم إعلان استشارة لدراسة المساندة الفنية ومتابعة إنجاز أشغال تجديد كلي لبطاحي أوليس ومينكس وبرمجة الأشغال خلال سنة 2026.

➢ **بخصوص معدل الانتظار المسجل في وقت الذروة في الموسم الصيفي**: فإن معدل مدة الانتظار تتراوح من نصف ساعة إلى ثلاث ساعات حسب عدد البطاحات الموضوعة حيز الاستغلال والفترات التي تشهد اكتظاظا مروريا وحسب الأعطاب التي تتواتر نتيجة تهرم الأسطول.

➢ **أما في ما يتعلق بالإجراءات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لمعالجة اهتراء البطاحات وللتقليص من ساعات الانتظار:** تسعى الوزارة إلى إتمام الإجراءات العاجلة التالية:

- إنجاز صفقة صيانة ودهن بطاح الجرف: تم القيام بإجراءات طلب العروض والمصادقة على إسناد الصفقة من قبل لجنة الصفقات الجهوية بتاريخ 2025/10/16 وبصدد إعداد ملف الصفقة والإنطلاق في الأشغال خلال شهر نوفمبر 2025 ومدة الأشغال 45 يوما.

- إعداد طلب عروض التجديد الكلي لبطاحي مينكس وأوليس خلال سنة 2026.

- إعداد دراسة وطلب عروض يخص جرف وتنظيف ممر البطاحات للحد من العوالق المسببة للأعطاب المتواترة بنظام الدفع للبطاحات.

➢ **بخصوص سبب تراجع أسطول البطاحات بعنوان سنة 2025 على السنوات الفارطة وتراجع عدد السفرات اليومية المؤمنة من قبل إدارة البطاحات**: فإن تهرم وتقادم البطاحات وإرتدام ممر البطاحات بالعوالق هو السبب الرئيسي للأعطاب المتواترة لمنظومة آلات الدفع مما تسبب في الاقتصار على بطاحين حيز الاستغلال خلال شهري أوت وسبتمبر 2025.

➢ **بخصوص موافاتكم بجدول يتضمن العدد الجملي للبطاحات مع تحديد أسمائها والأعطاب الموجودة بها مع تحديد البطاحات التي في الخدمة**: تجدون ضمن الجداول التالية إجابة حول ذلك:

- **البطاحات الموضوعة حيز الاستغلال:**

البطاح	سنة الصنع	الرقم المنجمي	حالة البطاحات
أجيم	2004	HS 862	تمت صيانته وتجديده وهو حيز الاستغلال منذ شهر فيفري 2022
جنبعل	2000	HS 962	تمت صيانته وتجديده وهو حيز الاستغلال منذ شهر أكتوبر 2022
خير الدين	2001	HS 961	تم الانتهاء من صيانته وقد تم وضعه حيز الإستغلال منذ شهر فيفري 2025

- **البطاحات المزمع صيانتها خلال سنتي 2025 و2026:**

البطاح	سنة الصنع	الرقم المنجمي	حالة البطاحات
الجرف	2014	HS 1073	تم إعلان طلب عروض لصيانته ودهنه كما تم تعيين الشركة التي ستقوم بإنجاز

			الاشغال بانتظار إعطاء الإذن الإداري لبدء الاشغال خلال شهر نوفمبر 2025.
ميننكس	1999	HS 799	تلوث الهيكل والقوقعة خصوصا والمراوح إضافة إلى الأعطاب المتواترة الناتجة عن تقادم البطاحات وعملها المستمر على مدار الساعة .
أوليس	1999	HS 790	

- **البطاحات التي زال الانتفاع بها:**

البطاح	سنة الصنع	الرقم المنجمي	حالة البطاحات
جكتيس	1990	HS 592	عدم توفر قطع غيارهما وصغر سعتهما للسيارات، ولم يعودا صالحين لتأمين عمليات العبور .
الجزيزة	1992	HS 723	

السؤال الكتابي الأول

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: توفير الة رافعة والة شحن للتدخل ومجابهة الكوارث الطبيعية في ولاية باجة.

بعد معاينة وضعية البنية التحتية المتضررة من الأمطار الأخيرة في ولاية باجة سجلت تذمر عدد كبير من المواطنين بسبب تضرر منازلهم نتيجة تسرب المياه والاتربة اليها ونقص التجهيزات الضرورية للتدخل الحيني في هذه المناطق على غرار الة رافعة والة شحن إلى جانب نقص الاعوان لسياقة هذه التجهيزات.

وعليه، نتساءل عن نصيب ولاية باجة من هذه التجهيزات لحماية المواطنين من الكوارث الطبيعية ومجابهتها كالفيضانات والحرائق.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي عن دائرة تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية، تطلب من خلاله توفير آلة رافعة وآلة شحن للتدخل ومجابهة الكوارث الطبيعية في ولاية باجة يشرفني إعلامكم أنه على إثر الأمطار الأخيرة على مستوى قرية دقة تم توفير عدد 2 آلات ماسحة التابعة لفرعي تستور وتيبار (نظرا لتعطب الآلة الماسحة لفرع تبرسق) وآلة شحن لرفع الأتربة تابعة للمقاولة صاحبة صفقة جهر وتنظيف محيط الطرقات للتدخل ومعاضدة المجهودات هذا وقد قامت الوزارة بالإعلان عن مناظرة خارجية لإنتداب سواق آلات ثقيلة لتعزيز الإمكانيات البشرية على مستوى الإدارات الجهوية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: دعم العائلات المحدودة الدخل من خلال برنامج تحسين المسكن.

إن توفير السكن الملائم حقٌّ أساسي للإنسان وتتحمله الدولة في إطار ضمان مقومات العيش الكريم. وفي هذا الصدد يجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية في السياسات السكنية مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.

غير أنه وبعد معاينة وضعية عدد من المساكن المتضررة من الأمطار الأخيرة في ولاية باجة لاحظت تذمر عدد كبير من العائلات الضعيفة الدخل من تضرر منازلهم بعد تسرب المياه والاتربة اليها ويطلبون من السلط المعنية التدخل وتقديم المساعدات الضرورية لتحسين مساكنهم.

وعليه، نتساءل عن برنامج الوزارة لدعم هذه العائلات من خلال تمكينهم من منحة تحسين المسكن في أقرب الآجال. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيتي عن دائرة تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية، تطلب من خلاله دعم العائلات محدودة الدخل المتضررة من الأمطار الأخيرة من خلال برنامج تحسين المسكن، يشرفني إعلامكم بأن قائمات المنتفعين يتم إعدادها من قبل السلط المحلية وتودع لدى مصالح الولاية مرفقة بالملفات ليتم درسها ومعاينة المساكن ثم عرضها على اللجنة الجهوية ذات الاختصاص للمصادقة والتي يترأسها السيد والي الجهة، وأخيرا إحالتها إلى مصالح وزارة التجهيز والإسكان لمزيد التثبت وإتمام إجراءات توفير الاعتمادات وذلك طبقا للتشريعات الجاري بها العمل. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضعية المزرية والتعطيل الحاصل في استكمال مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة، وانعكاس ذلك على أهليته لاحتضان المباريات القارية والدولية.

عملاً بأحكام الفصلين 96 و112 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، واستنادًا إلى النظام الداخلي لمجلس نواب يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

شهد مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة، الذي انطلقت أشغاله منذ سنة 2019 بتكلفة جملية قدرت بحوالي 32 مليون دينار تعطيلات متكرّرة وتأخيرات غير مبررة، ما انعكس سلبًا على المشهد الرياضي الوطني وعلى صورة تونس لدى الهياكل الرياضية القارية والدولية.

وقد تسببت هذه الوضعية فيما يلي:

- حرمان الملعب من احتضان المقابلات القارية رغم تاريخه العريق ومكانته الجهوية والوطنية.

- استياء الجماهير الرياضية وهيئات المجتمع المدني من بطء الأشغال، ومن الغموض الذي يلف أطوار المشروع.

- انعدام الشفافية في توضيح مسؤوليات المقاولات والإدارات المتدخلة.

- غياب منصة صحفيين مهيأة ومجهزة وفق المواصفات المعتمدة لدى الاتحاد الإفريقي لكرة القدم.

- عدم استكمال تركيز الكراسي المخصصة للجمهور، ما يجعله غير مطابق لشروط السلامة والراحة المطلوبة.

- غياب أي موعد دقيق ورسمي لإنهاء المشروع بصفة نهائية وتسليمه للفريق المستفيد والجماهير.

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

1. ما هي الأسباب الحقيقية للتعطيل الحاصل في تنفيذ المشروع رغم توفر التمويلات الأصلية؟

2. ما هو التاريخ النهائي والملزم لتسليم الأشغال بصفة تامة، بما في ذلك تهيئة محيط الملعب المرافق المداخل ومواقف السيارات؟

3. متى سيتم تركيز الكراسي المخصصة للجماهير بكافة المدارج؟ وهل تم التعاقد مع المزودين لهذا الغرض؟

4. ما مدى التقدم في تهيئة منصة الصحفيين والإعلاميين، وهل تم التنسيق مع المؤسسات الإعلامية والهيئات الرياضية لاحترام المعايير الفنية والتقنية؟

5. هل تم تسجيل انزلاقات مالية أو إدارية في المشروع؟ وهل تم فتح تحقيق أو تدقيق رسمي؟

6. ما هي الخطوات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لاستكمال الأشغال وتجنيب البلاد عقوبات أو استبعادات من المشاركة القارية بسبب عدم جاهزية الملاعب؟

إن تعطل مثل هذا المشروع الحيوي لسنوات يعد منا مباشرًا بحق المواطنين في النفاذ للبنية التحتية الرياضية، وإضرارًا بمصالح الفرق الرياضية الوطنية، وإخلالاً بواجبات الدولة في التصرف الناجع في المال العام. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عماد أولاد جبريل.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2286 الموجه إلينا بتاريخ 17 جويلية 2025.

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد عماد أولاد جبريل، أشار من خلاله إلى وضعية مشروع إستكمال الملعب الأولمبي بسوسة يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان تقوم بإنجاز مشروع الملعب الأولمبي بسوسة كصاحب منشأ مفوض لفائدة وزارة الشباب والرياضة صاحب المنشأ وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

أما بخصوص السؤالين 1و5: حول الأسباب الحقيقية للتعطيل الحاصل في تنفيذ المشروع رغم توفر التمويلات الأصلية؟ وهل تم تسجيل انزلاقات مالية أو إدارية في المشروع؟ وهل تم فتح تحقيق أو تدقيق رسمي: يعد مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة مشروعًا معقدًا بطبيعته نظرًا لتداخل العديد من العناصر الفنية والهندسية والوظيفية فيه. فهو لا يقتصر على مجرد مساحة للعب، بل يشمل بنية تحتية متكاملة من مدرجات وأنظمة إنارة وتصريف مياه وتجهيزات أمنية ومرافق متعدّدة تخدم اللاعبين والجمهور على حد السواء وخصوصا ضمان سلامتهم. ويزداد هذا التعقيد عندما يتعلق الأمر بمشروع قائم تم تنفيذه على مراحل متعددة وعلى امتداد سنوات، مما يفرض تحديات إضافية في التنسيق والتنفيذ.

ومن بين أهم أسباب تعطل المشروع:

- تعدد الأطراف المتدخلة في إعداد وتنفيذ المشروع منذ البداية، أدى إلى تعقيد إجراءات التنسيق وتداخل المسؤوليات بين الجهات المعنية مما انجر عنه بطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- عدم دقة بعض الطلبات الفنية والإدارية أدت إلى إرباك سير المشروع وتأخير مراحل الإنجاز، نتيجة الحاجة إلى مراجعات متكررة وتعديلات على الوثائق والمواصفات
- غياب تقرير اختبار فني شامل ومحين يغطي كافة مكونات المشروع، إلى جانب غياب أمثلة تطابق محينة لكافة الأقساط المعمارية والفنية، ليتم اعتمادها بطريقة علمية وصحيحة، مما أدى إلى ظهور مستجدات غير متوقعة أثناء التنفيذ، استوجبت تعديلات متكررة على الأمثلة والتفاصيل الهندسية إنجرّت عنه إضافة أشغال وتخصيص اعتمادات مالية إضافية، تم إنجازها وفقا لملاحق أُعدت خصيصا لهذا الغرض.
- إضافة أجزاء جديدة للمشروع من قبل صاحب المنشأ، مما أدى إلى تغيير نطاق الأشغال وبطء استكمالها في الآجال المحددة وكلفة ماليّة إضافية.
- عدم الحصول على رأي وتوصيات الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (CAF) بشأن وحدة الصحافة حال دون استكمال ملف طلب العروض الخاص به.
- كما أن خضوع المشروع إلى بحث قضائي خلق جوا مشحونًا بين مختلف الأطراف المتدخلة، مما أثر سلبًا على مناخ العمل وسير التنسيق بينها.

تم الانتهاء من أشغال مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة حيث تم القيام بالاستلام الوقتي بتاريخ 14 جويلية 2022 ودخوله حيّز الاستغلال من قبل صاحب المنشأ وتم التصريح بالقبول النهائي بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

وفي مرحلة الإنتهاء من أشغال مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة تم إضافة مكونات موضوع طلبات تعهد جديدة مؤرخة في 06 ماي 2022 والتي تتمثل في:

➢ **تجديد إنارة ساحة الملعب وتركيز السبورة اللامعة وطلبات التلفزة**

مكونات المشروع:

- تجديد إنارة ساحة الملعب.
- السبورة اللامعة
- طلبات التلفزة التونسية

- تم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 27 نوفمبر 2023.

- تم التصريح بالاستلام الوقتي بتاريخ 25 مارس 2025، وهي بصدد الاستعمال منذ ذلك التاريخ.

➢ **اقتناء وتركيز الكراسي بالملعب الأولمبي بسوسة (بصدد فرز العروض.)**

➢ **بناء وحدة الصحافة المتكونة من المركز الاعلامي ومنصة الصحافة** (في انتظار مدنا برأي الاتحاد الإفريقي لكرة القدم " CAF" من قبل صاحب المنشأ لتحيين ملف طلب العروض إن استوجب الأمر والإعلان عن طلب العروض).

بخصوص السؤال 2: حول التاريخ النهائي والملزم لتسليم الأشغال بصفة تامة بما في ذلك تهيئة محيط الملعب والمرافق والمداخل وموقف السيارات: يبقى استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة بشكل نهائي مرتبطًا بعدد من العوامل الأساسية، من بينها:

- توفر المعطيات الفنية والمالية اللازمة لاستكمال الدراسات من قبل صاحب المنشأ، وخاصة المتعلقة بالحصول على التوصيات والرأي الفنّي من قبل الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (CAF) والجهات المختصة بشأن بناء وحدة الصحافة
- تمت الموافقة من قبل وزارة الشباب والرياضة على تغيير موقع السيارات بالملعب الاولمبي بسوسة وفقا لطلب مصالح بلدية سوسة وتم اعلام المهندس المعماري في الغرض لإعداد ملفات طلب العروض بالتنسيق مع كافة مصممي المشروع وتم تحيين الدراسات.
- عدم طلب إضافة أجزاء أخرى للمشروع من قبل صاحب المنشأ.

بخصوص السؤال 3: حول تركيز الكراسي المخصصة للجماهير بكافة المدارج وما إذا تم التعاقد مع المزودين لهذا الغرض:

- تم التعهد بالمشروع بتاريخ 06 ماي 2022
- تم الإعلان عن طلب عروض بتاريخ 11 أكتوبر 2023 والذي كانت نتيجته غير مثمرة.
- تم إعادة الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 08 أوت 2025 مع تحديد تاريخ سحب ملفات طلب العروض من قبل المشاركين يوم 18 أوت 2025 وفتحها يوم 16 سبتمبر 2025.
- تم تأجيل فتح العروض مرتين بطلب من المقاولات المشاركة وتحديد فتح العروض يوم 21 أكتوبر 2025.
- تم فتح العروض بتاريخ 21 أكتوبر 2025 ويجري حاليا تقييم العرض الوحيد من قبل لجنة تقييم العروض.

بخصوص السؤال 4: حول التقدم في تهيئة منصة الصحفيين والإعلاميين، وهل تم التنسيق مع المؤسسات الإعلامية والهيئات الرياضية لاحترام المعايير الفنية والتقنية:

➢ تمت إحالة مشروع بناء وحدة الصحافة (المركز الاعلامي ومنصة الصحافة) إلى مصالح وزارة الشباب والرياضة وذلك قصد إحالة الدراسات إلى الجهات المختصة لإبداء الرأي حول مدى مطابقة المشروع لتوصيات الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (CAF) بما يضمن احترام المعايير الفنية والتقنية المطلوبة.

➢ في انتظار الحصول على توصيات " CAF"، وهو ما يعدّ شرطا أساسيا لاستكمال إعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS)

بخصوص السؤال 6: حول الإجراءات المستقبلية التي سيتم اتخاذها لاستكمال الأشغال: يجري التنسيق مع المصالح الفنية لوزارة الشباب والرياضة لمدنا بالتوصيات والرأي الفنّي للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (CAF) والجهات المختصة بشأن بناء وحدة الصحافة وتهيئة مأوى السيارات لاستكمال إعداد ملف طلب العروض والإعلان عنه عبر منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS).

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول التدخل العاجل لمتساكني حي كريم بأريانة

المصاحيب: - عريضة من طرف متساكني حي كريم بأريانة بتاريخ 7 نوفمبر 2003.

- مطلب من طرف متساكني حي كريم بأريانة موجه إلى وزارة التجهيز والاسكان بتاريخ 27 نوفمبر 2003

- مطلب عاجل من طرف متساكني حي كريم بأريانة موجه إلى وزارة التجهيز والاسكان بتاريخ 9 نوفمبر 2005.

وبعد، ورد علي مطلب مرفوق بعريضة موقعة من متساكني حي كريم بأريانة مرفقة بصور توثق المدخل الوحيد الذي يستعمله الأهالي للدخول والخروج من الحي نحو الطريق الوطنية رقم 8.

ويفيد المطلب أنّ هذا المدخل يشكل خطرا داهما على سلامة مستعمليه، لاسيما عند نزول الأمطار وما ينجر عنه من انزلاقات، فضلا عن خطورة الخروج مباشرة إلى الطريق السريعة، مما يعرض الأهالي - وخاصة الأطفال وكبار السن - إلى حوادث جسيمة.

كما أشار الأهالي إلى أنهم لم يتلقوا ردًا على مراسلاتهم السابقة الموجهة إلى رئيس بلدية أريانة في حين كان جواب المدير الجهوي للتجهيز بأريانة أنّه لا يمكن تهيئة طريق موازية للطريق السريعة، رغم أن المواطنين بالجهة المقابلة يتمتعون بطريق حزامية موازية تضمن لهم الدخول إلى منازلهم في ظروف آمنة.

ألتمس من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تعتزم الوزارة التدخل العاجل لإيجاد حل جذري يضمن سلامة متساكني حي كريم، عبر تهيئة مدخل أمن ومطابق لمعايير السلامة؟

2. ما هي الأسبـــاب الفنية أو الإدارية التي تحـول دون إحداث طريق موازيـة على غرار ما هو موجـود بالجهة المقابلة للطريق الوطنيــة رقــم 8؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2577 الموجه إلينا بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، تطلب من خلاله التدخل العاجل لتهيئة مدخل لمتساكني حي كريم بأريانة، يشرفني إحاطتكم علما بأن أشغال التهيئة المذكورة تقع في منطقة سكنية بلدية ترجع بالنظر إلى بلدية أريانة ولا تندرج ضمن شبكة الطرقات المرقمة الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان، كما أن إنجاز طريق موازية للطريق الوطنية رقم 8 من مشمولات بلدية المكان.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: إيجاد حل عملي لمشروع " Tunisia Mall Ennasr"

وبعد، يُعتبر مشروع " Tunisia Mall Ennasr " أحد أكبر المشاريع التجارية والثقافية في منطقة أريانة، والذي رُخص له بمقتضى رخصة بناء عدد 27 لسنة 2014 بتاريخ 23 فيفري 2015، يهدف إلى تشييد مركز تجاري ثقافي رياضي وترفيهي. إلّا أن توقفه التام منذ عدة سنوات بعد دخول الشركة المالكة في مسار التصفية القضائية تسبب في:

- ترك موقع الورشة في حالة غير آمنة،
- تعطيل استغلال المشروع بما يحرم سكان المنطقة من فضاءات ثقافية وترفيهية مثل قاعة السينما وقاعة المسرح،
- وتدهور المشهد العمراني بالمنطقة.

لذا أرجو من سيادتكم توضيح:

1. الوضعية القانونية الحالية لهذا المشروع، وهل قامت وزارتكم باتخاذ أي إجراءات لمتابعة الملف مع القضاء أو المالك؟

2. ما إذا كان هناك تصور حكومي لاستئناف الأشغال أو إعادة تخصيص المشروع، خاصة وأن المنطقة تعاني نقصاً حاداً في المرافق العمومية.

3. مدى إمكانية تدخل وزارتكم لإعادة هيكلة المشروع أو استغلاله عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، تطلب من خلاله إيجاد حل عملي لمشروع " Tunisia Mall Ennasr" يشرفني إحاطتكم علما بأن هذا المشروع لا يرجع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان باعتباره مشروع خاص ومعالجته من مشمولات بلدية أريانة بما في ذلك رفع مخالفات ما تم الترخيص فيه وإتخاذ القرارات في شأنها سواء بتسوية الوضعية أو بإيقاف الأشغال أو بالهدم وفقا للتشريع الجاري به العمل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية للتجهيز التجاري بوزارة التجارة عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1253 لسنة 2017 المؤرخ في 17 نوفمبر 2017 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 664 لسنة 2013 المؤرخ في 28 جانفي 2013 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الترخيص في تركيز المساحات التجارية الكبرى والمراكز التجارية.

السلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول طلب برمجة تهيئة ممر غير مهيأ بمنطقة سكنية ببلدية أريانة المدنية.

المصاحيب: عريضة موجهة إلى كل من الكاتب العام لبلدية اريانة والمندوب الجهوي لوزارة التجهيز والإسكان بأريانة حول طلب تسوية وضعية المدخل وإنجاز ممر بلدي مع تسمية نهج وترقيم المنازل بتاريخ 2025/09/19.

وبعد، يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا الطلب على إثر شكاية تقدم بها متساكنو المنطقة الكائنة على مستوى الطريق الموازية للطريق الوطنية 8 أمام محول كارفور ماركت بأريانة المدينة بخصوص ممر غير مهيأ يمر أمام منازلهم، لم تتم تهيئته منذ أكثر من عشرين (20) سنة، مما تسبب في تدهور البنية التحتية وحرمان الأهالي من خدمات أساسية.

هذا الوضع أسفر عن:

- صعوبة كبيرة في الدخول إلى المساكن والخروج منها، خاصة في حالات الطوارئ.
- تفاقم المشاكل البيئية نتيجة غياب تهيئة وتعبيد الممر، بما في ذلك تراكم الأوحال ومياه الأمطار.
- حرمان المساكن من الربط السليم بشبكات التنوير العمومي والتطهير.

وعليه ألتمس من وزارتكم:

- برمجة تهيئة هذا الممر ضمن مشاريع الوزارة أو في إطار برنامج "تهذيب وإدماج الأحياء السكنية"
- التنسيق مع بلدية أريانة لضمان تعبيد الممر وتزويده بما يلزم من تجهيزات أساسية.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2677 الموجه إلينا بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، تطلب من خلاله برمجة تهيئة ممر غير مهيأ بمنطقة سكنية ببلدية أريانة المدينة، يشرفني إحاطتكم علما بأن أشغال تهيئة الممر المذكور يقع في منطقة سكنية بلدية ترجع بالنظر إلى بلدية أريانة ولا يندرج ضمن شبكة الطرقات المرقمة الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: استفسار حول مدى تقدم إجراءات تنفيذ القسط الثاني من مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات- واد قريانة

تبعا لمراسلتنا السابقة بتاريخ 22 أفريل 2024 وتفاعلكم الإيجابي من خلال ردكم المؤرخ في 2 ماي 2024 وحرصا منا على متابعة هذا الملف الحيوي الذي يشغل متساكني منطقة منوبة، نتوجه اليكم مجددا بهذا السؤال الكتابي قصد الاستفسار عن مراحل التي بلغتها إجراءات تنفيذ القسط الثاني من مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات وخاصة ما يتعلق بتهيئة الجزء المتبقي من واد قريانة.

وقد قمنا خلال الأشهر الأخيرة بعديد التدخلات تحت قبة البرلمان، كما تواصلنا مرار مع إدارة المياه العمرانية، في إطار حرصنا الكامل على الدفع نحو استكمال هذا المشروع في أقرب الآجال، لما له من اهمية كبرى في حماية الأرواح والممتلكات والحد من الاضرار الناجمة عن الفيضانات.

وما يثير قلقنا الشديد ويستوجب تدخلكم العاجل هو ما تبين لنا مؤخرا من قيام بعض الأطراف بضخ مياه الصرف الصحي مباشرة في مجرى الوادي، مما يمثل جريمة بيئية خطيرة تهدد صحة وسلامة المواطنين، وتتناقض تماما مع الجهود المبذولة في إطار هذا المشروع.

وإذ نثمن تعاونكم وتنسيقكم المستمر معنا، فأننا نطلب منكم:

- مدنا بتفاصيل مراحل تقدم الإجراءات الإدارية والفنية والمالية المتعلقة بالقسط الثاني من المشروع.
- توضيح الخطوات العملية القادمة وجدولها الزمني المتوقع للتنفيذ.
- بيان ما إذا تم رصد الاعتمادات المالية اللازمة او الاتفاق مع أي جهة تمويل.
- افادتنا بالإجراءات التي تنوون اتخاذها لحث مصالحكم المعنية على تفعيل مشروع تغطية الوادي في أقرب الآجال، لما لذلك من أهمية

قصوى في تفادي الانعكاسات البيئية الخطرة التي يعاني منها متساكنو الجهة خاصة بعد تفاقم ظاهرة سكب مياه الصرف الصحي بصفة عشوائية، بما يمثل خطرا على الصحة العامة والبيئة.

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة أسماء الدرويش.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2577 الموجه إلينا بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة أسماء الدرويش تطلب من خلاله إفادتها حول مال تقدم إجراءات تنفيذ القسط الثاني من مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات – وادي قريانة، يشرفني إعلامكم أنه في إطار مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات "القسط الأول" تمت تهيئة وتغطية جزء من وادي قريانة إلى حدود حوض تجميع المياه بمدينة منوبة وقد أدى دوره في التقليص من خطر الفيضانات وقد تجلى ذلك خلال الأمطار التي شهدتها المنطقة وتحسين الوضع البيئي ولقي استحسان السكان.

أما بخصوص تهيئة الجزء المتبقي من الوادي المذكور فهو يندرج ضمن القسط الثاني من مشروع حماية تونس الغربية الذي تم اقتراحه ضمن ميزانية سنة 2026 وقد تم طلب تمويل هذا المشروع في إطار قرض لدعم الميزانية ضمن البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية وحاليا بصدد المناقشة مع الطرف الممول.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التجهيز والاسكان

الموضوع حول مشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من فيضانات مياه الأمطار.

تحية طيبة وبعد،

تبعًا لما ورد في مراسلة صادرة عن وزارتكم بتاريخ 13 ديسمبر 2024 تحت عدد 2024-13-0140-0000228، والتي أفادت بأن دراسة مشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات بلغت مراحلها النهائية، وبأنه سيتم برمجة إنجاز الأشغال بداية من المخطط القادم، واعتبارا لأهمية هذا المشروع في حماية المواطنين والممتلكات والحد من المخاطر المتكررة جراء الفيضانات التي تشهدها المنطقة، فإننا نرجو منكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تمت المصادقة النهائية على الدراسة التفصيلية للمشروع؟
2. هل يتضمن المشروع ضمن مكوناته تهيئة وتبليط جزء من وادي لاية الذي يمر وسط المدينة؟
3. هل تم ترسيم الاعتمادات المالية اللازمة ضمن ميزانية سنة 2026 لضمان إنجاز المشروع في الآجال المقررة؟
4. ما هو التاريخ الفعلي المتوقع لانطلاق أشغال المشروع على أرض الواقع؟

وتفضلوا، سيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد محمود العامري.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2577 الموجه إلينا بتاريخ 22 سبتمبر 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد محمود العامري يطلب من خلاله إفادته حول مشروع حماية القلعة الصغرى من الفيضانات، يشرفني إعلامكم أنه تمت برمجة الدراسة التفصيلية للمدينة خلال سنة 2025 وتم الإعلان عن طلب العروض وحاليا بصدد إعداد الصفقة وسيتم العمل على برمجة الأشغال المترتبة عن هذه الدراسة ضمن المشاريع المستقبلية للوزارة.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تغيير أسماء بعض المؤسسات التربوية.

كثير من المدارس الابتدائية والإعداديات والمعاهد تحمل أسماء غريبة وغير محفزة لكي لا نقول مخجلة في بعض الأحيان.

أسماء هذه المؤسسات التربوية تشكل عائقا نفسيا للبعض ولا تتمشى مع ما وصلنا له من تطور وانفتاح ولا تليق بالمدرسة العمومية.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- متى ستشرع الوزارة في تغيير أسماء هذه المؤسسات التربوية بأسماء تليق بمدرسة الشعب وبالدولة التونسية؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002192 بتاريخ 11 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد أربعة (04) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) والسادة صالح الصيادي (01) ومحمد زياد الماهر (01)، وحاتم لباوي (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حاتم لباوي

الموضوع: حول تغيير أسماء بعض المؤسسات التربوية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول تغيير أسماء بعض المؤسسات التربوية أتشرف بإفادتكم أنّ وزارة التربية تتولى الاستجابة لمقترحات المندوبيات الجهوية للتربية بخصوص تغيير أسماء المدارس الابتدائية بعد موافقة السلط المحليّة والجهويّة. كما تمّت الاستجابة لتغيير تسميات المدارس الابتدائية بأسماء شهداء المؤسستين العسكرية والأمنية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: المدارس الابتدائية الخاصة

في زيارتنا لبعض المدارس الابتدائية الخاصة بولاية تونس على سبيل الذكر مؤسسة إيميل زولا ونور المشكاة قصد نقل تلميذ من المدرسة العمومية إلى أحد هذه المدارس فوجئنا بالرفض أو القبول المشروط عبر **اختبار مستوى test de niveau إجباري** بتعلة أن المدارس الخاصة تتميز على التعليم العمومي بتدريس لغتين إضافيتين قبل السنة رابعة ابتدائي. بعد الاطلاع على الأمر المنظم للمدارس الخاصة لم نجد أي فصل قانوني يسمح بعدم الالتزام بالبرنامج الرسمي التونسي لهذه المؤسسات ولم نجد أي فصل يمنع دخول التلاميذ من العمومي إلى الخاص.

سيدي الوزير، هذه التجاوزات تشرع للتعليم الخاص وتعطيه أولوية على حساب التعليم العمومي وتساهم في القضاء على المدرسة العمومية مدرسة الشعب علما وأن سياسة الدولة، سياسة السيد رئيس الجمهورية تدعو إلى الدولة الاجتماعية عمادها التعليم العمومي المجاني.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- متى ستتخذ وزارتكم القرارات الجريئة تجاه هذه التجاوزات قصد الالتزام بالبرنامج الرسمي التونسي وضمان تكافؤ الفرص؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد ، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي(01) وضحى السالمي (02) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد حاتم لباوي

الموضوع: حول المدارس الابتدائية الخاصة.

وبعد ، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول المؤسسات التربوية الخاصة والمتمثل في رفض إدارتي المدرستين الابتدائيتين الخاصتين "إيميل زولا" و"نور المشكاة" الراجعتين بالنظر إلى المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 نقلة تلميذ وافد من مدرسة عمومية أو الموافقة على نقلته مع إخضاعه لـ Test de niveau بتعلّة أنّ المدارس الابتدائية الخاصة تتميّز بتدريس لغتين إضافيتين قبل السنة

الرابعة أساسي، يشرّفني إفادتكم بأنّ وزارة التربية تحرص على أن تضطلع المؤسسات التربوية الخاصة بدورها التربوي على قاعدة الالتزام بالتراتيب القانونية والإدارية الجاري بها العمل وفي هذا السياق تعمل على متابعة مدى احترام هذه المؤسسات للالتزامات والتراتيب المحمولة عليها وذلك من خلال:

- إصدار مذكرات دورية خاصة بمتابعة سير عمل المؤسسات التربوية الخاصة على غرار المذكرة المشتركة الصادرة عن الإدارة العامة للمرحلة الابتدائية والإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بتاريخ 16-09-2025 والموجهة إلى السيّدات والسادة المندوبين الجهويين للتربية لدعوتهم إلى اتخاذ جملة من الإجراءات وأهمها إصدار مذكرة لباعثي المؤسسات التربوية الخاصة التي تعتمد النظام التربوي التونسي قصد دعوتهم إلى الالتزام بتطبيق البرامج الرسمية واعتماد الكتب المدرسية المقرر استعمالها خلال السنة الدراسية 2025- 2026 مع ضرورة الحصول على ترخيص مسبق في صورة تقديمهم إضافات معرفية أو عند استعمال وسائل ومعينات تعليمية أخرى وكتب مدرسية ممّا لم يرد بالقائمات الرسمية.

- تنظيم زيارات دورية من قبل فرق جهوية أو مركزية على امتداد السنة الدراسية لمتابعة سير العمل بهذه المؤسسات والوقوف على مدى التزامها بالتراتيب.

- اتخاذ الإجراءات الإدارية المستوجبة تجاه المخالفات والإخلالات المسجّلة:

- أن رفض نقلة التلاميذ الرّاغبين في الالتحاق بإحدى المدارس الخاصة في صورة توفّر الشغور هو تصرّف مخالف للتراتيب.

- أنّ توخّي مدير المدرسة طرق انتقائية في التعامل مع التلاميذ أو نقلتهم أو إخضاعهم لاختبار مستوى مخالف أيضا للتراتيب الإدارية.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: المركز الوطني البيداغوجي.

بعد الاطلاع على موقع انترانت المركز الوطني البيداغوجي بحثا على النسخ الرقمية للكتب المدرسية تبين أن كثيرا من الكتب خاصة المستوى الابتدائي مفقودة وغير محملة على الموقع.

سيدي الوزير النسخ الرقمية للكتب المدرسية تيسر وتسهل العملية التعليمية للتلميذ والمربي والولي حيث انه بات من الضروري تحميل كل النسخ الرقمية لكل الكتب المدرسية للمستويات الابتدائي والإعدادي والثانوي على الموقع.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- متى ستشرع وزارتكم في تحميل النسخ الرقمية لكل الكتب المدرسية على موقع المركز الوطني البيداغوجي؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي (01) وضحى السالمي (02) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حاتم لباوي

الموضوع: حول تحميل النسخ الرقمية لكل الكتب المدرسية على موقع المركز الوطني البيداغوجي.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول تحميل النّسخ الرّقميّة لكل الكتب المدرسية على موقع المركز الوطني البيداغوجي، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- إنّ الكتب المدرسية وجميع الوسائل التّعليميّة التي تنتجها وتنشرها وزارة التربية تعتبر من المصنّفات المحميّة والمشمولة بحقوق المؤلّف طبقا لأحكام الفصل الأول وما يليه من القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرّخ في 24 فيفري1994 المتعلّق بالملكيّة الأدبية والفنية، وهي خاضعة كذلك في إجراءات تأليفها ونشرها إلى أحكام الأمر عدد 1188 لسنة 1992 المؤرخ في 22 جوان 1992 المتعلق بضبط الأحكام الخاصة بتأليف الكتب المدرسية والوسائل التعليمية ونشرها حيث يحيل مؤلّفو المشاريع التي يتقرّر نشرها جميع حقوقهم بصفة نهائية لفائدة المركز الوطني البيداغوجي مقابل مكافأة ماليّة لقاء ذلك.

- يتم نشر الكتب المدرسيّة أساسا في صيغة ورقيّة من خلال توزيعها على المكتبات المرخص لها قانونا ومن فروع المركز الوطني البيداغوجي بالنّسبة للكتب الخاصة بالمدرّسين. أما بخصوص نشرها في صيغة رقميّة على موقع واب المركز الوطني البيداغوجي، فهو يتم بصفة استثنائية لاستعمال هذه المصنّفات على سبيل الإيضاح للأغراض التعليميّة دون سواها تطبيقا للفصل 10 (جديد) من القانون عدد 36 لسنة 1994 المذكور أعلاه، خاصة وأنه مع تطوّر وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت عدّة اعتداءات في عدة صفحات على هذه المصنّفات من خلال تحميلها واستنساخها واستعمالها في شكل مشاهد مصورة (bandes dessinées) واستغلالها لغايات تجارية وهو ما يشكل تعديا على حقوق المؤلّفين الأصليين وحقوق المركز الوطني البيداغوجي مع صعوبة كبيرة في تتبع أصحاب هذه الصفحات، لذلك يسعى المركز الوطني البيداغوجي لضمان حقوق الجميع من مؤلّفين أصليين وحقوق التلاميذ والمدرّسين في استعمال هذه المصنّفات للأغراض التعليمية على سبيل الإيضاح إلى نشرها رقميّا على موقعه خلال السنة الدراسية.

➢ كما تمّ في بداية هذه السّنة الدّراسيّة نشر جميع الكتب المدرسيّة رقميّا على موقع واب المركز الوطني البيداغوجي بعد القيام بعملية تحيينه.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن المرعوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية طيبة

تعتبر معتمدية طينة بولاية صفاقس من المعتمديات ذات الكثافة السكانية العالية (90ألف ساكن) وهو ما يعكس عديد الصعوبات والمشاكل المتعلقة بقطاع التربية والتعليم وعليه اتشرف بأن أحيل اليكم الاسئلة الكتابية التالية:

1. ما هو برنامج الوزارة لصيانة وتجهيز اعدادية ان رشد بمعتمدية طينة وازالة الخطر الذي يهدد التلاميذ والاطار التربوي؟

2. ماهي خطة الوزارة للحد من الاكتظاظ بإعدادية طينة والمعهد الثانوي واحداث مؤسسات تربوية جديدة؟

3. تقع اعدادية الحاجب في امتداد شاسع لأراضي فلاحية مما جعلها في عزلة تسببت في عديد لمشاكل على غرار صعوبة التنقل والمخاطر التي تهدد التلاميذ والاطار التربوي فلماذا لا يتم اقتراح موقع جديد للاعدادية يكون قريب من التجمعات السكانية واستغلال البناية الحالية كمركز للتكوين المهني

4. متى تنطلق أشغال احداث المدرسة الابتدائية المبرمجة بعمادة سيدي عبيد من معتمدية طينة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي (01)، وضحى السالمي (02)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أيمن المرعوي

الموضوع: حول العديد من النقائص في مختلف المجالات التابعة لولاية صفاقس.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

السؤال عدد 1:

تم إدراج المدرسة الإعدادية ابن رشد طينة الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية بصفاقس 01 ضمن البرنامج الخصوصي للتدخلات الاستعجالية لسنة 2025 بهدف إزالة كل ما يشكل خطرا بالمؤسسة ويهدد حماية روادها حيث تم إعداد الدراسات الفنية والمعمارية اللازمة ومن المتوقع الإعلان عن طلب العروض في منتصف شهر نوفمبر الجاري قصد تعيين مقاولة لإنجاز أشغال الصيانة المبرمجة بالإعدادية.

السؤال عدد 2: لفك الاكتظاظ بإعدادية طينة:

➢ تمت برمجة إحداث مدرسة اعدادية جديدة ضمن ميزانية 2018 بأرض نادي الصيادين لحل مشكل الاكتظاظ بهذه الإعدادية إلا أن خصائص قطعة الأرض وأقيستها لم تستجب لمتطلبات البرنامج الوظيفي وحيث يتواصل التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية قصد توفير قطعة أرض جديدة وفق إحدى الآليات المعمول بها (تخصيص رصيد عقاري من ملك الدولة الخاص أو اقتناء أو تبرع .....).

➢ هذا وقد تمت برمجة توسعة بالمدرسة الإعدادية طينة ضمن ميزانية 2025 والمشروع في طور إعداد الدراسات الفنية.

بخصوص الاكتظاظ المسجل بالمعهد الثانوي بمعهد طينة :

➢ لا يوجد رصيد عقاري تابع لأملاك الدولة بمعتمدية طينة.

➢ تعمل المندوبية الجهوية للتربية على إيجاد رصيد عقاري على ملك للخواص قصد اقتنائه حتى نتمكن من إنجاز مشروع إحداث معهد إضافي بالمنطقة.

السؤال عدد 3:

➢ تشهد إعدادية الحاجب استقرارا في عدد التلاميذ (في حدود 580 تلميذ) وتعمل بمعدل كثافة مقبول (27.5 تلميذا بالفصل الواحد).

➢ أغلب تلاميذ المدرسة الإعدادية هم من سكان المنطقة والوافدين من المدارس المجاورة على غرار الحاجب، الحاجب 2 حي الخضراء والمدرسة المحدثة حي الوفاء).

➢ مشروع احداث اعدادية جديدة بالمنطقة سيكون له تأثير سلبي مباشر على إعدادية الحاجب ما سيجعلها مخففة.

➢ تتوفر بالمنطقة خطوط النقل الحضري للشركة الجهوية للنقل بصفاقس ما يسمح بسهولة تنقل التلاميذ.

السؤال عدد 4:

تمت برمجة إحداث مدرسة ابتدائية طريق قابس كم 8 بطينة ضمن ميزانية 2025 وحاليا جاري العمل على إعداد الدراسات الفنية اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

الموضوع: حول حذف شعبة الفنون من المعاهد الثانوية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

السيد وزير التربية لقد بلغتنا عديد التشكيات من طرف الاولياء والتلاميذ على حد السواء بعد ان تم حذف شعبة الفنون التي كانت تقتصر في مرحلة أولى على بعض الولايات، ثم تم تعميمها على كافة الولايات وتم اختيار معهد دار الأمان بالقيروان لاحتضان 25 تلميذ اختاروا هذه الشعبة إلا أن هذه السنة تفاجئوا بإلغاء شعبة الفنون الذين اختاروها عن حب واقتناع.

- فهل من تفسير لهذا الإجراء؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي(01) وضحى السالمي (02) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد الطيب الطالبي

الموضوع: حول حذف شعبة الفنون من المعاهد الثانوية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول وضعية شعبة الفنون، يشرفني إفادتكم بما يلي:

- اتخذ قرار إحداث سنة أولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2024-2025 كتجربة نموذجية في اغلب المندوبيات الجهوية للتربية خاضعة للتقييم طيلة السنة الدراسية وهو ما قامت به هياكل الوزارة (الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي، الإدارة العامة للتقييم والجودة الإدارة العامة للبرامج والتكوين، والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية) بالتنسيق مع إطار التفقد البيداغوجي والمستشارين في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي.
- محدودية عدد التلاميذ في الأقسام المحدثة بالسنة أولى ثانوي فنون وعدم وجودها في بعض المندوبيات وتراجع العديد من التلاميذ عن التسجيل فيها وضعف تحصيلهم الدراسي خلال الثلاثي الأول من السنة الدراسية 2024-2025.
- مواصلة هذه التجربة للسنة الثانية تجعل الوزارة امام حتمية ادراجها كمسلك ثم كشعبة ضمن النظام التوجيهي الحالي وهذا ما يستدعي تغيير البرامج والمناهج ونظام التقييم والامتحانات الوطنية وتكوين المدرسين وتهيئة الفضاءات وتجهيزها، وهو ما يستدعي رؤية شاملة للنظام التربوي مما يجعل الوزارة تأجل النظر في جدوى احداث هذه الشعبة إلى حين انطلاق الإصلاح التربوي.

وبعد القيام بالاستشارات اللازمة وعدد من الجلسات مع بعض المندوبين الجهويين للتربية ومنسقي متفقدي المواد الفنية الذين يمثلون سلك التفقد في المواد الفنية والمستشارين في الاعلام والتوجيه المدرسي والجامعي وبعض مديري المؤسسات التربوية الحاضنة لقسم السنة أولى ثانوي فنون تم الاتفاق على إصدار مذكرة صدرت تحت عدد د - 2025- 07-1007-0003139 بتاريخ 25 جوان 2025 مفادها أن التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2024-2025 والمرتقين إلى السنة الثانية ثانوي وكذلك الراسبين منهم والراغبين في الالتحاق بالمعاهد التي تدرس الاختصاصات الفنية (معهد راضية الحداد بالعمران، معهد احمد السنوسي بقفصة، ومعهد بورقيبة بالمنستير) بداية من مفتتح السنة الدراسية 2026/2025، بإمكانهم تقديم مطالب في الغرض إلى المؤسسة التربوية الراجعين اليها بالنظر.

علما وأن كافة التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى ثانوي فنون خلال السنة الدراسية 2024-2025 المرتقين إلى السنة الثانية تم توجيههم إلى مختلف مسالك التوجيه المتوفرة.

وقد التحق عدد من التلاميذ في مفتتح السنة الدراسية 2025-2026 بالمعاهد التي تدرس الاختصاصات الفنية في مستوى السنة الثانية.

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول فتح بحث في نتائج مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة 2025.

المرفقات: ملف في الغرض.

تحية طيبة وبعد،

نظرا لما بلغنا من تشكيات من أولياء التلاميذ الذين اجتازوا مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة 2025 من عدة ولايات في علاقة بعدم تطابق الأعداد المسندة في المناظرة المذكورة مع ما تحصلوا عليه خلال السنة الدراسية 2024-2025.

- فماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة في الغرض من أجل إنصاف هؤلاء التلاميذ والوقوف على مختلف الإخلالات إن وُجدت؟

وفي انتظار ردكم، تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيدات مريم الشريف (01) وبسمة الهمامي (01) والسيدين طارق المهدي (01) وعادل ضياف (01) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد عادل ضياف

الموضوع: حول فتح بحث في نتائج مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به واستنادا على قرار وزير التربية المؤرخ في 19 جويلية 2019، أتشرف بإفادتكم بالآليات المعتمدة في تنظيم هذه المناظرة

1. في خصوص إعداد المواضيع:

- تنظم سنويا مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية قصد تمكين أقل من 10 في مائة من المترشحين (التي تمثل الطاقة الجملية من استيعاب المدارس الإعدادية النموذجية) من الالتحاق بإحدى المدارس الإعدادية النموذجية.
- تعتمد الإدارة العامة للامتحانات في إعداد اختبارات جميع المواد على ماهية صادرة عن الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمر.
- تكلف لجان بيداغوجية من متفقدين لإنجاز جميع العمليات المتعلقة بالمواضيع (إعداد المواضيع تجريب المواضيع المصادقة على المواضيع...).
- كل المواضيع المقدمة خلال دورة 2025 مطابقة لماهية الاختبار وللبرامج الرسمية.

2. في خصوص التمشي المعتمد في العمليات المتعلقة بإصلاح تحارير المترشحين:

- تنجز عمليات إصلاح تحارير كل مادة من مواد المناظرة وفي كل مركز من المراكز المفتوحة من طرف لجنة تتكون من رئيس لجنة إصلاح ومن عدد يتراوح من 06 إلى 08 مراقبي إصلاح ومن عدد من المصححين. الوثيقة عدد 1 والوثيقة عدد (2)
- تم خلال هذه الدورة إضافة مركز إصلاح ليصبح عددها 08 عوضا عن 07 خلال الدورات السابقة.
- بداية من دورة 2024، إضافة يوم إصلاح إلى الفترة المخصصة إلى كل مادة من مواد المناظرة (جدول عدد 03)
- تم خلال هذه الدورة تنظيم يوم تكويني لفائدة رؤساء لجان إصلاح مواد العربية الفرنسية، الرياضيات والإيقاظ العلمي أمنها متفقدي المدارس الابتدائية من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في جميع مراحل إعداد مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية. (وهم رؤساء لجان ضبط المقاييس الوطنية لإصلاح المناظرة دورة 2024)
- تنجز عملية ضبط مقاييس الإصلاح على المستوي الوطني من خلال اجتماع يحضره جميع رؤساء لجان الإصلاح لكل مادة من المواد المعنية بالمناظرة، وذلك انطلاقا من المقاييس الأولية التي تم إعدادها من قبل لجنة صياغة المواضيع ويختم هذا الاجتماع بوثيقة مقاييس قبل النهائية (الجدول عدد (04).
- تضبط الإدارة العامة للامتحانات روزنامة تجريب مقاييس الإصلاح على عيّنة من تحارير المترشحين وذلك بالنسبة إلى كل مادة من مواد المناظرة (عيّنة تتكون من 100 نسخة من تحارير المترشحين)، يتم خلال هذه العملية التأكد من ملائمة المقاييس لما قدمه المترشحون، وتوجه إلى الإدارة العامة للامتحانات ملاحظات من كل مركز من مراكز الإصلاح الوثيقة عدد 03 والجدول عدد (04).
- تنظم الإدارة العامة للامتحانات بالنسبة إلى كل مادة من مواد المناظرة اجتماع يحضره رئيس اللجنة الوطنية لضبط المقاييس وعضو ثاني من لجنة إعداد الاختبار قصد دراسة الملاحظات الواردة وإصدار تعديل مقاييس إذا تطلب الأمر ذلك، للوصول إلى مرحلة المقاييس النهائية التي ستعتمد في الإصلاح (الجدول عدد (04).
- يخصص اليوم الأول لفترة الإصلاح للتأكد من تمثل جميع المصححين لمقاييس الإصلاح والتأكد من سلامة تطبيقها، وتكون وتيرة الإصلاح متأنية مقارنة بالأيام الموالية في فترة الإصلاح. (الوثيقة عدد (04).
- تخصص الإدارة العامة للامتحانات خلية متابعة متكونة من مسؤولين لمتابعة جميع العمليات وذلك طيلة فترات الإصلاح. كما تخصص شبكة متابعة الكترونية لتأمين عمليات التواصل بين الإدارة المركزية وبقية المراكز.
- تصدر الإدارة العامة للامتحانات مذكرات تنظيمية تتعلق بالعمليات الواجب إنجازها أثناء وبعد انتهاء فترة الإصلاح (التثبت في مجموع الأعداد، توصيات أثناء قراءة النتائج. (الوثيقة عدد05).
- تتلقى الإدارة العامة للامتحانات بعد صدور النتائج عددا كبيرا من مطالب التثبت (2716 خلال هذه الدورة)، تُوجه إلى مراكز الإصلاح المعنية في الإبان للتأكد من سلامة الأعداد المسندة. (الوثيقة عدد 06).
- أفرزت هذه العملية خلال هذه الدورة إلى رصد عدد 19 خطأ، مكّن تصويبها عدد 05 مترشحين من الالتحاق بإحدى المدارس الإعدادية النموذجية.

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
******
الإدارة العامة للامتحانات
عـدد

تونس، في

سرّي

الوثيقة عدد (01)

مذكـــــرة

إلـى

السيد(ة) المندوب الجهوي للتربية بمنوبة

******

الموضـــوع اقتراح رؤساء لجان الإصلاح مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (دورة **2025**).

المصاحيب جدولان للتعمير (عدد **1** و**2**).

******

وبعد،

في نطاق الاستعداد لتنظيم مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (دورة **2025**) وفي إطار تحديد قائمات رؤساء لجان الإصلاح المقرر اقتراحها على عناية السيد الوزير، أدعوكم إلى عقد مجلس تفقد في الغرض حيث يتم اقتراح:

- ✓ عدد 04 متفقدي مدارس ابتدائية لتولي مهمّة رئاسة لجان الإصلاح بحساب متفقد لكل مادة من المواد التالية: العربية، الفرنسية، الرياضيات والإيقاظ العلمي.
- ✓ مساعد(ة) بيداغوجي لتولي مهمّة رئاسة لجنة مادة الأنقليزية.
- ✓ عدد (34) مساعد بيداغوجي لتولي مهمّة مراقب إصلاح التحارير بحساب عدد 08 مراقبين بالنسبة إلى كل مادة من مادتي الرياضيات والعربية وعدد 06 مراقبين بالنسبة إلى كلّ مادة من بقية المواد.
- ✓ تنزيل مقترحات السادة المتفقدين تباعًا بالجداول المصاحبة ثم توجيهها إلى الإدارة العامة للامتحانات وذلك عبر شبكة المتابعة في أجل لا يتجاوز يوم **10 مارس 2025**.

هذا وتجدر الإشارة أنّه عند اقتراح رؤساء اللجان أو مُدرسين مراقبين للإصلاح بإمكانكم الاعتماد على ذوي الخبرة كافية أو لديهم الأستاذية أو الإجازة في المادة التي سيتولون رئاستها أو مراقبة إصلاح تحاريرها).

ونظرا لأهميّة الموضوع المرجو إليكم العمل على انجازه بكامل الدقة وفي الآجال المحدّدة. والسّلام

المدير العام للامتحانات

محمد الميلي

هام جدّا: المرجو منكم إرسال الجدولين بعد انجاز اللازم عبر منظومة متابعة الامتحانات الوطنية في صيغتين:

3 (PDF) بعد إمضائكم.

4 (Word أو Excel) حتى يتسنى لنا استغلال البيانات مركزيا

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للامتحانات
عـــدد
011742

تونس، في 26 افريل 2025

الوثيقة عدد (02)

مذكـــــرة

إلـــى

السيد (ة) المندوب الجهوي للتربية بـمنوبة

الموضـــــوع: إصلاح الاختبارات الكتابية لمناظرة الدخول الى المدارس الإعدادية النموذجية دورة **2025**.

وبعد،

تبعًا لفتح مركز لإصلاح الاختبارات الكتابية لمناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة **2025** بالمندوبية الجهوية للتربية التي تشرفون عليها، المرجو إليكم:

1 – إصدار تعيينات لمراقبي الإصلاح الذين وافيتمونا بأسمائهم ضمن إجابتكم عن مذكرتنا عدد 12467 المؤرخة في 17 فيفري 2025 لتولي المهام التالية:

- مراقبة إصلاح التحارير طيلة الفترة المخصّصة للمادة المعنية وذلك وفق ما هو مبيّن بالجدول أسفله
- المشاركة في عملية قراءة النتائج (عدد 05 فقط من كل مادة) (يوم **01 جويلية 2025**).

2- التنسيق مع السيد (ة) رئيس مركز الإصلاح والسيدات والسادة رؤساء اللجان في ضبط قائمة في مُدرّسي السنة السادسة من التعليم الأساسي الذين سيدعون للقيام بعملية إصلاح التحارير، ثم توجيه استدعاءات فردية للمدرّسين المصححين عن طريق مديري المدارس الأصلية، وذلك وفق ما هو مبين بالجدول التالي:

المادة	عدد المصححين	فترة الإصلاح
العربية	41	من 21 جوان 2025 إلى 25 جوان 2025
الأنقليزية	41	من 21 جوان 2025 إلى 24 جوان 2025
الرياضيات	41	من 23 جوان 2025 إلى 27 جوان 2025
الإيقاظ العلمي	41	من 23 جوان 2025 إلى 27 جوان 2025
الفرنسية	41	من 24 جوان 2025 إلى 28 جوان 2025
المجموع	205	

علمًا وأنّ عدد المترشّحين بالمركز سيكون في حدود **8341** مترشّحًا (**قابل لتغيير طفيف**) .

والسّلام.

المدير العام للامتحانات

محمد الميلي

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للامتحانات

جدول عدد 03

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (دورة 2025)

روزنامة الإصلاح والحجز والتثبت

المواد	التاريخ
العربية	بداية من يوم 21 جوان 2025 إلى أجل أقصاه يوم 25 جوان 2025 بدخول الغاية
الانقليزية	بداية من يوم 21 جوان 2025 إلى أجل أقصاه يوم 24جوان 2025 بدخول الغاية
الرياضيات	بداية من يوم23 جوان 2025 إلى أجل أقصاه يوم 27 جوان 2025 بدخول الغاية
الايقاظ العلمي	بداية من يوم 23 جوان 2025 إلى أجل أقصاه يوم 27 جوان 2025 بدخول الغاية
الفرنسية	بداية من يوم 24 جوان 2025 إلى أجل أقصاه يوم 28 جوان 2025 بدخول الغاية

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للامتحانات

جدول عدد 04

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (دورة 2025)

روزنامة العمليات المرتبطة بالإصلاح

المواد	تاريخ الاجتماع الوطني لضبط المقاييس	إرسال المقاييس الأولية إلى رؤساء مراكز الإصلاح عبر الشبكة	تجريب المقاييس على مستوى المراكز	إمداد الإدارة العامة للامتحانات بالملاحظات	إرسال المقاييس النهائية إلى رؤساء مراكز الإصلاح عبر الشبكة	انطلاق الإصلاح
العربية	17 جوان 2025 الساعة 09	18 جوان 2025	20 جوان 2025 التاسعة صباحا	20 جوان 2025 قبل الساعة 12	20 جوان 2025 الساعة 16	21 جوان 2025 الثامنة صباحا
الانقليزية	17 جوان 2025 الساعة 09	18 جوان 2025	20 جوان 2025 الثامنة صباحا	20 جوان 2025 قبل الساعة 12	20 جوان 2025 الساعة 16	
الفرنسية	18 جوان 2025 الساعة 09	19 جوان 2025	23 جوان 2025 الثامنة صباحا	23 جوان 2025 قبل الساعة 12	23 جوان 2025 الساعة 16	24 جوان 2025 الثامنة صباحا
الايقاظ العلمي	18 جوان 2025 الساعة 09	19 جوان 2025	22 جوان 2025 الثامنة صباحا	22 جوان 2025 قبل الساعة 12	22 جوان 2025 الساعة 16	23 جوان 2025 الثامنة صباحا
الرياضيات	19 جوان 2025 الساعة 09	20 جوان 2025	22 جوان 2025 الثامنة صباحا	22 جوان 2025 قبل الساعة 12	22 جوان 2025 الساعة 16	23 جوان 2025 الثامنة صباحا

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
******
الإدارة العامة للامتحانات

تونس، في 19 جوان 2025

أكيد جدا

الوثيقة عدد (03)

مذكرة

إلى السادة رؤساء مراكز

إصلاح مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية

******

الموضـــوع: حول عملية تجريب المقاييس.

المصاحيب: أنموذج وثيقة تجريب مقاييس الإصلاح (اعتمادها دون سواها في اعداد التقرير).

أنموذج وثيقة توزيع أعداد تحارير عينة التجريب حسب أعداد ونسب مجالات الأعداد.

******

وبعد،

في إطار عملية تجريب مقاييس إصلاح مواد مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية وذلك وفق الجدول الموالي، المرجو التنسيق مع السيدات والسادة رؤساء لجان الإصلاح لتأمين سير عملية تجريب المقاييس في أحسن الظروف، وإنجاز العمليات التالية:

1. دعوة جميع مراقبي الاصلاح مع عدد 12 مدرس مصحح من ذو الخبرة العالية.
2. نسخ 100 تحرير من تحارير المترشحين.
3. موافاة الإدارة العامة للامتحانات بوثيقة توزيع أعداد التحارير وبملاحظات لجنة تجريب المقاييس وفق أنموذج الوثيقة المصاحبة وذلك عبر منظومة التراسل مع رئيس المركز قبل الساعة الرابعة عشر (س 14) حتى نتمكن من دراستها وإدخال التعديلات الضرورية على مقاييس الإصلاح الوطنية قبل الانطلاق الفعلي لعملية الإصلاح.

وإني لأشكركم على ما ستولونه من عناية للموضوع نظرا لأهميته وانعكاساته على نوعية التقييم.

المادة	العربية	الأنقليزية	الفرنسية	الرياضيات	الإيقاظ العلمي
التاريخ	20 جوان 2025	20 جوان 2025	23 جوان 2025	22 جوان 2025	22 جوان 2025
التوقيت	التاسعة صباحا	الثامنة صباحا			

هام جدا: المرجو التقيد بتوقيت إرسال المطلوب عبر منظومة التراسل

والسّـــلام

المدير العام للامتحانات

م.ا

محمد الميلي

الجمهورية التونسية وزارة التربية

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

مركز الإصلاح المفتوح بـــ.....

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة 2025

توزيع أعداد تحارير عينة التجريب حسب أعداد ونسب مجالات الأعداد

التاريخ: .....

المادة: .....

عدد تحارير عينة التجريب: .....

	0	0 < و أقل من 5	5 =< و أقل من 10	=>10 و أقل من 15	=>15 و أقل من 20	20	المجموع
عدد التحارير							
النسبة							

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للامتحانات
عـــــدد
913690

تونس، في 2025

الوثيقة عدد (04)

مذكـــرة

إلـى

السيدات والسادة رؤساء لجان الإصلاح

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة 2025

الموضوع: حول وتيرة الإصلاح خلال اليوم الأول.

تحية

بناء على ما سُجّل خلال الدورات السابقة وخاصة في دورة 2024 من أخطاء تم التفطن إليها بعد التصريح بالنتائج ، المتعلقة بتطبيق مقاييس إسناد الأعداد وأخطاء في احتساب المجموع والتي أثرت على قرار النتيجة سلبا، المرجو منكم اتخاذ التدابير اللازمة:

1. يخصص اليوم الأول للإصلاح إلى:
   - مناقشة المقاييس والتأكد من التطبيق الأمثل لها.
   - انطلاق عملية الإصلاح (اليوم الأول) بمعدل 03 سلاسل لكل مصحّح كحد أقصى.
   - التشاور بين المصححين والمراقبين حتى يتسنى لهم التمكن الجيد من جزئيات مقاييس اسناد الأعداد.
2. ضرورة التثبت الدقيق في احتساب المجموع.

وإني لأشكركم سلفا على تفهمكم و على ما ستولونه للموضوع من أهمية. والسلام.

المدير العام للامتحانات

محمد الميلي

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

****

الإدارة العامة للامتحانات

عـــــدد

تونس، في 2 2025

أكيـــــد جدا

مذكـــرة

إلى

السيدات و السادة

الوثيقة عدد 05

رؤساء مراكز إصلاح الاختبارات الكتابية لمناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (دورة 2025)

****

الموضـــوع : حول العمليات المتصلة بمركز الإصلاح في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 جوان 2025.

المصاحيـــب : وثيقة ختم الدورة

وبعد،

أدعوكم إلى التقيد التام بالعمليات المنصوص عليها بالجدول الموالي مع وجوب احترام مواعيدها :

التاريخ	التوقيت	العمليات
يوم الجمعة 27 جوان 2025	كامل اليوم	- استكمال العمليات المتعلقة بإصلاح مادة الفرنسية - مواصلة التثبت في الأعداد المسندة في جميع المواد و ذلك بمقارنة العدد المدون على ورقة التحرير بالعدد المدون على بطاقة حجز الأعداد النهائية الصادرة عن تطبيقة حجز الأعداد . - إرسال الإحصائيات الأولية للنتائج (5 جداول صادرة من تطبيقة حجز الأعداد - جدول من كل وحدة حجز -) (الساعة 17) (بالإمكان إرسال الإحصائيات الأولية يوم السبت 28 جوان 2025) . - إرسال الإحصائيات المتعلقة بتوزيع المترشحين على معدلات الامتحان (النقر على أيقونة الإحصاء ثم نسب أخرى و ذلك لاستخراج قائمة في توزيع المترشحين على معدلات الامتحان . (5 جداول صادرة من تطبيقة حجز الأعداد بمعدل جدول من كل وحدة حجز) (الساعة 17 بالإمكان إرسال هذه الوثائق يوم السبت 28 جوان 2025) .
يوم السبت 28 جوان 2025	كامل اليوم	- التثبت الدقيق في كل وضعيات تفاوت الأعداد . - التثبت الدقيق في كل وضعيات الغيابات الكلية - التثبت الدقيق في كل وضعيات الغيابات الجزئية . - التثبت من أن كل أجزاء الامتحان تم إصلاحها وكذلك سلامة مجموع الأعداد بالنسبة إلى العينة التالية : المترشحون الذين تحصلوا على معدل ما بين 14.00 و 14.99 .

2 / 1

يوم الأحد **29 جوان 2025**	كامل اليوم	- قراءة النتائج من قبل فرق تشكلونها للغرض و تتم خلالها مقارنة الأعداد المدونة على أوراق التحارير بالأعداد المضمنة بالمحاضر السرية المستخرجة من تطبيقة حجز الأعداد - إرسال الإحصائيات النهائية للنتائج (5 جداول صادرة من تطبيقة حجز الأعداد - جدول من كل وحدة حجز -) بعد الانتهاء من عملية قراءة النتائج يكتب على الإحصائيات عبارة " نهائي لما خُتم به الدورة " - ختم الدورة (النقر على الأيقونة المخصصة لذلك في تطبيقة حجز الأعداد) فور الانتهاء من إدراج جميع التحيينات التي أفرزتها عملية قراءة النتائج
يوم الاثنين **30 جوان 2025**	س06 صباحا	الإرسال الرقمي لقاعدة البيانات إلى الإدارة العامة للامتحانات

والسلام

المدير العام للامتحانات

محمد الميلي

2/2

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للامتحانات

جذاذة التثبت في أعداد مترشح*

6

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية - دورة 2025

الوثيقة عدد (06)

1- بيانات عامة :

رمز مركز الإصلاح	اسم ولقب الشخص الذي تولّى عملية التثبت	صفته	تاريخ التثبت
C03	المنجي العمري	رئيس المركز	2021/7/14

2- بيانات حول المترشح :

الرقم السري 565948 الرقم الحقيقي 341665

مركز الاختبارات الكتابية : معهد الطاهر صفر سوسة

3- بيانات حول المادة محل التثبت :

المادة اتصال كتابي عدد الأوراق المضاعفة 02 عدد الصفحات المكتوبة 04

الأقلام المستعملة: ذكر الألوان

للعناوين الرئيسية ✓ للعناوين الفرعية ✓ لنص الإجابة أزرق للرسومات أزرق

مدى التزام المصحح بتصحيح جميع الإجابات المدونة: متوفر ☒ غير متوفر ☐

ذكر الأجزاء التي تم السهو عن إصلاحها : ✓

مدى تطابق العدد المحرز عليه مع مجموع الأعداد المسندة لمختلف التمارين: كلّي ☒ عدم تطابق ☐

ذكر تفاصيل حول عدم التطابق: ✓

مدى تطابق خط المترشح مع بقية المواد: كلّي ☒ عدم تطابق ☐

ذكر تفاصيل حول عدم التطابق: ✓

مدى تطابق خط المترشح على الجزء المخصص للإجابة مع خطه على الطالع: كلّي ☒ عدم تطابق ☐

ذكر تفاصيل حول عدم التطابق: ✓

العدد المدون على ورقة التحرير من عشرين 13,50 العدد المدون على بطاقة الحجز من عشرين 13,50

مدى تطابق العدد المدون على ورقة الامتحان مع العدد المدون على بطاقة الحجز وعلى المحضر السري : كلّي ☒ عدم تطابق ☐

نتيجة التثبت : أقرأ العدد المسند 13,50 في 20,00

(عدد سليم)

صفاقس في 2021/7/14

رئيس مركز إصلاح الاختبارات الكتابية
(الإمضاء والطابع)

رئيس مركز الإصلاح
منجي العمري

* إفراد كل مادة محل تثبت بجذاذة تثبت في أعداد مترشح.

الادارة العامة للامتحانات

تونس في: 2025/02/17

مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية

السنة الدراسية 2025/2024

وثيقة علاقة المواضيع المقترحة بالبرامج الرسمية (ذكر المحاور التي يرتبط بها الموضوع)

المادة: إيقاظ علمي

المقترح الأول	فيزياء: - الطاقة - الهواء	علم أحياء: - التنفس - جهاز دوران الدم - الوسط البيئي
المقترح الثاني	فيزياء: - الهواء - الطاقة	علم احياء: - التنفس - التغذية - الوسط البيئي

أعضاء لجنة الاختيار: (الاسم واللقب والإمضاء)

لمياء الذيب	
فؤاد علبوشي	
فتحي الساكري	

		خاصيات الهواء : الانضغاط، الانتشار...	1- توظّف الشّمعة في عمليّة الاحتراق في مستوى تعرّف أنواع الاحتراق ونواتجه.
	تعـــرف الاحتـــراق[1] و ذكـــر العناصـر المتدخّلـة في عمليّـة الاحتراق و العناصر النّاتجة عنه.	الاحتراق في الهـواء : أهميّـة الأكسـجين في عمليّـة الاحتراق	
		المادّة (خشب، نفط، شمع، بنزين، غاز طبيعي...) + الأكسجين + حرارة	
	الطاقة م1 / م2		
	تعرف المغنط و قطبيه	المغناطيس :أنواعه / اشكاله/قدرته على جذب المواد الحديدية قطبا المغـنط : التجـاذب و التنافر/قطـب شـمالي /قطب جنوبي	
	استعمال البوصلة في تحديد الاتجاهات	البوصلة	

30/30

2- جدول الاقتدارات و المحاور في مادة الإيقاظ العلمي

مكون الكفاية	الاقتدارات	المحاور و المحتويات
حل وضعيات مشكل دالة بإنجاز بحوث و مشاريع متصلة بالوظائف الحيوية للكائنات الحية		التنفس ا م ١ / م ٢
	تبيّن وظيفة الرّئتين في التّبادل الغازي بين الجسم والمحيط	التّبادل الغازي في مستوى الرّئتين
		جهاز دوران الدم م ١ /
	تعرف تركيبة الدم	تركيبة الدمّ. البلازما والكريّات
		الدمّ المتخثّر : العلقة والمصل
	تبين وظيفة الدم في نقل الغذاء والغازات	نقل الغذاء والغازات /قواعد صحيّة
	التغذية/ التغذية عند الإنسان	م ٢
	تصنيف الأغذية و تبيّن وظيفة كلّ مجموعة غذائيّة	المجموعات الغذائيّة/البناء/الطّاقة/الوقاية

30/28

		تركيب وجبة غذائيّة متوازنة وتعرّف وجبات غذائية حسب السنّ ونوع النّشاط	الوجبة الغذائيّة المتوازنة
		تعرّف بعض الأمراض النّاتجة عن سوء التّغذية	السّمنة- السّكري- ضغط الدّمّ - الهزال الرزي (بيري بيري)../قواعد صحيّة
		الوسط البيئي 1م / 4م	
		ربط العلاقات بين مكوّنات الوسط البيئي لتكوين سلسلة غذائيّة	السلسلة الغذائية (نبات أخضر، مستهلك درجة اولى، مستهلك درجة ثانية)
		ذكر بعض مصادر تلوّث الأوساط المائيّة والمحافظة على سلامتها	الملوّثات الصناعيّة، الفضلات المنزليّة الماجل، البئر، العيون الجارية، مياه الريّ، الأودية والأنهار، البحار
		تعرّف الأمراض النّاتجة عن تلّوث المياه والوقاية منها	الكوليرا، البوصفّير، الحمّى التّيفيّة../قواعد صحيّة
بعض الظواهر الفيزيائية	بحوث و مشاريع متصلة بإنجاز	حل وضعيات مشكل دالة	**الهواء** 1م / 4م
		إثبات ضرورة الهواء لحياة الإنسان والحيوان والنّبات	الهواء ضروري لحياة الإنسان والحيوان والنّبات
		ذكر مكوّنات الهواء و خاصيّاته	النّتروجان (الأزوط)، الأكسجين، بخار الماء، ثاني أكسيد الكربون...

30/29

السؤال الكتابي

للنائب طارق المهدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص وضعية الإطار التربوي والبنية التحتية للمعاهد والمدارس بصفاقس

تحية طيبة،

السؤال الأول:

- ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في موضوع المتعاقدين بخطة قيمين ومرشدين تطبيقيين الذين يشتغلون بنفس العقود ونفس الخلاص منذ سنة 2018 إلى حد الساعة ولم يتم ادمجهم بخطتهم؟

مع العلم أنه وقع إدماج النواب من الاساتذة والمعلمين في حين تم إقصاء القيمين والمرشدين من الادماج الذي كان سيحصل بتاريخ 1 مارس الفارط، ماهية الإجراءات الكفيلة لترسيمهم وإعطائهم حقوقهم كما نفيدكم أن عددهم تقريبا 1200 بين قيمين ومرشدين تطبيقيين؟

السؤال الثاني:

هناك عدد غير قليل من الأساتذة والمعلمين الذين أصبحت لديهم ضرورة ملحة عائلية أو صحية وحتى مادية للعودة إلى ولاياتهم والتدريس فيها بعد أن قضوا سنوات طويلة في التدريس في ولايات بعيدة.

- فمتى سيتم انصاف أصحاب مطالب النقل خاصة ممن قضوا أكثر من 10 سنوات وإعطائهم الأولوية لإرجائهم للتدريس في ولاياتهم؟

السؤال الثالث:

- ماهي الإجراءات الحالية للقيام بعدد من التوسعات وزيادة طاقة الاستيعاب بإضافة أقسام تدريس لعدد من المعاهد والمدارس في ولاية صفاقس لنظرا ما تشهده من اكتظاظ كبير في صفوف التلاميذ؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيدات مريم الشريف (01) وبسمة الهمامي (01) والسيدين طارق المهدي (01) وعادل ضياف (01). يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد طارق المهدي

الموضوع: حول وضعية الإطار التربوي والبنية التحتية للمعاهد والمدارس بصفاقس

وبعد، جوابا على أسئلتكم التي تفضلتم بها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال عدد 01:

تمت تسوية الوضعية المطروحة بصدور الأمر عدد 403 لسنة 2025 مؤرخ في 1 سبتمبر 2025 يتعلق بإدماج الأعوان المكلفين بتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد والأعوان المكلفين بمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد والذي ينص فصله الأول: "يتم في تاريخ نشر هذا الأمر إدماج جميع الأعوان المكلفين بتأطير التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد ومرافقتهم وبمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر التابعة لوزارة التربية وواصلوا العمل إلى تاريخ 30 جوان 2025 "

السؤال عدد 02:

تم في إطار الإجراءات والتدابير العملية المتخذة بمناسبة العودة المدرسية 2026/2025 إجراء كافة حركات النقل وحوكمة تنفيذها قبل موعد افتتاح السنة الدراسية، ويبرز الجدول التالي معطيات إحصائية حول إنجاز هذه الحركات ونسبة الاستجابة.

المرحلة	نوع الحركة	نسبة المتحصلين على نقلة
الإعدادية والتعليم الثانوي	حركة تقريب الأزواج لمدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بين الجهات وتونس الكبرى	65,22 %
	حركة تقريب الأزواج لمدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد داخل إقليم تونس	50 %
	حركة نقل المرشدين التطبيقيين للتربية بالمدارس الإعدادية والمعاهد في نطاق التقريب بين الأزواج	25 %
	حركة نقل القيمين بالمدارس الإعدادية والمعاهد في نطاق التقريب بين الأزواج	30,43 %
	حركة نقل مديري المدارس الإعدادية والمعاهد	61,03 %
	حركة نقل النظار	100 %
	حركة نقل القيمين العامين	72,22%
المرحلة الابتدائية	الحركة الدورية لمديري التعليم الابتدائي	53,44%
	حركة نقل الإداريين	86 %
	حركة نقل العملة	61 %

السؤال عدد 03:

في إطار تأهيل البنية التحتية المدرسية قصد مجابهة الاكتظاظ والتخفيف من الكثافة في الفصول عملت وزارة التربية على ترسيم مشاريع توسيعات كلما اقتضت الضرورة لذلك لفائدة المؤسسات التربوية بجهة صفاقس بالإضافة إلى برمجة إحداثات جديدة بهدف الترفيع في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التربوية ، حيث في هذا الاطار و خلال الخمس سنوات الأخيرة تم ترسيم 173 مشروع توسعة لفائدة المؤسسات التربوية الراجعة بالنظر للمندوبيتين الجهويتين للتربية بكل من صفاقس 01 و صفاقس 02 بتكلفة جملية فاقت 25 مليون دينار شملت قاعات تدريس عادية وقاعات اختصاص وفضاءات تحضيرية ومخابر تقنية ومطاعم مدرسية ومجموعات صحية .

في ذات السياق واعتبارا للنمو الديمغرافي المتصاعد بالجهة نظرا لكونها منطقة جاذبة ومستقطبة لليد العاملة وهو ما ساهم في تزايد الحاجة إلى إحداثات جديدة حيث تم خلال الخمس سنوات الأخيرة برمجة 39 إحداث جديدة لمختلف المراحل التعليمية بكلفة جملية قدرت بـ 73 مليون دينار تم الانتهاء من 17 احداث منها وتتواصل الاشغال بـ06 مشاريع أخرى من المنتظر ان تكون جاهزة في موفى السنة الحالية وبداية سنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائب صالح الصيادي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية :

1. كلنا نعلم بأن المنظومة التربوية قد اهترأت وكل السادة الوزراء السابقين أقروا بذلك وتعهدوا بإصلاحها وإلى يومنا هذا لم يقع أي تغيير .
   - ما هو برنامجكم لإصلاح هذه المنظومة؟
2. ماهي مخرجات الاستشارة الوطنية الالكترونية للمنظومة التربوية؟
3. وقع هدم البعض من اسوار المؤسسات التربوية منذ شهرين تقريبا وإلى يومنا هذا بقي الحال كما أصبحت عليه وقبل أيام عيد الأضحى كانت مرعى للأغنام واليوم ملاعب كرة للأطفال.
   - متى سيقع بناء هذه الاسوار المهدمة؟
4. الرجاء الاشراف على مجالس جهوية للتربية قبل افتتاح السنة الدراسية 2026/2025 لتقييم ومناقشة نتائج امتحانات السنة الحالية ومدنا بمدى استعدادات وزارتكم للسنة المقبلة.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002192 بتاريخ 11 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد أربعة (04) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) والسادة صالح الصيادي (01) ومحمد زياد الماهر (01) وحاتم لباوي (01) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد صالح الصيادي

الموضوع: حول جملة من المسائل الوطنية المتعلقة بقطاع التربية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به يشرفني إفادتكم بما يلي:

السؤال الأول:

❖ إنّ تشخيص واقع المنظومة التربويّة هو مدخل أساسي لفهم التحديات التي تواجه التعليم ووضع أسس لتطويره بما يستجيب لحاجات المتعلّمين والمجتمع وهو تشخيص يفترض أن يبنى على أسس علمية وموضوعية ووفق معايير ومؤشّرات دقيقة تأخذ بالاعتبار الأهداف المرسومة ومدى تحققها، وتوصيف المنظومة التربوية بالمهترئة كما ورد في سؤال النائب المحترم فيه الكثير من المغالاة إذ أنّ الإجماع الوطني على ضرورة الإصلاح والتغيير لا يحجب ما حققه النظام التربوي التونسي على امتداد سنوات من العمل والإنجاز من مكاسب ولعل أهمها تحقيق مجانيّة التعليم وشموليّته وتوفّر رأس المال البشري الكفء والمختص وتراكم التجارب البيداغوجية والتكوينية وصلابة الهيكلة التي تساعد على وحدة التوجهات التربوية.

❖ إنّ واقع المنظومة التربوية يطرح علينا اليوم عديد التحدّيات تتعلّق بمختلف أوجه التصرف في إدارة الشّأن التربوي ويمكن تلخيصها في:

الجانب البيداغوجي والتعليمي:

- **ضعف جودة التعلّمات** من خلال نتائج الامتحانات والتقييمات.
- **طرق تدريس تقليدية** وضعف في تنمية مهارات التفكير النقدي والتعلم الذاتي.
- **محدودية التجديد البيداغوجي**: بطء في إدماج التكنولوجيا وغياب التعلم الرقمي الممنهج.

الجانب البشري:

- نقص في التكوين المستمرّ: غياب برامج ناجعة لتأهيل المدرسين ومرافقتهم مهنياً وفق التحولات المعرفية والتربوية.

البنية التحتية والموارد:

- نقص التجهيزات، وتدهور البنية التحتيّة، وغياب الوسائل التعليمية.
- ظروف مدرسيّة غير ملائمة: اكتظاظ الأقسام، ضعف النقل المدرسي.

الجانب الاجتماعي والنفسي:

- تزايد ظواهر العنف المدرسي: ممّا يعكس خللاً في المناخ المدرسي.
- ضعف في الإحاطة النفسية والاجتماعية: نقص في عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين في المدارس.

الإدارة والحوكمة:

- ضعف في نجاعة الإدارة التربويّة وتردّد في اتخاذ القرار.
- غياب رؤية استراتيجية موحدة: كثرة الإصلاحات الجزئيّة دون تقييم حقيقي للأثر.

- تفاوت في تطبيق اللامركزية: غياب التنسيق الفعّال بين المستوى المركزي والجهوي والمحلّي.

إنّ هذا التشخيص يستدعي وضع برامج إصلاحية للارتقاء بجودة المنظومة التربوية وتطوير آليات اشتغالها وتحسين جودة مخرجاتها بما يمكّن من الاستجابة لتطلعات التونسيين والتونسيّات وهذا من صميم أعمال المجلس الأعلى للتربية الذي أذن بإحداثه سيادة رئيس الجمهوريّة واستكمل وضع أسسه القانونية والتنظيمية وسينطلق في أعماله وفق مقاربة منظوميّة وطنيّة ونحن نعتقد أنّ إصلاح المنظومة التربوية لابد وأن ينطلق من:

- إعداد خطة وطنيّة شاملة لإصلاح التعليم ترتكز على التقييم العلمي للبرامج السابقة.

- دعم التكوين الأساسي والمستمر للإطار التربوي والبيداغوجي.

- تطوير المناهج الدراسيّة لتكون أكثر مرونة وملاءمة لمتطلبات المتعلم والعصر.

- إرساء نظام معلوماتي تربوي يساعد في اتخاذ القرار والتخطيط المستند إلى البيانات.

- تفعيل المقاربة المنظوميّة في بلورة السياسات التربوية.

وفي هذا الإطار ولتجاوز الهنات والتحديات التي تواجه المنظومة التربوية تم استكمال صياغة المخطط الاستراتيجي لوزارة التربية كوثيقة مرجعية تؤسس لرؤية وطنية متكاملة قائمة على التشخيص العلمي والمقاربة التشاركية، بما يضمن انخراط مختلف الفاعلين وتحقيق الأهداف المرسومة وفق تخطيط تصاعدي، يؤسس لمدرسة تونسية جديدة قادرة على إعداد أجيال متسلحة بقيم المواطنة والكفايات اللازمة لمواجهة تحديات الحاضر.

وقد تم إعداده وفق المنهجية المعتمدة في التخطيط الوطني للتنمية 2026-2030، واشتملت مراحل إعداده على:

- تقييم إنجازات الفترة السابقة (2021-2025) وتحديد الإشكاليات البنيوية.
- استشراف التحولات المستقبلية في المجالات التربوية والتكنولوجية
- تحديد الرؤية والأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030.
- صياغة البرامج الرئيسية وإعداد محفظة المشاريع المقترحة.

وكان ذلك وفق منهج التخطيط التصاعدي، حيث استقبلت مقترحات مشاريع من المستويات المحلية والجهوية مستمدة من احتياجات المواطنين الفعلية وتطلعاتهم بما يعكس التوجه الاجتماعي للدولة ويعزز التوازن بين الجهات.

وقد تمّ ترتيب المشاريع حسب أولويتها ودرجة نضجها ومدى جاهزيتها، كما تمّ تقدير الكلفة المالية والمدة الزمنية لكل مشروع. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2026 استنادا إلى محفظة المشاريع المقترحة وتمت دراستها مركزيا وجهويا وإدراج ما يلبي معايير الأولوية والجدوى ضمن ميزانية 2026 وإدراج باقي المشاريع في بقية سنوات المخطط، ضمن محفظة المشاريع.

إنّ الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030 لا تشمل فقط مشاريع البنية التحتية والتجهيزات بل كل ما له علاقة بإدارة الشأن التربوي حيث حددت الوزارة رؤيتها الاستراتيجية لهذه المرحلة "بناء منظومة تربوية شاملة ومرنة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف وتواكب التحولات المحلية والعالمية، وتسهم في بناء مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة" .

وتستند هذه الرؤية إلى مبادئ توجيهية أساسية تشمل:

- ضمان الحق في تعليم شامل وجيد للجميع
- تعزيز البعد الاجتماعي والتنموي للتربية
- تحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة
- ترسيخ اللامركزية والأبعاد المحلية والجهوية

ولتجسيد ذلك تم تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تتمثل في:

- تحقيق نقلة نوعية في جودة التعليم وتعزيز الابتكار،
- ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص
- تطوير أداء الإدارة التربوية وتحسين حوكمتها.

وتعتمد هذه الأهداف على أربع دعامات أساسية لضمان تحقيقها تمثل إطارًا متكاملاً للتطوير الشامل للمنظومة التربوية :

- مؤسسات تربوية جاذبة وآمنة
- برامج تعليمية متجدّدة
- موارد بشرية مؤهلة
- إدارة تربوية محكمة.

إن هذه الرؤية والأهداف والمرتكزات والدعائم هي نتاج لعمل تشاركي ساهم فيه كل المعنيين بالشأن التربوي وفق توجه ارتكز أساسا على تشخيص الوضع التربوي مع الأخذ بالاعتبار التوجهات الوطنية والدولية الخاصة بالقطاع.

السؤال الثاني:

في إطار الإعداد لتركيز المجلس الأعلى للتربية والتعليم أذن سيادة رئيس الجمهورية، بمناسبة يوم العلم لسنة 2023، بانطلاق استشارة وطنيّة حول إصلاح نظام التربية والتعليم تحت شعار "من أجل نظام جديد للتربية والتعليم" بهدف ضبط التوجهات المستقبلية في مجال التعليم والتربية" والتكوين التي يجب التركيز عليها في السنوات القادمة.

وتزامن إطلاق الاستشارة مع العودة المدرسية والجامعية والتكوينية 2023-2024 بتاريخ 15 سبتمبر 2023 وانتهت في 15 ديسمبر 2023 وسعت إلى سبر آراء المواطنين حول مواضيع مختلفة تتعلق بالتعليم والتعلّم والتدريب والتكوين المهني والحياة المدرسيّة والجامعيّة والمرافقة والوساطة والتنسيق بين المنظومات التربوية والإنتاج وربط المؤسسة التعليمية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

وستمكّن مخرجات الاستشارة من المساهمة في تحديد التوجهات العامة المستقبلية التي من شأنها أن ترفع من جودة المنظومة التربويّة وأدائها في قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي فضلا عن تكريس مبادئ تكافؤ الفرص والتعلّم مدى الحياة وفتح آفاق أرحب لتشغيل الخريجين.

وقد تم الإعداد لهذه الاستشارة ضمن رؤية شاملة ومتكاملة في إطار مجالس وزاريّة بإشراف سيادة رئيس الجمهورية وبمشاركة عديد الخبراء من مختلف الاختصاصات المنتمين إلى جميع الوزارات المعنية.

وتركزت الاستشارة الوطنيّة حول إصلاح نظام التربية والتعليم على 5 محاور كبرى وهي: "التربية في مرحلة الطفولة المبكرة والإحاطة بالأسرة"، و"برامج التدريس ونظام التقويم والزمن المدرسي"، و"التنسيق بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتكامل بينها"، و"جودة التدريس والتكنولوجيا الرقميّة" و"تكافؤ الفرص والتعلم مدى الحياة".

وشاركت مكوّنات المجتمع المدني في تأمين الجانب التحسيسي لهذا الحدث الوطني. وبلغ عدد المشاركين في الاستشارة 580 620 مشاركا.

شارك في صياغة أسئلة الاستشارة فريق من الخبراء في اختصاصات مختلفة وممثلين عن كل الوزارات والهياكل المعنيّة.

كما تم تكوين لجنة من الخبراء في مجال التربية والتكوين والتعليم وتحليل المعطيات. بالإضافة إلى لجنة فنيّة تولّت تحليل المعطيات الكميّة والنوعيّة المجمعة في الإجابات عن الأسئلة المطروحة بنص الاستشارة وفي التفاعلات المدرجة بالمساحات الحرّة المخصصة للغرض وذلك باستعمال منظومات وخوارزميات عالية الدقة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات.

وقد أنهت هذه اللجان أشغالها وتولّت صياغة تقرير تضمّن مخرجات هذه الاستشارة وأهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها ووضع هذا التقرير على ذمّة المجلس الأعلى للتربية كمنطلق لأشغاله ومرجع يحدد التوجهات المجتمعيّة فيما يتعلق بإصلاح وتقويم وتطوير الأنظمة التي تدخل صلب مهامه.

السؤال الثالث: حول الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية وتحديدا الأسوار التي تم هدمها،

- تم التنسيق مع وزارة التجهيز بخصوص تكوين فريق عمل لبلورة خطة للتدخل العاجل ومتابعتها.
- نظرا للحالات المتأكدة والمستعجلة، خاصة بعد تدخل لجان مجابهة الكوارث والبنايات المتداعية للسقوط التي أذنت بهدم 139 مبنى وسياج تم الإذن لمصالحنا الجهوية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المؤسسات التربوية والإعلان عن استشارات بصبغة الاستعجال لإعادة بناء ما تم هدمه وتعهد وصيانة المنشآت المتضررة والتدخل لإزالة الاخطار المحتملة بفضاءات المؤسسات التربوية.
- تم إلى حد هذا التاريخ:

+ الشروع في إنجاز 46 تدخل منها 39 سياج تم هدمها جزئيا أو كليا وقد تم الانطلاق في إعادة بنائها بقيمة جمليه ناهزت 4.2 مليون دينار.

+ 76 مشروع تدخل استعجالي بصدد تقييم العروض بقيمة تقديرية جمليه تناهز 4.7 مليون دينار.

+ تم الإعلان عن المنافسة في شأن 93 تدخل استعجالي بقيمة تقديرية جمليه بلغت 11.5 مليون دينار.

+ كما سيتواصل الإعلان عن الاستشارات وطلبات العروض في شأن 199 مؤسسة تربوية قبل العودة المدرسية

بكلفة تقديرية تناهز 23.7 مليون دينار.

هذا وتعمل الوزارة على استحثاث نسق الإنجاز لاستكمال الاشغال الجارية وإتمام بقية مراحل الدراسات المستوجبة والاعلان على المنافسة بالنسبة لمجمل التدخلات المدرجة ضمن المرحلة الأولى من الخطة الموضوعة أي ما يعادل انجاز 272 تدخل بكلفة جملية تقديرية في حدود 68 مليون دينار.

السؤال الرابع:

تعتبر النتائج المدرسيّة من أهم مؤشّرات قيس أداء المنظومة التربوية وفاعليّة تدخلاتها، لذلك تحرص وزارة التربية على قراءة وتحليل نتائج الامتحانات الوطنيّة (البكالوريا وشهادة ختم التعليم الأساسي العام والتقني ومناظرة الدخول إلى المدارس الإعداديّة النّموذجيّة).

وتتولّى على ضوئها وضع خطط وبرامج وطنية وجهوية لتحسين النّتائج ودعم النّجاح المدرسي في مختلف مستويات التعليم بصنفيه العام والخاص وفي هذا الغرض، انطلقت الوزارة منذ الإعلان على نتائج الامتحانات الوطنية في:

- **إحداث لجان جهويّة لتقييم نتائج الامتحانات الوطنيّة** يرأسها المندوب الجهوي وتضم ممثلين عن مختلف المصالح بالمندوبية ومختلف الفاعلين التربويين وتتولّى تقييم وتحليل النّتائج المدرسية وقراءة أهم المخرجات وإعداد تقارير تحليليّة مفصلة مشفوعة بتوصيات بيداغوجية للاستئناس بها في الإعداد للسنة الدراسية المقبلة.
- **دعوة المندوبيات الجهوية للتربية إلى تنظيم أيّام دراسيّة وندوات جهويّة** تضمّ كل الفاعلين التربويين يتمّ فيها عرض مخرجات التقييمات الجهوية وتختتم بوضع خطط جهويّة ومحلية لتحسين النتائج وستتولّى الوزارة مرافقة المندوبيّات وحضور هذه الأيام الدراسيّة والنّدوات مع التركيز على الجهات التي تشهد تدنيا في مستوي نتائجها.
- **تفعيل اللجان الجهويّة والمحليّة لتحسين النّتائج**: تتولّى المندوبيات الجهوية تعيين أعضاء اللجنة الجهوية وتحديد مهامها بناء على مخرجات اليوم الدراسي بالتنسيق مع المؤسسات التربويّة المعنية، إضافة إلى بعث لجان محليّة بالمؤسسات التعليمية ذات النّتائج الضعيفة، ومرافقتها، وإعداد تقارير دورية حول مدى تقدمها.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: الإعلان عن نتائج مناظرة لانتداب عملة عن طريق التعاقد لسنة 2020.

السيد وزير التربية،

أحيطكم علما أن وزارة التربية أجرت مناظرة لانتداب عملة عن طريق التعاقد لسنة 2020، وقد تم الإعلان عن نتائج هذه المناظرة في كل الولايات بينما ظلّ المشاركون فيها بولاية القيروان ينتظرون نتائج هذه المناظرة وقد طال انتظارهم وهو ما يتطلب منكم التسريع في إصدار النتائج لاستكمال إجراءات الانتداب.

- لماذا تعطل الإعلان عن نتائج المناظرة؟
- متى يتم الإعلان عن نتائج المناظرة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002801 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

المصاحيب: عدد 02 بطاقتان حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النّواب بمجلس نواب الشعب السيدين وليد حاجي (01) ومسعود قريرة (01) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد وليد حاجي

الموضوع: حول الإعلان عن نتائج مناظرة لانتداب عملة عن طريق التعاقد لسنة 2020 بولاية القيروان.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، بخصوص نتائج مناظرة لانتداب عملة عن طريق التعاقد لسنة 2020 بولاية القيروان أتشرف بإفادتكم بأن المصالح المركزية بالوزارة توافيكم بنتائج المناظرة المذكورة حال ورود محاضر جلسات الانتداب الجهوية حتى يتسنى عرضها على أنظار اللجنة المركزية المكلّفة في الغرض. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

سيدي الوزير،

تبين عدم تمكين الأطفال المولودين خلال الفترة الممتدة بين 1 جانفي 2020 و 31 مارس2020 ، المرسمين بالسنة التحضيرية من الالتحاق بالسنة الأولى من التعليم الأساسي تطبيقا لمرسوم 2025/5/60 خلال شهر أوت 2025، في زمن كان السادة المديرون في عطلة صيفية ولم يتصل بعضهم بالمنشور السالف الذكر، ولما أرسلوا مطالب إلى الإدارات الجهوية تخص الحاق بعض التلاميذ من الصنف المذكور بالسنة الأولى من التعليم الأساسي عوضا عن بقائهم بالتحضيري جوبهوا بالرفض رغم توفر الشغورات بالسنة الأولى بنفس المدرسة، فكانت النتيجة رسوب التلميذ في قسم التحضيري.

سيدي الوزير،

أرجو اطلاعي على مبررات وفوائد الشرط الأول من هذا المنشور الذي ينص على عدم توفر قسم تحضيري بالمدرسة، وأسباب إلغاء المنشور القديم الذي كان ينظم مسألة الانتقال من قسم التحضيري إلى السنة الأولى من التعليم الأساسي، أما السلبيات فهي كما يلي:

- **صدمة نفسية لتلميذ** درس في السنة الماضية في قسم التحضيري وحرم هذه السنة من الانتقال إلى السنة الأولى أساسي رغم توفّر الشرطين الثاني والثالث.

- **أزمة نفسية مضاعفة**: تزداد الأزمة النفسية بالنسبة لتلميذ باشر في 15 سبتمبر مع زملائه في السنة الأولى أساسي على أمل تسوية الوضعية وبعد مراسلة الإدارة الجهوية يتم إخراجه من القسم بسبب المنشور السالف الذكر ورفض المندوبيات طلب السادة المديرين.

- **خسارة مادية وصدمة نفسية للعائلة**: وفّرت العائلة الأدوات واعتبرت إبنها مُرسما بالسنة الأولى طبقا لما كان معمول به قبل أوت 2025، وعلما بحالات الشغور في السنة الأولى أساسي وفجأة في بداية أكتوبر يأتي الرّفض وتُضطر العائلة إلى البحث عن مدرسة أخرى لا يوجد بها تحضيري أو القبول برسوب ابنها وما يسببه من تأخير في سن التخرج لاحقا، والحرمان من بعض المناظرات الوطنية.

- **خسارة وطنية وسوء حوكمة**: توفر المعلم والمدير والقاعة والمقعد والماء والإنارة والصيانة والحارس لقسم به 18 تلميذ فقط وقابل لاستيعاب 25 تلميذ طبقا لقوانين وزارة التربية ذاتها، ويوجد عدد من التلاميذ من الصنف المذكور حرمهم المنشور وحال دون سد الفراغ " 7 مقاعد".

سيدي الوزير،

لنا قرابة 6000 مدرسة ، لنفترض جدلا وجود تلميذ واحد من الصنف المذكور بكل مدرسة الحصيلة 6000 تلميذ لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي وأجبروا على البقاء في التحضيري، ما يُعطي 240 قسم بمعدل 25 تلميذ في القسم وكلفة القسم سنويا (معلم، إدارة تأطير صيانة)، قرابة 35 ألف دينار ضارب 240 قسم بكلفة مهدورة تساوي 8.4 مليار ،مليم يمكننا هذا المبلغ من بناء 100 قاعة بكلفة 84 ألف دينار للقاعة الواحدة، فضلا عن احتمال أن يتجاوز عدد التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى 25 تلميذ في السنة القادمة، فتضطر الإدارة إلى إحداث قسم آخر كان من الممكن تجنّبه إذا سمحنا للتلاميذ المذكورين من مزاولة تعليمهم في صنف التعليم الأساسي.

سيدي الوزير،

أليست هذه السلبيات كافية لمراجعة المنشور وإصدار آخر في أقرب وقت يُنصف هذا الصنف من التلاميذ ويُخفّف عليهم وعلى أوليائهم من وطأة الصدمة ويخفف الأعباء المادية على ميزانية الدولة ووزارة التربية.

ينص المنشور المنشود على إمكانية التحاق التلاميذ المرسمين بالتحضيري بمدارسهم بالسنة الأولى من التعليم الأساسي كلما توفرت فيهم شروط العمر (بين 1 جانفي 2020 و31 مارس 2020)، وبرغبة من أوليائهم في حدود ما توفر من بقاع شاغرة في السنة أولى أساسي بالمدرسة ذاتها.

أطلب من سيادتكم الاستجابة السريعة لهذا الطلب المتمثل في إلغاء الشرط الأول من المشور وإضافة رغبة أوليائهم لما فيه من مصلحة للتلميذ والوطن وتشريك للمواطن في اتخاذ القرار.

وتقبلوا سيدي الوزير أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002801 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

المصاحيب: عدد 02 بطاقتان حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية

من قبل النّواب بمجلس نوّاب الشعب السيدين وليد حاجي (01)، ومسعود قريرة (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتّفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد مسعود قريرة

الموضوع: حول تمكين الأطفال المولودين بين 01 جانفي 2020 و31 مارس 2020 من الالتحاق بالسنة الأولى من التعليم الأساسي.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به المتعلّق بحرمان بعض الأطفال المولودين خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2020 إلى 31 مارس 2020 من الإعفاء العمري ببعض المدارس الابتدائية العمومية والخاصة نظرا لوجود قسم تحضيري بالمدرسة المطلوبة وهو أحد الشروط المنصوص عليها بالمنشور عدد 600-05-2025 مما سينجر عنه إعادة القسم التحضيري لهؤلاء الأطفال، حسب ما ورد في السؤال أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- حرصت وزارة التربية على التبكير في إصدار المناشير الراجعة إليها بالنظر لتوفير الظروف الملائمة لإنجاح العودة المدرسية 2025-2026 وتداولت صفحات التواصل الاجتماعي هذه المناشير وقامت المندوبيات الجهوية للتربية بإحالة المناشير الصادرة في الغرض رقميّا وورقيا إلى مديري المدارس الابتدائية العمومية والخاصة للاطلاع عليها.

- أصدرت وزارة التربية منشور التسجيل بالسنة الأولى من التعليم الأساسي بالنسبة إلى السنة الدراسية 2025-2026 الذي يخص الأطفال المولودين خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي 2019 إلى 31 ديسمبر 2019 والأطفال المولودين خلال سنة 2018

- أصدرت وزارة التربية منشور تسجيل الأطفال بالأقسام التحضيرية بالنسبة إلى السنة الدراسية 2025-2026 تجسيما للهدف الخصوصي للوزارة الرّامي إلى تعميم السنة التحضيرية بما يضمن مبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص. ويخص هذا المنشور الأطفال المولودين خلال سنة 2020.

- أصدرت وزارة التربية منشور الإعفاءات العمريّة للترسيم بالسنة الأولى من التعليم الأساسي بالنسبة إلى السنة الدراسيّة 2025-2026. ونصّ هذا المنشور، موضوع العريضة على عدة نقاط ومن أهمها:

+ انتظار الترخيص من المندوبية الجهوية للتربية قبل القيام بأي إجراء يخص القبول الفعلي للأطفال المعنيين داخل الأقسام.

+ يتم البت في هذه المطالب من قبل المندوبية الجهوية للتربية حسب الضوابط والتراتيب المنصوص عليها وذلك قبل موفّى شهر سبتمبر 2025 ما يمكّن الأطفال المعنيين من الالتحاق بالمدرسة في أجل أقصاه نهاية الأسبوع الأوّل من شهر أكتوبر 2025 وبالتالي فإنّ تواجد تلاميذ مولودين خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي 2020 إلى 31 مارس 2020 بالمدارس الابتدائية **منذ بداية السنة الدراسيّة** غير قانوني ومخالف لما ورد في المنشور.

+ تضمّن المنشور شرط عدم وجود قسم تحضيري بالمدرسة المطلوبة لمنح الإعفاءات العمرية للتلاميذ المولودين خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي 2020 إلى 31 مارس 2020 ضمانا لمبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الأطفال من مواليد 2020.

كما نفيدكم أنّ تسجيل الأطفال المولودين خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي 2020 إلى 31 مارس 2020 بالقسم التحضيري خلال السنة الدراسية 2024-2025 يُعتبر مخالفا لمنشور تسجيل الأطفال بالأقسام التحضيرية بالنسبة إلى السنة الدراسيّة 2024-2025 الذي ينص على تسجيل الأطفال من مواليد 2019 **دون غيرهم**. وقد قامت مصالحنا المختصّة بزيارات تفقد إلى المدارس الابتدائية الخاصة ورصدت مثل هذه الإخلالات المتمثلة في تسجيل أطفال بالقسم التحضري خارج الشبكة العمرية.

وإذ ترحّب وزارة التربية بجميع الملاحظات الصادرة عن السيّدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب، فإنّنا نؤكّد على أنّ المناشير الوزاريّة يتمّ إعدادها بناءً على تقييم دقيق وبمشاركة جميع الفاعلين في العملية التربويّة مع الحرص المستمرّ على تحسينها وتحيينها بما يعكس التوجهات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد زياد الماهر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الإصلاح التعليمي

السيد الوزير،

حيث صدرت النصوص الترتيبية لتركيز المجلس الأعلى للتربية والتعليم وضبط تنظيمه الإداري.

وحيث يكتسي الإصلاح التعليمي أهمية بالغة ويعتبر ركنا أساسيا لصناعة نهضة حقيقية.

وحيث يتطلب تنفيذ خطة الإصلاح التعليمي إعادة تهيئة فضاء المدارس وبنيتها التحتية كتهيئة فضاءات للمسرح والفنون والرياضة والفلاحة والورشات اليدوية وحيث يتطلب الإصلاح التعليمي تخفيفا ممنهجا للبرنامج التعليمي التلقيني. وحيث يتطلب هذا أيضا تحفيز المربين والإطارات والعملة الناشطين في القطاع معنويا والنهوض بوضعهم المادي بشكل مجزي وربطهم بعقد أهداف واضح.

وعليه:

- هل سينطلق عمل هذا المجلس قريبا؟
- هل سترصد ميزانية استثنائية لتنفيذ خطة الإصلاح التعليمي؟
- هل سترصد ميزانية إضافية لتحسين الوضع المادي للمدرسين لتحفيزهم على إنجاز عقد أهداف مرتبط بالإصلاح التعليمي؟
- هل سيقع إدراج مادة قارة للأدب والمسرح؟
- هل سيقع توجيه التلاميذ أصحاب الملكات الفنية نحو شعبة مناسبة لمؤهلاتهم؟
- هل سيقع تقييم برنامج الرياضة المدرسية وتطويره؟
- هل سيعاد إدراج الفلاحة والورشات البدوية ضمن البرنامج التعليمي؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002192 بتاريخ 11 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد أربعة (04) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) ، والسادة صالح الصيادي (01) ، ومحمد زياد الماهر (01)، وحاتم لباوي (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

السلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيد محمد زياد الماهر

الموضوع: حول الإصلاح التربوي

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. المراجع القانونية:

- الفصل 135 من دستور الجمهورية التونسية: "يتولّى المجلس الأعلى للتربية والتعليم إبداء الرأي في الخطط الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وآفاق التّشغيل".
- مرسوم عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم.
- أمر عدد 246 لسنة 2025 المؤرخ في 8 ماي 2025 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمجلس الأعلى للتربية والتعليم.

2. صلاحيات المجلس الأعلى للتربية والتعليم:

المجلس الأعلى للتربية والتعليم هو هيئة دستورية تم إحداثها بمقتضى المرسوم عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 وتُعنى بتقديم الرأي حول الخطط الوطنية الكبرى في مجالات التربية والتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي. تكمن أهميته في دوره الاستراتيجي لإصلاح المنظومة التربوية من خلال اقتراح السياسات وتقييمها وإعداد الدراسات. ويتولّى

- تقديم الرأي: يبدي رأيه وجوبًا في المسائل التي ينص عليها الدستور أو التي تعرض عليه من قبل رئيس الجمهورية أو رئيسي مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- الاقتراح: يقترح السياسة التعليمية والرؤية المستقبلية للمنظومة التربوية
- التقييم: يتولى تقييم المسار العام للمنظومة التربوية.
- إبداء الرأي التلقائي: يحق له النظر في المسائل المتعلقة باختصاصاته تلقائيًا وإبداء الرأي بشأنها.

وحيث تم استكمال جميع النصوص المنظمة بصدور المرسوم عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم. والأمر عدد 246 لسنة 2025 المؤرخ في 8 ماي 2025 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمجلس الأعلى للتربية والتعليم.

ويتولّى سيادة رئيس الجمهورية بأمر دعوة المجلس لعقد جلسته الافتتاحية.

وبخصوص ما تفضلتم به من محاور، فإنّها تتعلق بمسائل إجرائية حول إصلاح النظام التربوي، وهي من مشمولات أنظار المجلس الأعلى للتربية والتعليم، علما وأن وزارة التربية على أتم الاستعداد لعرض مشاريعها التربوية والبيداغوجية المتعلقة بالإصلاح التربوي على أنظار المجلس الأعلى للتربية والتعليم ووضعها على ذمة مختلف هيئاته حال انطلاق أشغاله.

السؤال الكتابي

للنائبين باديس بالحاج علي وغسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: طلب احصائيات حول المؤسسات والاطار التربوي ونسبة التمدرس بولاية مدنين.

تحية طيبة،

الرجاء مدنا بإحصائيات دقيقة لعدد المدارس الابتدائية والاعدادية والمعاهد الثانوية وكذلك عدد الاطار التربوي والمدرسين والأساتذة المباشرين وعدد التلاميذ المزاولين لتعليمهم بكافة المؤسسات التربوية التابعة لولاية مدنين مبوبين حسب المعتمديات.

كما نطلب منكم تمكيننا من الشروط والمعايير المعمول بها لإحداث مندوبيات جهوية للتربية.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002116 بتاريخ 04 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 06 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ستة (06) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله (01) والسادة النوري جريدي (01) وعادل ضياف (01) وجلال خدمي (01) وعبد السلام الحمروني (01) وسؤال مشترك من السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالاحاطة ولم يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي مشترك

لنائبي الشعب السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي

الموضوع: حول طلب إحصائيات حول المؤسسات والإطار التربوي ونسبة التمدرس بولاية مدنين.

السؤال عدد 1: طلب إحصائيات دقيقة لعدد المدارس الابتدائية والاعدادية والمعاهد الثانوية وعدد الإطار التربوي بجهة مدنين؟

الإجابة: يبرز الجدول الموالي المعطيات الخاصة بجهة مدنين خلال السنة الدراسية 2024/2025 حسب المرحلة التعليمية:

	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
السنة التحضيرية	171	4380	232
المرحلة الابتدائية	254	60055	3878
المرحلة الإعدادية (عام وتقني) والتعليم الثانوي	85	50054	3284

كما تجدون طي هذا وثيقة تتضمن المعطيات الإحصائية لجهة مدنين (النشرية الإحصائية الجهوية لجهة مدنين) خلال السنة الدراسية 2025/2024.

السؤال عدد 2: الشروط والمعايير المعمول بها لإحداث مندوبيات جهوية للتربية؟

الإجابة: يوجد حاليا 26 مندوبية جهوية للتربية بحساب مندوبية عن كل ولاية باستثناء ولايتي تونس وصفاقس التي تحتوي على مندوبيتين وذلك نظرا لارتفاع عدد السكان والتلاميذ بهاتين الولايتين. ويتجه تقييم التنظيم الهيكلي للمندوبيات الجهوية للتربية في إطار حوكمة التصرف الإداري في هياكل الوزارة.

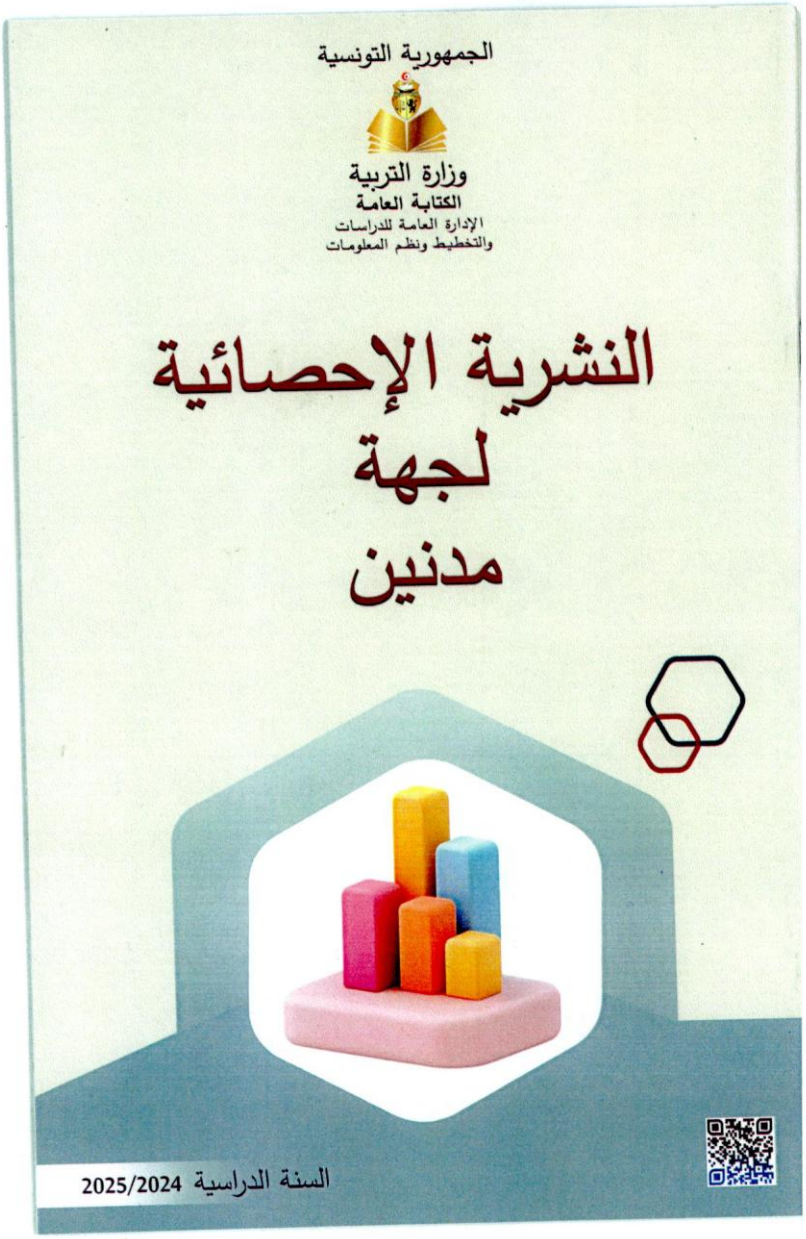
الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة
الإدارة العامة للدراسات
والتخطيط ونظم المعلومات
النشرية الإحصائية
لجهة
مدنين
السنة الدراسية 2025/2024

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة
الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات

النشرية الإحصائية
لجهة
مدنين

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة
الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات

شارع باب بنات 1030 تونس

(+216) 71 161 855/ 71 563 850

ministère@minedu.edunet.tn

www.education.gov.tn

الفهـــرس	الصفحة
تطور المعطيات العامة	
السنة التحضيرية	6
المرحلة الإبتدائية	7
مرحلة الإعدادي التقني	8
مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي	10-09
الامتحانات الوطنية ونتائج المناظرات	12-11
التعليم الخاص	13

التلاميـــــذ	
السنة التحضيرية	
الأطفال المرسمون والأفواج حسب المعتمدية	15
المرحلة الإبتدائية	
معطيات عامة حسب المعتمدية	16
التلاميذ حسب النوع وسنة الدراسة والمعتمدية	17
التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمعتمدية	18
التلاميذ الأجانب و أبناء التونسيين العاملين بالخارج حسب المعتمدية	19
مرحلة الإعدادي التقني	
تلاميذ الاعدادي التقني حسب سنة الدراسة والمعتمدية	20
التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمعتمدية	21
مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي	
معطيات عامة حسب المعتمدية	22
التلاميذ حسب سنة الدراسة والمعتمدية	23
التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمرحلة والمعتمدية	24
التلاميذ الأجانب و أبناء التونسيين المقيمين بالخارج حسب المعتمدية	25

إطار التدريس	
السنة التحضيرية والمرحلة الإبتدائية	
المدرسون حسب المرحلة والمعتمدية	27
مرحلة الإعدادي العام والتقني والتعليم الثانوي	
المدرسون حسب المرحلة والمعتمدية	28

إطار الإشراف والإداريون والعملة	
إطار الإشراف والاداريون والعملة حسب المعتمدية	30

فضاءات التدريس والمرافق العامة والمبيت	
المرحلة الإبتدائية	
فضاءات التدريس حسب المعتمدية	32
فضاءات المرافق العامة حسب المعتمدية	33
مرحلة الإعدادي التقني	
فضاءات التدريس حسب المعتمدية	34
فضاءات المرافق العامة حسب المعتمدية	35
الإعدادي العام والتعليم الثانوي	
فضاءات التدريس حسب المعتمدية	37-36
فضاءات المرافق العامة حسب المعتمدية	38
المبيت حسب المعتمدية	39

تطور المعطيات العامة

Evolution des Données Globales

تطور المعطيات العامة للسنة التحضيرية
Evolution des données de l'année préparatoire

عدد المربين Effectif des Educateurs	عدد الأطفال المرسمين Effectif des enfants inscrits			متوسط كثافة الفوج Enfants/groupe	عدد الأفواج Groupes	عدد المدارس Ecoles	السنة الدراسية Année scolaire
	نسبة الإناث (%) Pourcentage des filles	منهم إناث Dont filles	جملة Total				
213	49,7	2250	4528	19,2	236	167	2021/2020
231	48,9	2135	4364	18,3	238	170	2022/2021
230	49,8	2084	4186	17,8	235	166	2023/2022
232	48,6	2093	4310	18,3	236	169	2024/2023
232	49,6	2174	4380	18,8	233	171	2025/2024

تطورعدد المدارس العمومية المحتضنة للسنة التحضيرية

Evolution du nombre des écoles primaires abritant une année préparatoire

تطورعدد الأطفال المرسمين بالسنة التحضيرية

Evolution de l'effectif des élèves inscrits en année préparatoire

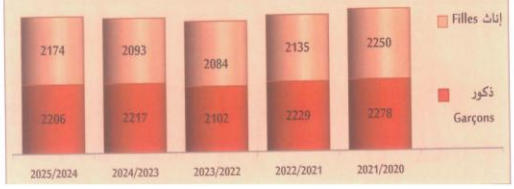

Cycle primaire — المرحلة الإبتدائية

تطور المعطيات العامة للمرحلة الإبتدائية
Evolution des données du cycle primaire

متوسط كثافة الفصل Moyenne élèves/classe	معدل كل معلم من التلاميذ Ratio élèves/enseignant	عدد المعلمين Enseignants: منهم إناث Dont filles	عدد المعلمين Enseignants: جملة Total	عدد التلاميذ Elèves: (%) نسبة الإناث Pourcentage des filles	عدد التلاميذ Elèves: منهم إناث Dont filles	عدد التلاميذ Elèves: جملة Total	عدد الفصول Classes-élèves	عدد القاعات Locaux classes	عدد المدارس Ecoles	السنة الدراسية Année scolaire
22,9	15,9	2310	3719	48,3	28563	59183	2588	1620	252	2021/2020
22,8	15,5	2484	3870	48,2	28864	59893	2625	1649	252	2022/2021
22,8	15,2	2659	3964	48,1	28907	60097	2635	1607	252	2023/2022
23,3	15,6	2642	3877	48,2	29211	60568	2595	1659	252	2024/2023
23,2	15,5	2716	3873	48,0	28837	60055	2585	1666	254	2025/2024

تطور عدد المدارس الإبتدائية

Evolution du nombre des écoles primaires

تطور عدد التلاميذ

Evolution de l'effectif des élèves

Cycle préparatoire technique — مرحلة الإعدادي التقني

تطور المعطيات العامة لمرحلة الإعدادي التقني
Evolution des données du cycle préparatoire technique

السنة الدراسية Année scolaire	عدد المدارس Ecoles	عدد التلاميذ Elèves: جملة Total	عدد التلاميذ Elèves: منهم إناث Dont filles	عدد التلاميذ Elèves: نسبة الإناث (%) Pourcentage des filles	عدد الفصول Classes-élèves	متوسط كثافة الفصل Moyenne élèves/classe	عدد المدرسين Enseignants	معدل كل مدرس من التلاميذ Ratio élèves/enseignant
2021/2020	3	427	72	16,9	17	25,1	64	6,7
2022/2021	3	445	68	15,3	19	23,4	57	7,8
2023/2022	3	496	102	20,6	18	27,6	44	11,3
2024/2023	3	575	106	18,4	20	28,8	49	11,7
2025/2024	3	659	95	14,4	21	31,4	43	15,3

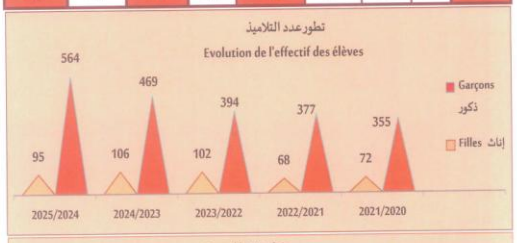

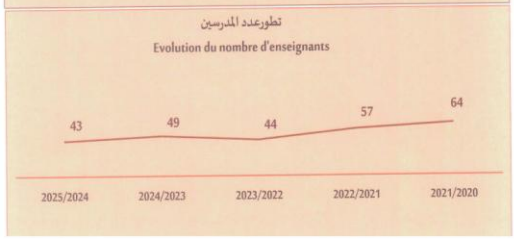

Cycle préparatoitre général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

تطور المعطيات العامة لمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

Evolution des données du cycle préparatoire général et de l'enseignement secondaire

نصيب كل مدرس من التلاميذ Ratio élèves/enseignant	عدد المدرسين Enseignants	متوسط كثافة الفصول Ratio élèves/classe	عدد الفصول Classes élèves	عدد التلاميذ Eléves: نسبة الإناث (%) Pourcentage des filles	منها إناث Dont filles	جملة Total	عدد المؤسسات Etablissements: جملة Total	مختلطة Mixte	تعليم ثانوي Enseignement secondaire	إعدادي عام Cycle préparatoire	السنة الدراسية Année scolaire
12.8	3350	27.2	1576	57.5	24620	42813	79	2	29	48	2021/2020
12.9	3400	26.7	1642	57.7	25261	43812	81	2	30	49	2022/2021
13.2	3432	27.0	1680	58.2	26376	45294	82	2	31	49	2023/2022
14.2	3329	27.8	1703	58.0	27402	47281	82	2	31	49	2024/2023
15.2	3241	28.4	1740	58.0	28632	49395	82	3	31	48	2025/2024

تطور عدد المستشارين في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي حسب الرتبة

Evolution des conseillers en information et orientation scolaire et universitaire selon le grade

الجملة Total: منهم إناث Dont femmes	الجملة Total	مستشار Conseiller: منهم إناث Dont femmes	مستشار Conseiller: جملة Total	مستشار أول Conseiller principal: منهم إناث Dont femmes	مستشار أول Conseiller principal: جملة Total	مستشار عام Conseiller général: منهم إناث Dont femmes	مستشار عام Conseiller général: جملة Total	مستشار عام خبير Conseiller général Exp.: منهم إناث Dont femmes	مستشار عام خبير Conseiller général Exp.: جملة Total	السنة الدراسية Année scolaire
2	5			2	5					2021/2020
1	2			1	2					2022/2021
1	2			1	2					2023/2022
1	2			1	2					2024/2023
3	5	3	4		1					2025/2024

Cycle préparatoitre et enseignement secondaire — المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي

تطور عدد التلاميذ والفصول بالمدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية

Evolution de l'effectif des élèves et des classes-élèves dans les collèges et les lycées pilotes

2025/2024		2024/2023		2023/2022		2022/2021		2021/2020		المؤسسات النموذجية / les établissements pilotes	
الفصول Classes élèves	التلاميذ Elèves	الفصول Classes élèves	التلاميذ Elèves	الفصول Classes élèves	التلاميذ Elèves	الفصول Classes élèves	التلاميذ Elèves	الفصول Classes élèves	التلاميذ Elèves		
13	364	12	334	12	292	12	285	11	236	الإعدادية النموذجية بمدنين Collège Pilote Medenine	المرحلة الإعدادية النموذجية Le cycle préparatoire pilote
10	236	9	210	6	135	3	73			م.إ النموذجية حومة السوق Collège Pilote Djerba Houmt Souk	
18	442	15	348	13	308	12	225	13	227	المعهد النموذجي بمدنين Lycée Pilote Médenine	المرحلة الثانوية النموذجية Le cycle secondaire pilote
3	86									م.إ النموذجية حومة السوق Collège Pilote Djerba Houmt Souk	

10

Cycle primaire المرحلة الإبتدائية

تطور نتائج مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية

Evolution des résultats du concours d'accès aux collèges pilotes

المندوبية الجهوية للتربية C.R.E	جوان Juin 2020			جوان Juin 2021			جوان Juin 2022			جوان Juin 2023			جوان Juin 2024		
	المترشحون Présentés	الناجحون Admis	النسبة Taux (%)	المترشحون Présentés	الناجحون Admis	النسبة Taux (%)	المترشحون Présentés	الناجحون Admis	النسبة Taux (%)	المترشحون Présentés	الناجحون Admis	النسبة Taux (%)	المترشحون Présentés	الناجحون Admis	النسبة Taux (%)
مدنين mednine	1823	113	6,2	2400	169	7,0	2502	201	8,0	2563	178	6,9	2342	177	7,0

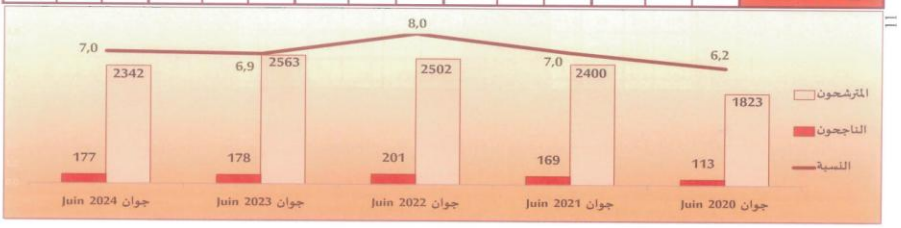

تطور نتائج البكالوريا (عمومي وخاص وحر)
Evolution des résultats de l'examen du baccalauréat (public, privé et libre)

Taux d'admission				نسبة النجاح		Admis						ناجحون		Présentés						متقدمون		السنة الدراسية
جملة Total	حر Libre	خاص Privé	عمومي Public	جملة Total		حر Libre		خاص Privé		عمومي Public		جملة Total		حر Libre		خاص Privé		عمومي Public		Année scolaire
				إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	
46,1	2,0	10,7	52,1	1333	718	1	2	25	24	1307	692	2946	1504	102	50	215	243	2629	1211	جوان 2020 Juin
62,6	15,8	22,2	69,5	2181	950	26	15	42	56	2113	879	3393	1612	176	83	199	243	3018	1286	جوان 2021 Juin
61,5	10,4	24,1	68,2	1887	942	14	6	54	54	1819	882	3118	1483	134	59	251	198	2733	1226	جوان 2022 Juin
57,6	10,1	19,0	63,2	1900	948	3	10	52	37	1845	901	3381	1563	84	45	270	199	3027	1319	جوان 2023 Juin
62,2	11,0	24,4	67,6	2105	1058	11	7	54	51	2040	1000	3488	1601	121	42	231	199	3136	1360	جوان 2024 Juin

12

Enseignement privé — التعليم الخاص

Cycle primaire — المرحلة الإبتدائية

تطور المعطيات العامة للمرحلة الإبتدائية

Evolution des données du cycle primaire

السنة الدراسية Année scolaire	عدد المدارس Nombre des écoles	عدد الفصول Classes-élèves	عدد التلاميذ Elèves: جملة Total	عدد التلاميذ Elèves: منهم إناث Dont filles	عدد التلاميذ Elèves: نسبة الإناث (%) Pourcentage des filles	عدد المدرسين Enseignants: جملة Total	عدد المدرسين Enseignants: منهم إناث Dont filles	تعداد كل معلم من التلاميذ Ratio élèves/enseignant	متوسط كثافة الفصل Moyenne élèves/classe
2021/2020	17	123	1711	793	46,3	229	181	7,5	13,9
2022/2021	17	124	1995	929	46,6	222	191	9,0	16,1
2023/2022	18	141	2335	1100	47,1	257	217	9,1	16,6
2024/2023	20	158	2560	1189	46,4	279	235	9,2	16,2
2025/2024	19	168	2776	1314	47,3	285	229	9,7	16,5

Cycle préparatoire et enseignement secondaire — المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي

تطور المعطيات العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي

Evolution des données du cycle préparatoire et de l'enseignement secondaire

السنة الدراسية Année scolaire	عدد المؤسسات Nombre d'établissements	عدد التلاميذ Elèves: جملة Total	عدد التلاميذ Elèves: منهم إناث Dont filles	عدد التلاميذ Elèves: نسبة الإناث (%) Pourcentage des filles	عدد الفصول Classes-élèves	متوسط كثافة الفصل Ratio élèves/classe	عدد المدرسين Enseig.	تعداد كل معلم من التلاميذ Ratio élèves/enseignant
2021/2020	15	1800	701	38,9	102	17,6	380	4,7
2022/2021	17	2172	923	42,5	118	18,4	411	5,3
2023/2022	17	2480	1030	41,5	125	19,8	468	5,3
2024/2023	18	2635	1141	43,3	135	19,5	503	5,2
2025/2024	17	2926	1258	43,0	132	22,2	488	6,0

التلاميذ
Elèves

Année préparatoire — السنة التحضيرية

عدد الأطفال المرسمين والأفواج حسب المعتمدية

Effectif des enfants inscrits et nombre de groupes par délégation

كثافة الفوج Enfants /groupe	عدد الأفواج Groupes	عدد الأطفال المرسمين Effectif des enfants inscrits		عدد المدارس Nombre des écoles	المعتمدية Délégation	
		إناث Filles	ذكور Garçons			
19,9	41	390	424	27	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
20,9	25	259	263	13	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
15,2	19	144	144	16	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
14,9	24	176	182	20	BENI KHEDDACHE	بني خداش
22,0	27	309	286	22	BEN GUERDENE	بن قردان
16,8	38	339	300	29	ZARZIS	جرجيس
20,7	35	349	375	24	HOUMIT SOUK	حومة السوق
18,8	8	68	82	7	AJIM	أجيم
18,1	16	140	150	13	MIDOUN	ميدون
18,8	**233**	**2174**	**2206**	**171**	Total	الجملة

Cycle primaire — المرحلة الإبتدائية

معطيات عامة حسب المعتمدية

Données globales par délégation

متوسط كثافة الفصل Moyenne élèves /classe	عدد الفصول Classesé lèves	عدد التلاميذ Effectif des élèves إناث Filles	ذكور Garçons	عدد المدارس Nombre des écoles	المعتمدية Délégation	
22,7	350	3824	4124	35	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
25,3	241	2987	3099	20	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
16,5	183	1447	1577	27	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
14,2	196	1391	1395	31	BENI KHEDDACHE	بني خداش
24,8	461	5483	5955	42	BEN GUERDENE	بن قردان
22,9	385	4186	4613	37	ZARZIS	جرجيس
26,3	338	4179	4701	27	HOUMIT SOUK	حومة السوق
23,3	118	1343	1409	12	AJIM	أجيم
26,7	313	3997	4345	23	MIDOUN	ميدون
23,2	**2585**	**28837**	**31218**	**254**	Total	الجملة

Cycle primaire — المرحلة الإبتدائية

التلاميذ حسب سنة الدراسة والمعتمدية

Elèves selon l'année d'études et la délégation

الجملة Total		سنة سادسة 6ème Année		سنة خامسة 5ème Année		سنة رابعة 4ème Année		سنة ثالثة 3ème Année		سنة ثانية 2ème Année		سنة أولى 1ère Année		المعتمدية Délégation	
إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons		
3824	4124	559	623	639	688	678	694	624	715	681	709	643	695	MEDENINE SUD	مدنين الجنوبية
2987	3099	471	455	543	541	496	534	519	537	500	534	458	498	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
1447	1577	189	240	266	241	266	257	239	281	249	255	238	303	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
1391	1395	226	226	248	227	227	217	240	253	228	217	222	255	BENI KHEDDACHE	بني خداش
5483	5955	836	863	958	990	912	1068	946	1092	926	972	905	970	BEN GUERDENE	بن قردان
4186	4613	699	699	761	874	786	841	701	819	638	721	601	659	ZARZIS	جرجيس
4179	4701	687	801	769	842	725	807	713	816	686	744	599	691	HOUMIT SOUK	حومة السوق
1343	1409	246	230	270	278	243	267	212	243	195	211	177	180	AJIM	أجيم
3997	4345	667	751	689	770	732	768	694	739	632	672	583	645	MIDOUN	ميدون
28837	31218	4580	4888	5143	5451	5065	5453	4888	5495	4735	5035	4426	4896	Total	الجملة

Cycle primaire المرحلة الإبتدائية

التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمعتمدية

Elèves handicapés selon le type de handicap et la délégation

الجملة Total		إعاقة متعددة Multi-handicap		إعاقة بصرية Handicap visuel		إعاقة سمعية Handicap auditif		إعاقة عضوية Handicap moteur		إعاقة ذهنية Handicap mental		المعتمدية	
إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	Délégation	
16	21	4	2			4	2	3	5	5	12	MEDENINE SUD	مدنين الجنوبية
12	26	4	2	1	1	1	2	2	5	4	16	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	5		3				1				1	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
4	14	1	2				3		5	3	4	BENI KHEDDACHE	بني خداش
12	28	2	5			3	10	2	9	5	4	BEN GUERDENE	بن قردان
20	27	2	5	1		4	3	6	1	7	18	ZARZIS	جرجيس
7	25	1	4			2	2	2	3	2	16	HOUMIT SOUK	حومة السوق
7	8	1	3			3		1	2	2	3	AJIM	أجيم
7	11	1	1			1	2	2	1	3	7	MIDOUN	ميدون
85	165	16	27	2	1	18	25	18	31	31	81	Total	الجملة

Cycle primaire المرحلة الإبتدائية

التلاميذ الأجانب و أبناء التونسيين المقيمين بالخارج حسب المرحلة والمعتمدية

Elèves étrangers et enfants des Tunisiens résidents à l'étranger selon le cycle et la délégation

أبناء التونسيين المقيمين بالخارج Enfants des Tunisiens résidents à l'étranger		Elèves étrangers التلاميذ الأجانب								المعتمدية	
		الجملة Total		جنسيات أخرى Autres Nationalités		جنسيات عربية أخرى Nationalités arabes autres que maghrébines		جنسيات مغاربية Nationalités Maghrébines			
إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	Délégation	
32	30	3	6	1	6	1		1		MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
8	11	2	2		2	2				MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	4									SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
7	8	1	3		3	1				BENI KHEDDACHE	بني خداش
3	2	10	5			5	2	5	3	BEN GUERDENE	بن قردان
216	384	14	24	3	1	1	1	10	22	ZARZIS	جرجيس
12	20	13	23	2	6	10	12	1	5	HOUMIT SOUK	حومة السوق
82	147		2		1				1	AJIM	أجيم
81	94	5	10	4	6			1	4	MIDOUN	ميدون
441	700	48	75	10	25	20	15	18	35	Total	الجملة

19

Cycle préparatoire technique — مرحلة الإعدادي التقني

تلاميذ الإعدادي التقني حسب سنة الدراسة والمعتمدية

Elèves du cycle préparatoire technique selon l'année d'études et la délégation

الجملة Total			السنة التاسعة 9ème Année			السنة الثامنة 8ème Année			السنة سابعة تأهيلي 7ème Année			عدد المؤسسات	المعتمدية	
إناث Filles	ذكور Garçons	فصول classes-élèves	إناث Filles	ذكور Garçons	فصول classes-élèves	إناث Filles	ذكور Garçons	فصول classes-élèves	إناث Filles	ذكور Garçons	فصول classes-élèves	Nombre des établissements	Délégation	
26	160	6	13	75	3	13	85	3				1	MEDENINE SUD	مدنين الجنوبية
													MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
													SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
													BENI KHEDDACHE	بني خداش
													BEN GUERDENE	بن قردان
39	238	8	22	95	4	17	143	4				1	ZARZIS	جرجيس
30	166	7	18	79	4	12	87	3				1	HOUMIT SOUK	حومة السوق
													AJIM	أجيم
													MIDOUN	ميدون
95	564	21	53	249	11	42	315	10				3	Total	الجملة

20

Cycle préparatoire technique — مرحلة الإعدادي التقني

التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الاعاقة والمعتمدية

Elèves handicapés selon le type de handicap et la délégation

الجملة Total		إعاقة متعددة Multi-handicap		إعاقة بصرية Handicap visuel		إعاقة سمعية Handicap auditif		إعاقة عضوية Handicap moteur		إعاقة ذهنية Handicap mental		المعتمدية Délégation	
إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons		
	2		1				1					MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
												MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
												SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
												BENI KHEDDACHE	بني خداش
												BEN GUERDENE	بن قردان
	3						3					ZARZIS	جرجيس
												HOUMIT SOUK	حومة السوق
												AJIM	أجيم
												MIDOUN	ميدون
	5		1				4					Total	الجملة

21

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

معطيات عامة حسب المعتمدية
Données globales par délégation

المعتمدية Délégation		عدد المؤسسات Nombre des établissements	السنة سابعة تأهيلي Effectif des élèves ذكور Garçons	إناث Filles	عدد الفصول Classes élèves	متوسط كثافة الفصل Moyenne élèves /classe
مدنين الجنوبية	MEDENNINE SUD	11	2921	3633	241	27,2
مدنين الشمالية	MEDENINE NORD	9	2535	3402	216	27,5
سيدي مخلوف	SIDI MAKHLOUF	5	768	1000	65	27,2
بني خداش	BENI KHEDDACHE	6	838	1263	89	23,6
بن قردان	BEN GUERDENE	12	3051	4585	262	29,1
جرجيس	ZARZIS	14	2618	4350	246	28,3
حومة السوق	HOUMIT SOUK	11	4118	4986	294	31,0
أجيم	AJIM	5	963	1350	88	26,3
ميدون	MIDOUN	9	2951	4063	239	29,3
الجملة	Total	82	20763	28632	1740	28,4

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

التلاميذ حسب سنة الدراسة والمعتمدية

Elèves selon l'année d'études et la délégation

الجملة Total		سنة رابعة ثانوي 4ème Année		سنة ثالثة ثانوي 3ème Année		سنة ثانية ثانوي 2ème Année		سنة أولى ثانوي 1ère Année		سنة تاسعة أساسي 9ème Année		سنة ثامنة أساسي 8ème Année		سنة سابعة أساسي 7ème Année		المعتمدية	
إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	إناث Filles	ذكور Garçons	Délégation	
3633	2921	490	267	443	308	457	308	544	366	501	390	565	529	633	753	MEDENINE SUD	مدنين الجنوبية
3402	2535	530	239	388	232	442	308	578	400	435	317	456	422	573	617	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
1000	768	90	29	71	28	70	29	110	65	188	138	194	151	277	328	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
1263	838	167	49	132	59	158	66	199	106	185	130	198	164	224	264	BENI KHEDDACHE	بني خداش
4585	3051	475	200	446	200	545	296	669	380	730	405	789	611	931	959	BEN GUERDENE	بن قردان
4350	2618	569	149	463	165	525	200	642	327	648	405	699	512	804	860	ZARZIS	جرجيس
4986	4118	598	343	536	362	603	441	786	656	777	551	759	696	927	1069	HOUMIT SOUK	حومة السوق
1350	963	174	56	115	73	175	91	196	89	177	125	221	202	292	327	AJIM	أجيم
4063	2951	421	209	432	235	481	281	604	388	650	434	649	564	826	840	MIDOUN	ميدون
28632	20763	3514	1541	3026	1662	3456	2020	4328	2777	4291	2895	4530	3851	5487	6017	Total	الجملة

23

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم والثانوي

التلاميذ ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمعتمدية والمرحلة

Elèves handicapés selon le type de handicap, le cycle et la délégation

الجملة Total		إعاقة متعددة Multi-handicap		إعاقة بصرية Handicap visuel		إعاقة سمعية Handicap auditif		إعاقة عضوية Handicap moteur		إعاقة ذهنية Handicap mental		المعتمدية Délégation	
ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire		
7	13	3	2			1	2	3	7		2	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
2	4							2	4			MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	4						1		3			SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
1	2							1	2			BENI KHEDDACHE	بني خداش
1	18					1	7		5		6	BEN GUERDENE	بن قردان
4	16		3	1		1	2	2	7		4	ZARZIS	جرجيس
2	15				1		3	2	9		2	HOUMIT SOUK	حومة السوق
1	3						1	1	2			AJIM	أجيم
8	9		1			2		6	5		3	MIDOUN	ميدون
26	84	3	6	1	1	5	16	17	44		17	Total	الجملة

24

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم والثانوي

التلاميذ الأجانب و أبناء التونسيين المقيمين بالخارج حسب المرحلة والمعتمدية

Elèves étrangers et enfants des Tunisiens résidents à l'étranger selon le cycle et la délégation

أبناء التونسيين المقيمين بالخارج Enfants des Tunisiens résidents à l'étranger		Elèves étrangers الجملة Total		التلاميذ الأجانب جنسيات أخرى Autres Nationalités		جنسيات عربية أخرى Nationalités arabes autres que maghrébines		جنسيات مغاربية Nationalités Maghrébines		المعتمدية Délégation	
ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire	ثانوي Secondaire	إعدادي Préparatoire		
48	92	3	1	3					1	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
105	39		1				1			MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	6									SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
22	29									BENI KHEDDACHE	بني خداش
1	26	1	5				2	1	3	BEN GUERDENE	بن قردان
109	330	2	7	1			1	1	6	ZARZIS	جرجيس
120	58	3	8		1	3			7	HOUMIT SOUK	حومة السوق
50	139		1						1	AJIM	أجيم
53	84	9	4	3	2			6	2	MIDOUN	ميدون
508	**803**	**18**	**27**	**7**	**3**	**3**	**4**	**8**	**20**	Total	الجملة

25

إطار التدريس

Personnel enseignant

Année préparatoire et Cycle primaire — السنة التحضيرية والمرحلة الإبتدائية

المدرسون حسب المرحلة والمعتمدية

Enseignants selon le cycle et la délégation

مدرسو التربية البدنية Enseignants d'éducation physique		المرحلة الإبتدائية Cycle primaire						السنة التحضيرية Année préparatoire		المعتمدية	
		الجملة Total		مدرسو التعليم التقني Enseignants de l'enseignement technique		مدرسو التعليم العام Enseignants de l'enseignement général					
نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	Délégation	
5,5	3	392	136		1	392	135	34	7	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
4,5	3	249	124			249	124	22	3	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	2	170	103			170	103	15	4	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
	1	173	121			173	121	22	2	BENI KHEDDACHE	بني خداش
6	13	425	266		1	425	265	21	5	BEN GUERDENE	بن قردان
4	4	457	121			457	121	32	6	ZARZIS	جرجيس
6	8,5	391	118			391	118	31	4	HOUMIT SOUK	حومة السوق
	2,5	114	54			114	54	6	2	AJIM	أجيم
5	3	345	114			345	114	15	1	MIDOUN	ميدون
31	40	2716	1157		2	2716	1155	198	34	Total	الجملة

27

Cycle préparatoire général, technique et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتقني والتعليم الث

المدرسون حسب المرحلة والمعتمدية

Enseignants selon le cycle et la délégation

مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي Cycle préparatoire et enseignement secondaire								مرحلة الإعدادي التقني Cycle préparatoire technique				المعتمدية
مدرسو التربية البدنية Enseignants d'éducation physique		الجملة Total		المدرسون الأجانب Enseignants étrangers		المدرسون التونسيون Enseignants tunisiens		مدرسو التربية البدنية Enseignants d'éducation physique		المدرسون Enseignants		
نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	نساء Femmes	رجال Hommes	Délégation
10	22	232	272			232	272			8	11	MEDENNINE SUD مدنين الجنوبية
7	20	228	229			228	229					MEDENINE NORD مدنين الشمالية
2	6	44	73			44	73					SIDI MAKHLOUF سيدي مخلوف
1	9	61	83			61	83					BENI KHEDDACHE بني خداش
3	38	207	268			207	268					BEN GUERDENE بن قردان
8	20	241	183			241	183			1	5	ZARZIS جرجيس
10	32	346	221			346	221			7	11	HOUMIT SOUK حومة السوق
1	10	73	66			73	66					AJIM أجيم
12	17	226	188			226	188					MIDOUN ميدون
54	174	1658	1583			1658	1583			16	27	Total الجملة

28

إطار الإشراف
والإداريون والعملة

Personnel d'encadrement,
Personnel administratif
et ouvriers

Cycle préparatoire et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي والتعليم الثانوي

إطار الإشراف والإداريون والعملة حسب المعتمدية

Personnel d'encadrement, personnel administratif et ouvriers par délégation

عملة Ouvriers	إداريون Administ -rateurs	مرشدون تطبيقيون Conseillers praticiens	قيمون Surveillants	قيمون عامون Surveillants généraux	نظار Censeurs	مديرون Directeurs	Délégation		المعتمدية
1	3	1	5	1		1	Ens tech	ت.ع تقني	مدنين الجنوبية
61	35	29	97	12	1	11	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	MEDENNINE SUD
							Ens tech	ت.ع تقني	مدنين الشمالية
46	30	28	80	8	3	9	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	MEDENINE NORD
							Ens tech	ت.ع تقني	سيدي مخلوف
36	13	7	22	3		5	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	BENI KHEDDACHE
							Ens tech	ت.ع تقني	بني خداش
35	16	9	26	6	1	5	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	BENI KHEDDACHE
							Ens tech	ت.ع تقني	بن قردان
55	71	31	97	11		12	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	BEN GUERDENE
3	3	1	2			1	Ens tech	ت.ع تقني	جرجيس
62	48	18	48	9	2	14	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	ZARZIS
3	1	1	2			1	Ens tech	ت.ع تقني	حومة السوق
54	31	14	59	10	3	11	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	HOUMIT SOUK
							Ens tech	ت.ع تقني	أجيم
14	8	6	12	5	1	5	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	AJIM
							Ens tech	ت.ع تقني	ميدون
29	21	11	39	8	1	8	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	MIDOUN
7	7	3	9	1		3	Ens tech	ت.ع تقني	الجملة
392	273	153	480	72	12	80	Ens. Gén et Sec	ت.ع عام وثانوي	Total

فضاءات التدريس
والمرافق العامة والمبيت

Locaux d'enseignement
Equipements collectifs et
Internat

Cycle primaire المرحلة الإبتدائية

فضاءات التدريس حسب المعتمدية

Locaux d'enseignement par délégation

ورشة Atelier	قاعة إعلامية Salle info	قاعات متعددة الإختصاصات Salles polyvalentes	قاعات التدريس Salles d'enseignement	عدد المدارس Nombre d'écoles	Délégation	المعتمدية
	34		210	35	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
	20		147	20	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
	27		112	27	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
	31		147	31	BENI KHEDDACHE	بني خداش
1	39		270	42	BEN GUERDENE	بن قردان
1	36		265	37	ZARZIS	جرجيس
	27	1	236	27	HOUMIT SOUK	حومة السوق
1	12		78	12	AJIM	أجيم
	23	1	201	23	MIDOUN	ميدون
3	**249**	**2**	**1666**	**254**	Total	الجملة

Cycle primaire المرحلة الإبتدائية

المرافق العامة حسب المعتمدية

Locaux d'équipements collectifs par délégation

حديقة مدرسية Jardin scolaire	بيت تمريض Infirmerie	مكتب للمتفقد Bureau d'inspecteur	مكتب للمدير Bureau de directeur	قاعة للمدرسين Salle d'enseignants	قاعة مطالعة Salle de lecture	محل خاص بالمكتبة Bibliothèque (local)	المعتمدية Délégation
25			32	6	1	3	MEDENINE SUD مدنين الجنوبية
18			20	7	3	3	MEDENINE NORD مدنين الشمالية
19			26	2	2	1	SIDI MAKHLOUF سيدي مخلوف
24			31	8			BENI KHEDDACHE بني خداش
30			41	11	4	8	BEN GUERDENE بن قردان
24			37	13	16	18	ZARZIS جرجيس
24			26	21	9	11	HOUMIT SOUK حومة السوق
11			12	8	2	4	AJIM أجيم
15			23	11	9	7	MIDOUN ميدون
190			248	87	46	55	Total الجملة

33

Cycle préparatoire technique — مرحلة الإعدادي التقني

فضاءات التدريس حسب المعتمدية
Locaux d'enseignement par délégation

ورشات Ateliers	قاعات متعددة الإختصاصات Salles polyvalentes	قاعات إختصاص Salles spécialisées (*)	قاعات تقنية Salles de technique	قاعات إعلامية Salles d'info	قاعات التعليم العام Salles d'enseignement général	Délégation	المعتمدية
7		1	1	1	3	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
						MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
						SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
						BENI KHEDDACHE	بني خداش
						BEN GUERDENE	بن قردان
8		2	2	1	4	ZARZIS	جرجيس
8		2	2	1	3	HOUMIT SOUK	حومة السوق
						AJIM	أجيم
						MIDOUN	ميدون
23		5	5	3	10	Total	الجملة

(*) Salles de sciences naturelles, physique, technologie.

(*) قاعات علوم طبيعية، فيزياء، تكنولوجيا.

Cycle préparatoire technique — مرحلة الإعدادي التقني

المرافق العامة حسب المعتمدية

Locaux d'équipements collectifs par délégation

مؤسسات بها ملاعب رياضة Etabli. Disposant de terrains de sport	قاعات مطالعة Salles de lecture	قاعات إجتماعات Salles de réunion	قاعات أساتذة Salles de professeurs	مكاتب إدارية Bureaux administratifs	Délégation	المعتمدية
			1	7	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
					MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
					SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
					BENI KHEDDACHE	بني خداش
					BEN GUERDENE	بن قردان
			1	7	ZARZIS	جرجيس
			1	4	HOUMIT SOUK	حومة السوق
					AJIM	أجيم
					MIDOUN	ميدون
			3	18	Total	الجملة

Cycle préparatoire général et enseignement secondair مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

فضاءات التدريس حسب المعتمدية

Locaux d'enseignement par délégation

Salles spécialisées قاعات الإختصاص					قاعات التعليم العام Salles d'enseignement général		المعتمدية	
مخبر الإعلامية Labo. info	مخبر تقنية Labo. tech	قاعة تربية تقنية Salle Educa. Technique	مخبر فيزياء وكيمياء وتكنولوجيا Labo. physique et technologie	مخبر علوم طبيعية Labo. Sciences naturelles	فرق Section	عادية Normale	Délégation	
24	2	11	30	21	12	186	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
26	2	9	27	18	5	171	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
8		6	8	7	4	70	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
12	1	7	14	11	6	100	BENI KHEDDACHE	بني خداش
30	2	14	33	22	11	190	BEN GUERDENE	بن قردان
31	2	11	33	24	15	209	ZARZIS	جرجيس
27	2	9	34	21	12	202	HOUMIT SOUK	حومة السوق
8	1	4	11	9	8	65	AJIM	أجيم
24	2	7	30	19	20	151	MIDOUN	ميدون
190	14	78	220	152	93	1344	Total	الجملة

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

فضاءات التدريس حسب المعتمدية
Locaux d'enseignement par délégation

مؤسسات بها ملاعب رياضية Etablis. Disposant de terrains de sport	قاعات رياضة مغطاة Salles de sport couvertes	قاعات متعددة الإختصاصات Salles polyvalentes	قاعات مراجعة Salles de permanence	Délégation	المعتمدية
10	3	5	9	MEDENNINE SUD	مدنين الجنوبية
8	5	3	7	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
5	1		4	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
6	1	1	7	BENI KHEDDACHE	بني خداش
12	3	2	3	BEN GUERDENE	بن قردان
13	5	5	6	ZARZIS	جرجيس
11	4	2	5	HOUMIT SOUK	حومة السوق
5	2	1	3	AJIM	أجيم
8	2	1	2	MIDOUN	ميدون
78	26	20	46	Total	الجملة

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

المرافق العامة حسب المعتمدية
Locaux d'équipements collectifs par délégation

قاعات إجتماعات Salles de réunion	فضاء للموارد والإعلام Espace des ressources	قاعات مطالعة Salles de lecture	مكتبات Bibliothèques	فضاء انترنات للأساتذة Espace d'internet pour prof	السنة سابعة تأهيلي Salles de professeurs	مكاتب إدارية Bureaux administratifs	Délégation	المعتمدية
3	1	5	9	2	11	84	MEDENINE SUD	مدنين الجنوبية
1		3	9	4	9	68	MEDENINE NORD	مدنين الشمالية
		1	5	1	5	30	SIDI MAKHLOUF	سيدي مخلوف
2		3	7	2	6	50	BENI KHEDDACHE	بني خداش
1			9	2	12	89	BEN GUERDENE	بن قردان
1	1	6	11	2	14	89	ZARZIS	جرجيس
1		4	10	1	11	78	HOUMIT SOUK	حومة السوق
1		2	4	1	4	26	AJIM	أجيم
		1	7	1	9	63	MIDOUN	ميدون
10	2	25	71	16	81	577	Total	الجملة

38

Cycle préparatoire général et enseignement secondaire — مرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

المبيت حسب المعتمدية

L'internat par délégation

المعتمدية Délégation		مؤسسات بها مبيت مستعمل Etablis.disposant d'internat utilisé	المقيمون Internes	مؤسسات تعمل بنظام نصف إقامة Etablis.disposant d'une demi pension	أنصاف مقيمين Demi pensionnaires	الممنوحون Total des boursiers
مدنين الجنوبية	MEDENNINE SUD	2	200	2	678	612
مدنين الشمالية	MEDENINE NORD	1	45	2	479	197
سيدي مخلوف	SIDI MAKHLOUF			5	731	586
بني خداش	BENI KHEDDACHE			5	679	560
بن قردان	BEN GUERDENE	1	77	1	109	178
جرجيس	ZARZIS			1	115	85
حومة السوق	HOUMIT SOUK	1	83		201	85
أجيم	AJIM					
ميدون	MIDOUN					
الجملة	Total	5	405	16	2992	2303

Personnel enseignant	
Année préparatoire et cycle primaire	
Enseignants selon le cycle et la délégation	27
Cycle préparatoire général, technique et enseignement secondaire	
Enseignants selon le cycle et la délégation	28
Personnel d'encadrement, Personnel administratif et ouvriers	
Personnel d'encadrement, Personnel admnistratif et ouvriers par délégation	30
Locaux d'enseignement, d'équipements collectifs et d'internat	
Cycle primaire	
Locaux d'enseignement par délégation	32
Locaux et équipements collectifs par délégation	33
Cycle préparatoire technique	
Locaux d'enseignement par délégation	34
Locaux et équipements collectifs par délégation	35
Cycle préparatoire général et enseignement secondaire	
Locaux d'enseignement par délégation	36-37
Locaux et équipements collectifs par délégation	38
Locaux d'internat par délégation	39

Sommaire	Page
Evolution des données globales	
Année préparatoire	6
Cycle primaire	7
Cycle préparatoire technique	8
Cycle préparatoire général et enseignement secondaire	09-10
Examens et concours nationaux	11-12
Enseignement privé	13
Elèves	
Année préparatoire	
Effectif des enfants inscrits et nombre de groupes par délégation	15
Cycle primaire	
Données globales par délégation	16
Elèves selon l'année d'études et la délégation	17
Elèves handicapés selon le type de handicap et la délégation	18
Elèves étrangers et enfants des tunisiens à l'étranger par délégation	19
Cycle préparatoire technique	
Elèves du cycle préparatoire technique selon l'année d'étude et la délégation	20
Elèves handicapés selon le type de handicap et la délégation	21
Cycle préparatoire général et enseignement secondaire	
Données globales par délégation	22
Elèves selon l'année d'études et la délégation	23
Elèves handicapés selon le type de handicap, le cycle et la délégation	24
Elèves étrangers et enfants des tunisiens à l'étranger par délégation	25

République Tunisienne

Ministère de l'Education

Secrétariat général

Direction Générale des Etudes, de la Planification et des Systèmes d'Information

Avenue Bab Bnet 1030 Tunis

(+216) 71 161 855/ 71 563 850

ministère@minedu.edunet.tn

www.education.gov.tn

République Tunisienne
Ministère de l'Education
Secrétariat général
Direction Générale des Etudes,
de la Planification et des Systèmes d'Information

Bulletin Statistique Régional

REGION Medenine

السؤال الكتابي الأول

للنائبة بسمة الهمامي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي:

الموضوع: حول إعادة تصنيف أساتذة المدارس الابتدائية "أ3 "إلى" أ2".

تحية طيبة وبعد،

بلغنا عريضة من قبل أساتذة المدارس الابتدائية يطالبون فيها وزارة التربية بإعادة تصنيفهم " أ3 " إلى " أ2" باعتبار أنهم جميعهم خريجي نفس المعاهد كما أنّ المسألة تستدعي النظر في الأمر المتعلّق بهم.

- فماهي تدابيركم من أجل إعادة التصنيف وماهي العراقيل التي تحول دون اصدار الأمر المتعلق بوضعية أساتذة التعليم الابتدائي؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيدات مريم الشريف (01) وبسمة الهمامي (01) والسيدين طارق المهدي (01) وعادل ضياف (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّدة بسمة الهمامي

الموضوع: حول إعادة تصنيف أساتذة المدارس الابتدائية أ3 إلى أ2.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به يشرفني إفادتكم بأنّه تم عقد جلسة مع مصالح رئاسة الحكومة لتحديد عدد المعنيين بإعادة التصنيف وضبط قائمة خاصة بهم وتم احتساب المفعول المالي لهذه العملية ثم إعداد مشروع أمر وإحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة لإجراء ما يتعين في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول حصول السيدة ل.ز على ترقياتها المهنية

المصاحيب:

- نسخة بطاقة اعاقة للسيدة ل . ز
- نسخة من قرار انتداب عون وقتي للسيدة ل. ز.

وبعد. بلغنا عريضة من قبل السيدة ل ز و هي صاحبة شهادة عليا من 2005 وقع انتدابها سنة 2010 في إطار تشغيل حاملي الإعاقة في اعدادية فوسانة من ولاية القصرين بخطة متصرف مساعد تحصلت سنة 2016 على ترقية استثنائية.

وباعتبار أن مبادئ حماية الأشخاص ذوي الإعاقة مكفولة بالدستور كما ان الدولة التونسية تحميهم من كل تمييز وتعمل على ضمان تكافؤ الفرص بينهم وبين باقي الموظفين وتحرص على ادماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تتخذ في شانهم كل التدابير الضرورية لذلك.

- فماهي التدابير الواجب اتخاذها ضمانا لحق السيدة ل . ز. في الترقيات المهنية دون تمييز؟
- وماهي الإجراءات الاستثنائية التي يمكن اتخاذها كتمييز إيجابي في حق السيدة ل.ز. من اجل انصافها مهنيا؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي(01) وضحى السالمي (02) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة بسمة الهمامي

الموضوع: حول حصول السيدة ل ز صاحبة شهادة عليا منتدبة على ترقياتها المهنية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول التدابير والإجراءات الاستثنائية التي يمكن اتخاذها لترقية السيدة: ل.ز ، أتشرف بموافاتكم بأن السيدة المذكورة قد شاركت في المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف للتربية دورة 2024 إلا أنّ مجموع نقاطها لم يخوّل لها الارتقاء (131.135) في حين أن آخر مرتقي تحصل على مجموع نقاط يساوي 137.344.

وحيث أن المعنية بالأمر متحصلة على شهادة الإجازة خارج نظام إمد فإنه لم يتم تنفيلها عن الشهادة العلمية المتحصل عليها لأنها دون المطلوب وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 7 (جديد) من القرار المؤرخ في 01 نوفمبر 2024 المنقح للقرار المؤرخ في 17 ديسمبر 2018 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف للتربية.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضعية المدارس الابتدائية بمعتمدية تونس المدينة وباب سويقة - مندوبية تونس 1

تحية طيبة وبعد،

في إطار دورنا الرقابي وحرصنا على حسن تسيير وإدارة المدارس الابتدائية: مدرسة الفرع الصادقي ومدرسة الحكيم كسار ومدرسة الادريسي والراجعة بالنظر لمندوبية تونس 1 ومن خلال النتائج الطيبة والمرضية، استبشرنا خيرا بالمجهودات المبذولة من قبل المديرين المتربصين والذين كانوا على قدر من المسؤولية والتفاني في العمل لتامين سنة دراسية كللت بالنجاح والتفوق وذلك منذ سنة 2023.

سيدي الوزير،

فالرجاء توضيح وضعية المديرين المتربصين والذين وبشهادة الجميع يمكن الاعتماد والمراهنة عليهم كما أكد على ذلك سيد رئيس الجهورية في إطار تشبيب الإدارة والتعويل على الكفاءات الشابة والواعدة، ولكم سديد النظر في اختيار من هو الاجدر لإدارة المؤسسات التربوية بكل جدية وتفان. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 02 بطاقات حول أسئلة كتابية

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى وزير التربية من قبل النائب بمجلس نوّاب الشعب، السيدة أمال المؤدب (02).

يشرفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة آمال المؤدب

الموضوع: حول وضعية المدارس الابتدائية بمعتمدية تونس المدينة وباب سويقة.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- **أولا**: تم تكليف مديري المدارس الابتدائية في سنتي 2023-2024 وذلك طبقا لمذكرتين صادرتين عن وزارةالتربية الأولى عن الديوان وتحمل عدد د-2023-07-0999- 0001711 بتاريخ 2023/08/25 والثانية عن الإدارة العامة للموارد البشرية وتحمل عدد د-2023-07-1012-0015973 بتاريخ 2023/10/20.
- **ثانيا**: يخضع المديرون المعنيون بمقتضى النقطة الثانية من الفصل السادس من الأمر عدد 124 لسنة 1973 لمدّة تأهيل تدوم سنتين يقع على إثرها إما الإقرار في خطة مدير مدرسة ابتدائية أو إعفاؤهم منها بناء على مقترحات اللجنة الاستشارية المكلّفة بالنظر في تسمية وإنهاء تسمية مديري المدارس الابتدائية المكلفة بمقتضى القرار المؤرخ في2011/03/15.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضع غير المتوازن بالمدرسة الإيطالية وتوزيع الدعم العمومي والتربوي.

تحية طيبة وبعد،

نتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي لإعلامكم بجملة من المعطيات الدقيقة والمقلقة حول الوضع القائم منذ سنوات بالمدرسة الإيطالية بتونس، والتي أصبحت تستوجب تدخلا عاجلا من وزارتكم الموقرة.

حيث أن أحد الأقسام في هذه المدرسة يضم 20 تلميذا تونسيا، تتكفل جمعية خيرية بخلاص معاليم دراستهم مباشرة لفائدة المؤسسة منذ أكثر من 5 سنوات دون المرور بالأولياء. وقد تبين أن عددًا هاما من هؤلاء التلاميذ لا ينتمون إلى عائلات معوزة، بل إن بعض الأولياء يعملون في وزارات ومؤسسات عمومية، وهو ما يثير تساؤلات حول شفافية ومعايير اختيار المستفيدين من هذا الدعم.

كما نلفت انتباهكم إلى أن وزارة التربية التونسية تخصص منذ 5 سنوات حافلة مدرسية مجانية لفائدة هؤلاء التلاميذ دون اعتماد مبدأ الأولوية الاجتماعية، في حين أن العديد من التلاميذ في المؤسسات العمومية أكثر استحقاقا لمثل هذا الدعم.

والجدير بالذكر أن المدرسة تستقبل التلاميذ من المستوى روضة أطفال إلى الباكالوريا والذي يصل عددهم حوالي 60 تلميذا، مما يجعل وجود 20 تلميذا في قسم واحد (ممن يتمتعون بدعم خاص) أمرًا غير متوازن ويؤثر سلبا على التعليم والتكوين العام للمدرسة.

من جهة أخرى، أصبحت المدرسة تستقبل تلاميذ لا يتقنون اللغة الإيطالية، وبعضهم يعاني من اضطرابات نفسية أو إخفاق دراسي سابق، وتم دمجهم دون أي تأهيل لغوي أو نفسي.

كما تم وضع تلاميذ أعمارهم بين 13 و14 سنة مع طفل يبلغ من العمر 11 سنة داخل نفس القسم، مما خلق جوا تربويا غير أمن وأذى إلى مشاكل نفسية وسلوكية.

وقد لوحظ أيضا أن المدرسة تدمج قسمين دراسيين مختلفين داخل نفس الفصل، وهو ما يضعف من جودة التعليم ويشوش على خصوصية كل مستوى تعليمي.

وأخيرا، نشير إلى أن المدرسة كانت تعرف سابقا باسم G.B. HODIERNA وتحولت إلى "المدرسة الإيطالية بتونس" وهذا التحوّل تزامن مع انسحاب شبه كلي للعائلات الإيطالية، بسبب التغييرات المذكورة، مما أدى إلى فقدان المدرسة لهويتها الدولية وتنوعها الثقافي.

وبناءً على كل ما سبق، نرجو من سيادتكم

1. التثبت من معايير قبول التلاميذ بالمدرسة خصوصا من حيث السن، اللغة والخلفية الدراسية. .

2. مراجعة شروط استفادة التلاميذ من خلاص المعاليم عبر الجمعية، وضمان توجيه الدعم لمستحقيه الفعليين فقط.

3. تقييم استخدام الحافلة المدرسية العمومية المخصصة لهؤلاء التلاميذ منذ 5 سنوات ومراجعة شروط الاستفادة بها. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 02 بطاقات حول أسئلة كتابية

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى وزير التربية من قبل النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة أمال المؤدب (02).

يشرفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّدة آمال المؤدب

الموضوع: حول الوضع بالمدرسة الإيطالية وتوزيع الدعم العمومي والتربوي.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. المدرسة الإيطالية بتونس تخضع لمحتوى اتفاق مبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية وبالمبادرات التونسيّة بإيطاليا الموقع بتونس بتاريخ 19 جويلية 1991، ولا تخضع لأحكام الأمر عدد 486 لسنة 2008 المتعلّق بضبط شروط الترخيص في إحداث مؤسسات تربوية خاصة وبتنظيمها وبتسييرها، حيث أنها ترجع بالنّظر إلى السفارة الإيطالية بتونس.

2. تعتمد المدرسة المذكورة البرنامج الإيطالي في تمدرس التلاميذ ويمكن التسجيل فيها لكل الراغبين في ذلك من مختلف الجنسيات.

3. قدمت المدرسة المذكورة في مفتتح السنة الدراسيّة 2021/2020 مبادرة تتمثل في توفير عدد 20 منحة (مباشرة دون المرور بأي جمعيّة) للتسجيل بها طيلة مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية مجانا مع التكفّل بمصاريف الإعاشة طيلة فترة الدراسة.

4. تمت عمليّة اختيار التلاميذ اعتمادا على المعايير التالية:

- الوضع الاجتماعي والاقتصادي (العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل): أيتام الأب والأم - الولي عامل يومي - عاطل عن العمل.....

- الإقامة بولايات تونس الكبرى (مقرّ المدرسة بولاية أريانة).

- موافقة أولياء الأمور.

وتم ضبط قائمة نهائية فيهم ضمّت 20 تلميذا بمعدّل 04 تلاميذ عن كلّ مندوبية جهوية للتربية انسحب منهم خلال السنة الأولى 03 تلاميذ وتمّ تعويضهم من القائمة التكميلية واستقرّ العدد النهائي للمنتفعين بمنحة التسجيل بالمدرسة بالسنة الأولى ابتدائي 17 تلميذا يزاولون تعليمهم خلال السنة الدراسية 2026/2025 بالسنة الأولى من المرحلة الإعدادية (انتفعوا بتعلم 04 لغات منذ السنة الأولى ابتدائي: العربية - الإيطالية - الأنقليزية - الفرنسية).

5. تضم المؤسسة المذكورة جميع مراحل التعليم حسب النظام الإيطالي (05 سنوات ابتدائي/ 03 سنوات إعدادي/ 04 سنوات ثانوي) ويتم الفصل بين مختلف المراحل التعليمية في طوابق منفصلة.

6. تمّ في إطار التعاون التونسي الإيطالي اقتناء 96 حافلة للنقل المدرسي، يتم استغلالها من طرف ديوان الخدمات المدرسيّة، وتم الاتفاق على تخصيص إحداها لنقل تلاميذ المدرسة المذكورين أنفا بصفة مجانية من مقرات سكناهم إلى المدرسة بالإضافة إلى توفير خدمة النقل المدرسي لفائدة تلاميذ المدارس العمومية الراجعين بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بمنوبة.

7. تقوم الوزارة بتوفير الإحاطة النفسيّة والمتابعة الإدارية للتلاميذ المذكورين، هذا مع العلم أنّ أحد التلاميذ تميّز بحصوله على المرتبة الأولى بالمرحلة الابتدائية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

- متى تتم تسوية وضعية الأساتذة المدرجة أسماؤهم ضمن قائمات سد الشغورات وذلك إما بإدراجهم ضمن قائمة النواب المباشرين أو عن طريق انتدابهم على دفوعات على غرار قائمات النواب المباشرين؟
- متى سيتم إدراج الأساتذة النواب الذين قاموا بنيابات قبل سنتي 2006 و2008 ضمن قائمات النواب المعنيين خاصة وأن عددهم محدود؟
- متى تتم تسوية وضعية المتفقدين وماهي المعايير المعتمدة لانتدابات هؤلاء؟
- ماهي استراتيجية الوزرة لحلّ معظلة النقل المدرسي الذي أصبح عاملا أساسيا في ما الانقطاع المبكر عن التعليم؟
- متى يتم توفير قاعات مراجعة؟
- ما هي استراتيجية الوزارة لضبط توقيت مدرسي بما يراعي توقيت الأولياء؟
- ما مدى تفعيل الإدماج المدرسي لذوي الإحتياجات الخصوصية وصعوبات التعلم ولم لا تزال الآليات غائبة في جلّ المؤسسات التربوية؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002275 بتاريخ 17 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية

من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيدات مريم الشريف (01)، وبسمة الهمامي (01)، والسيديـن طارق المهدي (01)، وعادل ضياف (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة مريم الشريف

الموضوع: حول جملة من المسائل الوطنية المتعلقة بقطاع التربية.

وبعد جوابا على أسئلتكم التي تفضلتم بها، يشرفني إفادتكم بما يلي:

سؤال عدد 1:

في خصوص الأساتذة الواردة أسماؤهم بمحاضر جلسات سدّ الشغور غير المدرجين ضمن قاعدة البيانات نفيدكم أنّ جميع المندوبيات الجهوية للتربية دأبت في مفتتح السنة الدراسية 2020/2019 إلى السنة الدراسية 2024/2023 على نشر بلاغات جهوية لفتح باب الترشّح لتسديد الشغورات المتوفّرة وعلى إثر ذلك يتم إعداد محاضر جلسات ممضاة من أعضاء اللجنة الجهويّة تتضمّن أسماء المترشحين مرتبين حسب الاختصاص ويتم تعيينهم حسب الشغورات المتوفرة وفق الترتيب وحسب الحاجة لذلك أدرجت أسماؤهم في المحاضر ولم يتسنّ تعيينهم لعدم توفّر شغور علما وأنّ قاعدة البيانات لا تتضمّن إلا من قاموا بفترات نيابية. وحيث لم تربط المعنيين بالأمر أي علاقة تعاقدية بوزارة التربية وبالتالي فإن وضعيتهم تخرج عن مجال تطبيق النّصّ.

سؤال عدد2:

المصاحيب:

- نسخة من الأمر عدد 21 لسنة 2025 مؤرخ في 8 جانفي 2025 يتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية.

- نسخة من الأمر ع780دد لسنة 2018.

- نسخة من الأمر ع151دد لسنة 2021.

- نسخة من محضر الجلسة بتاريخ 05 مارس 2019.

عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 08 جانفي 2025 والمتعلق في نقطته الثانية التي تنص على أن الإدماج يكون اعتمادا على قاعدة بيانات وزارة التربية للمكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية.

وبخصوص طلب النظر في إدراج عدد من المعلمين والأساتذة بقاعدة البيانات التي أنجزتها وزارة التربية قصد تسوية وضعيتهم، أفيدكم بما يلي:

اقتضى الفصل الأول من الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية، أن يتم إدماج جميع المعلمين والأساتذة النواب المباشرين بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية وذلك في تاريخ نشر الأمر.

كما اقتضى الفصل الثاني من ذات الأمر المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة غير المباشرين للتدريس في تاريخ نشر الأمر في فقرته الثانية أن تعتمد قاعدة بيانات وزارة التربية للمكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية. وحيث أن قاعدتي البيانات المتوفرة لدى وزارة التربية ضبطت الفترة.

- ابتداء من 14 سبتمبر 2006 لنواب المرحلة الابتدائية وذلك إلى حدود 30 جوان 2024 كما نص محضر الجلسة بتاريخ 05 مارس 2019 في الفصل4 (مكرر).

- وابتداء من 14 سبتمبر 2008 لنواب المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي وإلى حدود 30 جوان 2024، وذلك طبقا لما نص عليه الأمرين عدد 780 لسنة 2018 (الفصل الأول والفصل الثاني) وعدد. 151 لسنة 2021 (الفصل الأول) اللذان نصا على بداية الفترة من 14 سبتمبر 2008

وقد مثلت قاعدتي البيانات المذكورة موضوع تحيين دائم وفق بلاغات صادرة عن وزارة التربية في الغرض. وعليه فإنّ المعنيين بالأمر غير مدرجين بقاعدة البيانات ولا يمكن بالتالي لوزارة التربية تسوية وضعيتهم.

سؤال عدد 3:

تم بمقتضى قراري تنظيم المناظرتين الخارجيتين بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية ومتفقدين للتعليم الإعدادي والثانوي (دورة 2025) ، فتح المناظرتين المذكورتين. وتؤكد الوزارة السير العادي لهذه المناظرة، علما وأنّه تمّ الإذن إلى لجنة مرافقة تتكون من فريق من المتفقدين الإداريين والماليين يترأسهم السيد المتفقد العام الإداري والمالي وتضم الإدارة العامة للامتحانات والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية وإدارة المناظرات المهنية لمرافقة الإدارة والإحاطة بمختلف أعمالها الخاصة بمناظرتي التفقد ابتدائي وإعدادي وثانوي وفي مختلف مراحلها بدءً من الاستعدادات لتنظيمها مرورا بمختلف مراحل إجرائها وصولا إلى عمليات الإصلاح والتقييم ونشر النتائج وقد باشرت اللجنة مهام تدقيق الملف وحوكمته قصد تأطير المناظرة وفق الإجراءات الإدارية والقانونية المطلوبة. إضافة إلى تكليف لجان متابعة من الإدارة المركزية لسير المناظرة بمختلف مراكز الاختبارات ولم يتم تسجيل ما من شأنه الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والإنصاف بين المترشحين.

ويحدد قرارا تنظيم المناظرتين المذكورتين المعايير المعتمدة للترشح والانتداب في سلك التفقد البيداغوجي. علما وأنّه تم الشروع منذ 15 سبتمبر 2025 في مرحلة تكوين التلاميذ المتفقدين المذكورين في معهدي مهن التربية والتعليم بقربة وصفاقس، وذلك في أفضل الظروف.

سؤال عدد4:

نظرا لأهمية النقل المدرسي في ضمان تكافؤ الفرص للجميع في التعليم تعمل الوزارة على تطوير الخدمات المدرسية وذلك من خلال ضبط خطط عمل واضحة في هذا المجال حيث تم إدراج هذه الخدمة ضمن المخططات الاستراتيجية للوزارة انطلاقا من المخطط الاستراتيجي 2016-2020 والمخطط القطاعي 2023-2025 وتقرير السياسة العمومية للتربية 2026-2030 ورؤية تونس للتربية في أفق 2035 وتحديد جملة من الإجراءات العملية في إطار مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين من التصور إلى التخطيط ثم التنفيذ.

وقد حققت الوزارة نتائج مهمة جدا في هذا المجال حيث تم الترفيع في عدد التلاميذ المستفيدين من النقل المدرسي في مختلف المراحل التعليمية وكذلك تعزيز أسطول النقل المدرسي باقتناء 95 حافلة مخصصة للنقل المدرسي ووضعها على ذمة المندوبيات الجهوية للتربية.

وتنبني استراتيجية وزارة التربية لحل اشكال النقل المدرسي على اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين من هياكل حكومية ومنظمات ومجتمع مدني، وتشتمل استراتيجية الوزارة على ما يلي:

- العمل على تطوير أسطول النقل المدرسي لوزارة التربية متى توفرت الإمكانيات المالية والبشرية
- التنسيق مع الهياكل الحكومية وزارة النقل فيما يتعلق بفتح خطوط نقل جديدة حسب خصوصية كل جهة. كما يتم التنسيق مع المجتمع المدني لتوفير النقل ومعاضدة مجهودات الوزارة.
- الاعتماد على النقل الريفي المدرسي
- تقريب العملية التربوية وذلك عبر برمجة إحداثات جديدة بالمناطق التي يقطع فيها التلاميذ مسافات طويلة، وذلك إذا ما توفر العدد الكافي من التلاميذ لإحداث مؤسسة تربوية جديدة
- إحداث مبيتات بالإعداديات والمعاهد الثانوية لتأمين الإقامة للتلاميذ الذين يقطعون مسافات طويلة.
- وضع خدمة شهادة الحضور الرقمية على ذمة وزارة النقل لتسهيل الحصول على اشتراكات النقل المدرسية.

والجدير بالذكر أنه تم عقد اتفاقية شراكة مع وزارة النقل مكنت من الاستغلال الأمثل للحافلات المدرسية.

وتسعى الوزارة بكل جهودها إلى تمكين أكبر عدد ممكن من التلاميذ من التمتع بالنقل المدرسي خاصة بالمناطق الريفية إلا أن هناك عدة صعوبات يجب العمل على إيجاد حلول لها بالشراكة مع كل المتدخلين ومن بين هذه الصعوبات ضعف أسطول النقل العمومي بالأرياف وعدم توفر الطرقات المناسبة وكذلك التشتت السكاني بالأرياف.

السؤال عدد 5:

تعتبر قاعة المراجعة من أهم المرافق في المؤسسات التربوية حيث يحتوي البرنامج الوظيفي للمدارس الإعدادية والمعاهد على هذه القاعة وذلك لاحتضان التلاميذ خلال الساعات الجوفاء. إلا أن العديد من المؤسسات لا تتوفر على هذا الفضاء حيث بلغت نسبة التغطية بالقاعات المراجعة حوالي 55% ويتم سنويا برمجة بناء قاعات مراجعة ضمن ميزانيات وزارة التربية بالمؤسسات القابلة للتوسعة الأخذ مع بعين الاعتبار الارتفاع المتواصل لتلاميذ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي (ضرورة توفير قاعات تدريس)

السؤال عدد 6:

تعتبر مسألة مراجعة الزمن المدرسي مسألة جوهرية ومهمة ولها التأثير الإيجابي في تطوير الحياة المدرسية والتنشيط وتمكين التلاميذ من ممارسة هواياتهم وبالتالي تطوير نتائجهم المدرسية وخلق بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة. والجدير بالذكر أنّ مراجعة الزمن المدرسي يشمل عدة جوانب أخرى نذكر منها البرامج والفضاءات والمناهج وإطار التدريس وغيرها من الجوانب وخاصة البيداغوجية وهو يندرج ضمن إطار الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية. وقد حرصت الوزارة على الانطلاق التدريجي في مراجعة زمن التدريس باعتماد نظام الحصة الواحدة ببعض المؤسسات التربوية التي يمكنها تطبيق هذا النظام بها متى توفرت الفضاءات وإطار التدريس بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية.

السؤال عدد 7:

انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة بين المتعلمين تم وضع خطة وطنية للإدماج المدرسي والتربوي للأطفال ذوي الإعاقة بالشراكة بين وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والجمعيات ذات العلاقة ترتكز هذه الخطة على العناية بالتلاميذ ذوي الإعاقة وتأمين حقهم في التعليم وذلك من خلال الحرص على جعل جميع المدارس دامجة حتى تتمكن من فتح المجال لجميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية للدراسة. ويتجلّى هذا الاهتمام في الإجراءات التالية:

- جعل كل المؤسسات التربوية العمومية دامجة،
- ملاءمة البنية التحتية لاحتياجات ذوي الإعاقة والأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة الأطفال المعاقين في الإحداثات الجديدة للمؤسسات التربوية وذلك من خلال بناء الممرّات الخاصة بهم وكذلك بناء المجموعات الصحية التي تتلاءم مع حالتهم الصحية،
- إدراج صيغ التعليم الإفرادي وتوفير مستلزماته المادية والبيداغوجية،
- تأهيل الإطار التربوي للتعامل مع هذه الفئات؛
- توفير الموارد البشريّة المختصة للتعامل مع هذه الفئات.
- تطوير النصوص الترتيبية لتتطابق مع المقاربة الفعلية للدمج.
- بعث لجنة خاصة بالتربية الدامجة تضم وزارة التربية وزارة المرأة والأسرة وكبار السن (مندوب حماية الطفولة) وزارة الصحة (الصحة المدرسية) وزارة الشؤون الاجتماعية،
- تعزيز فريق الاخصائيين النفسانيين ببرمجة انتدابات جديدة في هذا الاختصاص،
- إدراج مفاهيم التربية الدامجة في محاور التكوين الأساسي ضمن مسارات التكوين الجديدة لإطار التدريس وضع قاعدة بيانات مركزية خاصة بذوي الاحتياجات الخصوصية.
- مواءمة اختبارات آخر السنة مع احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية والتنسيق مع الأخصائيين النفسانيين في صيغ إعداد الاختبارات الخاصة بهذه الفئة من التلاميذ حالة بحالة تحت إشراف المتفقدين.
- الحرص على احترام نسق تعلّم هذه الفئة من التلاميذ وتمكينهم من الوقت الضروري لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم داخل الفصل، حسب ما تقتضيه ظروف العمل، وذلك بالتنسيق مع السادة المتفقدين والأخصائي النفساني المدرسي.
- إعفاء بعض التلاميذ من بعض المواد، حسب الحالة بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمركزية في الغرض.
- السماح باستعمال التكنولوجيا الحديثة الحاسوب أو الآلة الحاسبة..... للتلاميذ الذين يعانون من اضطرابات تعلم خصوصيّة (اضطراب الكتابة واضطراب الرياضيات ...)
- فتح الأقسام التحضيريّة أمام الأطفال ذوي الإعاقة.

- ملاءمة المباني لمختلف احتياجات المتعلمين على غرار توفير ممرات ومنحدرات ومجموعات صحية خاصة بذوي الاحتياجات الخصوصية استجابة المباني الجديدة لشروط السلامة من المخاطر كالحرائق والحوادث، توفر كاميرات مراقبة.
- اقتناء تجهيزات مدرسية وتعليمية لفائدة التلاميذ ذوي صعوبات واضطرابات التعلم.
  - الطاولات المخصصة للإعاقة العضوية
  - السماعات والنظارات الطبية والكراسي المتحركة
  - التجهيزات الرياضية والتعليمية لفائدة التلميذ الكفيف
  - تطويع الكتب المدرسية بتقنية البراي.
- مراجعة برنامج الدمج لحاملي الإعاقة بهدف توسيع دائرة المستفيدين لتشمل فئات جديدة مثل الأطفال الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد وأطفال القمر والمصابين باضطرابات التعلم.
- إعداد محتويات مطوّعة لفائدة التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخصوصية تستجيب لخصوصياتهم التربوية وتضمن لهم النفاذ المتكافئ إلى المعرفة وتنمية المهارات الحياتية.
- تعزيز الدمج المدرسي: وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إعداد دليل مرجعي للدمج المدرسي (الجوانب الإجرائية والمؤسساتية التطويعات والتكييفات البيداغوجية)

- إرساء منصة رقمية لرصد ومتابعة ودعم التلاميذ المدمجين: تفعيل الترابط البيني بين وزارة التربية ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية.

ولضمان نجاح برنامج الدمج المدرسي واستدامته لابد من تضافر جهود كل الأطراف بهدف تمكين كل طفل من حقه في تعليم شامل وبيئة مدرسية دامجة تعزز فرص النجاح للجميع. ويبقى تجاوز التحديات المطروحة مرهونا بتطوير الكفاءات، تدعيم التجهيزات وتهيئة البنية التحتية وضمان المتابعة الفردية لكل تلميذ تكثيف التوعية بقيم التنوع والاختلاف.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف أن أطلب من سيادتكم مدنا بإجابات دقيقة حول النقاط التالية:

الموضوع: تسوية وضعية المتعاقدين سابقا كمعلمين بالنسبة لسنوات العقد غير المحتسبة في التقاعد.

1. ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ الاتفاقية المبرمة سابقا بين وزارة التربية والجامعة العامة للتعليم الأساسي، والتي تنص على تسوية وضعية المعلمين الذين اشتغلوا كمتعاقدين لمدة ثلاث سنوات، خاصة فيما يتعلق بإدماج تلك السنوات ضمن المسار المهني والتغطية الاجتماعية وصندوق التقاعد؟
2. هل تنوي الوزارة اتخاذ إجراءات لتدارك هذا التأخير وإنصاف المتقاعدين الذين تفاجؤوا بعدم احتساب سنوات التعاقد ضمن جراياتهم التقاعدية، رغم الوعود السابقة؟
3. هل توجد نية للتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية لإيجاد صيغة عاجلة لتسوية هذا الملف بما يحفظ كرامة المتقاعدين ويصون حقوقهم المكتسبة؟

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002192 بتاريخ 11 جويلية 2025.

المصاحيب: عدد 04 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد أربعة (04) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) والسادة صالح الصيادي (01) ومحمد زياد الماهر (01) وحاتم لباوي (01).

يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة ضحى السالمي

الموضوع: حول تسوية وضعية المتعاقدين سابقا كمعلمين بالنسبة إلى سنوات العقد غير المحتسبة في التقاعد.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص تسوية وضعية المتعاقدين سابقا كمعلمين بالنسبة إلى سنوات العقد غير المحتسبة في التقاعد يشرفني إفادتكم بما يلي:

خضع المتعاقدون إلى أحكام الأمر عدد 270 لسنة 1988 المؤرخ في 26 فيفري 1988 المتعلق بكيفية انتداب وتأجير أعوان وقتيين بوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 1327 لسنة 1998 المؤرخ في 22 جوان 1998 وذلك لمدة زمنية معينة حسب التراتيب التي يضبطها هذا الأمر.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: بخصوص الإخلالات المسجلة في مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية - دورة 2025.

السيد وزير التربية المحترم،

تشرفني مخاطبتكم، وبعد،

تبعا لما ورد من تظلمات وشكاوى موثقة من عدد هام من أولياء التلاميذ الذين اجتاز أبناؤهم مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية - دورة 2025، وخاصة في ما يتعلق بمادة الإيقاظ العلمي، نلتمس منكم مدنا بإجابات دقيقة حول النقاط التالية:

1. ما مدى صحة ما تم تداوله بخصوص إدراج أسئلة في مادة الإيقاظ العلمي خارجة عن البرنامج الرسمي أو تتضمن تعليمة مبهمة أربكت التلاميذ وأثارت اختلافا في التقييم داخل لجان الإصلاح؟
2. كيف تفسر الوزارة اعتماد نموذج إصلاح صارم يقصي إجابات صحيحة لعدم تطابقها الحرفي معه رغم أن محتوى المادة ذاته يفترض إمكانية تنوع الإجابات الصحيحة، خاصة في مادة الرياضيات؟

3. ما هي الآليات التي اعتمدتها الوزارة لتوحيد معايير الإصلاح وضمان الإنصاف بين مختلف مراكز الإصلاح والجهات؟

4. لماذا تم تجاهل مطالب الأولياء في ممارسة حقهم القانوني في النفاذ إلى المعلومة والاطلاع على أوراق أبنائهم، وما هو موقف الوزارة من هذه المطالب المشروعة؟

مع بالغ التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي(01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي(01) وضحى السالمي (02)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

السلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّدة ضحى السالمي

الموضوع: حول الإخلالات المسجلة في مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية دورة 2025

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

1. **بالنسبة إلى السؤال الأول:**

- تعتمد الإدارة العامة للامتحانات في إعداد اختبارات جميع المواد على ماهية صادرة عن الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمر.
- تكلف لجان بيداغوجية من متفقدين لإنجاز جميع العمليات المتعلقة بالمواضيع (إعداد المواضيع تجريب المواضيع المصادقة على المواضيع...).
- كل المواضيع المقدمة خلال دورة 2025 بما فيها مادة الإيقاظ العلمي مطابقة لماهية الاختبار وللبرامج الرسمية. (الملف عدد 01)

2. **بالنسبة إلى السؤال الثاني:**

- تنجز عملية إصلاح تحارير كل مادة من مواد المناظرة وفق مقاييس يتم ضبطها أولا على مستوى وطني (لجان وطنية) ثم يتم تجريبها على عينة من التحارير بمراكز الإصلاح وتعديلها إن لزم الأمر لملائمة ما قدمه المترشحون (الملف عدد 02)
- تُقبل جميع الحلول المنطقية المؤدية إلى حلول صحيحة (مثلا في مادة الرياضيات، في المسألة عدد 1 تم قبول 16 طريقة للإجابة).

3. **بالنسبة إلى السؤال الثالث: (الملف عدد 03)**

- تنجز عمليات إصلاح تحارير كل مادة من مواد المناظرة وفي كل مركز من المراكز المفتوحة من طرف لجنة: تتكون من رئيس لجنة إصلاح ومن عدد يتراوح من 06 إلى 08 مراقبي إصلاح ومن عدد من المصححين. (الوثيقة عدد 1 والوثيقة عدد 2)
- تم بداية من دورة 2024، إضافة يوم إصلاح إلى الفترة المخصصة إلى كل مادة من مواد المناظرة (جدول عدد03)
- تم خلال هذه الدورة تنظيم يوم تكويني لفائدة رؤساء لجان إصلاح مواد العربية الفرنسية، الرياضيات والإيقاظ العلمي أمنها متفقدي المدارس الابتدائية من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في جميع مراحل إعداد مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (وهم رؤساء لجان ضبط المقاييس الوطنية لإصلاح المناظرة دورة 2024)
- تنجز عملية ضبط مقاييس الإصلاح على المستوى الوطني من خلال اجتماع يحضره جميع رؤساء لجان الإصلاح لكل مادة من المواد المعنية بالمناظرة، وذلك انطلاقا من المقاييس الأولية التي تم إعدادها من قبل لجنة صياغة المواضيع ويختم هذا الاجتماع بوثيقة مقاييس قبل النهائية (الجدول عدد 04)
- تضبط الإدارة العامة للامتحانات روزنامة تجريب مقاييس الإصلاح على عيّنة من تحارير المترشحين وذلك بالنسبة إلى كل مادة من مواد المناظرة عيّنة تتكون من 100 نسخة من تحارير المترشحين)، يتم خلال هذه العملية التأكد من ملائمة المقاييس لما قدمه المترشحون، وتوجه إلى الإدارة العامة للامتحانات ملاحظات من كل مركز من مراكز الإصلاح (الوثيقة عدد 03 والجدول عدد 04) .
- تنظم الإدارة العامة للامتحانات بالنسبة إلى كل مادة من مواد المناظرة اجتماع يحضره رئيس اللجنة الوطنية لضبط المقاييس وعضو ثاني من لجنة إعداد الاختبار قصد دراسة الملاحظات الواردة وإصدار تعديل مقاييس إذا تطلب الأمر ذلك، للوصول إلى مرحلة المقاييس النهائية التي ستعتمد في الإصلاح. (الجدول عدد 04)
- يخصص اليوم الأول لفترة الإصلاح للتأكد من تمثل جميع المصححين لمقاييس الإصلاح والتأكد من سلامة تطبيقها، وتكون وتيرة الإصلاح متأنية مقارنة بالأيام الموالية في فترة الإصلاح (الوثيقة عدد 04).
- تُخصص الإدارة العامة للامتحانات خلية متابعة متكونة من مسؤولين لمتابعة جميع العمليات وذلك طيلة فترات الإصلاح. كما تخصص شبكة متابعة الكترونية لتأمين عمليات التواصل بين الإدارة المركزية وبقية المراكز.
- تصدر الإدارة العامة للامتحانات مذكرات وأدلة تنظيمية تتعلق بالعمليات الواجب إنجازها أثناء عملية الإصلاح (الفترة الواجب الالتزام بها...) وكذلك بعد انتهاء فترة الإصلاح. (التثبت في مجموع الأعداد، توصيات أثناء قراءة النتائج....) (الوثيقة عدد 05)

4. **بالنسبة إلى السؤال الرابع:**

- تُمكّن الإدارة العامة للامتحانات الأولياء من الاطلاع على تحارير منظوريهم وذلك تنفيذا للقرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية، وتتفاعل مع الملاحظات الواردة بمحاضر المعاينة وذلك بعرضها على أنظار رؤساء اللجان الوطنية للإصلاح للتثبت في مدى تطبيق مقاييس الإصلاح، هذا وقد تم إلى حد الآن تمكين عدد 10 مترشحين من الاطلاع على أوراق تحاريرهم والتفاعل مع ملاحظاتهم.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف أن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية تقدير واحترام،

أتشرف بمراسلتكم لطرح الوضع التربوي المتدهور في عدد من المؤسسات التربوية التابعة لمعتمديتي حمام الأنف وحمام الشط، والتي باتت تعاني من اختلالات هيكلية وبشرية ولوجستية حادة، تنذر بعودة مدرسية صعبة، بل مهدّدة جزئيًا أو كليًا بالفشل في بعض المواقع.

وفيما يلي أبرز الإشكاليات المرصودة ميدانيا:

أوّلا: بنية تحتية مهددة ومتدهورة

- المدرسة الابتدائية نهج ليبيا - حمام الأنف مهددة بالسقوط وتفتقر لأدنى شروط السلامة.

- مدرسة حي النصر - بوقرنين تفتقر إلى الصيانة رغم المراسلات المتكررة.

- مدرسة حي محمد علي - حمام الأنف وضعية بنيوية خطيرة دون تسجيل أي أشغال.

- المدرسة الابتدائية نزهة السلطان - برج السدرية: تحتاج إلى صيانة شاملة، تجهيزات، وبناء قسمين إضافيين، لأنها لمتعد قادرة على استيعاب العدد المهول من التلاميذ، كما أن دورة المياه فيها تستوجب التهديم وإعادة البناء.

- المدرسة الابتدائية نهج العراق - حمام الشط: يغرق محيطها بالكامل مع أول تساقط للأمطار، مما يدل على غياب الصيانة الضرورية وعدم صلاحية البنية التحتية.

ثانيا: نقص في الإطار البشري والتجهيزات

- الإعدادية مفيدة بورقيبة - حمام الأنف: تأخر في الأشغال وعدم توفر تجهيزات أساسية.

- معهد بوقرنين - حمام الأنف: نقص في التجهيزات والإطار التربوي.

- الإعدادية أسد بن الفرات - حمام الشط: نقص حاد في القيمين العملة، والتجهيزات.

- الإعدادية نزهة السلطان - برج السدرية: لا تستقبل تلاميذ حي الرياض، الذين يُوجهون عوضا عن ذلك إلى إعدادية الشريفات التي تبعد أكثر من 20 كم رغم ان المدرسة لا تبعدهم سوى أمتار قليلة

- الإعدادية بئر الباي - حمام الشط: تعاني من نقص شديد في القيمين غياب المناخ الآمن، وقربها من منطقة غابية دون نقطة أمنية.

ثالثًا: تعطل المشاريع المعلنة رسميًا

- مدرسة صلاح الدين بوشوشة - حمام الأنف ومدرسة الأمل - حمام الشط تم الإعلان رسميًا عن تهيئتهما، لكن الأشغال لم تنطلق رغم تقدم بعض الملفات إلى مرحلة طلب العروض.

- الإعدادية نزهة السلطان - برج السدرية: تم تحويل قاعتي المراجعة والمكتبة إلى قاعات تدريس وبنيت قاعتان فوقهما في ظروف تهدد السلامة الهيكلية للمبنى.

- المؤسستان التربويتان في حي الرياض - برج السدرية رغم تأكيدكم أن مشروع إحداثهما مبرمج ضمن مفتتح السنة الدراسية 2025-2026، إلا أنّه لا وجود لأي إنجاز فعلي على أرض الواقع. رابعا محيط غير آمن وغياب للبنية الحامية

- عدد من المؤسسات تطل على فضاءات غير مؤمنة، على غرار مدرسة نهج العراق والإعدادية بئر الباي، بما يفتح المجال لمظاهر الانحراف

والفوضى ويهدد أمن التلاميذ.

وبناءً على ما سبق، ألتمس من سيادتكم:

1. مدنا بتقرير مفصل حول وضعية كل مؤسسة على حدة.
2. توضيح أسباب تعطل المشاريع التي سبق الإعلان عنها رسميًا.
3. تقديم جدول زمني دقيق للتدخلات المبرمجة.
4. بيان إجراءات الوزارة لتأمين محيط المؤسسات التربوية وخاصة ذات الطابع الحساس.
5. النظر في إمكانية دعم هذه المؤسسات بإطار بشري وتجهيزات إضافية لضمان عودة مدرسية ناجحة

ختامًا، نؤكد أن جهة حمام الأنف وحمام الشط تستحق أن تكون ضمن الأولويات الوطنية في إصلاح المدرسة العمومية، وإنّ أي تأخير إضافي قد يؤدي إلى نتائج تربوية واجتماعية وخيمة.

وتفضلوا سيادة الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0002570 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيدات والسادة: حاتم لباوي (02) والطيب الطالبي (01) وأيمن المرعوي (01) وبسمة الهمامي(01) وضحى السالمي (02)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّدة ضحى السالمي

الموضوع: حول العديد من المواضيع الخاصة بتدهور عدد من المؤسسات التربوية التابعة لمعتمديتي حمام الأنف وحمام الشط.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

عملت وزارة التربية على تأهيل البنية التحتية المدرسية لمختلف المؤسسات التربوية وعلى الترفيع في طاقتها الاستيعابية من خلال برمجة إحداثات وتوسيعات كلما اقتضت الضرورة ذلك، في هذا الإطار تم خلال الخمس السنوات الأخيرة ترسيم 199 مشروعا لفائدة 131

مؤسسة تربوية بمختلف المراحل التعليمية الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بن عروس باعتمادات جملية بلغت 51.5 مليون دينار منها 26 مشروعا لفائدة المؤسسات التربوية التابعة لمعتمديتي حمام الأنف وحمام الشط باعتمادات جملية 9.7 مليون دينار.

هذا ونفيدكم أنه تم إدراج المشاريع التالية ضمن برامج الصيانة موضوع السؤال الكتابي كما هو مبين بالجدول التالي:

ع/ر	المؤسسة التربوية	الاجراءات المتخذة
01	المدرسة الابتدائية حي النصر حمام الأنف	سيتم برمجة مشروع صيانة شاملة ضمن ميزانية 2026
02	المدرسة الابتدائية نهج ليبيا حمام الأنف	تم إتمام الدراسات الفنية والإعلان عن طلب العروض الا نتيجته كانت غير مثمرة وعليه سيتم إعادة نشر طلب العروض
03	المدرسة الابتدائية حي محمد علي حمام الأنف	تم التدخل في صيانة المجموعات صحية، تكتيم الأسطح، صيانة الشبكة الكهربائية وتدعيم الأعمدة عن طريق الباعث الشاب. كما تم نشر طلب العروض المتعلق بصيانة المركبات الصحية في 03مناسبات كانت غير مثمرة وعليه سيتم إعادة نشر طلب العروض.
04	المدرسة الابتدائية نزهة السلطان حمام الشط	تم نشر طلب العروض في مناسبتين سابقتين ونظرا لعزوف المشاركة من قبل المقاولين. تم اعلان طلب العروض غير مثمر وعليه سيتم إعادة نشر طلب العروض
05	المدرسة الابتدائية نهج العراق حمام الشط	تم اعلان طلب العروض في مناسبتين كانت نتيجته غير مثمرة وسيتم الإعلان عن طلب العروض للمرة الثالثة.
06	المدرسة الابتدائية صلاح الدين بوشوشة	تم التدخل في مناسبة أولى عن طريق المجتمع المدني وتم تهيئة المركبات الصحية سنة 2023 والتدخل في مناسبة ثانية عن طريق الية الباعثين الشبان كما تم برمجة هدم وإعادة بناء سياج المؤسسة في إطار البرنامج الخصوصي للتدخلات العاجلة وسيتم الإعلان عن المنافسة نهاية شهر أكتوبر 2025.
07	المدرسة الإعدادية بئر الباي- حمام الشط	تم برمجة تدخل عبر الية الباعثين الشبان وتم تحديد التدخل بداية من 25 أكتوبر 2025.
08	المدرسة الاعدادية نزهة السلطان- برج السدرية	تم برمجة تعهد وصيانة المؤسسة وتدعيمها بفضاءات مخابر تقنية وبلغت نسبة تقدم الاشغال 50 % الا ان المقاولة المكلفة بالإنجاز واجهة صعوبات مالية وفنية إضافة إلى ضرورة تقوية الهيكل الحامل للقاعات بالطابق الأرضي وفق ما نص عليه مكتب المراقبة وتم فسخ الصفقة بالتراضي قصد تحيين الدراسات وسيتم الإعلان عن طلب العروض نهاية شهر أكتوبر 2025. هذا ويجدر التذكير انه تم برمجة احداث اعدادية جديدة بمنطقة حي الرياض سليمان قصد فك الاكتظاظ على المدرسة الإعدادية نزهة السلطان وقد تمت المصادقة على نتائج المناظرة المعمارية الخاصة بالمشروع وحاليا في مرحلة اعداد الدراسات الفنية المفصلة.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول مسائل تهم الشركة الجهوية للنقل بقابس

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1- ما الذي عطل مشروع إقامة مستودع عصري للشركة الجهوية للنقل بقابس وخاصة بعد اقتناء قطعة أرض؟ وما هي المساعي التي قامت بها الشركة لإنجاز المشروع؟

2- تم قطع أشجار الزيتون في قطعة الأرض التي تم إقتنائها لصالح الشركة الجهوية للنقل بقابس قصد إقامة مستودع عصري: هل لوزارتكم علم بالموضوع؟ وهل تم فتح تحقيق وما نتائج هذا التحقيق؟

3- تفيد بعض المعطيات أن اشجار الزيتون التي تم قطعها تندرج في إطار التلاعب بالملك العام ولمصلحة بعض الاطراق فهل تم فتح تحقيق عدلي حرصا على المال العام وقطعا مع كل إمكانية للتلاعب؟

4- في زيارة لطبيبة الشغل لمستودع الشركة الجهوية للنقل بقابس بتاريخ 10 جانفي 2022 تم رصد جملة من الإخلالات التي

تعرض حياة العملة إلى الخطر وتؤثر على جودة الخدمات، ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟

5- تم إنشاء مستودع للشركة الجهوية للنقل بقابس بمعتمدية مارث طبق القرار المسلم من قبل بلدية مارث في 21-5-2019 وحيث يفتقد هذا المستودع إلى حد الآن إلى شهادة الوقاية من الحرائق وبالتالي يفتقد إلى الشروط القانونية الاساسية ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها تجنبا لوقوع أي كارثة علما وأنه قيد لاستغلال منذ سنوات؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد عبد السلام الدحماني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002808 بتاريخ 17 أكتوبر 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان -مطماطة -مطماطة الجديدة، السيد عبد السّلام الدحماني، بخصوص مسائل متّصلة بالشركة الجهوية للنقل بولاية قابس أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على الاستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة - مطماطة الجديدة، السيد عبد السلام الدحماني.
موضوع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000-0002808 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.
موضوع السؤال	حول مسائل متصلة بالشركة الجهوية للنقل بولاية قابس

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة - مطماطة الجديدة، السيد عبد السّلام الدّحماني، حول مسائل متصلة بالشركة الجهوية للنقل بولاية قابس، تجدر الإفادة بما يلي:

1- أسباب تعطّل إقامة مستودع عصري للشركة الجهوية للنقل بولاية قابس والمساعي التي قامت بها لإنجاز المشروع:

قامت الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس خلال سنة 2015 باقتناء 4 هكتارات كائنة بمنطقة "الشماطي" التابعة لمعتمدية قابس الجنوبية على الواجهة الأمامية للطريق الحزامية لمدينة قابس بقيمة جملية تناهز 200 ألف دينار، وذلك لإقامة مستودع عصري، وحيث أنّ صبغة الأرض كانت فلاحية فقد سعت الشركة إلى تغييرها إلى صبغة صناعية وذلك بالتنسيق مع كافة المتدخلين وخاصة مع وزارة التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة والموارد المائية.

وعلى إثر تغيير صبغة الأرض، شرعت مصالح الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس في إعداد تصوّر ودراسة للمشروع وذلك بتنظيم مناظرة وطنية للهندسة المعمارية قصد إعداد الدّراسات الفنية المتعلقة بالمشروع، غير أنّ مجلس الإدارة قرّر في جلسته المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2016 إلغاء هذه المناظرة لعدم خضوع المنشآت العمومية لأحكام الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المتعلّق بتنظيم إنجاز البناءات المدنية وأوصى بإعادة الإعلان عن طلب عروض حسب التراتيب الجاري بها العمل.

وتبعا لذلك، قامت إدارة الشركة بالإعلان عن طلب عروض مسبوق بانتقاء قصد إعداد الدراسات الفنية التي يتطلبها المشروع، حيث تمثلت أول مراحل طلب العروض في اختيار قائمة مسبقة من المصممين المخوّلين للانتقال إلى المرحلة الثانية بالنظر إلى خبرتهم وإنجازهم لمشاريع مماثلة. أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في اقتراح عروض مالية وتصوّرات فنّية للمشروع، إذ يتم في هذه المرحلة اختيار أفضل تصميم حسب ملاءمته لطبيعة النّشاط والوظيفة المرجوّة من إقامة المشروع. وقد كانت التقديرات الأولية للإدارة المتعلّقة بكلفة المشروع في حدود 5 ملايين دينار.

وحيث عرضت الشركة ملف طلب العروض على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية، فقد أبدت هذه الأخيرة رأيها بإعلان طلب العروض غير مثمر وإعادة الإعلان عنه من جديد نظرا لمحدودية المنافسة.

وخلال سنة 2017، وبعد تحيين كلفة المشروع لتبلغ 10 ملايين دينار، قامت الشركة بالإعلان عن طلب العروض لاختيار مصممين لتكليفهم بإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بمشروع بناء ورشة عصرية، وقد تم سحب عدد 17 كراس شروط في حين لم ترد على الشركة إلّا عدد 3 عروض فحسب، وقد تم تكوين لجنة مكلّفة بتقييم المقترحات الهندسية الواردة يترأسها مهندس معماري له من الخبرة حوالي 15 سنة، كما ضمت اللجنة أيضا ممثلا عن الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقابس وممثلين عن الشركة، و قد ارتأت اللجنة إثر القيام بتقييم العروض الواردة أنّ جميع العروض بها عيوب وظيفية عديدة وواضحة، إضافة إلى عدم ملاءمة التصوّرات لجغرافيّة الأرض، مع وجود سوء تقدير في الجوانب المالية. وبناء على ما تقدّم، ارتأت اللجنة إعادة إجراء المنافسة من جديد، وهو ما أيّدته اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 17 جويلية 2018 وذلك بإعلان طلب العروض غير مثمر، لعدم استجابة كل المقترحات لمتطلبات المشروع وصاحب المشروع واستحالة إنجاز أي مقترح مقدّم.

وعلى إثر ما تمت ملاحظته من تردّي ظروف العمل بمستودع الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس القديم الكائن بشارع أبو القاسم الشابي - قابس قرّرت الإدارة إرجاء الاستثمار في المستودع الجديد على الطريق الحزامية ومنح الأولوية لتأهيل المستودع القديم، وقد خصصت للغرض اعتمادا بميزانية الشركة لسنة 2026 يقدر بـ1,8 مليون دينار.

3/2- قطع أشجار الزيتون في قطعة الأرض التي تمتلكها الشركة:

إنّ قطعة الأرض التي اقتنتها الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس على الطريق الحزامية تقع في منطقة غير سقويّة (أرض بعليّة وتحتوي على عدد ضئيل من أصول الزيتون القديمة غير المنتجة التي تضرّرت من تتالي فترات الجفاف وأصبحت عبارة عن حطب صلب، وكان من المقرّر إزالتها عند انطلاق أشغال بناء المستودع الجديد، وقد تم التفطّن إلى قيام مجهولين برفع كميّة من هذا الحطب نتيجة لعدم قدرة الشركة على توفير حراسة دائمة للمكان بالنظر للنقص المسجل في أعوان الحراسة وقلة عدد الأشجار الموجودة بالعقار مع الجدير بالذكر أنّ الشركة ما كانت لتستطيع تغيير صبغة الأرض لو كان بها عدد هام من أشجار الزيتون

4- **وجود إخلالات بمستودع الشركة تعرض سلامة الأعوان للخطر:**

على إثر الزيارة الميدانية التي قامت بها وزارة النقل لمستودع الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس في شهر نوفمبر 2024، تم تسجيل تردّي ظروف العمل بالمستودع. وتبعا لذلك، تمّ الإذن مباشرة بضرورة الإسراع بالقيام بما يتعيّن لتأهيل المستودع ودرء الخطر عن العاملين به وتأمين سلامتهم، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الأسطول وكافة ممتلكات الشركة. وفي هذا الصدد قامت مصالح الشركة بالإجراءات التالية:

- الاستعانة بمكتب دراسات مختص لتقييم حالة الأسس والمباني الشبكات الكهربائيّة وشبكات توزيع المحروقات للوقوف على مدى صلوحيتها؛
- إزالة الجزء الأول من البناءات المتداعية (بكلفة تقدر بـ 37 ألف دينار)، والمزمع إزالة الجزء الثاني بقيمة تفوق 110 ألف دينار، ليبلغ طول جملة المباني التي ستتم إزالتها أكثر من 4.000 مترا مربعا؛
- القيام بإصلاحات عاجلة على شبكة الكهرباء بورشة الصيانة الوقائية بكلفة تناهز 20 ألف دينار، وتقوم الشركة حاليا بإجراءات تجديد الشبكات الكهربائية بالمستودع (ورشة الكهرباء والإصلاحات الكبرى) بقيمة تناهز 196 ألف دينار؛
- اقتناء عدد من الحاويات لتخزين قطع الغيار المستعملة بكلفة تناهز 40 ألف دينار؛
- برمجة تسييج المستودع باعتماد يناهز 180 ألف دينار (الشروع في الإنجاز قبل موفى سنة 2025)؛
- برمجة تأهيل المستودع خلال سنة 2026 باعتماد يناهز 1,8 مليون دينار.

5- **افتقار مستودع مارث إلى شهادة الوقاية من الحرائق:**

لقد تحصلت الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس في بداية سنة 2019 على موافقة الإدارة الجهوية للحماية المدنية على ملف السّلامة الخاص ببناء ورشة بمارث شريطة الحصول على شهادة الوقاية التي تصدرها مصالحها وبالتقيد بما جاء بملف الدراسة المقدّمة، وقد قامت إدارة الشركة بتنظيم استشارة لاقتناء وتركيز معدّات للوقاية من الحرائق، لكن المقاول الذي تم قبول عرضه لم يشرع في الأشغال وامتنع عن التواصل مع الشركة.

وعليه، فقد تمّت إعادة الاستشارة واختيار مقاول آخر لإتمام تركيز معدّات الوقاية من الحرائق، وهو ما سيتم إجراؤه قبل موفّى سنة 2025.

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص نقص أسطول الحافلات بجربة التابع للشركة الجهوية للنقل بمدنين

يشكو أسطول حافلات وكالة النقل البري بحومة السوق وميدون من نقص فادح حيث يتراجع الأسطول سنويا دون تطويره أو تجديده. حيث نلاحظ تهميش ممنهج تجاه وكالة النقل بحومة السوق وميدون حيث تم الغاء عديد الخطوط داخل الجزيرة التي كانت تأمن نقل العملة والتلاميذ وتساهم في ربط عمادات الجزيرة وأضحت عديد المناطق بالجزيرة معزولة وقد تراجع أسطول الحافلات الموجود على ذمة وكالة النقل بجربة إلى أكثر من النصف وهي وضعية غير طبيعية فالمبدأ أن يتطور عدد الحافلات.

ورغم الهبات والشراءات التي تقوم بها وزارة النقل دوريا من جهات مختلفة الصين سويسرا فرنسا الا أننا لم نرى لها أي أثر على مستوى جزيرة جربة حيث لم يتدعيم أسطول حافلاتها في تهميش ممنهج وفي ضرب متواصل لحق التنقل ولحق المواطن في التمتع بالنقل العمومي وعليه نطرح عليكم الأسئلة التالية:

1) لماذا تم تدعيم بعض الجهات بالمقتنيات الجديدة من الحافلات وتم تهميش جهات أخرى كجزيرة جربة ؟
2) ما سبب تراجع أسطول الحافلات الموجود على ذمة وكالة النقل البري بحومة السوق جربة إلى أكثر من النصف من سنة 2017 إلى سنة 2025؟
3) متي سيتم تدعيم أسطول وكالة النقل بحومة سوق وميدون التابع للشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين؟
4) هل تتابع وزارة النقل أزمة النقل الموجودة في جزيرة جربة؟ وماهي الحلول التي تطرحها لحل الأزمة مستقبليا؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد غسان يامون.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002808 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة جربة - حومة السّوق السيد غسان يامون، بخصوص خدمات النقل بالدائرة المذكورة، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على الإستفسارات المطروحة.

والسّلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة جربة - حومة السوق، السيد غسان يامون.
مرجع الاحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-3000-0002808 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.
موضوع السؤال	بخصوص نقص أسطول الحافلات بجربة التابع للشركة الجهوية للنقل بمدنين.

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة جربة - حومة السوق، السيد غسان يامون حول الإشارة إلى وجود نقص في عدد الحافلات التابعة للشركة الجهوية للنقل بمدنين بوكالتها بجربة، تجدر الإفادة بما يلي:

1- تدعيم بعض الجهات بالمقتنيات الجديدة من الحافلات وتم تهميش جزيرة جربة :

تم تدعيم جزيرة جربة بعدد (02) حافلات من الإقتناءات الجديدة حافلة رفاهة في جوان 2024 وحافلة عادية في جانفي 2025 من جملة عدد 08 حافلات موزّعة على كل من ولاتي مدنين وتطاوين.

2- سبب تراجع أسطول الحافلات بوكالة جربة - حومة السوق إلى أكثر من النّصف من 2017 إلى 2025 :

يعود تراجع أسطول الحافلات إلى كثرة الإعطاب وتقادم الأسطول إضافة إلى تأخّر الاستثمارات الجديدة بالشركة الجهوية للنقل بمدنين، مع العلم أنّ كل فروع الشركة تعاني نفس الإشكال.

3/ 4 - أسطول النقل بحومة السوق وميدون - متابعة وزارة النقل للوضعيّة :

تحرص المصالح المعنية بوزارة النقل على المستويين المركزي والجهوي على المتابعة اليومية لوضعيّة النقل بكافة الولايات، ومن المنتظر تدعيم أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين بعدد 24 حافلة صينية مزدوجة خلال الثلاثي الأول من سنة 2026 وسيتم توزيعها على كل الفروع، إضافة إلى الاستثمارات الجديدة والمتمثلة في عدد 10 حافلات عادية و 09 مكيّفة في أواخر سنة 2026 ، وقد تمّ إمضاء العقود الخاصة بتمويل كلّ هذه الإقتناءات بكلفة تناهز 21 مليون دينار، مع إنجاز صفقة لتعهد وصيانة 25 محرّكا للحافلات وبرمجة اقتناء 4 محرّكات جديدة للرّفع من نسبة جاهزيّة الأسطول لتأمين خدمات النقل في أحسن الظروف.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية طيبة وبعد،

- لماذا وقع إلغاء سفرات قطار 52 عن العمل وهو الخط الرابط من سوسة إلى تونس وكذلك إلغاء سفرات خط قطار المهدية تونس؟
- وهل سيرجع العمل بهذه السفرات قريبا؟ وهل أن هذا الإلغاء يقتصر فقط عن بعض الولايات؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-20002808 المؤرّخ في 17 أكتوبر 2025.

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة الزاوية - القصيبة - الثريّات، السيد يوسف التومي، بخصوص إلغاء السفرات على الخطّين الحديديين سوسة – تونس والمهدية - تونس، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على السؤال المطروح.

والسّلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد يوسف التّومي عن دائرة الزاوية - القصيبة - الثريات.
مرجع الإحالة	- مكتوب صادر عن مجلس نواب الشعب تحت عدد 2025-26-3000-0002808 بتاريخ 17أكتوبر 2025 - مسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2025-15-0002931 بتاريخ 17 أكتوبر2025
نص السؤال	- لماذا وقع إلغاء سفرات القطار 52 عن العمل وهو الخط الرابط بين سوسة وتونس، وكذلك إلغاء سفرات خط قطار المهدية - تونس؟ - هل سيرجع العمل بهذه السفرات قريبا؟ وهل أنّ هذا الإلغاء يقتصر فقط على بعض الولايات؟

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي للنّائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الزاوية - القصيبة - الثريات، السيد يوسف القومي، تجدر إفادتكم بأنّ هذه الإلغاءات تعود أساسا إلى الوضعيّة المالية الصعبة التي عرفتها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية منذ سنة 2011 نظرا لتوقف نشاطها على عدّة خطوط بسبب الإعتصامات خاصة فيما يتعلّق بنشاط نقل الفسفاط الذي يمثل حوالي 40% من مداخيل (الشركة و عدم الزّيادة في تعريفة النقل منذ سنة 2010 رغم ارتفاع عناصر الكلفة، مما انعكس سلبا على قدرتها على تجديد الأسطول المستغل حاليا و الذي فاق معدل عمره الـ 45 سنة، حيث تكرّرت الأعطاب وانخفضت نسبة الجاهزية، ما استلزم إجراء عمليّات تأهيل وصيانة وذلك بتوفير قطع الغيار الضرورية لذلك، إذ تجد الشركة في معظم الأحيان إشكاليات في تأمينها بسبب عدم توفّر السيولة الكافية في ظل تدهور النّشاط وكذلك بسبب الصعوبة في التزوّد نظرا لعزوف المزوّدين على المشاركة في طلبات العروض أو بسبب عدم توفر بعض قطع الغيار التي لم تعد تصنع من طرف المزوّدين نظرا لقدم المعدات)

ونظرا لضعف جاهزية المعدّات اضطرّت الشركة إلى الحذف الوقتي للسّفرات المبرمجة من إلى المهدية حيث يمكن للمسافرين

التنقل على الخطّ الحضري المهدية - المنستير-سوسة، ثمّ مواصلة الرحلة إلى تونس باستعمال القطار سوسة تونس.

أما بالنسبة للقطار سوسة - تونس رقم 52 الذي ينطلق من محطة سوسة على الساعة (05:00) الخامسة صباحا، فقد شهد مؤخّرا عدّة إلغاءات لفترات غير متواصلة، ويعود ذلك أساسا إلى الأعطاب المسجّلة على مستوى معدّات النقل والتي استوجب إصلاحها خلال مدة طويلة وكذلك بسبب إشكال في التزود بالزيوت نظرا لإمتناع الشركة الوطنية لتوزيع البترول منذ ما يفوق الثلاثة أشهر على توفير هذه المادة للشركة بسبب عدم خلاص بعض الفواتير، حيث تم توفير خدمات النقل للمسافرين من سوسة بقطارات تنطلق من قابس مرورا بصفاقس وذلك لتأمين النقل لأكبر عدد من المواطنين.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ القطار على الخطّ رقم 52 الرابط بين سوسة وتونس **قد استأنف سيره من محطة سوسة منذ 13 أكتوبر 2025 على الساعة الخامسة و 10 دق صباحا بتاريخ 13 اكتوبر 2025**، كما أنّه لا يتمّ الاقتصار على إلغاء قطار في جهة معيّنة مقارنة بجهات أخرى، حيث تم كذلك في نفس الفترة إلغاء القطار عدد 54 الرابط بين الكاف وتونس والذي تمّ استئناف سيره يوم 14 أكتوبر 2025.

ورغم التحدّيات التي تواجهها الشركة الوطنية للسكك الحديدية، فهي تحرص على مواصلة تأمين نشاط الاستغلال والإيفاء بتعهداتها تجاه حرفائها، وتعمل على تحسين جاهزيّة أسطولها من خلال برمجة تأهيل بعض معدات النقل واقتناء قطع الغيار الضرورية للصيانة وتأهيل مراكز الصيانة وتجهيزها بالمستلزمات اللازمة، وقد تم تخصيص اعتماد مالي قدره 300 مليون دينار ضمن ميزانية الدولة، يُوزّع على ثلاث سنوات، لتمويل جزء من هذه الاقتناءات.

السؤال الكتابي

للنائبة أمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول وضعية شركة نقل تونس.

وضعية الأسطول والبنية التحتية:

1- تبين من الزيارات الميدانية لمستودع باب سعدون ومحطات المترو تدهور الأسطول ونقص الصيانة ما هي خطتكم العاجلة لتحسين وضعية الأسطول وضمان سلامة وراحة المواطنين ومن المسؤول على تعطيل الأسطول وجعله غير صالح للاستغلال؟

2- ما هي الميزانية المخصصة لصيانة الحافلات وعربات المترو؟ ولماذا لم تنعكس على تحسن الخدمات؟

3- ما هي جدوى استلام الحافلات والعربات الجديدة التي تم الإعلان عنها سابقا لتكون عاطلة عن العمل في غضون أشهر؟

نظافة وبيئة المحطات:

4- تعاني محطات المترو من وضع كارثي على مستوى النظافة والصيانة. من يتحمل المسؤولية هذا التدهور؟ وماهي الإجراءات العاجلة التي ستتخذونها لتحسين الأوضاع؟

5- هل هناك عقود صيانة ونظافة مع شركات مختصة؟ وإن وجدت لماذا لم تقم بدورها بفاعلية؟

سوء الإدارة والمساءلة:

6- هناك تراجع ملحوظ في أداء شركة نقل تونس منذ مدة، فهل قمتم بمتابعة وتقييم الوضع في تفعيل الحوكمة الرشيدة وضمن إدارة المؤسسات العمومية؟

7- هل تم إجراء عمليات تدقيق إداري ومالي للكشف عن أسباب الإخلالات المتزايدة؟ وإذا كانت هناك تقارير تدقيق، لماذا لم يتم نشرها؟

8- لماذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية رغم التعليمات الرئاسية بإصلاح الوضع؟

9- ما هو الدور الذي تقوم به التفقدية العامة للنقل ولمصلحة من تعمل؟

10- ما حقيقة الإعفاءات الغير مبررة التي طالت كل من بلغ وقدم شهادات في شبهات فساد وأراد الإفادة لإصلاح المؤسسة والعمل على تطويرها؟

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب أمال المؤدّب.

المرجع: مكتوبكم عدد -ص-2025-15-26 المؤرّخ في 23 سبتمبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسّؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة المدينة - باب سويقة، السيدة أمال المؤدّب، بخصوص بعض المسائل المتصلة بشركة النّقل بتونس، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على الاستفسارات المطروحة. والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة أمال المؤدب عن دائرة المدينة – باب سويقة
مرجع الاحالة	- صادرة تحت عدد 2025-26-3000-0002588 بتاريخ 22 سبتمبر 2025؛ - مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2025-15-226 بتاريخ 23 سبتمبر 2025.
فحوى السؤال	حول وضعيّة شركة النقل بتونس.

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة أمال المؤدب، عن دائرة المدينة - باب سويقة، بخصوص بعض المسائل المتصلة بشركة النقل بتونس، تجدر الإفادة بأنّ وزارة النقل تحرص على توفير خدمات نقل عمومي بمستوى جودة أفضل وبجاهزية مثلى تماشيا مع استراتيجية

الدولة الرامية إلى تسريع وتيرة منظومة النقل العمومي الجماعي.

وفي هذا الإطار، تم إجراء ما يلي بالنّسبة لشركة النقل بتونس

- **دعم الأسطول وإجراء عمليات الصيانة والتأهيل:**

➢ اقتناء 300 حافلة جديدة: حيث أبرمت الشركة عقد صفقة اقتناء 300 حافلة جديدة بتاريخ 13 ديسمبر 2024 بكلفة بقدرها 152,143 مليون دينار وتم تسلّم هذه الحافلات الجديدة حسب التواريخ التالية:

- 17 أفريل 2025 حافلتين :(نماذج: حافلة عادية وحافلة مزدوجة

- 17 جوان 2025 الدفعة الأولى المتكونة من 109 حافلة 50 حافلة عادية و59 حافلة مزدوجة

- 12 جويلية 2025: الدفعة الأخيرة المتكونة من 189 حافلة 89 حافلة عادية و100 حافلة مزدوجة

➢ اقتناء 300 حافلة مستعملة: تمّ تسلّم كامل العدد من الحافلات المستعملة.

- اقتناء 118 حافلة جديدة تبعا لطلب العروض الدولي لاقتناء 418 حافلة جديدة (متبقية من جملة 718 والمبرمجة منذ سنة 2022).

➢ بالنسبة لمشروع اقتناء 30 عربة مترو جديدة بطول 45 مترا عوضا عن 30 مترا بكلفة تقديرية في حدود 450 م.د، تم الإعلان عن الاستشارة الدولية بتاريخ 15 ماي 2025 لاقتناء 30 عربة مترو بطول 45 مترًا وذلك على الموقع الرّسمي لشركة النقل بتونس

- توصلت الشركة بالموافقة المبدئية على منح ضمان الدولة في حدود المبلغ الإجمالي للتمويل على النحو التالي:

+ 85 % تمويل من المصنّع بواسطة قرض المزوّد (Crédit fournisseur) أو تمويل بنكي أجنبي.

+ 15 % تمويل من المصنّع بواسطة قرض مالي (Crédit financier) أو تمويل أجنبي أو عند الاقتضاء بنوك محلية.

- تحصلت الشركة على الموافقة المبدئية من قبل وزارة المالية بتاريخ 16 سبتمبر 2025 بخصوص التسبقة بـ 15 % من القيمة الجملية للصفقة 67,5 م.د ، يتم تمويلها من الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان مساهمة في اقتناء معدات النقل.

➢ مواصلة برنامج الصيانة الضرورية لإعادة استغلال عربات المترو: وهو ما سيمكّن من إعادة استغلال 20 عربة، بالإضافة إلى إعادة استغلال 8 عربات من خلال رصد اعتمادات على الموارد العامة لميزانية الدولة قدرها 7.5 م.د سنة 2024.

➢ الحصول على هبة من شركة النقل العمومي السويسرية 200 حافلة، يتم استلامها في سنة 2026 :

- تمكنت شركة النقل بتونس من إصلاح 78 حافلة من مجموع 100 أي بنسبة 78% من القسط الأول ويتم العمل على إصلاح 17حافلة اضافية،

- تمكنت الشركة من المراجعة العامة للمحرّكات وعلب السرعة بالنسبة لـ 62 حافلة من مجموع 100 ويتم العمل على إصلاح 28حافلة مراجعة عامة.

➢ في إطار برنامج تأهيل 80 عربة مترو، يتم التباحث مع البنك الدولي حول تمويل مجموعة من الاستثمارات ذات العلاقة بصيانة وتأهيل عربات المترو، وقد البنك ابدى اهتمامه بتمويل المشاريع التي من شأنها النهوض بمنظومة النقل الحضري الحديدي (اقتناء 15 عربة مترو جديدة بطول 45 متر وتأهيل عربات مترو من نوع سيمانس وسيتاديس وبناء مستودع جديد بمنوبة وإعادة تأهيل مستودع تونس البحرية). وتم توجيه طلب تمويل في إطار حزمة مشاريع متكاملة، إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

➢ وبالنسبة لبرنامج النهوض بالنقل الحديدي بتونس الكبرى، يتم التباحث مع البنك الدولي بخصوص تمويل مجموعة من الاستثمارات ذات العلاقة بتطوير منظومة النقل الحديدي بشركة النقل بتونس وتعصيرها، خاصة من خلال صيانة وتأهيل عربات المترو وتطوير البنية التحتية وتعصير أساليب العمل في إطار برنامج متكامل يتضمّن خاصة : تأهيل شامل لعربات المترو التي مازالت قابلة للاستغلال من نوعي سيمانس وسيتاديس (أكثر من 130 عربة) وبناء مستودع جديد لصيانة وإيواء العربات بمنوبة وإعادة تأهيل مستودعي تونس البحرية وأريانة وتركيز نظام إلكتروني للاستخلاص وتعصير أساليب الصيانة ورقمنتها بقيمة تتجاوز 350 مليون دولار.

وتمّ في هذا الصدد، التوصل بموافقة وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك العالمي على تجسيم البرنامج ومن المنتظر الشروع بداية شهر نوفمبر 2025 في مناقشة الجوانب المتعلقة باتفاقية التمويل

➢ الحصول على 165 حافلة مستعملة في إطار اتفاقية هبة ممضاة بين IDFM وRATP وشركة النقل بتونسبتاريخ 27 جانفي 2025 كلفتها 5,108 على ميزانية الدولة. وقد تسلّمت الشركة كامل الهبة خلال شهر أفريل (80حافلة) والدفعة الثانية (85 حافلة) في جوان 2025. (وقع اسناد 66 حافلة من مجموع 165 لفائدة الشركات الجهوية للنقل والناقلة الوطنية Tunis Air).

- **بالنسبة لعنصر النّظافة:**

في إطار الحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، فإنّ شركة النقل بتونس لا تتعامل في مجال العناية بنظافة مرافقها مع شركات مختصة بمقتضى عقود، بل تسخّر أعوان التنظيف الراجعين إليها بالنّظر، بالإضافة إلى إجراء حملات نظافة مشتركة مع البلديات والسلط الجهوية المعنية لتوفير شروط السلامة والنّظافة والأمن، كما تقوم بإجراء عمليّات تحسيسية وتوعوية دورية بخصوص أهمية الحفاظ على النّظافة ومحيط المرافق التابعة للشركة بما فيها المحطات.

وعموما، فقد تمت دعوة السادة المديرين الجهويين للنقل إلى القيام بمراقبة دورية لكافة المرافق الرّاجعة بالنظر لوزارة النقل ورفع تقارير في شأن الإخلالات المسجّلة لتلافيها واجراء ما يتعيّن في الغرض في حالة التقصير.

- **بخصوص سوء الإدارة والمساءلة:**

تحرص وزارة النقل على إيلاء الملفات المتعلقة بالتجاوزات وشبهات الفساد ومختلف مظاهر سوء التصرف الإداري والمالي الأهمية اللازمة.

وللغرض تتعهد التفقدية العامة للنقل بالوزارة بإجراء مهمات تفقد وأبحاث بخصوص عديد الملفات التي يتم إثارتها وفقا لقرائن جدية بوجود شبهات فساد

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه يتم تكليف هياكل التفقد والتدقيق الداخلي التابعة للمنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف لتولّي إجراء أبحاث بخصوص محتوى عدد من العرائض الواردة على الوزارة والمتعلقة بالمؤسسات المذكورة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه خلال السنوات الأخيرة خضعت عديد الهياكل المركزية للوزارة وكذلك المنشآت العمومية للنقل من بينها شركة النقل بتونس لمهمات رقابية معمّقة سواء من قبل محكمة المحاسبات أو هيئات الرقابة العامة، وتتولى التفقدية العامة للنقل متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بخصوص التقارير الصادرة عن الهيئات المشار إليها.

وتؤكد وزارة النقل حرصها على إحالة جميع الملفات التي ثبت بشأنها وجود إخلالات جسيمة وتجاوزات خطيرة في علاقة بإهدار المال العام أو الإضرار بالمصالح المالية للدولة، على الجهات القضائية المختصة سواء القضاء العدلي أو القضائي المالي، وعلاوة على ذلك، فإنه يتم اتخاذ التدابير والإجراءات التأديبية المستوجبة إزاء المسؤولين والأعوان المخالفين وفقا للقانون.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية :

الموضوع: حول تنظيم السلطة البحرية وتطبيق المعايير الدولية.

تحية طيبة وبعد،

توجد اليوم حالة من تداخل الصلاحيات بين السلطة المينائية والسلطة البحرية في تونس، وهو ما قد يخلق غموضا في تحديد المسؤوليات عند حدوث إشكاليات تقنية أو قانونية وبناءا عليه:

- متى تعتزم وزارة النقل تفعيل الفصل بين السلطة البحرية والسلطة المينائية بما ينسجم مع المعايير الدولية والحوكمة الحديثة للموانئ؟
- هل لدى وزارتكم خطة إصلاحية أو جدول زمني لتحقيق هذا الفصل أسوة بما هو معمول به في عديد الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط؟
- لماذا لم يتم إلى اليوم التطبيق الكلّي للقوانين الوطنية المتعلقة بالملاحة البحرية، وخاصة ما يفرضه التعديل الصادر بمانيلا 2010 لاتفاقية STCW في حين أنّ ديوان البحرية التجارية والموانئ بادر باحداث إدارة مركزية لشؤون البحرية التجارية تنضوي تحت اشرافه؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي (02) للسيدة سنياء بن المبروك.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-30-25 المؤرخ في 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك، بخصوص تنظيم السلطة البحرية وتطبيق المعايير الدوليّة، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على السؤال المطروح. والسلام

بطاقة إجابة - وزارة النقل

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سنياء بن المبروك، عن دائرة الكرم.
المرجع	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000 - 56 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.
موضوع السؤال	حول تنظيم السلطة البحريّة وتطبيق المعايير الدولية.

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة سنياء بن المبروك، عن دائرة الكرم، بشأن تنظيم السلطة البحريّة وتطبيق المعايير الدولية، تجدر الإفادة بما يلي:

السؤالين (01) و (02):

لقد خضعت تونس خلال شهر أكتوبر 2013 لعمليّة المراجعة الطوعية (VIMSAS) التي أجرتها المنظمة البحريّة الدوليّة، تم على إثرها تسجيل بعض الملاحظات، من بينها ضرورة الفصل بين السلطتين البحرية والمينائيّة. وفي إطار تكريس مبدأ الفصل بين السّلطة البحرية والسّلطة المينائية في تونس، وذلك تماشياً مع توصيات المنظمة البحريّة الدولية (IMO) الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان الشفافية وتحديد المسؤوليّات في القطاع البحري، تمّ إصدار الأمر الحكومي عدد 623 لسنة 2019 المؤرّخ في 12 جويلية 2019 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان البحرية التجارية والموانئ، وقد نص بصفة دقيقة على الفصل وتوزيع المهام والمسؤوليات داخل الديوان بين السلطة المينائية والسلطة البحرية، حيث تم:

1- **بالنسبة للسلطة الميناءية:** إحداث خطة المدير العام المساعد للموانئ، يتولّى تطبيق التوجهات العامة للديوان والإشراف على الهياكل التالية:

- على المستوى المركزي:

- الإدارة الفنية،
- إدارة الوحدات العائمة،
- إدارة متابعة اللزمات،
- إدارة السلامة والأمن الميناءيّين.

- على المستوى الجهوي - الموانئ البحرية التجارية:

- بنزرت - منزل بورقيبة: متميز بحركة المحروقات؛
- رادس: مختص أساسا في حركة الحاويات والوحدات السيارة؛
- حلق الوادي مختص في استقبال المسافرين وسياح الرّحلات البحريّة؛
- سوسة: مختص في معالجة البضائع المختلفة؛
- صفاقس - سيدي يوسف: ميناء متعدّد الاختصاصات (بضائع مختلفة، حبوب...)؛
- الصخيرة : مختص في المواد البتروكيميائية (تحت تصرف شركة TRAPSA بموجب لزمة مع الدولـة التونسية انتهت منـذ سنة 2008)؛
- قابس: ميناء صناعي متخصص في المواد الكيميائية؛
- جرجيس: أغلب نشاطه من المحروقات والملح البحري.

2- **بالنسبة للسلطة البحرية**: إحداث خطة المدير العام المساعد للبحرية التجارية، يتولّى تسيير مهام السّلطة البحريّة والإشراف على الهياكل التالية:

- على المستوى المركزي:

- إدارة رجال البحر؛
- إدارة الأسطول والسلامة البحرية
- إدارة اليقظة القانونية البحرية؛
- كتابة اللجنة المركزية لضمان السلامة البحرية.

- على المستوى الجهوي:

- 07 جهات بحريّة تونس، بنزرت سوسة، المنستير، صفاقس قابس وجربة؛
- 09 مصالح جهوية للسلامة البحرية تونس حلق الوادي بني خيار، بنزرت، سوسة، طبلبة، صفاقس، الصخيرة قابس وجرجيس
- 10 مناطق بحريّة : طبرقة بنزرت تونس حلق الوادي قليبية سوسة المنستير، المهديّة، صفاقس، قابس حومة السوق جربة؛

وذلك تحت إشراف الرئيس المدير العام الذي يتولّى تسيير ورئاسة مجلس إدارة ديوان البحرية التجارية والموانئ.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه وبعد عمليّة المراجعة الإلزامية (IMSAS) التي أنجزتها المنظمة البحرية الدولية خلال الفترة الممتدّة من 09 إلى 16 جوان 2025 تمّ قبول واعتماد الخطة التنظيمية الوطنية المعتمدة من قبل وزارة النقل والمتمثلة في الأمر عدد 623 لسنة 2019 المذكور أعلاه، باعتباره الإطار القانوني الرسمي الذي يحقق الفصل المطلوب بين السلطتين البحرية والميناءية.

التساؤل 3: بخصوص التساؤل حول مدى التطبيق الكلي للقوانين الوطنية المتعلقة بالملاحة البحرية وخاصة ما يفرضه التعديل الصادر بمانيلا 2010 لاتفاقية STCW في حين أن ديوان البحرية التجارية والموانئ بادر بإحداث إدارة مركزية لشؤون البحرية التجارية تنضوي تحت اشرافه:

إنّ للاتفاقية الدوليّة لمعايير التدريب والاجازة والخفارة للملاحين لسنة 1978 ، كما تم تعديلها مناطة تحت عهدة مصالح وزارة النقل، ويقتصر دور ديوان البحرية التجارية والموانئ في المشاركة ضمن أعمال لجنة محدثة في الغرض بالإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بوزارة النقل، علما وأنّه صدرت عدة نصوص تطبيقية لهذه الاتفاقية، آخرها الأمر الحكومي عدد 365 لسنة 2017 المؤرّخ في 01 مارس 2017 والمتعلّق بضبط شروط مباشرة الوظائف لرجال البحر على متن سفن البحر الملزمة بمسك دفتر للطاقم والمراقبة المتعلقة بها، والذي عوض الأمر الحكومي عدد 1178 لسنة 2002. ثم تمّ نشر الأمر عدد 836 لسنة 2022 المؤرّخ في 14 نوفمبر 2022 المتعلّق بتنقيح وإتمام الامر الحكومي عدد 365 المذكور أعلاه.

مع العلم وأنّ المصالح المعنية بوزارة النقل بصدد إعداد مشروعا تحيين لهذين الأمرين وسيتم على إثر ذلك مراجعة قرار السيد وزير النقل المؤرخ في 2 مارس 2005 المتعلق بضبط أنموذج ومدة صلوحية وشروط الحصول على المؤهّلات والإقرارات المستوجبة لمباشرة وظائف رجال البحر على متن سفن البحر الملزمة بمسك دفتر للطاقم وقرارات وزير النقل المؤرخ في 24 جويلية 2006 و 7 مارس 2007 المتعلّقة بضبط أنموذج وشروط الحصول على شهائد الأهلية وشهائد الأهلية في التكوين وشهائد التكوين للبحرية التجارية.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول حادثة احتجاز باخرة قرطاج في ميناء جنوة الإيطالي وما أنجر عنه من انعكاسات مالية وتنظيمية

تحية طيبة وبعد،

في ظل ما تشهده الساحة الوطنية من جدل واسع على خلفية حادثة حجز باخرة قرطاج وما خلفته من تساؤلات حول ظروفها وانعكاساتها على صورة البلاد ومصالح التونسيين

- ماهي التفاصيل الدقيقة التي تلقتها وزارتكم بخصوص أسباب احتجاز باخرة قرطاج من طرف السلطات الإيطالية؟
- ماهي النقائص الفنية أو التنظيمية التي تم تسجيلها؟
- هل تمتلك الوزارة استراتيجية واضحة لصيانة السفن وتفادي الاخلالات التي تسيء لسمعة تونس في الخارج؟
- من يتحمّل المسؤولية عن هذا الإخفاق، هل الإدارة العامة، الوزارة أو أطراف أخرى؟
- ماهي الخسائر المالية جرّاء هذا الحجز ومن يتحملها؟
- هل تفكر الوزارة في تجديد أو تحديث الأسطول البحري؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي (1) للسيدة سنياء بن المبروك.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2576 المؤرّخ في 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة الكرم السيدة سنياء بن المبروك، حول حادثة احتجاز باخرة قرطاج في ميناء جنوة الإيطالي وما انجرّ عنه من انعكاسات مالية وتنظيمية، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة إجابة - وزارة النقل

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سنياء بن المبروك، عن دائرة الكرم.
المرجع	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000-2576 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.
موضوع السؤال	- حادثة احتجاز باخرة قرطاج في ميناء جنوة الإيطالي وما انجر عنه من انعكاسات مالية وتنظيمية.
رد وزارة النقل	

جوابا على تساؤلات النّائب بمجلس نواب الشعب، السيدة سنياء بن المبروك، عن دائرة الكرم، بشأن حادثة احتجاز باخرة قرطاج، تجدر الإفادة بما يلي:

- **أسباب تأجيل إبحار السفينة من طرف السلطات الإيطالية**

تخضع السفن التجاريّة التي تقوم برحلات دولية إلى مراقبة دول الميناء كلّما دخلت نافذة الرقابة عند رسوها بموانئ أجنبيّة للتأكد من وضعيّة سلامتها، وهو ما يعبّر عنه بـ " Port State control" - مراقبة السفن من طرف دولة الميناء. وقد كان ذلك على متن السفينة قرطاج يوم 10 سبتمبر 2025 بميناء جنوة الإيطالي، حيث تم إرجاء إبحارها إلى غاية تدارك أعطاب تمّ اكتشافها قبل الإبحار، محافظة على سلامة السفينة وتجهيزاتها وهو إجراء عادي معمول به على متن جميع السّفن التجارية في جميع أنحاء العالم.

- **النّقائص المسجلة:**

ترجع النّقائص المسجّلة إلى جملة من العوامل أهمها تسجيل نقص حاد في اختصاصات البحرية التجارية في سوق الشغل الوطنيّة وتهرّم أسطول الشركة التونسيّة للملاحة وصدور صكوك إلزامية جديدة تتعلّق بالنقل البحري النظيف لا تتماشى مع أسطول الشركة الحالي، حيث تستدعي القيام بتغييرات جذريّة مكلفة على مستوى المحرّكات الحالية لدفع السفن في حين تجري مساعي ومجهودات المنظمة البحرية الدوليّة نحو اختيار الطاقة النظيفة البديلة في النقل البحري باعتبار أهداف التنمية المستدامة التي توخاها العالم منذ 2016 .

- **استراتيجية الصيانة:**

تؤمن الشركة التونسيّة للملاحة على مدار الساعة برنامج متابعة حينيّة لسفنها بالاستعانة بالإمكانيات الإلكترونيّة المتاحة (نظام تحليل البيانات AMOS) الحسن برمجة الصيانة ورفع الأعطاب والتوقف الفنّي وتغيير قطع الغيار حسب ما يتيحه المخزون باعتبار سنّ السفن الذي يتراوح بين 26 و30 سنة، ممّا يحتّم اللجوء لإعادة صنع بعض القطع عند الاقتضاء لزوالها من السوق العالمية.

- **تحديد المسؤولية عند الإخفاق** :

يعتبر إرجاء إبحار سفينة تجاريّة إجراء احتياطي لتفادي الحوادث المحتملة حفاظا على سلامة الأرواح والممتلكات وجودة الخدمات وهي وضعيّة عادية تحدث يوميًا لجميع السفن بكامل أنحاء العالم، وسبيل المثال، فقد أجّلت السلطات الجزائرية إبحار سفينة فرنسية جديدة الصنع من أجل أعطاب في الأسابيع الفارطة، ولا يعتبر ذلك إخفاقا أو تقصيرا باعتبار أنّ جميع السّفن التجارية في العالم تبحر يوميًا باستمرار على مدار الساعة ولا تتوقف سوى مرّة واحدة في السنة طيلة سنوات، مما يجعلها عرضة لأعطاب مفاجئة يوميًا.

- **الخسائر المالية:**

تمثل الصيانة ورفع الأعطاب وتغيير قطع الغيار جزء لا يتجزأ من مصاريف استغلال المجهز البحري المنجرة عن تعاطيه نشاط النقل البحري الدولي وهو حال الشركة التونسيّة للملاحة، وكذلك بالنسبة للتعويض الذي تمتع به المسافرون جرّاء إلغاء رحلتهم، حيث تم منحهم الخيار بين إعادة الحجز على متن السفينة "تانيت" أو استرجاع ثمن التذكرة دون خصم ودون معاليم إضافية.

- **تجديد الأسطول:**

في إطار تنفيذ مخططها الاستثماري 2026-2030 مخطط التنمية)، فإنّ الشركة التونسية للملاحة بصدد استكمال دراسة لبناء سفينتي دحرجة للركاب لنقل المسافرين والمجرورات و02 سفن دحرجة لنقل المجرورات وذلك في إطار تجديد الأسطول، ومن المتوقع أن يكون جاهزا في سنة 2029.

السؤال الكتابي

للنائب عدنان العلوش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول أسباب التخفيض في عدد الحجاج لموسم 2026 لمعتمدية بنزرت الشمالية.

تحية طيبة وبعد،

بعد الاستدعاء الأخير لقائمة الحجاج المرشحين لأداء مناسك الحج لسنة 2026 لاحظنا تخفيض كبير في عدد الحجاج والذي تجاوز 25% مقارنة بالسنة الفارطة مع العلم أن الإقبال من المواطنين على أداء فريضة الحج كبير جدًا حيث يتمتع قرابة 300 مواطن بـ 15 سنة أقدمية.

لذلك نرجو الترفيع في عدد القائمة لتصل على الأقل لنسبة السنة الفارطة وتمكين عدد أكبر من المواطنين من أداء هذه الشعيرة في ظروف ميسرة ومنظمة. ونتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- ما هو سبب التخفيض في عدد الحجاج لهذه السنة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: حول سؤال النائب عدنان علوش عن أسباب التخفيض في عدد الحجاج لموسم 2026 المعتمدية بنزرت الشمالية

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-2070-0011759 بتاريخ 20 أكتوبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 فإنّ عدد سكان الجمهورية التونسية شيد ارتفاعا في عدد السكان لم يقابله ارتفاع في عدد حصة الجمهورية التونسية للحجيج، ونظرا للتعداد السكان المذكور فإنه في هذا الموسم تم اعتماد التعداد السكاني لسنة 2024 عوضا عن التعداد السكاني لسنة 2014 هذا إلى جانب انخفاض عدد سكان معتمدية بنزرت الشمالية حسب التعداد السكاني لسنة 2024. كل هذه العوامل أدّت إلى تقليص حصة معتمدية بنزرت الشمالية من الحجيج.

هذا وإن وزارة الشؤون الدينية تسعى لدى وزارة الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية للترفيع في حصة الجمهورية التونسية حسب التعداد السكاني الأخير. وقد قامت بعديد المراسلات والاتصالات في هذا الغرض. ونأمل استجابة المملكة العربية السعودية لهذا الطلب في المواسم القادمة.

بهذا وجبت إفادتكم. مع فائق التقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، اتشرف بأن احيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الرياضة الجامعية وحظوظ الطالب التونسي في تعاطي النشاط الرياضي.

تحية طيبة وبعد

سيدي الوزير، ماهي رؤيتكم وتصوركم حول الرياضة الجامعية وحظوظ الطالب التونسي في تعاطي النشاط الرياضي صلب المؤسسات الجامعية خاصة وأن وزارة الشباب والرياضة تسعى بكل جهودها إلى إفراغ الكليات والجامعات من مؤطري النشاط الرياضي أساتذة التربية البدنية وخاصة في غياب الانتداب؟

إن عديد المؤسسات الجامعية أصبحت تفتقد لمؤطرين للنشاط الرياضي بالجامعي وطلبتها أصبحت محرومة من تعاطي النشاط الرياضي بسبب الرؤية السطحية للوزارة في التعامل مع الموضوع وعدم تعويض الأساتذة المحالين على شرف المهنة والأدهى والأمر منع النقلة بين المؤسسات الجامعية لتحقيق التوازن بينها في عدد المؤطرين وضمان استمرار تواجد المؤطرين بجميع المؤسسات إلى حين إيجاد حلول جذرية ولم لا تنقيح الأنظمة الأساسية لتجاوز الإشكال العالق من سنوات.

أما بالنسبة لموضوع إعادة تعيين أساتذة التربية البدنية حسب الأنظمة الأساسية.

- **أولا** يعد نكرانا للجميل لمربين قدموا الكثير للرياضة الجامعية والعديد منهم على مشارف التقاعد واليوم أصبحنا نقول لهم شكر الله سعيكم ولسنا في حاجة لخدماتكم وأكثر من ذلك أصبحنا تهددهم بالطرد من المؤسسات الجامعية .
- **ثانيا**، المتفقدون البيداغوجيون بالوزارة يعملون خارج الأنظمة الأساسية في ظل أحكام انتقالية من 2019
- ثالثا، قطاع الابتدائي أغلب إطاراته إن لم نقل كلهم أساتذة تعليم ثانوي يعملون خارج النظم الأساسية ويتطلب تدارك الخلل عشرات السنوات مراكز التكوين المهني السجون، المبيتات،
- مراكز الإدماج لذوي الهمم أغلب الإطارات تعمل خارج النظم الأساسية.

سيدي الوزير، لماذا اقتصر الأمر والتمسك بإعادة تعيين أساتذة الجامعي حسب النظم الأساسية وإفراغ المؤسسات الجامعية وواقع الحال يقول أن المسألة تتطلب معالجة شاملة لا انتقائية بتصور عقلاني يقدم إصلاحا يتماشى وواقعنا ولا يحرم طلبتنا من تعاطي النشاط الرياضي وتلاميذنا من التربية البدنية، فما هو مآل الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية في غياب النشاط الرياضي بالجامعات !!!

أحيل لكم هذا السؤال لاتخاذ التدابير اللازمة ومعالجة المشكل بالقطاع الجامعي. والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول الرياضة الجامعية وحظوظ الطالب التونسي في تعاطي النشاط الرياضي.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24-4-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000 0001844 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي

تحت عدد 2025-23 0005478 بتاريخ 25-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيدة فاطمة المسدي، حول الرياضة الجامعية وحظوظ الطالب التونسي في تعاطي النشاط الرياضي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. بخصوص وضعية مدرسي التربية البدنية بالتعليم العالي:

رغم المجهودات التي يقوم بها عدد من المؤطرين في المؤسسات الجامعية وتنظيمهم لعدة تظاهرات رياضية، فإن عديد الاخلالات شابت ملف تواجد الإطارات البيداغوجية الراجعة بالنظر لوزارة الشباب والرياضة بالمؤسسات الجامعية، ونذكر منها ما يلي:

- تواجد الإطارات البيداغوجية بمختلف الأسلاك والرتب الراجعة بالنظر إلى وزارة الشباب والرياضة بالمؤسسات الجامعية كان دون غطاء قانوني حيث أنهم كانوا يعملون في مخالفة واضحة وصريحة لأنظمتهم الأساسية.
- تبين غياب جداول أوقات عمل العديد من الإطارات البيداغوجية ومخالفة من كان لديهم جداول أوقات عمل لساعات العمل الأسبوعية القانونية المطالبين بها وفق الأوامر الصادرة في الغرض.
- تم الاستغناء عن التربية البدنية كمادة تعليمية اجبارية وذات ضارب بكل المؤسسات الجامعية، وصارت أنشطة رياضية وترفيهية، وعليه صارت مشاركة الطلبة فيها اختيارية ضمن مجموعات غير قارة ولا يمكن للإطارات البيداغوجية تأطير الأنشطة الرياضية بالمؤسسات الجامعية الا بعد انتهاء دروس الطلبة أي بعد السادسة مساء مما يجعل المراقبة الإدارية والبيداغوجية عملية من الصعوبة بمكان أن لم تكن منعدمة تماما في أغلب الأحيان.
- عدم ضمان استيفاء الساعات الأسبوعية المستوجبة وفق الأنظمة الأساسية الخاصة بهذه الأسلاك التربوية.

لهذه الأسباب بات من الضروري إعادة توجيه هذه الإطارات وتعيينها بما يتماشى مع مقتضيات أنظمتها الأساسية وفقا للتراتيب القانونية والتسيير الإداري السليم، وبما يكفل تأطيرًا فعليًا ومردودية مهنية واضحة.

2. بخصوص وضعية المتفقدين البيداغوجيون الذين يعملون في ظل أحكام انتقالية:

نص الفصل 46 من الأمر الحكومي عدد 920 لسنة 2019 المؤرخ في 26 سبتمبر 2019 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعضاء سلك التفقد البيداغوجي لوزارة شؤون الشباب والرياضة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على أن "متفقدو التربية البدنية والرياضة يواصلون إثر إدماجهم بالرتب الجديدة المنصوص عليها بالفصل 41 أعلاه تأمين المهام الموكولة لهم قبل هذا الإدماج، وذلك بجميع المراحل التعليمية والهياكل الرياضية والمراكز المختصة، إلى حين سدّ الشغور بالانتداب في رتبة متفقد التربية البدنية والأنشطة الرياضية للتعليم الابتدائي وفي رتبة متفقد الرياضة" وقد تم سنة 2025 فتح مناظرات في الأسلاك الفرعية الخاصة بالتفقد البيداغوجي (خطة في سلك متفقدي التربية البدنية والأنشطة الرياضية للتعليم الاعدادي والثانوي و 24 خطة في سلك متفقدي الرياضة).

3. بخصوص وضعية مدرسي التربية البدنية بالتعليم الابتدائي:

يجدر التذكير بأن جزءًا هاما من الإطارات العاملة بالتعليم الابتدائي هم في الأصل أساتذة تعليم ثانوي تم انتدابهم بداية برتبة "معلم أول تربية بدنية" ، ثم تم إدماجهم لاحقا ضمن رتبة "أستاذ تربية بدنية"، وذلك استجابة المطالب نقابية ولتوجهات الوزارة أيضا قبل صدور الأمر عدد 1808 لسنة 2014 المؤرخ في 30 ماي 2014 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخ اص بسلك مدرّسي التربية البدنية.

كما تم اعتماد تعيين المنتدبين الجدد والمتمتعين بحركة النقل بالمدارس الابتدائية بصفة وقتية واستثنائية، على أن يُلحقوا بالمعاهد والمدارس الإعدادية حال توفّر الشغورات، بما يراعي مصلحة التلميذ وحسن سير الدروس.

4. بخصوص وضعية مدرسي التربية البدنية ومهن الرياضة بالمؤسسات العمومية:

تم في السنوات السابقة وقبل صدور النظام الأساسي الخاص بسلك إطارات مهن الرياضة تعيين العديد من إطارات التربية البدنية ومهن الرياضة بهذه المؤسسات العمومية، وذلك بصفة استثنائية، ومع انتداب إطارات السلك الفرعي لإطارات الرياضة للجميع صار لزاما إعادة تسمية الإطارات وفق نظامهم الأساسي وبالتالي تعيين إطارات الرياضة للجميع ي النوادي الرياضية التابعة للمؤسسات والمنشآت العمومية والنوادي الرياضية بالمؤسسات العمومية الثقافية والصحية والاجتماعية وبالهياكل العمومية للشباب وبمؤسسات الطفولة وبالمؤسسات السجنية والاحياء والميتات الجامعية ومراكز التكوين المهني.

5. بخصوص رؤية الوزارة وتصورها حول الرياضة الجامعية والمدرسية وحظوظ الطالب التونسي في تعاطي النشاط الرياضي :

نص الفصل الخمسون من دستور الجمهورية التونسية على أن تدعم الدولة الرياضة، وتسعى إلى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية.

ومن هذا المنطلق فإن وزارة الشباب والرياضة تولي أهمية كبرى للأنشطة الرياضة في الأوساط المدرسية والجامعيـــة وباعـتبـارها "مشروع دولة"، فهي ركيزة أساسية في المنظومة الوطنية للرياضة ورافد محوري لدعم الرياضة المدنية والنخبة، إضافة إلى دورها الهام في تعزيز الاندماج الاجتماعي لما له من انعكاسات إيجابية على الصحة الجسدية والنفسية والتي تمثل أحد ركائز التنمية البشرية كما أنها أداة ناجعة وفعالة لتكريس قيم التعاون والقبول الاختلاف والمواطنة المسؤولة.

وقد وضعت وزارة الشباب والرياضة أهدافا استراتيجية مبنية على الخيارات والتوجهات الكبرى للدولة في تعزيز الأنشطة البدنية والرياضية وتأتي على رأس هاته الأهداف تعميم تدريس مادة التربية البدنية في الأوساط المدرسية في قطاعات التعليم الابتدائي الاعدادي والثانوي ثم تجويد تدريس هذه المادة بما يجعلها جاذبة وتستجيب لانتظارات وميولات المتعلمين أمام تسارع نسق التغييرات التي تشهدها المجتمعات وتعدد محاور الاستقطاب والتي قد تفرز أحيانا إمكانية وقوع أبنائنا الأطفال والتلاميذ والطلبة في براثن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

وفي هذا السياق لابد من التنويه بالجهود التي ما انفكت تبذلها الدولة في توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتجسيد التوجهات الكبرى في مجالات الأنشطة الرياضية والبدنية، من خلال استئناف انتداب إطارات تدريس مادة التربية البدنية وإطارات مهن الرياضة خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2023-2024-2015 مع مواصلة نفس الخيار خلال سنة 2026.

وبخصوص واقع الرياضة الجامعية وحظوظ الطالب التونسي تعاطي النشاط الرياضي، تجدر الإشارة إلى أن السيد وزير الشباب والرياضة قد شرع فعلا في تجسيد ما صرح به من خلال "إعادة هيكلة الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية ونشر اختصاصات جديدة في الوسط المدرسي " وأشرف على جلسات عمل في الغرض جمعت الإدارات المركزية المعنية بالوزارة وممثلي الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية، وقد سجلنا بارتياح تطور عدد الجمعيات الرياضية بمؤسسات التعليم العالي سنة 2024 إلى 135 جمعية كما تتطور عدد المجازين ليبلغ 10050 مجازا.

كما انطلقت أيضا جلسات عمل مع الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث ومع الإدارات المركزية بوزارة التعليم العالي (الإدارة العامة للتعليم العالي والإدارة العامة للشؤون الطالبية والتي تولي بدورها أهمية كبرى لحق الطالب في ممارسة الأنشطة الرياضية المتنوعة، وهاته الجلسات متواصلة للبحث في الأطر القانونية لتواجد إطارات بيداغوجية مختصة لتأطير الأنشطة الرياضية والترفيهية في المؤسسات الجامعية بعد أن تأكد للجميع وجود إخلالات عديدة رافقت هذه الوضعية طيلة عقود وآن الأوان لتصحيحها.

ومن أبرز الحلول الممكنة لمواصلة تأمين الأنشطة البدنية والرياضية لفائدة الطلبة داخل مؤسسات التعليم العالي هو تعهد هذه الأخيرة - وفي إطار احترام الأطر القانونية الجاري بها العمل - بإلحاق الإطارات المذكورة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر المسالك الإدارية المعتمدة، أو اللجوء إلى صيغ التعاقد في شكل ساعات عرضية مخصصة للتدريس أو للتنشيط الرياضي.

كما تعمل وزارة الشباب والرياضة، بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية، على إعداد خطة وطنية شاملة للفترة 2026-2030، تهدف إلى:

- إعادة هيكلة الجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية،
- نشر اختصاصات رياضية جديدة، مع دعم الرياضات المستحدثة والجمعيات النسائية،
- وضع تصوّر شامل ورؤية جديدة لنظام المسابقات مع دعم استكشاف المواهب وتكثيف الأنشطة القاعدية،
- تحفيز الجمعيات الرياضية المدرسية والجامعية والاطارات البيداغوجية المشرفة عليها.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب محمد زياد الماهر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: سؤال حول حقيقة ما روج له من استضافة محتملة للمدعو فضل شاكر لإقامة حفل بتونس.

السيدة الوزيرة،

راج مؤخرا ما قيل عنه أنه دعوة للمدعو فضل شاكر لإقامة حفل أو حفلات بتونس وحيث لم تصدر وزارتكم تكذيبا صريحا وكذلك هيئة مهرجان قرطاج التي اكتفت بنشر قائمة للحفلات الرسمية واعتبر ذلك تكذيبا ضمنيا لكنه طرح سؤالا آخر ماذا عن الحفلات غير الرسمية؟

وحيث أصبح معلوما للجميع أن المدعو فضل شاكر ملاحق بأحكام قضائية مدنية وعسكرية في بلده لبنان قضت بالسجن والأشغال الشاقة والتجريد من الحقوق المدنية والغرامات المالية وتتعلق بالتهجم على بلد شقيق والمشاركة في أعمال إرهابية جنائية وتقديم خدمات لوجستية في الأعمال الإرهابية.

وحيث أعلن في مقاطع فيديو قام بنشرها انضمامه لجماعة محضورة وقام بمدها بثمن السلاح والذخيرة وحرض ضد الدولة وضد دولة شقيقة وضد المقاومة وقام بالتحريض الطائفي.

وحيث تربطنا بلبنان علاقات أخوة وعروبة وصداقة واتفاقيات عربية لمكافحة الجريمة والتعاون الأمني.

وحيث لم يقدم المعني أي مراجعة أو نقد ذاتي أو ما يفيد تسوية وضعيته القانونية في لبنان الشقيق.

- هل سيقع استقباله فعلا وفي أي إطار؟
- هل يعتبر الفن والغناء مسألة معزولة عن بقية المسائل الأمنية؟
- ألا تعتبر استضافته تحت أي عنوان ومن أي طرف وفي أي فضاء دعوة صريحة للتطبيع مع الإرهاب؟
- ألا يعتبر هذا تواطؤا وانخراطا في تبييض التطرف مهما كان نوعه؟
- ألا يعتبر قبوله بتونس ترويجا للقدوة السيئة مما يعرض الشباب للخطر السلوكي؟
- مقاومة التطرف والإرهاب والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر أليست تلك الغايات التي تسعى لتحقيقها الدولة التونسية عبر برامج

وزارات الثقافة والشباب والتربية والتعليم العالي والشؤون الدينية؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد محمد زياد الماهر بخصوص حقيقة ما روج من استضافة محتملة للمدعو فضل شاكر لإقامة حفل فني في تونس.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 18 جويلية 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب النائب السيد محمد زياد الماهر بخصوص حقيقة ما روج من استضافة محتملة للمدعو فضل شاكر لإقامة حفل فني في تونس، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجّه من قبل النائب السيد محمد زياد الماهر

موضوع السؤال: بخصوص حقيقة ما روج من استضافة محتملة للمدعو فضل شاكر لإقامة حفل فني في تونس.

الإجابة: بالنسبة للمهرجانات التي تشرف على تنظيمها مباشرة الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر على غرار مهرجان قرطاج الدولي ومهرجان الحمامات الدولي فإنه لم تتم برمجة الفنان المذكور لإحياء أي سهرة فنية وهذا مثبت في البرامج المنجزة.

أما بالنسبة لبقية المهرجانات الدولية والوطنية والجهوية التي يتم تنظيمها من قبل جمعيات وهيئات فإنه لا يتم دعمها إلا بعد عرض ملفاتها على أنظار لجان فنية مختصة لدراستها والاطلاع على تفاصيل برمجة كل مهرجان والتثبت من الوثائق القانونية الواجب توفيرها وخاصة تراخيص الفنانين الأجانب.

هذا ونؤكد أن اللجنة الاستشارية للعروض الفنية التي ينشطها فنانون أجانب كما تم إحداثها وضبط مشمولاتها وتركيبتها وطرق عملها والإجراءات المتبعة لديها بمقتضى الأمر عدد 2197 لسنة 2009 المؤرخ في 20 جويلية 2009 لم تتوصل إلى بأي طلب للحصول على ترخيص لتنظيم حفل يحييه الفنان المذكور. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبين عصام البحري جابري وعبد السلام الدحماني

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول التلاعب بالمعاينات الميدانية وتظليل اللجان الرقابية.

تحية طيبة،

تبين من خلال ما بلغنا من معطيات أنه خلال زيارة لجنة ميدانية مشتركة تضم ممثلين عن الحرس الوطني والحماية المدنية والبيئة بالمنطقة الصناعية بقابس تمّ عمدا غلق بعض الوحدات الملوثة وتشغيل الوحدة الرئيسية فقط وذلك بهدف الاستمرار والمغالطة طيلة سنوات بوجود وضع بيني عادي وظروف تشغيلية مثالية وهذا ضرب للسياسة العامة للدولة وتوصيات رئيس الجمهورية لمعالجة الوضع البيئي بولاية قابس

هاته الممارسات تعدّ في نظرنا تظليلا ممنهجا وتسترا مرفوضا على مخالفات جسيمة ترتقي إلى الجرائم البيئية وهي تفتقد أي عملية رقابية جديتها وفاعليتها وتهدد مبدأ الشفافية والمساءلة

وعليه نطلب من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل سيتم فتح تحقيق بخصوص هذه الواقعة؟

2. من هي الجهة المسؤولة عن اصدار التعليمات لغلق الوحدات أثناء زيارة اللجنة؟

3. ماهي الاجراءات التي ستتخذ المحاسبة المتورطين سواء كانوا فاعلين مباشرين أو من المتسترين؟

4. هل تنوون إعادة المعاينة في ظروف شفافة دون سابق إعلام لضمان الوقوف على الوضع الحقيقي؟

5. ماهي الضمانات التي تضعونها لتفادي هاته الممارسات القديمة في إطار محاسبة كل مسؤول مهما كان موقعه في الدولة ولا يخدم مصالح الشعب؟

6. لماذا لم تشرع الحكومة في تنفيذ المشاريع البيئية المعطلة رغم الاعتمادات المرصودة ولم تلزم الشركات الملوثة في تطبيق القانون؟

مع فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبين السيدين عصام البحري الجابري وعبد السلام الدحماني.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002680 بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

المصاحيب - نسخة من إجابة السيد وزير البيئة

وبعد ، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الوارد على رئاسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيدين عصام البحري جابري والسيد عبد السلام الدحماني، حول " التلاعب بالمعاينات الميدانية وتضليل اللجان الرقابية" .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدين النائبين المعنين. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيدين عصام البحري جابري وعبد السلام الدحماني.

وبعد ، تبعا للسؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيدين عصام البحري جابري وعبد السلام الدحماني حول التلاعب بالمعاينات الميدانية وتظليل اللجان الرقابية أتشرف بإعلامكم أنه اثر التحري مع مصالحنا الجهوية للساحل الجنوبي وممثل وزارة البيئة بقابس ومراقب الوكالة الوطنية لحماية المحيط، اتضح أن وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس كانت في حالة اشتغال بجميع الوحدات وذلك خلال الزيارة المنجزة من قبل اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية لمراقبة التلوث أيام 11 .14 أوت و أيام 24 . 25 سبتمبر 2025.

تقبلوا سيدي فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: بخصوص مشروع احداث المنطقة السياحية للة حضرية بجزيرة جربة

حيث تم افادتنا في ردكم عن سؤال كتابي سبق أن تقدمنا به لوزارتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2024 عزم الوكالة العقارية السياحية

انجاز الدراسات المتعلقة باحداث منطقة سياحية جديدة بللا حضرية بمعتمدية ميدون من جزيرة جربة على مساحة 220 هكتار وحيث لا يحضي هذا المشروع بمقبولية اجتماعية سواء من الأهالي والمجتمع المدني والسلطات المحلية المتعاقبة بالجهة. ولكن رغم هذه المعارضة لا تزال الوكالة العقارية السياحية مصرة على المضي ومواصلة هذا المشروع الذي سيقضي على أخر السواحلة الرملية والطبيعية بالجزيرة والمتنفس الوحيد للأهالي بجزيرة جربة للاصطياف والسباحة. وعليه تعلمكم برفضنا للمشروع لعدة اعتبارات.

أولها أن هذه المنطقة هي منطقة رطبة وهي ملجأ للطيور المهاجرة وبها نظام طبيعي فريد من نوعه وقد تم تعطيل تسجيل هذه المنطقة ضمن المناطق الرطبة المحمية باتفاقية رمسار الدولية رغم ايداع ملف فني من طرف المجتمع المدني بجربة عند ادارة الغابات التابعة لوزارة الفلاحة

ثانيا تشهد جزيرة جربة ظاهرة انجراف حاد لسواحلها الرملية وتقدم مستوى البحر والسبب في ذلك هو استنزاف سواحل جزيرة جربة بالبناءات والمنشأت السياحية والبناء على الكثبان الرملية التي تحمي الجزيرة من تقدم مستوى البحر وقد تحركت في هذا الإطار وكالة حماية الشريط الساحلي مؤخرا نتيجة تعرية سواحل جزيرة جربة واضمحلال الشواطئ الرملية. بالبحث عن تمويل خارجي لمشروع يتمثل في ردم بعض الشواطئ بالجزيرة. فكيف تقوم بالمقابل الوكالة العقارية السياحية بانجاز مشروع يفاقم هذه الأزمة؟

ثالثا انخرطت جزيرة جربة في سياق تسجيل جملة من مواقعها في لائحة التراث العالمي لليونسكو وقد قبل هذا الملف وتم الادراج. ويجب تبعا لذلك التماهي والانسجام مع توصيات اليونسكو المتعلقة بالمحافظة على النمط الجزيري المعماري التقليدي خاصة في الأبنية والمنشأت لأنه أصبح مهددا بالاندثار كما أوصت بضرورة المحافظة على الشواطئ الطبيعية المتبقية بجزيرة جربة وعليه فان هذا المشروع يتعارض مع التوصيات المقدمة التي تؤدي إلى سحب التسجيل بما أنه سيقضي على أخر السواحل الطبيعية التي لم يتدخل فيها يد الانسان بجربة.

رابعا تعيش جزيرة جربة أزمة بيئية خانقة حيث أن أكثر من 60 بالمائة من النفايات الموجودة في المصبات العشوائية بالجزيرة ومصب تالبت غير المراقب مصدرها نفايات الوحدات السياحية والفندقية. وفي ظل غياب أي حل من طرف الدولة فان احداث منطقة السياحية جديدة بجربة سيعمق من الأزمة.

وعليه لجملة الأسباب المعروضة على جانبكم نؤكد لكم ان اقامة هذا المشروع سيضرب السلم الأهلي في جربة نتيجة الرفض المجتمعي لهذا المشروع وعليه نطلب منكم سحب المشروع نهائيا والغائه بالتخلي عنه في أفضل الأجال وعليه متي ستأذن وزارة السياحة بسحب والمغاء مشروع احداث منطقة سياحية بللة حضرية بجزيرة جربة؟

علاوة على ذلك الرجاء التفضل بمدنا بنسخ من محاضر جلسة اليوم المفتوح بجربة المخصص لمشروع للة حضرية بتاريخ 8 مارس 2024 وورشة العمل التشاركية التي انعقدت بجربة بتاريخ 27 جوان 2024 وقائمات الحضور بكليهما.؟

كما نطلب منكم مدنا بنسخة من مشروع المثال التهيئة التفصيلي للمنطقة السياحية بللة حضرية جربة؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائبان المحترمان السيدان غسان يامون وبديس بالحاج علي.

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 14 جانفي 2025.

المصاحيب: - مذكرة.

- نسخة من قائمة الحضور والملاحظات المدونة بجلسة اليوم المفتوح بتاريخ 08 مارس 2024 وورشة العمل التشاركية بتاريخ 27 جوان 2024.

- نسخة وقتية من المثال التنسيقي للمحطة السياحية المبرمجة للاحضرية بجربة.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به النائبان المحترمان السيدان غستان يامون وبديس بالحاج علي، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور.

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيدان النائبان المحترمان بالإجابة المصاحبة.

والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائبان المحترمان

السيدان غسان يامون وبديس بالحاج علي

حول مشروع إحداث المنطقة السياحية للاحضرية بجربة

جوابا على سؤالكم، وبعد التنسيق مع الهيكل الإداري المعني، أتشرف بإفادتكم أنّه تبعا لاعتراض السلطات المحلية والمجتمع المدني على انجاز المشروع المقترح بالمحطة السياحية للاحضرية وفقا لما أسفرت عنه نتائج الدراسات القديمة، قامت وزارة السياحة بسحب الخيار التفاضلي من المستثمر

وإثر ذلك بادرت الوكالة العقارية السياحية باعتماد منهجية جديدة تقوم على الشراكة والتشاور بين جميع الأطراف التي لها صلة بالمشروع من مجتمع مدني وجمعيات وسلط جهوية ومركزية لإعداد مثال تنسيقي للمحطة السياحية المذكورة يحدّد تصورات ومكونات عناصر تهيئة جديدة تتماشى مع خصوصية المنطقة البيئيّة والترابيّة والثقافية وخاصة المشاهد الطبيعية التي تتميّز بها الجزيرة ولتكون منطقة للاحضرية نموذجا للتهيئة الايكولوجية.

- **بخصوص الملاحظتين الأولى والثانية المتعلّقتين المنطقة الرطبة ومدى أهميتها من الناحية الطبيعية وإلى السواحل الرملية وتقدم مستوى البحر علاوة على اضمحلال الشواطئ الرملية بالجزيرة:**

يجب التأكيد في هذا الصدد أن موقع المشروع المبرمج يبعد حوالي 1 كلم من الشاطئ ولا يدمج في حوزته المنطقة الرطبة بللا حضرية والوكالة العقارية السياحية تتدخل فقط في استغلال الأراضي التي هي على ملكها والتي رسمت داخل محيط دائرة التدخل العقاري. لذا فإنّ المشروع المزمع إحداثه لا يمس لا بالشاطئ ولا بالمنطقة الرطبة، حيث أفضت دراسة تصورات التهيئة الأولية إلى بعث نوع جديد من السياحة الايكولوجية التي تحافظ وتثمن المشاهد الطبيعية للمنطقة وإلى حماية المنطقة الرطبة وضفافها من خلال برمجة مسالك إيكولوجية من الخشب.

هذا كما أخذت الدراسة بعين الاعتبار المناطق المهدّدة من ارتفاع مياه البحر طبقا لدراسة وكالة تهيئة وحماية الشريط الساحلي، حيث تم برمجة انجاز إقامات ملائمة للخصوصيات البيئية للمنطقة

- **بخصوص الملاحظة الثالثة المتعلقة بالمحافظة على النمط المعماري للجزيرة:**

إنّ الدراسة المذكورة أسفرت إلى ضرورة التقيد بالطابع المعماري التقليدي والتصنيف الحضري التقليدي "للمنزل التقليدي" لجزيرة جربة وذلك ببرمجة إقامات ضيافة بكثافة منخفضة جدًا ذو علو « R+1 » فقط على النمط التقليدي. كما أخذت بعين الاعتبار ملاحظات المعهد الوطني للتراث من خلال حماية الموقع الأثري وبرمجة مسالك ترفيهية ايكولوجية ومتحف بيئي ومنتز ومناطق مخصصة للمهرجانات المتعلقة بالتراث « parc à thèmes ».

وتجدر الإشارة ان الوكالة العقارية السياحية بتحكمها في الموقع المخصص للمشروع ساهمت بصفة جدّية في وقف الزحف العمراني العشوائي الذي شهدته الجزيرة خلال السنوات الأخيرة.

وتبعا لما تقدم، وبعد ضبط المثال التنسيقي التوجيهي فإنّ الوكالة العقارية السياحية ملزمة بالتشاور والتنسيق مع السلط المحلية بإعداد دراسات خاصة بمثال تهيئة تفصيلي للمنطقة السياحية للاحضرية بجربة والمؤثرات على المحيط.

هذا وتبقى وزارة السياحية ومؤسساتها المعنيّة على استعداد لعقد جلسة عمل بخصوص الموضوع لمزيد تقديم الايضاحات والاستماع إلى مقترحاتكم على أن لا تمس بمصلحة الوكالة العقارية السياحية ومردودية المشروع.

Schéma de cohérence de la station touristique Lella Hadhria
Zone 1 : zone de servitude (ZPM)
Zone 2 : zone vulnérable à la remontée du niveau de la mer (niveaux à aménagements spécifiques)
Zone 3 : zone à aménager pour recevoir des hôtels de charme et des équipements à vocation touristique
Zone 4 : zone à aménager pour recevoir des hôtels de charme, des équipements et commerces
Zone 5 : zone à aménager pour recevoir des hôtels de charme et des unités résidentielles
Zone archéologique à conserver et à intégrer (ferme agricole de Lella Hadhria)
Route locale à aménager
Aménagement de l'espace et équipement en mobilier urbain (pièce d'eau, Marco polo, poubelles)
Déviation de la route locale 941
Aménagement paysagère des pistes existantes (plantations-mobilier urbain)
Sentier écologique
Parcours des footbiks patrimoniaux
Habitat et observatoires écologiques
Place et centre de vie à thème patrimonial
Centre de vie intégrant des espaces de commerce et d'animation
Composantes résidentielles traditionnelles
Composantes d'hébergement d'un nouveau type
Unité d'hébergement écologique en bois (écolodges)
Musée environnemental
Musée intégrant des espaces pour :
Valorisation du patrimoine culinaire
Valorisation du savoir faire Djerbien (artisanat)
Espace des arts et des artisans
Equitation
Activités sportives
Parc à thèmes
Parking payager
Circuit de visite vers Tataouine (zone classée par UNESCO)
Accès principal
Domaine Public Maritime (DPM)
Zone de servitude (25m)
Limite du PIP (Lella Hadhria)
Hôtel La Tidale
Zone urbaine existante
Zone touristique
RN 109
RN 941
Mer méditerranée
0 100 200 m

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DU TOURISME
AGENCE FONCIERE TOURISTIQUE
3, rue Hooker Doolitle – 1002 Tunis Belvédère
Tél. : (216) 71 781.277 Fax : (216) 71 780.918
Email : aft@email.ati.tn

الجمهورية التونسية
وزارة السياحة
الوكالة العقارية السياحية
3، نهج هوكر دوليتل 1002 - تونس البلفيدير
الهاتف: 781.277 71 (216) الفاكس: 780.918 71 (216)
البريد الإلكتروني: aft@email.ati.tn

جدول يشمل حوصلة للملاحظات الواردة علينا بمكاتيب من المؤسسات المعنية والتي تم التنصيص عليها خلال اليوم المفتوح المنعقد يوم 8 مارس 2024 بجربة وكيفية اعتمادها عند تعديل الدراسة

المؤسسة	الملاحظات والتوصيات	ملاحظات الوكالة العقارية السياحية
بلدية ميدون كاتب عام بلدية ميدون	1. .بلدية ميدون تثمن مشروع الدراسة المتعلق بدراسة الوضع الراهن للعقار الكائن بمنطقة للاحضرية 2. مشروع التهيئة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حساسية الموقع وهشاشته حتى يتم اقتراح تهيئة تتماشى مع خصوصيته ومتطلبات الوكالة العقارية السياحية بناء على رؤية 3. العمل على اعتماد المنهجية المتبعة في إعداد أو مراجعة مثال التهيئة التفصيلي حسب الخطوط المرجعية التي أحلناها إلى مصالحكم بتاريخ 28 سبتمبر 2023 وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد926 لسنة 2020 ضمانا لمعايير الاستدامة	1. ملاحظة عامة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 2. ملاحظة عامة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 3. ملاحظة تخص دراسة مثال التهيئة التفصيلي ولا تخص هذه الدراسة
إدارة التعمير	1. إصلاح بعض الأخطاء المادية المتسربة للتقرير على غرار photos aériennes بدلا من images satellitaires بالصفحة 3. 2. ضمان التطابق بين الوثائق الخرائطية المضمنة بالتقرير وجدول مصطلحاتها على غرار الخريطة رقم3. 3. ضرورة استشارة مصالح إدارة المياه العمرانية حول مدى تعرض المنطقة لخطر الفيضانات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لحمايتها وتعميرها خاصة وإنها المصب الطبيعي للحوض الساكب.	1. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى 2. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى 3. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى

	4. مزيد التنسيق مع المعهد الوطني للتراث لضبط قائمة المعالم المرتبة أو ذات الاهمية التاريخية تبعا لإدراج الجزيرة في لائحة التراث العالمي لمنطقة اليونسكو.	1. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية
	5. التثبت من قابلية الشبكات الحالية للاستجابة الحاجيات المتأتية من إحداث المحطة السياحية	5. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية
	6. تفادي إدراج أي معطيات بخصوص مشروع مثال التهيئة العمراني لمنطقة تزدايين أركو وحذف الخريطة رقم11 المتضمنة لهذا المشروع باعتباره وثيقة غير رسمية لم يتم بعد المصادقة عليه و بالتالي لا يمكن اعتماده	6. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى
	7. تحديد المساحة التي تم اقتناؤها من قبل الوكالة العقارية السياحية منذ سنة 2001 تاريخ صدور أمر إحداث منطقة التدخل العقاري ال التي تم التمديد فيها سنة 2005 ومدى سيطرتها على كامل العقارات	7. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى
	8. تحديد النسبة التي اكتسحها البناء بالمنطقة ونوعيته تحليل معدل الكثافة و ذالك في إطار تحليل المعطيات بالخريطة رقم 12	8. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى
	9. مزيد التثبت في المسافة الارتفاق الخاصة بالملك العمومي البحري التي تم ضبتها ب25م بالصفحة 51 من التقرير حيث يتم تحديد هذه المسافة وفقا لطبيعة المنطقة و هشاشتها على ضوء دراسة معمقة في الغرض تصادق عليها المصالح المختصة	9. إضافة فصل إلى التقرير المرحلة الاولى حول التغيرات المناخية و ارتفاع مياه البحر المتوقع، ستحدث بالموقع ومدي اخذها بعين الاعتبار في هذه الدراسة و إلى ما تم التنصيص عليه بدراسة المثال التوجيهي للتهيئة المنطقة الحساسة جربة حول الملك العمومي البحري للمنطقة و بدراسة المنجزة من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي حول التوقعات لإرتفاع مياه البحر
	10. مزيد التعمق في مخرجات الدراسة وتوجهاتها من خلال تحديد المنطقة التي سيتم تهيئتها مقارنة بكامل المساحة المغطاة بمنطقة التدخل العقاري وتلك التي سيتم المحافظة عليها كمنطقة طبيعية وذلك أخذا بعين الاعتبار جميع الملاحظات المالح التي تم التنسيق معها وكذالك هشاشة الموقع ومعايير الاستدامة	10. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية

1. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 2. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى 3. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الثانية 4. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 5. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 6. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية أخذ رأي الوكالة الوطنية لحماية المحيط عند إعداد دراسة تأثير على المحيط تتجاوز في نطاق دراسة المثال التفصيلي التهيئة 7. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى 1. ملاحظة علمية تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية 2. ملاحظة تخص دراسة مثال التهيئة التفصيلي ولا تخص هذه الدراسة	1. تضمن تقرير الدراسة كم كبير من المعطيات الهامة حول المنطقة بالاعتماد على مختلف الدراسات الفنية المنجزة و التي شملت محيط المشروع بشكل محدد أو شمولي والمقترح مزيد التعمق وتوضيح المعدلات التي تم ذكرها في خلاصة كل عنصر للتمكن من ربطها في مرحلة لاحقة بأهداف المشروع 2. الحرص على ضمان التسلسل المنهجي في تقديم مختلف عناصر المثال التفصيلي وتوضيح علاقة مختلف الأنشطة المباشرة بالموقع 3. تقديم تصور يهدف إلى إندماج المشروع في محيطه العمراني منطقة (تردين أركو) ومحيطه الاقتصادي (الأنشطة الفلاحية والسياحية والصيد البحري) 4. أخذ بعين الإعتبار الحوض الساكب بالمنطقة في بناء تصورات التهيئة مستقبلا 5. ضمان ضمان مواءمة مشروع المحطة السياحية مع مختلف توجهات والإستراتيجيات الوطنية على غرار الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي وتقرير المساهمة المحددة وطنيا في مجال التغيرات المناخية . 6. اخذ رأي المصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط ورأي وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي. 7. مراجعة مدوى الاتصالات التي اجراها مكتب الدراسات مع مصالح الإدارة البيئية بالساحل الجنوبي والإدارة المعلمة للبيئة وجودة الحياة التي تم تضمينها بملاحق التقرير حيث تقتضي أهمية المشروع قيام مكاتب الدراسات بجلسات فنية مع مختلف الأطراف المتدخلة.	المجهوري الجنوبي البيئة وزارة بمدنين	الممثل الساحل بمدنين
1. وجوب الأخذ بعين الإعتبار حساسية الموقع وهشاشته مع اقتراح تهيئة تتماشى مع خصوصيته 2. العمل على إعتماد المنهجية المتبعة في إعداد مثال التهيئة التفصيلي بناءا على مقتضيات الأمر عدد 926 لسنة 2020. 3. لا نرى مانع من حيث المبدأ من تهيئة المنطقة نظرا للأهمية الاقتصادية المضافة للمنطقة		أ. بهوري الفلاحية	المندوب التنمية بمدنين

	ملاحظة: علمة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى والثانية	مشروع التهيئة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حساسية الموقع وهشاشته حتى لا يتم اقتراح تهيئة تتماشى مع خصوصيته ومتطلبات الوكالة العقارية السياحية بناء على رؤية	
	1. ملاحظة: تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و يملف المرحلة الثانية بإدراج عنصر حول ظاهرة la mer في الموقع التأثيرات المتوقعة التغيرات المناخية و التداعيات الوقائية التي يتعين اتخاذها بالتهيئة العمرانية أخذ بعين الإعتبار دراسة المنجزة من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و دراسة المثال التوجيهي للمنطقة	1. يتعين أخذ بعين الاعتبار نتائج الدراسة التي تم إعداده من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي حول التغيرات المناخية والمنجزة سنة 2012 l'étude de la carte de la vulnérabilité du littoral tunisien a l'élévation du niveau de la mer due aux changements climati	وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي
	1. ملاحظة: تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و يملف المرحلة الثانية حيث يتعين إستكمال الملف بعنصر يخص التراث والمميزات التي ارتكز عليها ملف ادراج جزيرة جربة تراث عالمي UNESCO	1. يتعين إعداد دراسة التأثير ات على التراث 'étude d'impact patrimoniale' لتفادي تكثيف الاستغلال على الواجهة البحرية تشويهها وتفادي تخاطر نهوض البناء العشوائي بالمنطقة	الممثل الجهوي للمعهد الوطني للتراث
	2. ملاحظة: تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و يملف المرحلة الثانية حيث يتعين إستكمال الملف بعنصر يخص التراث والمميزات التي ارتكز عليها ملف ادراج جزيرة جربة تراث عالمي UNESCO	2. اللاحظرية تمثل نافضة للبيئة والبحر يجب المحافظة على هذه الصفة المميزة وذلك خاصة أن العنصر المهم الذي ارتكز عليه إدراج جزيرة جربة كتراث عالمي UNESCOهو "الشريط الساحلي الغير المؤهول من السكان" 'la cote inhabitée' لذا يجب المحافظة على هذا العنصر	
	3. ملاحظة: تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و يملف المرحلة الثانية حيث يتعين إستكمال الملف بإدراج عنصر لتقدير طاقة إستعاب الموقع	3. يتعين دراسة طاقة إستعاب الموقع 'Capacité de charge du site' يجب أخذه بعين الإعتبار موقع أثري يوجد على الشريط الساحلي وسيتم مد الوكالة العقارية بحدود هذا الموقع	
	4. ملاحظة: تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و يملف المرحلة الثانية	4. يجب أخذه بعين الاعتبار منطقة تمالل (TEMLIEL) موجودة قرب للا حضرية الذي تم تسجيلها موقع يتعين المحافظة بملف إدراج جزيرة جربة تراث عالمي UNESCO وسيتم مكتم بخريطة تبين حدود هذا الموقع و المناطق الاتفاقات التابعة له les zones tampons	

جمعية صيانة جزيرة حرية	1. يتعين إعتماد مقاربة "وحدة الجزيرة" 2. يتعين دراسة طاقة استيعاب موقع المحطة السياحية Capacité de charge du site 3. الدراسات لأمثلة التصرف للمناطق المندرجة مناطق RAMSAR بصدد الإنجاز 4. منطقة للاخضرية تمثل متنفس للجزيرة 5. إيجاد الحلول لتقليص من التأثيرات السلبية على الموقع 6. المحافظة على الخصوصيات البيئية للموقع (biodiversité , écosystème)	ملاحظة علمية تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و الثانية ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و الثانية ملاحظة علمية تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و الثانية ملاحظة علمية تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الثانية و عند اعداد دراسة المثال التفصيلي و دراسة المؤثرات على المحيط ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى و الثانية و عند اعداد دراسة المثال التفصيلي و دراسة المؤثرات على المحيط
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمدنين	1. يتعين أخذ بعين الإعتبار وجود شبكة توزيع المياه تمر بالقرب من موقع الدراسة • 1. إضافة تاريخ تسلسل الدراسات التي تم إعدادها حول الموقع 2. يتعين تشريك القطاع الخاص على غرار وكالات الأسفار، المطاعم الساحلية، UTICA ، ممثلي النزل	1. ملاحظة تأخذ بعين الإعتبار في ملف المرحلة الأولى 2. ملاحظة موجهة الوكالة العقارية السياحية
الإدارة الجهوية للتجهيز و الإسكان بمدنين	1. أخذ رأي إدارة التعمير	1. سيتم أخذ رأي ادارة التعمير في ملف المرحلة الأولى و الثانية